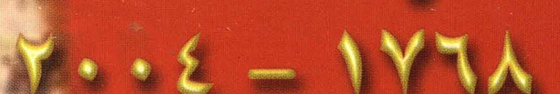
المجلس الأعلى للثقافة

الحركات الاجتماعية





المشروع القومي للترجمة

تأليف : تشارلز تلى

957 ترجمة وتقديم : ربيع وهبه





يقدم هذا الكتاب إجابات مثيرة للجدل ومفاجئة أيضًا حول اختراع وسائل الحركات الاجتماعية وابتكار الحركات الاجتماعية كمنظومة متكاملة ضمن أشكال العمل الجماعى وأشكال العمل السياسى، فبعد أن كان الكثيرون منا يظنون أن الحركات الاجتماعية كان منبتها فى أمريكا اللاتينية أو ربما فى الشرق فى الحركات المناهضة للاحتلال العثمانى وغيره، يأتى تشارلز تلى بجملة من التصنيفات الحادة محاولاً تقديم مقياس معيارى للحركة الاجتماعية نشأت أصوله فى الغرب تحديداً فى بريطانيا العظمى، وتبلورت مكانة هذا الشكل من أشكال العمل السياسى الجماعى عبر قرنين من الزمان، انتقلت فيهما عبر القارات والمحيطات لتنتشر عبر العالم كله. هذه التصنيفات والأحداث التاريخية متضمنة فى هذا الكتاب الذى يأتى كتتويج لعمل تشارلز تلى فى مجال الحركات الاجتماعية والتركيز المتخصص فيها منذ عام ١٩٧٧

الكتاب يرقى على المستوى العملى إلى مقام الدليل العملى لمعرفة كثير من الأمور حول تاريخ المظاهرات، وكيفية الإفادة من العوامل الجاذبة في الأساليب التنازعية الشعبية لتعبئة عامة الناس فى حركة اجتماعية، بالإضافة إلى تشريح لمكانة الحركة الاجتماعية بالقياس إلى ثورة الاتصالات الحديثة والمقرطة وموجة العولمة الأخيرة التى يصنفها الكاتب هنا كموجة ثالثة ضمن ثلاث موجات للعولمة حدثت منذ عام ١٥٠٠

الغلاف: محمود مراد

المشروع القومى للترجمة

الحركات الاجتماعية

١٧٦٨ - ٢٠٠٤

تأليف

تشارلز تِلى

ترجمة وتقديم

ربيع وهبه



٢٠٠٥

المشروع القومى للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد: ٩٥٧
- الحركات الاجتماعية
- تشارلز تِلى
- ربيع وهبه
- الطبعة الأولى ٢٠٠٥

هذه ترجمة كتاب:

Social Movements: 1768-2004
By
Charles Tilly

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت: ٧٣٥٢٣٩٦ فاكس: ٧٣٥٨٠٨٤
EL Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo
TEL: 7352396 Fax: 7358084

المحتويات

إهداء المترجم

إلى روح أمي

وإلى روح المناضلين الذين بذلوا حياتهم من أجل عالم أفضل ؛

إلى روح حازم شحاته، وصالح سعد، ونزار سمك، ومحسن مصيلحي ،

وجميع من فقدوا حياتهم في «قصر ثقافة بني سويف» ضحية عملهم من أجل الفن ؛

وإلى من يناضلون الآن من أجل التغيير وحياة حقيقية على أرض الواقع .

مقدمة المترجم

لقد عادت كلمة "حركة" لتطرح نفسها بقوة على واقعنا الاجتماعي بصور وأداءات تبعث الأمل، وأحيانًا بتحميلات زائدة على ما تجسده من واقع، بل وأحياناً أخرى بتصورات مغلوطة مصدرها الاستسهال والتحمس فى إطلاق المصطلحات. وقد تم كل ذلك دون قدرٍ كافٍ من التحليلات والكتابات سواء السياسية أو الاجتماعية.

وأمام تعطشنا إلى ممارسة حركات اجتماعية حقيقية، ناضجة، أردنا الإسهام فى الإشارة إلى ما يُقصد بالحركة الاجتماعية. وهى مهمة تتطلب جهدًا دقيقًا خاصة إذا كانت الحركة الاجتماعية مفهوم قديم يعكس تاريخ طويل من النضال والتنازع والتحركات السياسية. ونقصد بالجهد الدقيق هنا، الإحاطة الشاملة بالمصطلح لغويًا وسياسيًا وتاريخيًا وأيضًا الإشارة إلى إمكانية استخدامه كأداة تحليلية لاستشراف المستقبل.

والترجمة العربية لهذا الكتاب هى إسهام عملى لإثارة نقاش جاد حول الحركات الاجتماعية بين القراء والدارسين والمتخصصين فى المجتمعات العربية، لدعم الجهود التى يبذلها المناضلون المخلصون من أجل مستقبل أفضل. والكتاب واحد من أهم المساهمات التى تغطى تاريخ الحركات الاجتماعية، فهو يغطى البدايات الأولى المشهودة ويقدم عائد موضوعى لما نمارسه الآن مقارنةً بما أنجزته كثير من هذه الحركات على مستوى العالم من نجاح وتحقيق التغيير.

ومؤلف الكتاب "تشارلز تلى" يعد من أفضل الباحثين الذين تناولوا الحركات الاجتماعية تاريخيًا وسياسيًا، ومن الناحية التنظيرية أيضًا. فهو عالم اجتماع لا يبارى فى قدرته على تقديم استبصارات جديدة لمجالات مختلفة. وقد قدم بعض من أكبر الإسهامات وأكثرها تأثيرًا فى علم الاجتماع عبر العقدين الأخيرين، مقدمًا فى ذلك تفسيرات متكاملة لظواهر عدة من قبيل انعدام المساواة والعنف والصراع، وظهور الحركات الاجتماعية. وهو يركز فى معظم أعماله على التغيرات الاجتماعية الكبيرة وعلاقتها بالسياسات التنازعية، خاصة ما حدث منها فى أوروبا منذ عام ١٥٠٠.

وموضوع الكتاب، بهذا التناول، يعد جديدًا نسبيًا على المكتبة العربية، وذلك للأسف، بالرغم من وجود عدد هائل من الإسهامات الفكرية والكتابات السياسية صدرت بلغات أجنبية عديدة لمعالجة الحركات الاجتماعية، كشكل من أشكال العمل السياسى الجماعى؛ والبحث فى مظاهر فاعليتها، وكذلك مناقشة مدى إمكانية التعويل عليها كشكل من أشكال النضال سواء للتغيير أو الحصول على الحقوق؛ ولكن هذا فقط فى اللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية وغيرها، أما نحن فنكاد نجزم بعدم وجود أية كتابات أو دراسات فى هذا المجال، اللهم بعض المقالات (معظمها مترجم أيضًا) وبضع دراسات أكاديمية تقف على مراحل أولية فى تاريخ الحركات الاجتماعية ودراستها، إضافة إلى سياقات نقدية للمجتمع المدنى ومنظمات حقوق الإنسان تناولت الحركات الاجتماعية كحلٍ جائز يمكن أن تضطلع به منظمات المجتمع المدنى، هذا بالطبع، كى نكون منصفين، إلى جانب ما تم من تناولات تحليلية لأحداث حركات اجتماعية عالمية خاصة فى إطار المنتدى الاجتماعى العالمى، وحركة مناهضة العولمة.

ومن ثم فعلى هذه الخلفية نعيد التأكيد مرة أخرى على أنه صار من الضرورة الملحة تناول الحركات الاجتماعية كسياسة وكنظرية وكأحداث تاريخية ملهمة.

ويتميز كتاب "الحركات الاجتماعية ١٧٦٨-٢٠٠٤" بعدة خصائص توفر مستوى عال من الإحاطة الشاملة، سواء من الناحية التاريخية -كما يبدو من العنوان- أو من ناحية تحليل العناصر والمقومات- كما سنرى من تفنيد مكونات القوة الضاربة للحركة الاجتماعية- أو كذلك من ناحية الملامح التنظيرية، وهذا ما تجسده المقاربات والمحاولات الجادة التى قام بها الكاتب وكان من أهمها:

- محاولة الوقوف على تعريف دقيق [قياسى] للحركة الاجتماعية.
- محاولة الإحاطة التاريخية بمفهوم الحركة الاجتماعية فى العلوم السياسية كشكل من أشكال العمل السياسى الجماعى.
- محاولة تقديم براهين تاريخية وسياسية، نظرية وتطبيقية على وجود شكل معيارى قياسى للحركة الاجتماعية يمكن أن يُتخذ كمقياس (قابل للنقاش) نقيس به العناصر اللازمة لتكوين حركة اجتماعية ناضجة أو مستوفاة للمواصفات على حد تعبير الكاتب.

- فتح باب النقاش حول وضع الحركات الاجتماعية حديثًا في نسق البحث السياسي والاجتماعي والاعتراف بها كشكل من أشكال العمل السياسي مثلها مثل الثورات والعمليات الانتخابية والحركات الإصلاحية الكبرى، أو بصفتها أحداث أو ظاهرة ضمن ظواهر السياسات التنازعية.
- وأخيرًا محاولة تدعيم نظرية الحركة الاجتماعية كنظرية تتبوء مكانًا متميزًا في الوقت الحالي بين النظريات السياسية المختلفة وأصبحت على المستوى الأكاديمي والتنظيري أداة دقيقة وجديدة لتشريح أشكال العمل الجماعي على عمومه.

لقد أثار الكتاب بالفعل جدلاً واسعًا وأثار كذلك كتابات موازية ومكملة في الأوساط الأكاديمية والسياسية المتحدثة بالإنجليزية، وذلك لما يحتويه من تجارب تاريخية زاخرة بالدروس التي يمكن الاستفادة منها على كافة الأصعدة، بداية من الاستمتاع بقراءة أخرى للتاريخ، وحتى الوقوف على أهم محددات القيام بمهمة الدعوة لحركة اجتماعية وتنفيذها، مرورًا بمناقشة العلاقة بين الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني والديمقراطية والمقرطة وسياسات العولمة وكذلك تأثير ثورة الاتصالات الجديدة وخاصة استخدام الهاتف المحمول والبريد الإلكتروني على وسائل التعبئة المختلفة مثل الحملة والمظاهرة والاعتصامات وغيرها من وسائل الحركة الاجتماعية.

كذلك فإنه من الميزات العملية التي يوفرها هذا الكتاب أنه يجعلك تشعر أن الحركات الاجتماعية كالوصفة السحرية لإتمام التغيير وذلك إذا ما أتقن التحضير لها والتخطيط المتأني وتحقيق التواصل على مدى زمني مناسب، وهو بالتالي ما يجعلك تفتش في مجتمعك القريب والأوسع على مقومات إطلاق حركات اجتماعية (في مجتمعاتنا العربية-كحلم منتظر) وهي مسألة ممكنة خاصة إذا أدركنا أن منظمات المجتمع المدني سواء التنموية أو الحقوقية أو الباحثة عن الديمقراطية تعد من أهم مقومات حركة اجتماعية متكاملة، ولكن دورها مازال مرهونًا بالتخلص من مرحلة الشرنقة وتجاوز إشكالية الانهماك في مساعي التمويل، والصدام مع السلطات كشعار للمناورة.

وفي تقديري أن النخبة السياسية المعنية بموضوع التغيير مطالبة أكثر من أي وقت مضى ومعها المنظمات غير الحكومية أن تسعى إلى المقومات الأخرى

المتاحة وسوف (تفاجئ) بوجود ذخائر ومؤهلات خاصة على المستوى الاجتماعي، وما تمثله المبادرات الشعبية من أهمية في هذا الشأن. كل ما هو مطلوب، أن نقوم بإعادة اكتشاف وأيضًا إعادة تسيير لهذه المقومات والذخائر في قنوات نضالية مستدامة قادرة على تحقيق أهداف متعددة، خاصةً بتجاوز الأهداف شبه الاحترافية للمنظمات غير الحكومية في مرحلتها الحالية. أيضًا على المستوى الفني والتكتيكي لابد من إعادة الاهتمام بأساليب جذب الجماهير للمشاركة السياسية، وذلك أيضًا دون التوقف عند الدورات التدريبية والمؤتمرات الروتينية للمنظمات غير الحكومية.

لقد ثبت أن كل هذه المقومات تُؤتي ثمارًا عظيمة، والدليل على ذلك أن كثير من المبادرات الشعبية قد برزت مؤخرًا، نقول في العقد الأخير على الأقل؛ لأنها وجدت أخيرًا إطارًا مدعمًا ومبلورًا لأهدافها متمثلاً ذلك في المشاريع المدنية والتنموية والحقوقية التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية، على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وبتوجيهات احترافية، في الغالب عالمية. الأمر إذًا في اكتشاف وإعادة استخدام المؤهلات في إطار جماعي وإبداعي يتوقف على المبادرات الجماعية المنظمة. والشق الثاني من المراهنة على ذلك يتعلق بإمكانية العمل والتحرك على تنويع الحركات الاجتماعية وفقًا لأهداف مختلفة مكملة لبعضها البعض، تنويعًا نقصد به المرونة في الوصول إلى الأهداف، والتخلي، خاصة مرحليًا، عن تصور أن الحركات الاجتماعية تقتصر على مجرد حركات المتنازعين مع الدولة أو السلطة بمختلف أشكالها. فإذا تصورنا أننا بين يومٍ وليلة نستطيع شن حركة اجتماعية تطيح بالسلطة (مثلما حدث في الفلبين مرة مع ماركوس ومرة ثانية مع إسترادا، كما سنرى في هذا الكتاب)، فإن هذا التصور سوف يفوت الفرصة على تبني الخطوات الطبيعية التي لابد أن يمر بها المجتمع في ممارسة الحركات الاجتماعية قبل أن تجور عليه النظم السلطوية وتطيح بمقومات العمل الجماعي كما هو حادث الآن في معظم بلادنا العربية، وسوف تبرهن الأحداث التاريخية والمعالجات السياسية التي وردت في الكتاب على أن الأمر يحتاج إلى إعداد محكم و[تواصل]. لابد أن نجدد أدواتنا، ونحن أمام هذا القمع المتأصل في مناهج وسياسات أنظمة الحكم السلطوية في بلادنا. نحتاج، أكثر ما نحتاج، إلى المناورة والإعداد الاستراتيجي، فقد سئمنا بالفعل من التحرك المقصود به تعبير نفسي أو وجداني، فإذا جعلنا الحركات الاجتماعية أداة متاحة أمام مختلف قطاعات السكان، وبأشكال مختلفة من التعبير، فسوف نتخلص أول

بأول من الإرهاقات النفسية التى تؤطر- دون مبالغة أو تجنى على أحد- معظم الحركات الشعبية فى العالم العربى مؤخرًا. ويمكنك للتحقق من هذا أن تحلل سلوك المتظاهرين على سبيل المثال لتدرك أن هناك موقف نفسى من السلطة أكثر منه موقف سياسى، وشتان بين الاثنين (اختصارًا هناك افتقاد واضح، على الأقل، إلى الاحترافية فى التعبئة والإبداع فى التواصل والاستمرارية مع قواعد شعبية أو [جمهور، بدون الألف واللام]). ومن ثم تتمثل رؤيتنا هنا فى أن التفكير والسعى العملى إلى فك القيود ومحو الطلاسم فيما يتعلق بمشاركة عامة الناس فى السياسة العامة سوف يجعلك يومًا تتوجه بدعوة رسمية من قوى اجتماعية مختلفة لتدخل باب الحركات الاجتماعية مستهدفًا أهداف كبرى. ولاشك أن المقرطة أو مناخ التحول الديمقراطى والمساعى المتعلقة تهيئ مناخًا مهمًا وضروريًا لتحقيق مثل هذا التصور، وهذا الكتاب سيفيد كثيرًا من هذه الناحية أيضًا لما يعرضه، تحديدًا فى الفصل السادس من تحليل علاقة الحركات الاجتماعية بالمقرطة والعلاقة التبادلية بينهما وكيف تؤثر كلا المنظومتين على بعضهما البعض. وسوف نعود ثانية لهذه الرؤية التى نطرحها هنا كدعوة إستراتيجية لدراسة تكوين وإعادة صياغة المحددات التى يمكننا من خلالها إطلاق حركات اجتماعية متنوعة، وذلك بعد أن نتناول المدخلات البحثية والنظرية حول المفهوم.

مفهوم الحركات الاجتماعية

لاحظنا عند استعراض الكتابات المفسرة لمفهوم الحركة الاجتماعية أن معظم الذين أسهموا فى تقديم تعريف للحركات الاجتماعية قد أجمعوا على وجود عدد من العناصر الأساسية لابد من توافرها فى الحركة الاجتماعية حتى تأخذ هذا المسمى، هذه العناصر هى: جهود منظمة، مجموعة من المشاركين، أهداف، سياسات، أوضاع، تغيير، مكونات فكرية محركة، ووسائل تعبئة. فالحركات الاجتماعية "هى تلك الجهود المنظمة التى يبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع، أو السياسات، أو الهياكل القائمة لتكون أكثر اقترابًا من القيم الفلسفية العليا التى تؤمن بها الحركة".(١)

---

(١) د. إبراهيم البيومى غانم، "الحركات الاجتماعية..تحولات البنية وانفتاح المجال،" ٨ مايو/آيار ٢٠٠٤، على موقع الإنترنت:
http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/05/article01.shtml.

العناصر نفسها نجدها فى التعريف التالى: "يمكن الإشارة إلى الحركة بالمعنى الاجتماعى باعتبارها القيام بعدد من الأنشطة للدفاع عن مبدأ ما، أو للوصول إلى هدف ما؛ كما تتضمن الحركة الاجتماعية وجود اتجاه عام للتغيير؛ وهى تشمل أيضًا مجموعات من البشر يحملون عقيدة أو أفكار مشتركة، ويحاولون تحقيق بعض الأهداف العامة. كما يشير البعض إلى أن الحركة الاجتماعية هى محاولة قصدية للتدخل فى عملية التغيير الاجتماعى، وهى تتكون من مجموعة من الناس يندرجون فى أنشطة محددة، ويستعملون خطابًا يستهدف تغيير المجتمع، وتحدى سلطة النظام السياسى القائم. كما يقترن مفهوم الحركة الاجتماعية بمفهوم القوة الاجتماعية، والقدرة على التأثير وإحداث التغيير.[٢]

كذلك فى التعريف التالى والذى ورد ضمن المتن الأصلى للكتاب الذى بين يديك، وقد جاء فى إطار دعوة إلى إطلاق حركة اجتماعية فى زمبابوى عبر جريدة هرارى ديلى نيوز:

"إن بناء حركة اجتماعية قوية مناصرة للديمقراطية"، يظل دومًا مهمة المجتمع المدنى عندما يعمل فى ظل بيئة سياسية قمعية... وينبغى فى هذا الصدد أن نكون بدايةً قادرين على تعريف ماهية الحركة الاجتماعية، حيث أن الحركات الاجتماعية كما يُوحى الاسم هى تنظيمات شاملة مؤلفة من جماعات متنوعة المصالح، تضم حال تشكلها طبقات مهمة فى المجتمع مثل العمال والجماعات النسائية والطلاب إلى جانب العنصر الفكرى. والشىء الذى سيجمع هذه القطاعات المختلفة من المجتمع ذات المصالح المتنوعة هو شعور عام بالضيم قوامه الإدراك المشترك لغياب الديمقراطية فى وضعية سياسية بعينها".

. إذًا يتضح لنا أن الحركات الاجتماعية ليست إعجاز أو منظومة سحرية تتطلب جهود غير عادية، فجميع عناصرها موجودة فى الواقع وقيد الإنتاج وإعادة الإنتاج والتطوير. وسوف نمر عبر هذا الكتاب بتجارب كثيرة تعكس كيف ولدت حركات اجتماعية وكيف تم استخدام أبسط الأدوات الشعبية لتطويرها وبلوغ أهدافها، مهما عظمت تلك الأهداف.

---

(٢) نولة درويش، " هل نحن إزاء حركة بالفعل أما إزاء منظمات محددة؟" ٤ مارس/آذار ٢٠٠٤، فى موقع على الإنترنت: http://www.kefaya.org/reports/0403naola.htm.

بيد أنه بالرغم من بساطة التعريفات ووضوحها، فإننا لابد أن ندعم رؤيتنا للحركات الاجتماعية فى إطار مقارن، يبين من ناحية وضع الحركات الاجتماعية ضمن الأشكال الأخرى من العمل السياسى، ومن ناحية أخرى مدى قدرتنا على التقييم وإمكانية التعويل على الحركات الاجتماعية فى الزمن المعاصر كأدوات لحل الأزمات و/أو التغيير، وهو ما سنحاول توضيحه فى هذه الجزئية، عبر بعض المداخلات البحثية التالية:

من أهم التناولات التى قدمت فى مجال البحث فى الحركات الاجتماعية وإيجاد تعريف مقارن لها، ما قدمه عالم الاجتماع الفرنسى آلان تورين Alain Touraine "الذى يبنى دفاعه عن مفهوم الحركة الاجتماعية على أساس موقفه النقدى الرافض لفكر ما بعد الحداثةpostmodernism الذى أعلن انتهاءها لصالح النسبية تفضيلا لمفهوم [الجماعات المدنية المتنازعة فى المجال العام] التى تدير نزاعاتها عبر آلية التفاوض المستمر وليس الحركات الأيدلوجية الواسعة.[٣]

أما تشارلز تلى، ومن بين الإسهامات العديدة التى قدمها لدراسة الحركات الاجتماعية، فقد أمد الباحثين فى هذا المجال بتعريف للحركات الاجتماعية قد يعد الأكثر شيوعًا، حيث يعرف الحركات الاجتماعية على أنها "سلسلة مستدامة من التفاعلات بين أصحاب السلطة وأشخاص يضطلعون بالتحدث نيابة عن قاعدة شعبية تفتقد إلى تمثيل رسمى، وذلك فى مجرى إذاعة هؤلاء الأشخاص لمطالب واضحة لإجراء تغيير فى توزيع أو ممارسة السلطة وتدعيم هذه المطالب بمظاهرات عامة من التأييد.[٤]

ولكن فى الوقت نفسه يرى بعض الباحثين فى المجال أن الحركات الاجتماعية قد فقدت مركزيتها، مؤخرًا، كمرجع فى النسق البحثى.[٥] حيث عكست بعض البرامج البحثية المتخصصة التى حققت تراكمًا فى هذا المجال، وعلى رأسها

(٣) د. إبراهيم البيومى، مرجع سابق.

(٤) Charles Tilly, "Social Movements As Historically Specific Clusters of Political Performances," Berkeley Journal of Sociology 38 (1994): 1-30.

(٥) Mario Diani and Ivano Bison, Organizations, Coalition, and Movements، Theory and Society، Vol.33 (2004.)

برنامج "ديناميات التنازع Dynamics of contention" نوعًا من إعادة التوجيه لأجندة البحث فى الحركات الاجتماعية، وذلك نحو تحديد آليات للعمل عبر أحداث شديدة التنوع وأشكال السياسات التنازعية contentious politics.[٦] وهو فى هذا، أى البرنامج، يدافع عن كنه الحركات الاجتماعية كشكل خاص من أشكال المشاركة السياسية.[٧] أو كأحداث بارزة للتنازع contention جنبًا إلى جنب مع المقرطة democratization والقومية nationalism والثورةrevolution والتى يمكن من تحليلها استخلاص آليات اجتماعية.[٨]

فى المقابل من ذلك، هناك وجهة نظر أخرى ترى أنه لا ينبغى أن نتعامل مع الحركات الاجتماعية كمجموعة متميزة من الظواهر، ولا أن نسلم بأنه ينبغى أن تكون هناك مجالات فرعية ثقافية محددة مكرسة لدراسات شاملة للحركة الاجتماعية.[٩] والحقيقة أن التطور الإجمالى فى المجال يعكس نوع من التخصيب المتقاطع المتواتر بين عدد من مجالات البحث، من بينها دراسة الاتحادات، والعمل الطوعى والقومية وغيرها. مع ذلك، هناك مخاطر أيضًا مرتبطة بالاستغناء تمامًا عن مفهوم الحركة الاجتماعية بالتركيز فى المقابل على آليات وعمليات أخرى مثل التجنيد الفردى أو الإنتاج الثقافى أو بناء الهوية،[١٠] والتى يمكن أن تساهم فى تفسيرنا لأحداث معينة من التنازع تدعى تقليديا "حركات اجتماعية". ومن ثم فإننا نتعاطف بشكل كبير مع المقاربة القائمة على الآلية mechanism-based approach,[١١] التى تدفع بأنه من الممكن أن نشير إلى الحركة الاجتماعية كعمليات

---

(٦) Doug McAdam, Sidney Tarrow, and Charles Tilly, Dynamics of Contention (Cambridge/New York: Cambridge University Press, 2001).

(٧) Charles Tilly, "Agendas for students of social movements," in Jack Goldstone, editor, States, Parties, and Social Movements (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), 248.

(٨) Doug McAdam, Sidney Tarrow, and Charles Tilly, Dynamics of Contention, 76.

(٩) Social Movement"; Mario Diani, "Networks and Social 9 Mario Diani, "The Concept of Social ،.Program," in Mario Diani and Doug McAdam, eds Movements: A Research Oxford/New) Networks: Relational Approaches to Collective Action Movements and .Oxford University Press, 2003), 299–319 :York

(١٠) Or, in Doc's language, "competition," "identity shift," "opportunity spirals,", to mention just a few (Doug McAdam, Sidney Tarrow, and Charles Tilly, Dynamics of Contention, 252-253).

(١١) Mario Diani, "The Terrestrial Emporium of Contentious Knowledge," Mobilization 8 (2003): 109-112.

اجتماعية متميزة عن جدارة واستحقاق وليس كـ"ظواهر" أو حتى حوادث بارزة "episodes".

واستعراضنا لجانب من هذا الجدل البحثى حول مفهوم الحركات الاجتماعية ودلالتها، يأتى مفيدًا من الناحية العملية فى إطار المقارنة بين جميع الأشكال المتاحة من العمل السياسى، وهى بالطبع لا تقف عند هذا الحد، خاصة إذا دعمنا هذا الجدل بعرض لأهم النظريات المفسرة للحركات الاجتماعية.

تفسيرات نظرية للحركة الاجتماعية

نستعرض هنا باختصار أهم النظريات التى فسرت تكوين الحركة الاجتماعية ومكوناتها وأداء القائمين بها وما يكتنفها من سلوك وما يرتبط بها كذلك من دوافع.

* **نظرية السلوك الجماعى** collective behavior theory: أطلقها بعض المفكرين حول الحركات الاجتماعية فى الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضى. وقد ربطت هذه النظرية مفهوم الحركات الاجتماعية بحدوث أنشطة مثل: الهبات الجماهيرية، والمظاهرات، وأشكال من الهستريا الجماعية؛ أى بردود أفعال – ليست بالضرورة منطقية تمامًا – فى مواجهة ظروف غير طبيعية من التوتر الهيكلى بين المؤسسات الاجتماعية الأساسية؛ ويرى أصحاب هذه المدرسة أن الحركات بهذا المعنى قد تصبح خطيرة (مثل الحركات الفاشية فى ألمانيا، وإيطاليا، واليابان). كما تعتبر مقاربة السلوك الجماعى أن الحركات الاجتماعية انعكاس لمجتمع مريض؛ حيث لا تحتاج المجتمعات الصحية إلى حركات اجتماعية، بل تتضمن أشكال من المشاركة السياسية والاجتماعية.[١٢]

* **نظرية تعبئة الموارد** resource mobilization theory، التى تطورت منذ الستينيات؛ وتستند هذه المقاربة إلى تشكل الحركات الاجتماعية وطرق عملها وفقًا لتوافر الموارد (خاصة الموارد الاقتصادية، والسياسية، والاتصالية) المتاحة للمجموعة، والقدرة على استعمال تلك الموارد. ويرى منظرو هذه

---

(١٢) نولة درويش، مرجع سابق.

المقاربة أن الحركات الاجتماعية عبارة عن استجابات منطقية لمواقف وإمكانيات طرأت حديثا فى المجتمع؛ وبالتالى، لا ينظر إليها على أنها مظاهر لخلل اجتماعى، بل جزء من العملية السياسية. وتهتم هذه المقاربة بالتأثير المباشر للحركات – القابل للقياس – على القضايا السياسية؛ بينما لا تعير اهتمامًا كبيرًا لأبعاد هذه الحركات على المستوى الفكرى، ومستوى رفع الوعى، وبلورة الهوية.(١٣)

* **نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة** new social movement theory، تطورت فى أوروبا لتبرير مجموعة من الحركات الجديدة التى تمت خلال الستينيات والسبعينيات. وتنظر تفسيرات هذه النظرية إلى الحركات الاجتماعية باعتبارها انعكاس للتناقضات الكامنة فى المجتمع الحديث نتيجة للبيروقراطية المفرطة، وكحل لها. كما يرى أصحاب هذه النظرية أن الحركات الاجتماعية الجديدة – اختلافًا مع الحركات الاجتماعية القديمة – ناتجة عن بروز تناقضات اجتماعية جديدة، متجسدة فى التناقض بين الفرد والدولة؛ وهو ما يجعل هذه المقاربة تنتقل من المصالح الطبقية إلى المصالح غير الطبقية المتعلقة بالمصالح الإنسانية الكونية. ويقال أن هذه الحركات الاجتماعية الجديدة تهتم أكثر بتطوير الهوية الجماعية عن اهتمامها بالأيديولوجيات القائمة؛ كما تميل إلى البروز من صفوف الطبقة المتوسطة بدلاً من الطبقة العاملة.(١٤)

* **نموذج الفعل–الهوية** action-identity paradigm، وهى النظرية التى ترى أن الحركات الاجتماعية تحول دون الركود الاجتماعى، وهى تقوم ضد الأشكال المؤسسية القائمة والمعايير المعرفية المرتبطة بها؛ أى أنها تقوم ضد المجموعات المهيمنة على عمليات إعادة الإنتاج الاجتماعى والاقتصادى، وتشكيل المعايير الاجتماعية. ويرى بعض المروجين لهذه النظرية أن هناك إحلالاً تدريجيًا يتم فيه استبدال الشكل القديم للرأسمالية الصناعية بمجتمع مرحلة ما بعد التصنيع القائم على "البرمجة"، والذى يتميز بأنماط مختلفة تمامًا من العلاقات والصراعات الطبقية. ففى المجتمع "المبرمج" يشكل التكنوقراط الطبقة المهيمنة، بينما ينتهى دور الطبقة العاملة كمناضل أساسى ضد الأوضاع

(١٣) المرجع السابق.
(١٤) المرجع السابق.

القائمة؛ وبالتالى يرون أن الصراع الطبقى أساسًا ذو طبيعة اجتماعية – ثقافية، وليس ذو طبيعة اجتماعية – اقتصادية.(١٥)

بعض الملامح المميزة للحركات الاجتماعية

استكمالاً لهذه الخلفيات النظرية لتفسير الحركة الاجتماعية نرى من الضرورة أيضًا أن نعرض للمحة مهمة تختص بمقارنة عمليات الحركة الاجتماعية social movements process فى إطار الصراعات conflicts، والشبكات networks، والهويات identities، حيث يمكننا فى هذا الصدد أن نضع أيدينا على عدد من الفروق الهامة بين عمليات الحركة الاجتماعية والعمليات الأخرى للعمل الجماعى collective action– بما فى ذلك التحالفات المناوئة adversarial coalition، والحملات الطوعية على أهداف جماعية مشتركة على مستوى واسع، والعمل التنظيمى– وذلك بالنظر إلى الحركات الاجتماعية كوضع متميز فى فضاء تحليلى تحدده ثلاثة أبعاد:

- حضور أو غياب التوجهات الصراعية تجاه معارضين محددين،
- تبادلات غير رسمية محدودة أو غزيرة بين الأفراد و/أو المنظمات المنخرطة فى مشروعات جماعية،
- هوية ضعيفة أو قوية بين أعضاء تلك الشبكات.(١٦)

وعمليات الحركة الاجتماعية تبنى وتنتج شبكات معلوماتية مكثفة وسط الفاعلين الذين يتقاسمون ويشتركون فى هوية جماعية ومنخرطين فى صراع اجتماعى و/أو سياسى. وهى تضاهى أو تقابل عمليات التحالف الذى لا تتطلب فيه العلاقات التكتيكية– الساعية لتحقيق أهداف محددة– وجود هوية جماعية، ولكنه أى التحالف يتيح لأعضائه أيضًا العمل تحت مفردات رعايته وتكفلاته بأمورهم.

---

(١٥) المرجع السابق.

(١٦) Mario Diani, "The Concept of Social Movement"; Mario Diani, "Networks and Social Movements: A Research Program," in Mario Diani and Doug McAdam, editors, Social Movements and Networks: Relational Approaches to Collective Action (Oxford/New York: Oxford University Press, 2003), 299-319.

فعند التحدث عن الحركات الاجتماعية، نجدنا فى الغالب نتحدث عن جماعات متنوعة الأهداف من خلال مصطلحات قابلة للتداول والتبادل مثل التحالفات، والحلفاء، والشبكات. وهى جميعها أشكال متميزة من مستويات العمل الجماعى. (فجميع هذه الأشكال يمكن أن تكون جزءًا من حركات اجتماعية والعكس صحيح).(١٧)

كيف تعمل الحركات الاجتماعية ؟

ننتقل فى هذه الجزئية إلى مرحلة أكثر عملية بعد أن تناولنا التفسيرات النظرية المختلفة لمفهوم الحركات الاجتماعية، حيث نلقى الضوء على كيفية عمل وإدارة الحركات الاجتماعية مستعرضين فى هذا أهم إسهام قدمه مؤلف الكتاب فى تحديد عناصر أساسية للحركة الاجتماعية، مشيرين فى ذلك مرة أخرى إلى أن إدارة الحركات الاجتماعية تتطلب إتاحة المجال للتنوع الواسع وضبط التركيبة الداخلية. فالحركات الاجتماعية يمكن أن تنتفع أو تساعد على خلق مناخ يتيح المجال لتآلف أو تركيب ثلاث عناصر وظيفية، كما قدمها المؤلف:

١- الحملة campaign: مجهود عام مستدام ومنظم يملى مطالب جماعية على سلطات مستهدفة.

٢- ذخيرة الحركة الاجتماعية social movement repertoire: عبارة عن توظيف لتوليفات ممكنة من بين أشكال العمل السياسى التالية: خلق جمعيات وتحالفات ذات أهداف خاصة، لقاءات عامة، مواكب مهيبة، اعتصامات، مسيرات، مظاهرات، حملات مناشدة، بيانات فى الإعلام العام، مطويات أو كراسات سياسية.

٣- عروض "الوقفة" WUNC: تمثيل المشاركون لجملة من الصفات العامة الموحَدة، هى: الجدارة worthiness، والوحدة unity، والزخم العددى numbers، والالتزام commitment تجاه أنفسهم و/أو تجاه قاعدتهم الشعبية.

(١٧) جوزيف شكلا، ربيع وهبه، الحركات الاجتماعية، شبكة حقوق الأرض والسكن، مشروع الإنتاج الاجتماعى للموئل social production of habitat، ٢٠٠٥، على الموقع: http://www.hic-mena.org/SocialMovementsxa.htm.

استخدم الكاتب منذ فترة ليست بعيدة عــدد مــن المصــطلحات بتوظيفــات ودلالات جديدة وأصبحت معروفة جيدًا ومتميزة فى مجال الحركات الاجتماعيــة، وهو بالطبع يستخدمها فى هذا الكتاب الذى هو أخر إصداراته بشكل يكــاد يكــون تلقائيًا مستندًا إلى التراكم المعرفى الذى قدمه فى كتاباته وكتابات الآخــرين ممــن استخدموا وتداولوا هذه المصطلحات. وقد أوضحنا فى بعض الهوامش التوضــيحية فى الفصل الأول شرح مكثف لسبب اختيارنا المقابل العربى لتلــك المصــطلحات الجديدة. ونريد هنا أن نمهد أيضًا للقارئ العربى حول هذه المصطلحات والتى ورد بعضها فى العناصر الوظيفية الثلاثة فى الجزئية السابقة:

ذخيرة الحركة الاجتماعيــة social movement repertoire: ويقصد الكاتــب بكلمةrepertoire هنا مجموعة الأداءات performances التى تكون متضــمنة فــى الحركة الاجتماعية، وقد فضلنا هذا المقابل فى اللغة العربية وهو ذخيــرة الحركــة الاجتماعية أو ذخيرة التحركات عند ترجمة كلمةrepertoire، وذلك لعدة أسباب من أهمها أن الأداءات ليست فى رأينا معبرة وشاملة لغويًا لما يقصده الكاتــب علــى الأقل فى لغتنا العربية، فهو يتناول تحركات وليس أداءات، فعنــدما يتحــدث عــن المظاهرة، والمسيرة، وحملات المناشدة، والاعتصــامات، والبيانــات الصــحفية، وغيرها، فهو يتحدث هنا عن تحركات أكثر منها أداءات، لأن الأداءات قد تكــون غير ممثلة للبيان الصحفى العاجل أو المسيرة أو المظاهرة، فإذا وصفنا كل هذا كله بلفظ أداء فإننا لا نعير اهتمامًا لطبيعة هذا الأداء وأثره كأن تقول على الثورة أنهــا سلوك، وهذا صحيح كتوصيف عام ومجرد تمامًا، أو أن تقول- على نفس القياس- أن جريمة القتل أداء. فكلمة أداء فى اللغة العربية تأتى أقل قوة من التحرك، حيــث أن الأداء وصف عام لسلوك قد يكون سلبى أو إيجابى ولكن التحرك غالبًا ما يترك انطباعًا على أن ثمة عمل يتم وبجدية، وهو ما يتسق مع ما يقدمه الكاتب فى هــذا الصدد. ومن ثم فإن الأعمال أو التحركات التى يتخذها المشاركون فى الحملــة أو الحركة الاجتماعية عمومًا جعلتنــا نتخلــى عــن الأداءات ونفضــل التحركــات. وكلمةrepertoire تعنى لغويًا مجموعة الأدوار الرئيسية التى تقوم بأدائها فرقة فنية مسرحية أو موسيقية، وهذا هو المعنى الذى قصــده الكاتــب وكــان فــى اللغــة الإنجليزية ذو مذاق خاص لم نستطع التقيد به فى اللغة العربيــة حيــث شــعرنا،

وغيرنا ممن قرأوا مسودة الترجمة، أن ذخيرة التحركات سوف تكون أكثر تـــأثيرًا على مستوى الإيقاع الموسيقى وكذلك لدلالتها فى لغتنا، لأن كلمة ذخيرة تدل فـــى السياق على وجود حالة من الاستعداد والقوة وهو من أحد المعـــانى التـــى ليســـت موجودة فى الكلمة الانجليزية وجاءت فى العربية متممة أكثر لوصـــف تحركـــات النشطاء والفاعلين السياسيين فى إطار الحركة الاجتماعية.

يبقى أن نشير إلى أن مفهوم repertoire يعد من أهم المفاهيم التـــى قـــدمها تشارلز تلى فى هذا المجال، فهو كما ذكرنا "يقصد بـــه مجموعـــة مـــن الأعمـــال الروتينية التى يتجمع بواسطتها الناس للعمل على مصـــالحهم المشـــتركة، وهـــذا المفهوم يدعونا إلى البحث فى نماذج من الإملاء الجماعى للمطالب، وانتظام فـــى الطرق التى يتجمع بها الناس ويترابطون معًا لرفع مطالبهم عبر الزمان والمكـــان. ويعد المفهوم فى أحد جوانبه مفهومًا ثقافيًا من حيث تركيزه على عادات الناس فى التنازع people's habits of contention وذلك فى صيغة أن العمل الجمـــاعى يـــتم كنتيجة لتوقعات مشتركة وارتجالات متعلمة. ومـــن ثـــم فـــإن مفهـــوم الـــذخيرة repertoire ليس مجرد مجموعة من الوسائل لرفع المطالب بل إنـــه أيضًـــا يعنـــى مجموعة من المعانى التى تظهر فى إطار العلاقات داخل الصراعات؛ معان كمـــا يصفها جيرتز Geertz تصاغ فى تدفق الأحداث." والذخائر هى إبـــداعات ثقافيـــة متعلمة لكنها ليست مشتقة من فلسفة مجردة ولا تتشكل كنتيجة لدعاية سياسية، فهى تظهر من الصراع." ويطرح تيلى السؤال التوضيحى: مـــاذا يـــتعلم المحتجـــون؟ ويجيب أنهم يتعلمون تهشيم النوافذ، ومهاجمة المساجين المشـــهر بهـــم، وتحطـــيم منازل الأنذال، وشن مسيرات عامة، وتقديم التماسات، وعقد لقاءات عامة، وتنظيم جمعيات ذات مصالح خاصة. أما الجانب السياسى البارز للمفهـــوم فيتبلـــور فـــى وصفه لكون مجموعة الأعمال الروتينية التنازعيـــة، تظهـــر أولاً مـــن نضـــالات تنازعية contentious struggles ضد الدولة، وثانيًا تكون فى علاقة حميميـــة مـــع الحياة اليومية والسياسات الروتينية وثالثًا أنها تكون مقيدة بفعل ما تمارسه الدولـــة من نماذج القمع".(١٨)

---

(١٨) Javier Auyero, "When Everyday Life, Routine Politics and Protest Meet," Sociology Department SUNY at Stony Brook, December 2003.

أما عبارة **عروض الوقفـــة**، فهى فى الحقيقة مخرج تجريدى لسياق خـــاص أكثر منها ترجمة لعبارة WUNC displays لأننا أمام موقف يتطلب منا الاســتعانة بنوع من التجريد أو إيجاد مقابل مجرد لكلمات أربعة وذلك كحل بديل للاســتعانة بالمختصراتabbreviations التى تستخدم لتيسير النص فى اللغة الإنجليزية. لجئنـــا إذًا إلى حالة التجريد فى الإشارة إلـــى الكلمـــات الأربعـــة: الجـــدارة worthiness والوحدة ,unity , والعدد ,numbers الذى أشرنا إليها طوال النص العربى بـــالزخم العددى لأن كلمة عدد وحدها ستكون مبهمة، وأخيرًا الالتزام commitment. نقـــول أن الكاتب فى النص الأصلى استخدم الحروف الأولى كاختصار للكمات الأربعـــة وصار هذا المختصر WUNC معبرًا عن مظاهر سلوك المشاركين ضمن مكونات الحركة الاجتماعية WUNC displays، ومن ثم كان لنا أن نجرد المغزى من وراء هذه الصفات التى يتصف بها المشاركون ونسميها عروض الوقفة، وكلمة وقفة كما أشرنا تعنى أن هناك مجموعة من الأفراد عزموا على الاتحاد، ومؤكد سيكون بعدد كاف ومعبر، ويتصفون بالالتزام وكذلك بالاستحقاق أو الجـــدراة بـــالموقف الـــذى يتخذونه حيال قضية ما. ومن هنا جاءت عروض الوقفة مناسبة أيضًا فـــى ســـياق التحركات الاجتماعية التى تحتاج إلى توافر هذه الصفات فى المشاركين الجـــادين، ومناسبة كذلك للحالة الوجدانية التى تعكسها الصفات الأربعة فكلمكة (وقفـــة) كمـــا أشرنا فى الهامش داخل متن الكتاب لها سجل من الدلالات الإيجابيـــة فـــى لغتنـــا العربية، ونأمل أن يكون استخدامها هنا بمثابة إضافة جديدة للمصطلحات العمليـــة المستخدمة فى الحركة الاجتماعية فى ثقافتنا.

لاشك أن هذا الكتاب يقدم إسهامًا مفيدًا فى القيام بوظيفته النظرية والعملية من محاولة استنهاض حركات اجتماعية متنوعة؛ على الأقل مناهضة الفســـاد، وحركـــة مناهضة الانحطاط، خاصة على المستوى الأخلاقى والفنى وغيره دون الاحتكام إلى قوالب تحرمنا الحقوق والحريات، فكما نوهنا فى بداية المقدمة لابـــد أن نبـــدع فـــى أدوات جديدة ولا مانع من أن نستفيد من تراثنا الثرى ولكن دون أن نعيد إنتاج القيود باسم أحد أو باسم وعاء أخلاقى معين. وقد يكون هـــذا الكتـــاب مفيـــدًا فـــى إدراك ضرورة استكمال الأوجه المطلوبة فى بعض ملامح حركـــات اجتماعيـــة ظهـــرت مؤخرًا لكنها ظلت أسيرة لمرحلة أولية من مراحل الحركة الاجتماعيـــة واقتصـــرت على وسيلة واحدة للتعبئة، هى المظاهرات– ضعيفة– التنظيم. وهـــى الآن تكـــاد أن تضيع هباءً العيوب نفسها التى قضت على فاعلية قوى التغيير فى مجتمعاتنا.

وإذا كنا نقدم اليوم نقدًا لبعض الجهود المجيدة المبذولة من أجل التغيير فإن هذا النقد مقصود به استكمال العملية حتى تؤتى ثمارها، وليس المقصود به هدم ما هو قائم من مقومات حتى ولو كانت أولية، أما عن الروح والدعم الوجدانى، فلا شك أن جميع من يهمهم الأمر فى مجتمعاتنا وكل من يطمحون ويأملون فى تحقيق التقدم والخير لمجتمعاتنا لا يملكون سوى الانفعال وبإخلاص مع أى بادرة للأمل فى التغيير، ولكن لابد أن ندرك جيدًا أن الأمور الكبرى دائمًا ما تتطلب تضحيات ومثابرة، والتاريخ زاخر بتجارب لشعوب ثابرت وناضلت وفقدت الآلاف من الشهداء والضحايا كى تصبح الآن من أكثر المجتمعات ديمقراطية واحترامًا لحقوق الإنسان وكذلك أكثرها استخدامًا للحركات الاجتماعية، ونخص منها مجتمعات أمريكا اللاتينية والتى نستعير منها – على هذه الخلفية – لقطة تاريخية خالدة، متمنين أن نستلهم منها روح المثابرة والإبداع والتواصل لاستكمال مقومات حركة اجتماعية فاعلة:

فى ١١ سبتمبر/أيلول ١٩٧٣، استولت الولايات المتحدة بالقوة على بلد فى أمريكا اللاتينية هو "تشيلى". استولى الجنرال "بينوشيه" على السلطة بفضل انقلاب دموى. فى آخر لحظات حياته، توجه الرئيس "سالفادور أليندى" إلى الشعب الذى انتخبه، بخطاب نقله راديو "ماغايانيس". وفى ما يلى نص هذا الخطاب، آخر فصل من فصول تجربة "اليندى":

"سوف أدفع حياتى دفاعًا عن المبادئ العزيزة لدى هذه البلاد. سيجلل العار أولئك الذين خانوا قناعتهم، ولم يحفظوا شرف كلمتهم وتحولوا إلى عقيدة الحكم بواسطة الجيش. على الشعب أن يكون يقظًا... عليه أن يدافع عن مكتسباته، عليه الدفاع بوسائله الخاصة عن حقه فى بناء حياة كريمة أفضل... من أجل المصلحة العليا للشعب، وباسم الوطن، أدعوكم إلى الاحتفاظ بالأمل. التاريخ لا يتوقف بسبب القمع... إنها مرحلة ينبغى تجاوزها، إنها لحظة صعبة. ربما يسحقوننا، لكن المستقبل سوف يكون ملكًا للشعب... الإنسانية تتقدم نحو الحصول على حياة أفضل".

ربيع وهبه
القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٥

إهداء المؤلف

إلى «ليونيل جروسبارد» Lionel Grossbard MD ،

و«جوزيف ج. سويتينج» Joseph G. Sweeting MD ،

و«مايكل هـ. ويكسلر» Michael H. Wechsler MD ،

ومعاونيهم في مستشفى نيويورك المشيخية البروتستانتية ،

أمدوا في حياتي فأتممت هذا الكتاب.

تقديم المؤلف

فى شهر يونيه/ حزيران عام ٢٠٠٣، عندما بدأ الخيرون بمستشفى نيويورك البروتستانتية[١٩] تنفيذ ما اقترحته وجهة نظر متفائلة من إعطائى علاج كيميائى، قُدرت مدته من أربعة إلى خمسة أشهر يتخللها علاجات أخرى لمرض الليمفوما،[٢٠] كانوا بذلك قد وضعونى أمام خيار مهم: إما أن اغتمّ من الأمر لعدم الجدوى، أو أن أبتكر مشروعًا خاصًا من شأنه إصباغ التماسك على فاصلٍ قاسٍ من حياتى. وبإيحاءٍ ملهم من أصدقاء تكبدوا معى المشقة بعزيمة ثابتة، بدت الدورة الثانية من العلاج أكثر جاذبية. وكانَ إذاك أن تملكتنى؛ ولفترة طويلة؛ فكرة أن أحدًا ما قد يسبقنى إلى عمل الكتاب الذى لاحت لى فكرته، فبدأت فى الكتابة لتهدئة أعصابى أثناء جلستى الأولى من العلاج الكيميائى، يحدونى تصور خيالى بإنهاء الكتاب فى آخر يوم من العلاج الكيميائى مع آخر نقطة من الكيمياويات تدخل أوردتى. ومثله مثل جميع التصورات الخيالية لم يفلح هذا التصور تمامًا؛ بيد أنه نظم جهودى أثناء شهور العلاج الكيميائى، وأدى إلى اكتمال الكتاب أثناء المرحلة التى نأمل أن تكون المرحلة النهائية والموفقة من العلاج.

أما عن الكتاب، فإنه بالرغم من أننى لم أتحدث كثيرًا عن "المنازعين contenders" فيما قبل السبعينيات، ولم أُعرف صراحة موضوع دراساتى بصفته موضوعًا حول "التنازع contention" حتى الثمانينيات، كما وأننى لم أبدأ فى التنظير حول "السياسة التنازعية contentious politics" حتى التسعينيات، إلا أن خطًا رئيسيًا من أعمالى على مدى نصف قرن، كان معنيًا بكيف، ومتى، وأين، ولماذا يُملى عامة الناس مطالب جماعية على السلطات العامة، وغيرها من أصحاب النفوذ، والمنافسين، والخصوم، والمستهدفين من المعارضة الشعبية. وكنت لسنوات طويلة قد تجنبت بشكل عام استخدام مصطلح "الحركات الاجتماعية" لأنه أثار كثيرًا من المعانى المختلفة ومن ثم اعتراه الغموض بدلاً من الوضوح. لكن قيامى بإعداد قوائم مفصلة حول الأحداث التنازعية التى وقعت على مدى فترات من القرن السابع عشر وحتى القرن العشرين فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية

---

(١٩) المشيخية البروتستانتية Presbyterian.
(٢٠) سرطان الغدد الليمفاوية. [المترجم]

جعلنى أغير موقفى من استخدام المصطلح. حيث أوضحت تلك القوائم أن هناك تحولات رئيسية طرأت فى تلك المناطق على مجموعة الوسائل التى استخدمها عامة الناس فى إملاء مطالب جماعية على الآخرين- ذخيرة تحركاتهم التنازعية contentious repertoires-[٢١] وذلك فى الفترة من ١٧٥٠ إلى ١٨٥٠؛ وبالرغم من وجود فروق واضحة فى توقيت حدوث تلك التحولات من نظام سياسى لآخر، إلا أن التحولات فى كل نظام تجمعت معًا فى لفيف متجانس؛ وداخل هذا اللفيف ظهرت تركيبة متمايزة من الحملات والتحركات والعروض. وفى نهاية الأمر بدأ المشاركون والمراقبون سواء بسواء فى إطلاق اسم "حركة" على ذلك الشكل الجديد من السياسة. فلما لا أتشبث بذلك التغير؟

وبالرغم من الميل الحالى لتسمية كل شيء "بالحركة" بداية من الولع المؤقت بالأشياء وحتى جماعات المصالح الراسخة، فإن ظهور وتحول وبقاء ذلك الشكل السياسى الجديد والمتميز استحق اهتمام تاريخى. وقررت بالفعل مع شيء من الخشية بصدد الحروب الحقلية والنزاعات المحتملة حول التعريف أن استخدم المصطلح القياسى "حركة اجتماعية" بدلاً من اختراع بديل ما مثل "حركة اجتماعية مستوفية المواصفات" full-fledged social movement، أو "نمط الحركة الاجتماعية الذى ظهر أولاً فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بنهاية القرن الثامن عشر." فهذا المصطلح المعيارى لا شك قد بسّط من النص.

ولحسن الحظ، ومراعاة للصداقة والتعاون المستقبلى، أنه فى الكتاب الأكثر تشابهًا مع كتابى هذا من حيث الحجة والمحتوى، يتنصل صديقى المتعاون "سيدنى تارو" Sidney Tarrow بوضوح من الشروع فى استعراض تاريخ الحركات الاجتماعية (Tarrow 1998: 3). ومن ثم، فإن هذا الكتاب "الحركات الاجتماعية، ١٧٦٨-٢٠٠٤" يبدأ من حيث انتهى "تارو" فيما قام به من مسح رائع للحركات الاجتماعية. حيث أن كتابى يقدم مسحًا تاريخيًا للحركات الاجتماعية من أصول نشأتها فى القرن الثامن عشر وحتى دخولها القرن الحادى والعشرين، منتهيًا بتوقعات حول المستقبل المحتمل للحركات الاجتماعية.

---

(٢١) يشير الكاتب هنا إلى مجموعة الممارسات والأنشطة التى يقوم بها أصحاب المطالب فى عملية التنازع من أجل الحقوق والمطالب، وقد أجملها هنا فى عبارة their contentious repertoire، وسوف نتعرض لاحقًا لتفسيرات مفصلة ومتنوعة مدعمة بمشاهد وأحداث تاريخية تبين المقصود بذخيرة التحركات التنازعية. [المترجم]

وتجنبًا لإثقال النص بالمراجع الخاصة بإصداراتى السابقة، فقد تصرفت بحرية فى استعارة الأدلة من أعمالى السابقة دون الإشارة إليها أو الاستشهاد منها. وقد أضفت تعديلات على قليل من الموضوعات فى كتاب "قصص، وهويات، وتغيير سياسى" Stories, Identities, and Political Change (Rowman & Littlefield, 2002)، وكتاب "سياسة العنف الجماعى" The Politics of Collective Violence (Cambridge University Press, 2003)، و "التنازع والديمقراطية فى أوروبا" Contention and Democracy in Europe ١٦٥٠-٢٠٠٠ (Cambridge University Press, 2004)، ومع هذا يظل هناك على الأقل ٩٥% من النص جديد تمامًا.

أما بخصوص ما لاقيته من عون فى جمع المعلومات والاستشهادات والنقد والإرشاد التحريرى، فأود أن أعرب عن امتنانى لكل من "لانس بينيت" Lance Bennett، و "فينس بيدرو" Vince Boudreau، و"باميلا بيرك" Pamela Burke، و"دانا فيشر" Dana Fisher، و"اليزلبيث جاى فريدمان" Elisabeth Jay Friedman، و"وليم إيفى" William Ivey، و"فينا لانزونا" Vina Lanzona، و"دانيال مينشيك" Daniel Menchik، و"فيسينت رافاييل" Vicente Rafael، و"سيدنى تارو" Sidney Tarrow، و"سيسيليا والش روسو" Cecelia Walsh-Russo، و"ليسلى وود" Lesley Wood، و"فيفيانا تسيليتسر" Viviana Zelizer. آمل أن يفاجئوا مسرورين بما فعلته مساعدتهم.

الفصل الأول

الحركات الاجتماعية وانعكاساتها السياسية

"إن بناء حركة اجتماعية قوية مناصرة للديمقراطية"، وفقًا لما جاء فى المقالة الافتتاحية لجريدة هارارى دايلى نيوز بزيمبابوى، عددها الصادر فى الخامس من ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٢،

> يظل دومًا مهمة المجتمع المدنى عندما يعمل فى ظل بيئة سياسية قمعية... وينبغى فى هذا الصدد أن نكون بداية قادرين على تعريف ماهية الحركة الاجتماعية. حيث أن الحركات الاجتماعية كما يُوحى الاسم هى تنظيمات شاملة مؤلفة من جماعات متنوعة المصالح، تضم حال تشكلها طبقات مهمة فى المجتمع مثل العمال والجماعات النسائية والطلاب إلى جانب العنصر الفكرى. والشىء الذى سيجمع هذه القطاعات المختلفة من المجتمع ذات المصالح المتنوعة هو شعور عام بالضيم قوامه الإدراك المشترك لغياب الديمقراطية فى وضعية سياسية بعينها. وقد صار هذا هو حال الكفاح المناهض للفصل العنصرى فى جنوب إفريقيا، خاصة على مدار العقدين الأخيرين، وبشكل أكبر نسبيًا فى زيمبابوى على مدار السنوات الأربع الماضية. الاختلاف الوحيد الدال بين وضع زيمبابوى والحركة الاجتماعية المناهضة للفصل العنصرى فى جنوب إفريقيا أن الأول يميل إلى أن يكون أقل تحديدًا وتركيزًا. والحقيقة أنه يمكن أحيانًا التماس العذر للناس فى زيمبابوى كونهم يعتقدون أن الحركة الاجتماعية قد تم شقها. (Harare Daily News 2002: 1).

فى زيمبابوى ٢٠٠٢، كان قادة المعارضة لنظام "روبرت موجابى،" الذى عُرف بالعنف والانتقامية، قد عبروا عن أسفهم وشجبهم للانشقاقات التى أنتجتها تضفيرة النظام التى جمعت بين القمع والتجنيد السرى للعملاء من بين المواطنين الذين عانوا فى بلدهم المحاصر. ونظر هؤلاء المعارضون إلى التعبئة الجماهيرية الأسبق والأكثر نجاحًا فى جنوب إفريقيا ضد الفصل العنصرى كنموذج يُحتَذى. ودعوا إلى حركة اجتماعية أكبر حجمًا وأكثر تأثيرًا لمعارضة الحكم الاستبدادى لصالح الديمقراطية. وأمام تمادى جريدة "هارارى ديلى نيوز" فى تقديم صوت المعارضة، أغلق نظام موجابى الجريدة فى سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٣، وفى اليوم السابع عشر من الشهر نفسه قامت قوات النظام بإلقاء القبض على ما يقرب من مئة شخص جرؤا على التظاهر فى مسيرة جابت مدينة هارارى احتجاجًا على غلق الجريدة والدعوة إلى دستور جديد (Economist 2003b: 46).

لم تكن المعارضة الزيمبابوية الوحيدة التى سعت إلى حل مشكلة سياسية بالدعوة إلى حركة اجتماعية، بل سبقتها صحبة كبيرة فى أماكن أخرى. فقد كان فى عام ١٩٩٧ أن دعت صحيفة "انترناشونال فيوبوينت International Viewpoint" الاشتراكية، الكائنة فى مانشستر، إلى "حركة اجتماعية أوروبية" لاسترجاع حقوق العمال، حيث كانت المفوضية الأوروبية قد تحركت صوب استقطاعات من الإنفاقات الاجتماعية (انترناشونال فيوبوينت ١٩٩٧). وعلى مدار السنوات اللاحقة، واصل النشطاء الأوروبيون- الاشتراكيون وغيرهم- الدعوة إلى حركة اجتماعية حقيقية على مستوى القارة. كما قامت "يوبيل ٢٠٠٠" وهى شبكة عالمية متمركزة فى أوروبا بشن حملة فى سبيل إلغاء ديون العالم الثالث. ووفقًا لما ذكره أحد منظمو الحملة:

> **هناك حركة اجتماعية عالمية بُنيت متحدة حول قضية واحدة.**
> بحلول عام ٢٠٠٠، أى بعد أربع سنوات من الحملة، كانت هناك حملات لشبكة "يوبيل ٢٠٠٠" تتسم بخواص ومواطن قوى متباينة فى ٦٨ دولة. كانت الحملات الوطنية مستقلة ولكنها اشتركت فى الأهداف العامة والرموز والمعلومات- وإحساس عارم بالتضامن. وقد تعددت البلدان التى قامت فيها الحملات وتنوعت ما بين أنجولا واليابان، وكولومبيا والسويد،

وهندوراس وإسرائيل، وتوجو والولايات المتحـــدة. وكانـــت القدرة على التعاون والتنسيق لحملاتنا مدعومة بشـــكل كبيـــر باستخدام الإنترنت (Pettifor 2001: 62، التشديد فـــى الـــنص الأصلى).

بحلول عام ٢٠٠٤، كان كثير من الأوروبيين يتطلعون آملين إلـــى التعبئـــة ضد الرأسمالية العالمية حيث الحركة التى ستسترجع الآمـــال المحطمـــة للعمـــال الأوروبيين وتعالج أيضا مشكلات بلدان العالم الثالث.

وفى مارس/آذار ٢٠٠٢ انضمت أمريكا اللاتينية وآسيا إلى الركب: حيـــث جاء على موقع الإنترنت الخاص بجماعة "مشروع الإرواء" Rehydration Project لمكافحة مرض الإسهال والكائنة فى كوستاريكا مقالاً بقلم "صابر مصـــطفى" Sabir Mustafa المحرر المراسل للفينانشال اكسبريس Financial Express فـــى داكـــار. اختار مصطفى لمقالته عنوان "مكافحة الإسهال أصبحت حركـــة اجتماعيـــة فـــى بنجلاديش" (Mustafa ٢٠٠٢). وقد ذكر المقال أن أعدادًا كبيرة من البنجلاديشـــيين من "أساتذة المدارس، ورجال الدين، والمنظمـــات المتطوعـــة، وأطبـــاء القـــرى، والجماعات الريفية، وحتى قوات الشرطة المحلية المساعدة" يعملون بنشـــاط فـــى الترويج لإجراءات مكافحة المرض (خاصة علاج الإرواء أو الرايدراشن بالفم) فى سبيل إنقاذ حياة الأطفال.

كذلك ظهر الإعجاب المفعم أملاً بالحركات الاجتماعية على مستوى أمريكا الشمالية. ففى عام ١٩٩٩، دعى الناشط الكندى "موراى دوبـــين" Murray Dobbin إلى "بناء حركة اجتماعية فى كندا" للتأكيد على أن الحزب الديمقراطى الجديد New Democratic Party الجانح نحو اليسار حين تولى المسئولية فعليًا فإنه لـــم يهجـــر قاعدته الشعبية، وذكر دوبين فى هذا الصدد:

> إن المعرفة الأساسية لنظرية الدولة تُفيدنا بأنه حين يفوز حزب ديمقراطى اشتراكى جديد فى الانتخابات، ويتولى "السلطة" فإنه لا يهجر قاعدته الشعبية. وأن كبار البيروقراطيين المنخرطين فعليًا فى الوقت الحالى فى أيديولوجية الليبرالية الجديدة، إنمـــا يعملون كطابور خامس لتخريب السياسات التقدمية. وأنه أيضًا

عندما تهدد الشركات متعددة الجنسيات بإضراب رئيسى، كما فعلوا في أونتاريو Ontario ونفذوا تهديدهم فى [كولومبيا البريطانية BC] فإن حكومات الحزب الديمقراطى الجديد لا يكون لديها "السلطة" لكفهم عن هذا.

من هنا تأتى الحركات الاجتماعية. فإن لم نكن قادرين على حشد الناس بالآلاف فى الشوارع (دون أن نضطر إلى إنفاق مئات الآلاف من الدولارات وقضاء أشهر فى التنظيم) فلنتوقع انصياع حكومات الحزب الديمقراطى الجديد للسلطة الحقيقية لتلك الشركات الكبرى، بفعل ما تتعرض له الحكومات من إنهاك ضارٍ وبمعدل يومى. لكنه أيضًا، والحق يقال، أنه حين تتعلق المسألة بحركات اجتماعية قادرة على مواجهة سلطة الشركات بفاعلية، سنجد أننا أخفقنا تمامًا مثل الحزب الديمقراطى الجديد وبالرداءة نفسها. (Dobbin 1999:2)

هكذا وبحلول القرن الحادى والعشرين، كان الناسُ فى جميع أنحاء العالم قد تعرفوا على مصطلح "الحركات الاجتماعية" كدعوة نفير، كثقل مقابل للسلطة القمعية، وكاستدعاء للتحرك الشعبى ضد تنوع واسع من البلايا.

لم يكن الأمر هكذا دائمًا فيما قبل. فبالرغم من وقوع هبّات شعبية من نوع أو آخر فى جميع أنحاء العالم عبر آلاف السنين، فإن ما وصفته صحيفة هارارى ديلى نيوز من "تنظيمات شاملة مؤلفة من جماعات مختلفة المصالح" لم يكن له وجود فى أى مكان فى العالم قبل ثلاثة قرون خلت. حيث أنه فى أواخر القرن الثامن عشر، فقط منذ ذلك الحين، بدأ الناس فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية عملية الابتكار المقدَّر لظاهرة سياسية جديدة. بدءوا فى خلق حركات اجتماعية. وهذا الكتاب إنما يقتفى تاريخ ذلك الشكل السياسى المبتكر. وهو يتعامل مع الحركات الاجتماعية كشكل متمايز من السياسة التنازعية. والمقصود بالتنازعية هنا أن الحركات الاجتماعية تتضمن تحركًا جماعيًا لإملاء المطالب، التى إذا تحققت، فإنها تتصارع مع مصالح طرف آخر، فى حين يقصد بالسياسة أن الحكومات أيًا كان نوعها تكون ماثلة بشكل ما فى إملاء المطالب، سواء كأصحاب مطالب، أو مستهدفين بالمطالب، أو حلفاء للمستهدفين بالمطالب، أو مراقبين للتنازع. (McAdam, Tarrow, & Tilly 2001).

ويبين كتاب الحركات الاجتماعية، ١٧٦٨- ٢٠٠٤ أن هذه الصيغة الخاصة من السياسة التنازعية تتطلب إلمامًا تاريخيًا. فالتاريخ إنما يساعدنا فى هذا الصدد لكونه يفسر سبب دمج الحركات الاجتماعية لبعض الملامح الحيوية (مثل مسيرة الشارع المنظمة) والتى تميز الحركات الاجتماعية عن أنواع أخرى من السياسة، ولأنه كذلك يساعد فى الوقوف على التغيرات الدالة فى عمل الحركات الاجتماعية (مثل، ظهور المحترفين المموّلين جيدًا والمنظمات المتخصصة فى تتبع برامج الحركات الاجتماعية) ومن ثم فإنه، أى التاريخ، ينبهنا إلى إمكانية حدوث تغيرات جديدة فى المستقبل. وأخيرًا، يساعد التاريخ أيضًا لأنه يدعونا إلى الانتباه لظروف التحول السياسى التى جعلت الحركات الاجتماعية أمرًا ممكنًا. ومن ثم، فإنه إذا بدأت الحركات الاجتماعية فى الاختفاء، فسوف يدل اختفاؤها على أن وسيلة رئيسية لمشاركة عامة الناس فى السياسة العامة آخذة فى الزوال. فصعود وسقوط الحركات الاجتماعية إنما يميز تمدد وتقلص الفرص الديمقراطية.

تطورت الحركات الاجتماعية إذًا فى الغرب بعد عام ١٧٥٠، وقد انبثقت عن توليفة ابتكارية تسلسلية قوامُها العناصر الثلاثة التالية:

١- مجهود عام مستدام ومنظم يملى مطالب جماعية على سلطات مستهدفة (ولنطلق على هذا العنصر مسمى الحملة campaign).

٢- توظيف توليفات من بين أشكال العمل السياسى التالية: خلق جمعيات وتحالفات ذات أهداف خاصة، لقاءات عامة، مواكب مهيبة، اعتصامات، مسيرات، مظاهرات، حملات مناشدة، بيانات فى الإعلام العام، مطويات أو كراسات سياسية (دعونا نسمى مثل تلك المجموعة المتكاملة المتغيرة من التحركات بذخيرة الحركة الاجتماعية[٢٢] social movement repertoire).

(٢٢) تشير كلمة ذخيرة فى السياق هنا إلى جملة من الأدوار والتحركات والأداءات الأساسية التى تلازم تأدية الحركة الاجتماعية تمامًا كأن يكون للفرقة المسرحية أو الموسيقية ذخيرة من الأدوار المعروفة بها، ولحسن الحظ أيضًا أن هذا المقابل فى اللغة العربية جاء مجانسًا لمعنى ذخيرة كقوة مُعدة للمواجهة وهو المعنى الذى يناسب السياق وما يصاحبه من تفاعل فى الحركات الاجتماعية الشعبية. وقد استخدم الكاتب كلمة *repertoire* مرة فى صيغة المفرد مع الحركات الاجتماعية Social Movement repertoire وبالتالى فقد ترجمناها هنا "ذخيرة الحركة الاجتماعية" على أن يفهم من ذلك جملة أو مجموعة التحركات أو الأنشطة أو الأداءات performances المتضمنة فى الحركة الاجتماعية. واستخدمها الكاتب أيضًا بعد ذلك وحدها فى صيغة الجمع repertoires وقد ترجمناها إلى "ذخيرة التحركات." كما استخدمها قبل ذلك فى التمهيد مع كلمة contentious: مشيرًا إلى=

تمثيل المشاركون لجملة من الصفات العامة الموحَدة، هي: الجدارة worthiness، والوحدةunity، والزخم العددى numbers، والالتزام commitment تجاه أنفسهم و/أو تجاه قاعدتهم الشعبية (لندعوها اختصارًا عروض "الوقفة" WUNC).(٢٣)

فإذا أتينا للحملة نجدها على خلاف المناشدة أو الإعلان أو اللقاء الجماهيرى الذى يتم لمرة واحدة وينتهى؛ فهى تمتد لما بعد الأحداث الفردية– ولو أن الحركات الاجتماعية غالبًا ما تشتمل على مناشدات وإعلانات ولقاءات جماهيرية. والحملة دائمًا ما تصل بين ثلاثة أطراف على الأقل:

← مجموعة من المطالبين الناذرين أنفسهم،

← والمستهدف (ين) الذين توجه إليهم المطالب،

← وجمهور من نوع أو آخر.

فالمطالب قد تستهدف مسئولين حكوميين، لكن هذا لا يمنع أن السلطات المقصودة يمكن أن تتضمن أيضًا المُلاَّك، ورجال الدين، وغيرهم ممن يؤثرون كثيرًا بأعمالهم (أو فشلهم) على رفاهية كثير من الناس. إذًا الأمر ليس فى تحركات

=مجموعة الوسائل التى يستخدمها عامة الناس فى إملاء المطالب contentious repertoires فقمنا بترجمناها إلى ذخيرة التحركات التنازعية. وفى معظم أجزاء النص سترد الكلمة وحدها repertoires ومن ثم فإننا نؤكد مرة أخرى على المقابل العربى "ذخيرة التحركات" أنه يتضمن كما أشار الكاتب إلى مجموعة الأنشطة والوسائل التى يقوم بها المطالبون مثل اللقاءات العامة والمظاهرات والمناشدات وعمل جمعيات وبيانات إعلامية وتزيع كراسات سياسية. فكل هذه تحركات المطالبين وذخيرتهم من التحركات التنازعية. لمزيد من المرجعية حول المصطلحات الواردة، انظر مقدمة الطبعة العربية [المترجم].

(٢٣) جاء الكاتب باختصار يمثل الحروف الأولى من الكلمات الإنجليزية الأربعة: worthiness, unity, numbers, commitment، واستخدم المختصر WUNC كلمة معبرة عن الصفات الأربعة التى تشير فى مجملها إلى "هيئة" و "وقفة" الجمهور والمشاركين فى الحركة الاجتماعية، وبالطبع لا يستوى مع النص العربى استخدام كلمة "ونك" لما ستسببه من اغتراب مع النص وهو أخر شىء نريد لكتاب كهذا أن يسببه مع القارئ العربى. ومن ثم فقد اخترنا كلمة "وقفة" مقابلاً لفحوى الكلمات الأربعة ودلالاتها فى سياق التحرك الجماهيرى، وكلمة وقفة متعددة الدلالات: فعندما نقول أننا فى حاجة إلى وقفة فى مواجهة الظلم فإن كلمة وقفة هنا تعنى الاتحاد والجرأة والالتزام ومعانى أخرى تشمل ما أورده الكاتب من صفات. وهى كذلك تعنى التظاهرة والمظاهرة بمواقفها وملامحها التى تتشابه مع الصفات الأربع المذكورة. فى عنوان أوردته إحدى الصحف الفلسطينية، جاء: "تقرير عن الوقفة السلمية بساحة الكرامة بمدينة العيون المحتلة بمناسبة اليوم العالمى للمرأة". ومن ثم فقد اخترنا عروض الوقفة مقابلاً لتعبير WUNC displays لعله يخدم السياق ويجسد لدى القارئ العربى المقابل البليغ والمعبر سياسيًا. [المترجم].

منفردة لأصحاب المطالب أو المستهدفين بتلك المطالب أو الجمهور، بل إنه التفاعل بين الثلاثة هو ما يؤسس لحركة اجتماعية. حتى لو نذر عدد من المتحمسين أنفسهم للحركة ليل نهار، فإن ما يُديم الحملة هو تحرك كتلة المشاركين جيئة وذهابًا ما بين إملاء المطلب العام وأنشطة أخرى من بينها فعاليات التنظيم يومًا بعد يوم.

أما ذخيرة الحركة الاجتماعية فهى تتداخل مع ذخيرة تحركات متضمنة فى مظاهر سياسية أخرى مثل نشاط اتحاد العمال والحملات الانتخابية. فقد بدأت إبان القرن العشرين الجمعيات ذات- الأغراض-الخاصة، وخاصة التحالفات عابرة الحدود فى القيام بتنوع هائل من العمل السياسى على مستوى العالم. لكن يبقى أن الدمج بين معظم أو كل التحركات فى حملات مستدامة هو ما يميز الحركات الاجتماعية عن التنوعات السياسية الأخرى.

أما مصطلح "عروض الوقفة" WUNC فهو يبدو غريبًا، ولكنه يمثل شيئًا ما جد مألوف. فعروض الوقفة يمكن أن تأخذ شكل بيانات، أو شعارات أو شارات، تلك العروض التى تنطوى على الجدارة والوحدة والزخم العددى والالتزام: مواطنون متحدون من أجل العدالة Citizens United for Justice، موقعوا العهد Signers of Pledge، مؤيدوا الدستور Supporters of the Constitution، إلخ. وتفصح التمثيلات الذاتية الجماعية عن نفسها غالبًا فى شكل تعبيرات مصطلح عليها أو معانى خاصة يمكن للجمهور المحلى التعرف عليها، كأن تأخذ الصفات الأربع المذكورة، على سبيل المثال، المعانى التالية:

الجدارة: تصرف بوقار؛ ملبس مهندم؛ حضور رجال الدين والوجهاء والأمهات مع أطفالهن.

الوحدة: شارات متضاهية، أو وضع عُصابات موحدة على الرأس، أو لافتات، أو أزياء موحدة؛ السير فى صفوف؛ غناء وترانيم.

العدد: أعداد المشاركين، الحاضرين، الموقعين على التماس، رسائل من القاعدة الشعبية أو المساندين، ملء الشوارع.

الالتزام: تحدى ظروف الطقس السيئة، مشاركة واضحة من كبار السن والمعاقين؛ مقاومة القمع؛ التضحية الاستعراضية، تسديد الاشتراك، و/ أو التبرع بالمال.

هذه التعبيرات المصطلح عليها تتنوع بشكل كبير من موقع إلى آخر، لكن التواصل العام الذى توفره مفردات الوقفة يربط بين تلك التعبيرات بعضها البعض.

وهناك بالطبع سوابق تاريخية لجميع العناصر الثلاثة بتقسيماتها الفرعية. فقبل عام ١٧٥٠، وفى مثال يوافق السياق، دأب البروتستانت فى أوروبا على شن حملات شعبية مستدامة ضد السلطات الكاثوليكية من أجل الحق فى ممارسة عقيدتهم الهرطقية. وانخرط الأوروبيون فى قرنين من الحروب الأهلية والتمردات التى كان للانقسامات البروتستانية/ الكاثوليكية دورٌ محورى فى وقوعها (te Brake 1998). ومن ثم فإنه بالنسبة لذخيرة التحركات، سنجد أن طراز الجمعيات ذات الأغراض الخاصة، واللقاءات العامة، والمسيرات، وغيرها من أشكال العمل السياسى، كانت موجودة بشكل فردى قبل زمن طويل من تجمعها فى الحركات الاجتماعية. وسنرى لاحقًا كيف أن رواد الحركات الاجتماعية عدلوا ووسعوا وربطوا معًا تلك الأشكال من العمل. كذلك الأمر بالنسبة لعروض الوقفة فقد وُجدت هى أيضًا منذ زمن طويل فى صورة الاستشهاد الدينى والتضحية المدنية ومقاومة الفتوحات؛ ولكن انتظامها واندماجها مع ذخيرة التحركات المعيارية ميزت عروض الحركة الاجتماعية عن أسلافها. ليس عنصرًا واحدًا إذن، بل التوليفة بين ذخيرة التحركات وعروض الوقفة والحملات، هو ما خلق تمايز الحركات الاجتماعية.

هذا وقد كانت هناك ظواهر سياسية متداخلة ظهرت فى توقيت حركات اجتماعية. كما ستبين الفصول القادمة بالتفصيل؛ تفاعلت حملات سياسية بأحزابها ومنافساتها الانتخابية بشكل واسع مع حركات اجتماعية فى أوقات لم تكن بعد قد طورت هيئاتها من حقوق والتزامات وأفراد وممارسات. وفى أوقات مختلفة من القرن التاسع عشر اكتسب العمال فى البلدان الرأسمالية عمومًا الحق فى التنظيم والتجمع والإضراب والتحدث بشكل جماعى، وفى بعض الأحيان نجدهم أحرزوا هذه الحقوق بوسائل الحركات الاجتماعية من حملات، وذخيرة تحركات، وكذلك عروض الوقفة. وبالمثل حققت جماعات المصالح المنظمة مثل أصحاب المانيفاتورة/الصناعات الصغيرة والمهن الطبية حقوقًا سياسية خاصة مثل الحق فى التعبير والعمل الجماعى، ولكن نادرًا ما حدث هذا بوسائل الحركات الاجتماعية. وفى أغلب الأحوال كانت الجماعات التى تمكنت من موارد حقيقية واتصالات ومكانة اجتماعية يعتد بها قد نالت حقوقها عبر تفاوض مباشر مع الحكومات.

وإبان القرنين التاسع عشر والعشرين قامت معظم الدول التى كانت لديها كنائس معترف بها رسميًا بالتنازل للطوائف الدينية الجديدة عن الحد الأدنى من حقوق التجمع والتعبير، وذلك بشرط عدم فرض مذاهبهم أو ممارساتهم على الأعضاء. كما كانت هناك جماعات انفصالية- سواء دينية أو سياسية أو من حيث نمط الحياة الذى ترضاه- انبثقت فى بعض الأحيان عن حركات اجتماعية، بالرغم من أن معظم الأنظمة السياسية قد قمعتها أو احتوتها بالقوة. بل أحيانًا ما تحولت المنظمات المشاركة فى الحركات الاجتماعية إلى مجالات سياسية أخرى من قبيل: شن حملات سياسية، أو تأسيس اتحادات عمالية، أو خلق جماعات مصالح مستمرة، أو التحول إلى طوائف دينية، أو تشكيل مجتمعات انفصالية. هذا التداخل لا ينبغى أن يمنعنا من إدراك أنه بعد عام ١٧٥٠ كان هناك جسد مميز من القانون والممارسة نما حول الحركات الاجتماعية بهيئتها هذه.

تفسيرات الحركات الاجتماعية:

فى كتابه تاريخ الحركة الاجتماعية الفرنسية من ١٧٨٩ حتى الآن (١٨٥٠)، أدخل عالم الاجتماع الألمانى "لورنز فون شتاين" Lorenz von Stein مصطلح "الحركة الاجتماعية" فى نقاشات متعمقة حول الكفاح السياسى الشعبى popular political striving (von Stein 1959). فى البداية حمل المصطلح الفكرة الخاصة بعملية متواصلة أحادية جنت بواسطتها الطبقة العاملة برمتها الوعى الذاتى والقوة. وعندما كتب فون شتاين ذلك، كان البيان الشيوعى لماركس وانجلز (١٨٤٨) قد تبنى حديثًا معنى مماثلاً تمامًا لهذا فى إعلانه أن "جميع الحركات التاريخية السابقة كانت حركات لأقليات، أو لحساب أقليات. أما الحركة البروليتارية فهى حركة الوعى الذاتى المستقلة التى تقوم بها الأغلبية الساحقة لصالح الأغلبية الساحقة" (Marx & Engels 1958: I, 44).

ليس هذا فحسب، بل كان هناك أيضًا محللون سياسيون تحدثوا عن حركات اجتماعية بصيغة الجمع؛ ففى عام ١٨٤٨، أعلنت الجريدة الألمانية [الحاضر] Die Gegenwart أن "الحركات الاجتماعية لا تعد فى عمومها سوى خطوة أولى فى السعى نحو محصلة تاريخية فاعلة" (Wirtz 1981: 20). كما مَيز معظم المحللين فى

القرن التاسع عشر بين الحركات الاجتماعية بعضها البعض عن طريق البرنامج والتنظيم والوضع. وتبنى "انجلز" Engels نفسه صيغة الجمع فى تمهيده للطبعة الإنجليزية من البيان Manifesto فى عام ١٨٨٨، ذاكرًا: "أينما تواصلت الحركات البروليتارية المستقلة فى إظهار علامات الحياة تم مطاردتها والإيقاع بها بلا رحمة" (Marx & Engels 1958: I, 26). ومن أواخر القرن التاسع عشر لم يستخدم المحللون السياسيون صيغة الجمع فقط فى التحدث عن الحركات الاجتماعية بل أيضًا مدوها إلى ما بعد البروليتارية المنظمة لتشمل الفلاحين، والنساء وتنوعًا واسعًا من أصحاب المطالب الآخرين (Heberle 1951: 2-11).

لاشك أن المسميات التى تُخلع على الأحداث السياسية العارضة لا تكتسب وزنًا إلا عندما تحمل تقييمات معترف بها على مستوى واسع، وكذلك عندما تكون هناك نتائج واضحة تعقب اكتساب الحدث للاسم أو إخفاق الحدث فى نيل هذه التسمية. فإطلاق اسم الفوضى أو الشغب أو حالة إبادة على حدث ما إنما يصم المشاركين فيه بالعار. كما أن إضافة اسم لحدث ما على طريقة انتخابات ساحقة أو نصر عسكرى أو استقرار سلمى إنما يُصقل عمومًا من سمعة المنظمين لهذا الحدث. وعندما يحدث أى من هذين المظهرين على نطاق واسع، نجد أن الناقدين أو المؤيدين للأعمال المختلف عليها يحاولون عادةً أن يجعلوا هذه الصفات والإضافات ملتصقة وملازمة: إقران تلاقى العدو مع الشرطة بالشغب، وتفسير تجمد الحركة كنصر عسكرى، إلخ. كذلك الأمر فيما توحى به تقاريرنا من زيمبابوى والاتحاد الأوروبى وبنجلاديش وكندا فيما يخص الحركات الاجتماعية؛ حيث اكتسب مصطلح "الحركة الاجتماعية" على مستوى العالم نغمات مصاحبة جذابة. وبالتالى، فإن المشاركين والمراقبين والمحللين الذين يستحسنون حدثًا من أحداث العمل الجماعى الشعبى هذه الأيام فإنهم كثيرًا ما يدعونه حركة اجتماعية، سواء تضمنت توليفة الحملة وذخيرة التحركات وعروض الوقفة من عدمه.

حتى فى حالة الأحداث التى تفى أجزاؤها بالمعايير المذكورة، غالبًا ما تظهر ثلاثة أشكال أخرى من الخلط:

١- إن المحللين والنشطاء غالبًا ما يمدون مصطلح "حركة اجتماعية" بشكل فضفاض ليشمل جميع الأعمال الجماعية الشعبية ذات الصلة، أو على الأقل جميع الأعمال الجماعية الشعبية التى تلقى استحسانهم. فالنسويات، على سبيل

المثال، يدمجن وبأثر رجعى النساء البطلات على مدى قرون قبل عام ١٧٥٠ بالحركة النسائية، بينما تصبح أية مبادرة شعبية فى أى مكان فى صالح البيئة بالنسبة لنشطاء البيئة جزءًا من الحركة البيئية على مستوى العالم.

٢- كذلك يخلط المحللون غالبًا بين العمل الجماعى لحركة ما وبين المنظمات والشبكات التى تدعم أو تؤيد العمل، أو أنهم حتى يعتبرون المنظمات والشبكات مُكونة للحركة، مثل أن نُميز الحركة البيئية بالناس والشبكات الشخصية ومنظمات الدعوة التى تؤيد الحماية البيئية وليس بالحملات التى ينخرطون فيها.(٢٤)

٣- إن المحللين غالبًا ما يتعاملون مع "الحركة" كفاعل أحادى فردى، الأمر الذى يطمس شيئين مهمين: (أ) المرواغة التى لا تنقطع وإعادة تنظيم الصفوف الذى يستمر دائمًا فى إطار الحركات الاجتماعية، (ب) التفاعل بين النشطاء والقاعدة الشعبية والمستهدفين والسلطات والحلفاء والمنافسين والأعداء والجماهير التى تصنع النسيج المتغير للحركات الاجتماعية.

إن تضخم المصطلح ليشمل جميع أنواع العمل الجماعى الشعبى فى الماضى والحاضر، والدمج بين الحركة وجمهورها المؤيد وشبكاتها أو منظماتها، وكذا التعامل مع الحركات كفاعل أحادى قد لا يسبب سوى ضرر بسيط فى مناقشة سياسية عارضة. والحقيقة أن هذه الأمور فى إطار الحركات الاجتماعية غالبًا ما تقدم يد العون فى التجنيد والتعبئة والروح المعنوية، لكنها من ناحية أخرى تُعيق أى جهد لوصف وتفسير كيفية عمل الحركات الاجتماعية فعليًا- لاسيما عندما يكون الهدف هو استعراض الحركات الاجتماعية فى التاريخ. وهى المهمة قيد التناول.

دعونى أبلور مزاعمى بمزيد من الوضوح. لا أحد يملك مصطلح "الحركة الاجتماعية"؛ فالمحللون والنشطاء والنقاد مازالوا أحرارًا فى استخدام العبارة كما

---

(٢٤) كان لابد من الاستشهاد على هذا النوع من الخلط بمثال مسهب حول النموذج الذى نعانيه فى المجتمع العربى المدنى، حيث فى الغالب ما تلتصق الأنشطة باسم المنظمة الدفاعية المنظمة لها وكأنك ترى تنافسًا على سبق يأخذك على الفور إلى سلوك تجارى وليس سلوك من يريد تشكيل حركة اجتماعية أو عمل مشترك كلما ازداد العدد وتنوع المشاركين فى تنظيمه والقيام به كلما أفاد وجود منظمات مجتمع مدنى حقيقية وبالأخص منظمات دعوة وتأثير. [المترجم]

يريدون. بيد أن هناك طريقة متميزة فى تتبع السياسات العامة، بدأت تتشكل فى البلدان الغربية أواخر القرن الثامن عشر، ونالت اعترافًا على مستوى واسع فى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية أوائل القرن التاسع عشر، وتوطدت فى مجموعة متجانسة مستدامة من العناصر أواسط القرن نفسه، ثم تبدلت بشكل بطئ ومضطرد بعد تلك النقطة، وانتشرت بشكل واسع على مستوى العالم الغربى، وأصبحت تدعى حركة اجتماعية. هذا المركب السياسى جمع بين ثلاثة عناصر: (١) حملات من المطالب الجماعية على السلطات المستهدفة؛ (٢) عدد من تحركات رفع المطالب تشمل الجمعيات ذات الأغراض الخاصة، واللقاءات العامة، وبيانات إعلامية ومظاهرات؛ (٣) تمثيل عام لصفات الجدارة والوحدة والزخم العددى والالتزام فيما يتعلق بالقضية. وإننى لأدعو ذلك المركب الخاص تاريخيًا حركة اجتماعية. وهذا الكتاب إنما يتعقب تاريخ ذلك المركب.

وبالرغم من أن عناصر الحركات الاجتماعية قد طرأ عليها ابتكار متواصل على مستوى محدود، وتباين من نظام سياسى إلى آخر، إلا أنها تطورت وانتشرت ككل متصل. بهذا المعنى، كان للحركة الاجتماعية تاريخ. وتاريخ الحركة الاجتماعية يميزها عن تاريخ أى أشكال سياسية أخرى من قبيل الحملات الانتخابية والاحتفالات الوطنية، واستعراضات القوة العسكرية، وتنصيب الموظفين العموميين، والحداد الجماعى. ومن ثم فإن هذا الكتاب عندما يشير إلى الحركات الاجتماعية فإنه لا يقصد بها جميع الأعمال العامة أو الجماهيرية، أو جميع التحركات التى طالما اتخذها الشعب أو العامة من أجل قضية ما، أو جميع الناس والمنظمات التى تساند القضايا نفسها، أو الفاعلين البطوليين الذين يتمتعون بمكانة بارزة فى التاريخ. بل إنها، أى الحركات الاجتماعية تعنى مجموعة خاصة ومتصلة ومتطورة وتاريخية من التفاعلات والممارسات السياسية. إنها تعنى التركيبة المتمايزة من الحملة وذخيرة التحركات وعروض الوقفة.

تُرى، وفقًا لهذه المعايير بعينها، هل يمكن لأشكال التعبئة الزيمبابوية والأوروبية والبنجلاديشية والكندية، التى بدأنا بها هذا الفصل، أن تُصنف كحركات اجتماعية؟ الجواب فى الغالب نعم. ففى عام ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ كانت المعارضة فى زيمبابوى تستخدم تلك الإجراءات الخاصة بالحركة الاجتماعية فى رفع المطالب، كالمظاهرات واللقاءات والبيانات الصحفية فى وجه نظام تعامل مع أى من تلك

المطالب بصفتها مطالب مُفسِدة. فـي حـين باعـدت حملـة مكافحـة الإسـهال البنجلاديشية الحدود بين الإجراءات الحكومية الروتينية للصحة العامـة والتعبئـة الشعبية من خلال الجمعيات والمسيرات واللقاءات. من ناحية أخرى قـام العمـال الأوربيون فى مواجهة إتحاد أوروبى متزايد القوة وأيضًا فى مواجهة تـدويل رأس المال بممارسة تجارب صعبة قوامها تمديد ما هو مألوف على مستوى قومى مـن روتينيات الحركة الاجتماعية إلى مستوى دولى، حيث انخرط المنظمون الأوروبيون بشكل حيوى فى تنسيق حملات على مستوى عالمى تتعلق بـديون العـالم الثالـث، والايدز، ومئات من القضايا الأخرى. وعند نهاية القرن المنصرم، تمكـن النشـطاء الكنديون- بمن فيهم المؤيدين الحذرون للحزب الديمقراطى الجديـد- مـن اسـتعادة الماضى الذى يبعد حوالى مائتى سنة من الترابط والتظاهر واللقاءات ورفع المطالب على طريقة عروض الوقفة. وأصبحت الحركة الاجتماعية عبر أجزاء مهمـة فـى العالم وسيلة مألوفة لممارسة السياسة الشعبية تتمتـع بمصـداقية عامـة. (انظـر: Buechler 2000, Edelman 2001, Ibarra & Tejerina 1998, Mamdani & Wamba-dia-Wamba 1996, Ray & Korteweg 1999, Tarrow 1998, Wignaraja 1993).

وفيما يعود جزئيًا إلى الانتشار المعاصر غير المُنازَع للحركة الاجتماعيـة، لم يول الدارسون لحركات اجتماعية معينة اهتمامًا كبيرًا بموقـع تلـك الحركـات ضمن تاريخ أكبر للحركة الاجتماعية كشكل من أشكال السياسة. بل إننا عمومًا نجد المحللين للحركات الاجتماعية يتعاملون معها كأشكال من التعبير عـن اتجاهـات ومصالح جارية أو ظروف اجتماعية وليس بالأحرى كونها عناصرًا لتاريخ بعيـد المدى. فكان حرى بالدارسين لتلك الحركات التى وقعت فى القرن التاسع عشر من قبيل مناهضة العبودية، والاعتدال temperance، وحق التصويت، أن يضعوها فـى سياقها التاريخى ويتابعوا تطوراتها التاريخية (انظر على سبيل المثـال: d' Anjou 1996, Buechler 1990, Dresher 1986, 1994, Eltis 1993, Gusfield 1966, McCammon and Campbell 2002, Young 2002). كـذلك التـواريخ المنتحلـة لحركات عمالية إقليمية أو قومية أو دولية نجد أنها تمتد فى الغالب لتتناول حركات سالفة فيما قبل أمجاد القرن التاسع عشر وغالبًا ما تبحث ضمن عدد أوسـع مـن الحركات الاجتماعية بدلاً من بحثها عن الحركات التى تركز بشكل خـاص علـى رفاهة العمـال (انظـر: Bogolyubov, R'izhkova, Popov, & Dubinskii 1962, Dolle`ans &Crozier 1950, Kuczynski 1976a, 1976b, Zaleski 1956).

بالمثل هناك مسوح واسعة للاحتجاج والعنف والصراع السياسى تتقاطع مع منطقة نشاط الحركة الاجتماعية (انظر: Ackerman & DuVall 2000, Botz 1976, 1987, Brown 1975, Gilie 1987, 1996, Grimsted 1998, Lindenberger 1995, McKivigan & Harrold 1999, Mikkelsen 1986, Tilly, Tilly, & Tilly 1975, R. Tilly 1980, Walton & Seddon 1994, Williams 2003). ويمكن القول تقريبًا أن المرايا العاكسة لأدبيات تاريخية غزيرة حول حفظ الأمن والمراقبة الشديدة والقمع غالبًا ما تلتقط الحركات الاجتماعية من زوايا غير معتادة (انظر: Balbus 1973, Broeker 1970, Bruneteaux 1993, Earl, Soule, & McCarthy 2003, Emsley 1983, Emsley & Weinberger 1991, Fillieule 1997b, Goldstein 1983, 2000, 2001, Gurr 2000, Huggins 1985, 1998, Husung 1983, Jessen 1994, Liang 1992, Ludtke 1989, 1992, Monjardet 1996, Munger 1979, 1981, Palmer 1998, Storch 1976, Wilson 1969).

إن بعض تحركات الحركة الاجتماعية- وبالأخص المسيرات والمظاهرات الفرنسية والأيرلندية- كانت محل جذب لتأريخات من الطراز الأول (انظر: Blackstock 2000, Farrell 2000, Favre 1990, Fillieule 1997a, Jarman 1997, Mirala 2000, Pigenet & Tartakowsky 2003, Robert 1996, Tartakowsky 1997, 1999). علاوة على ذلك، هناك تأريخات سياسية واجتماعية أوسع تهتم عامة بالحركات الاجتماعية حيث تتتبع تياراتها التاريخية العامة (على سبيل المثال: Anderson & Anderson 1976, Cronion and Schneer 1982, Gonzalez Calleja 1998, Hobsbawm 1975, 1988, 1994, Montgomery 1993). كل هذه الأنواع من الدراسات التاريخية سوف تخدمنا جيدًا فى الفصول اللاحقة. ومع ذلك فحتى تناولها مجتمعة لا يقدم تاريخًا متماسكًا للحركة الاجتماعية كظاهرة سياسية موازية لأشكال سياسية أخرى مثل الانتخابات التشريعية، أو الأحزاب السياسية، أو الثورات، أو الانقلابات.

بالنسبة لبلدان وفترات بعينها، هناك مسوح تاريخية عامة للحركات الاجتماعية من ذلك النوع موجودة بالفعل (انظر على سبيل المثال: Ash 1972, Bright and Harding 1984, Burke 1988, Castells 1983, Calrk 1959, Clark, Grayson, & Grayson 1975, Duyvendak, van der Heijden, Koopmans, &

Wijmans 1992, Fredrickson 1997, Gamson 1990, Kaplan 1992, Klausen & Mikkelsen 1988, Kriesi, Koopmans; Duyvendak, & Giugni 1995, Lundqvist 1977, Nicolas 1985, Tarrow 1996, Wirtz 1981). فى واحد من أكثر البيانات حجة حول موضوعنا، يضع "جون ماركوف" John Markoff المشكلة التوضيحية بلباقة وحذق، ذاكرًا:

إن الحركات الاجتماعية كما نعرفها اليوم كانت آخذة فى التفتح فى إنجلترا أواخر القرن الثامن العشر وأثناء القرن التاسع عشر وتجذرت فى أوروبا وأمريكا الشمالية، وأماكن أخرى. ولكى نفهم لماذا، لابد أن نأخذ فى الاعتبار كثيرًا من التغيرات المتصلة ببعضها البعض: حكومة قوية مع ملك مستضعف؛ وشعب ينظم نفسه لتأكيد مطالب على تلك الحكومة؛ ونخبة سياسية تدعى أنها حكمت باسم الشعب؛ وتحسينات فى وسائل النقل وعلاقات تجارية تربط بين اناس بعيدين عن بعضهم البعض؛ وبدايات محو الأمية على مدى واسع، ووسائل الإعلام والاتصال الجديدة التى أدت إلى شعور الناس المنفصلين جغرافيا بأنهم يتحركون وفق إيقاع مشترك. (Markoff 1996: 45)

ومع ذلك فإن تلك المسوح عمومًا تخضع التاريخ لخط آخر من التحليل، مثل التجربة التوضيحية لكلارك S. D. Cark لتشعب مسارات الحكومات الكندية والأمريكية بعد الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، وتحقيق "ويليام جامسون" William Gamson حول ما إذا كانت الفرص السياسية الأمريكية قد ضاقت أثناء القرن العشرين أم لا. فنجد أن "ماركوف" نفسه يخضع تحليله الخاص بتشكل وتحول الحركات الاجتماعية إلى انتشار الديمقراطية. أما من ناحيتى فسوف أبنى استنتاجات مرارًا وتكرارًا على هذه المسوح وأيضًا على دراسات تاريخية لحركات معينة. وسوف أولى اهتمامًا خاصًا للسجلات الزمنية والقوائم، من قبيل ما قدمه "جامسون" وذلك لأنها توفر مادة للمقارنة والدليل المنظم على التغيير (Tilly 2002b). ومع ذلك فإن التحليل التاريخى على مدى الفصول التالية قد تطلب قدرًا كبيرًا من الاستيفاء والتركيب والاستعارة من بحثى التاريخى الخاص.

إن تاريخ الحركات الاجتماعية يطرح رؤية حادة لمشكلة ذات خصوصية متميزة فى التحليل السياسى. فالحركات الاجتماعية بلا شك لها تاريخ متميز ومتصل. وهذا الكتاب يتتبع بالضبط هذا التاريخ. وهذا التتبع يأتى بسبب إغرائين

قويين – ومتعارضين تمامًا. فهو من جانب يشير إلى التجربة المثيرة للتعامل مع الحركات الاجتماعية كظاهرة ذاتية المنشأ sui generis، والبحث عن قوانين عامة لعملها. إغراءات من هذا القبيل تسيطر على دارسى الثورات وموجات الإضراب وحملات الانتخاب. غير إن البحث عن قوانين كبرى فى الشئون الإنسانية مقارنة بالميكانيكيات النيوتنية (نسبة إلى نيوتن) قد لاقى فشلاً ذريعًا. بعض من تلك القوانين قد توجد فى حدود ما نتصور (فى شكل كليات ثورية و/أو جينية، إذا جاز القول)، لكنها وبالتأكيد لا تعمل على مستويات هياكل معينة مثل الكنيسة أو الشركات أو الثورات أو الحركات الاجتماعية. ومن يريد تفسير هياكل وعمليات سياسية وفق الحالة الراهنة للمعرفة أجدى به أن يحصر الآليات العارضة الأكثر محدودية التى تسفر عن التغيير، والتباين، والملامح البارزة لتلك الهياكل والعمليات. وهو جهد يعتمد بالضرورة على الإعراض عن "قوانين" الحركات الاجتماعية والتوجه صوب التشابهات العارضة والروابط بين جوانب متميزة للحركات الاجتماعية وأشكال متنوعة أخرى للسياسة (Goldstone 2003, Tilly 2001a, 2001b) فتفسيرات الحركات الاجتماعية وتاريخها لابد وأن تتشابك مع تفسيرات لأنواع أخرى من السياسة التنازعية.

ذلك المجهود هو، مع ذلك، ما يستدعى الإغواء المقابل: فتعرض المرء لمظاهر اعتيادية صغيرة الحجم فى إطار الحركات الاجتماعية، قد يجعله يرى الحركات الاجتماعية فى كل مكان. واضعين فى الاعتبار على نحو منفصل، الحملات والتحركات من قبيل اللقاءات العامة أو المناشدات ومظاهر الوقفة من قبيل ارتداء الشارات والتضحية الاستعراضية، التى تقع خارج الحركات الاجتماعية: فى الكنائس، والمدارس، والشركات الكبرى، وجماعات المثقفين، وغيرهم (Binder 2002, Davis, McAdam, Scott, & Zald 2004, Davis & Thompson 1994). أحيانًا، وبالقياس على ذلك، نجد هذه التحركات والمظاهر التى تقع خارج الحركات الاجتماعية تجتذب على الأقل مسمى "الحركة". ولنأخذ مثلاً ما يسمى بحركة الميليشيا militia movement فى الولايات المتحدة فى التسعينيات؛ فقد كان هناك على مستوى الولايات المتحدة مئات من المجموعات الصغيرة المتصلة ببعضها البعض على نحو ضعيف ارتدوا رداءًا عسكريًا وقاموا بألعاب الحرب war games، ووزعوا نصوصًا نبوؤية apocalyptic،[٢٥] وأعلنوا استقلالهم عن

(٢٥) apocalyptic من apocalypse وتعنى إيحاء، وحى، نبوءة و "the Apocalypse" سفر الرؤيا (فى العهد الجديد: رؤيا القديس يوحنا الإنجيلى). [المترجم]

السلطة القضائية للولايات المتحدة بما فى ذلك الالتزام بدفع الضـــرائب، وأعـــدوا العدة للحرب الأخيرة بين الخير والشر "هرمجدون"[٢٦] Armageddon التى تنبأ بها قادتهم بحلول عام ٢٠٠٠. وقد أحصى "مركز قانون الفقر الجنوبى" The Southern Poverty Law Center الذى يراقب مثل تلك الجماعات بدقة، عـــدد ٨٥٨ ميليشـــية على مستوى البلاد فى ذروتهم عام ١٩٩٦، العدد الذى تقلص إلـــى ١٤٣ بحلـــول عام ٢٠٠٣ (Economist 2003a: 22).

لو أن هذه الجماعات واصلت التركيبة الكاملة من حملات وتحركات الحركة الاجتماعية ومظاهر الوقفة، لكانت لحقت آنـــذاك بمجـــال الحركـــات الاجتماعيـــة بالمعنى الصحيح للكلمة. وإذا كان بعضهم، من ناحية أخرى، نظموا أنفسهم باســـم "حزب المليشيا" Militia Party وبدعوا فى سباقات المرشحين فى انتخابات محلية أو على مستوى الولايات، وبدءوا فى شراء وقت على محطات التلفزيـــون المحليـــة، لكانوا قد اختيروا من بين ما هو موجود حتى الآن من أشكال أخـــرى للسياســـات العامة: الحملة الانتخابية. وفى ظل غياب تلـــك التحـــولات غيـــر الـــواردة فـــى الإستراتيجية، فبدلاً من الإعلان عن أن نشاطات المليشيا "هى فى الواقع" حركـــات اجتماعية، سيكون من الأكثر تأثيرًا لتقدم العمل التفسيرى أن نعـــرفهم كمؤسســـين لشكل آخر من أشكال السياسة التنازعية. وهذا التمييز يتيح لنا دراسة أوجه الشـــبه بينهم وبين الحركات الاجتماعية، بل ويتيح لنا أيضًا أن نرى ما هـــى المشـــكلات التفسيرية المتميزة التى يطرحونها.

إن المجالات المحترمة للعلوم والطب، تتمخض بالمثل عن نظائر للحركـــات الاجتماعية من وقت لآخر، ولكن فى الغالب بـــدون تشـــكيل حركـــات اجتماعيـــة مستوفية المواصفات. ولنأخذ مثالاً واحدًا: النزاعات الحديثة على المياه فى حوض نهر "كلاماث" Klamath، بالقرب من حدود كاليفورنيـــا- أوريجـــون California-Oregon. فالروافد العليا فى كلاماث، بما فى ذلك "بحيرة كلاماث العليا" المحاطـــة بالصحراء، تمد العديد من مزارعى الأراضى الجافة بمياه الـــرى فـــى الأراضـــى العليا. بيد أن هذه الروافد تصب كذلك فى منطقة الأراضى السفلى حيـــث يتناســـل سمك السلمون وحيث تصر قبائل "كلاماث" على حقوقها فى الصيد الـــواردة فـــى

(٢٦) ورد فى سفر الرؤيا الإصحاح السادس عشر، آية رقم ١٦: "وجمعت الأرواح الشـــيطانية جيـــوش العالم كلها فى مكان يسمى بالعبرية (هرمجدُون). [المترجم]

المعاهدة التى أرسيت بتسوية عام ١٨٦٤ مع الولايات المتحدة. وفى عام ٢٠٠٢، صدر تقرير عن الأكاديمية الوطنية للعلوم National Academy of Sciences وخلص إلى أنه لا يوجد "أساس علمى صحيح" لضرورة إنهاء تدفقات مصبات الرى فى المصايد الكائنة فى مجرى المياه. ولم يرض وقتها بيان العلماء أيًا من الطرفين، بما فى ذلك البيولوجيين المنحازين لجماعة أو لأخرى من مستخدمى المياه. وأفاد مراسل مجلة العلوم Science من شلالات كلاماث إلى أن "خلاصة التقرير":

قد أشعلت احتجاج صارخ فى هذا المجتمع الزراعى الصغير على أن الهيئات الفيدرالية تدعم "علوم الحثالة" وأن التقرير قد شدد من الدعاوى المنادية لإصلاح أو نبذ قانون الأنواع المعرضة للخطر Endangered Species Act. ولكن على مر السنوات الماضية، أشعلت هذه النتائج أيضًا صرخة احتجاج أخرى أقل صوتًا، كانت هذه المرة بين البيولوجيين المتخصصين فى أماكن الصيد. فهم يقتنعون أن تحليلات التقرير كان تبسيطية، وتم المبالغة فى البناء على النتائج المستخلصة، وربما أسوأ ما فى الأمر أن التقرير قد قوض المصداقية لكثير من العلوم التى أجريت فى المنطقة، هذا إن لم يكن قد أشعل مشاعر معادية تمامًا للعلم. (Service 2003: 36)

إن الجماعات المعارضة من المحامين أو أصحاب الدعوى تقوم بوضوح بحملات وتستخدم من وقت لآخر تحركات من قبيل عقد مؤتمرات صحفية لإذاعة مطالبهم. فلو كان الفلاحون أو علماء البيولوجية أو أعضاء قبائل "كلاماث" أخذوا فى تجميع حملات عامة، وتحركات الحركة الاجتماعية، وعروض "الوقفة" لإملاء مطالب ثابتة متواصلة على الهيئات أو السلطات الفيدرالية أو الأكاديمية الوطنية للعلوم، لو كانوا فعلوا ذلك لاستطاعوا أن يحركوا كفاحهم إلى منطقة الحركات الاجتماعية مستوفية المواصفات. وكان يمكنهم أيضًا وفى حدود ما هو متصور أن يصلوا إلى حد السياسات العامة للحملات الانتخابية- أو بالنسبة لهذا الأمر، أن يتحركوا فى اتجاه جماعات المصالح التى تتشكل بشكل معتاد عن طريق الاستعانة بجماعات الضغط، وتأسيس مكاتب فى واشنطن، وإصدار نشرات صحفية تذيع قضيتهم. وفى الوقت نفسه، فإننا مع ذلك سنستوعب تحركاتهم أو أفعالهم أفضل إذا تعرفنا على المتشابهات والاختلافات ببساطة دون معالجة قضية حوض كلاماث

المثيرة للجدل كحركة واحدة ضمن عدد أكثر تنوعًا من الحركات الاجتماعية. والأمر نفسه ينسحب على الكفاحات المشابهة فى الشركات الكبرى والكنائس والمدارس والنظم الثقافية وعالم الفنون والأحياء (Davis, McAdam, Scott & Zald 2004)، وبهذا المعنى تحديدًا يشكل المشروع التاريخى لتعقب السياسات المميزة للحركات الاجتماعية جزءًا من برنامج أكبر لتفسير السياسة التنازعية على مستوى أكبر.

نحو تفسيرات تاريخية

هذا المشروع إذًا له جوانب أربعة مستقلة. أولاً، أننا لابد أن نتعقب أصول وتحولات العناصر الرئيسية للحركة الاجتماعية: الحملات، وذخيرة التحركات وعروض الوقفة. كيف أخذت مظاهرات الشارع المألوفة حاليًا شكلها الحالى واكتسبت وضعًا قانونيًا غير متقلقل فى معظم الدول الديمقراطية؟ ثانيًا، لابد أن نميط اللثام عن العمليات الاجتماعية التى تشجع أو تحد من تكاثر أو انتشار الحركات الاجتماعية. وبتناول التوافق بين المقرطة والحركات الاجتماعية والذى يعد مهمًا وذا دلالة برغم عدم اكتماله، يمكن أن نسأل، على سبيل المثال، أى روابط عارضة تفسر ذلك التوافق؟ ثالثًا، يجب أن نختبر عناصر الحركات الاجتماعية التى تفاعلت مع أشكال أخرى من السياسة. لأى مدى وكيف، على سبيل المثال، تقاطعت الإضرابات الصناعية، والحملات الانتخابية والحركات الاجتماعية وأثرت كل منها فى الأخرى؟ وأخيرًا، لابد أن نبين ما الذى يسبب الجوانب المهمة للتغير والتباين فى الحركات الاجتماعية. هل ظهور الوسطاء السياسيين المحترفين professional political brokers، على سبيل المثال، يساعد فى تفسير تشكل قطاعًا متخصصًا مترابطًا من منظمات الحركة الاجتماعية فى الديمقراطيات الرأسمالية الرائدة؟ (Ibarra 2003, Meyer & Tarrow 1998) التحليل عن كثب إذًا هو ما سيساعدنا فى الإجابة على الأنواع الأربعة من الأسئلة.

وإتباعًا لهذا الخط من البحث والتقصى، فيما يلى الحجج الرئيسية للكتاب.

إن الحركات الاجتماعية، من نشأتها فى القرن الثامن عشر فصاعدًا، لم تمض كتحركات فردية، بل كحملات تفاعلية. فمثل الحملات الانتخابية، والتمردات

الشعبية، والتعبئة الدينية، تتكون الحركات الاجتماعية من تفاعلات بين مجموعـــات متصلة بشكل مؤقت (وغالبًا متغيرة) من المطالبين والمستهدفين من هذه المطالب، وأطراف ثالثة مثل القاعدة الشعبية، والحلفاء، والمطالبين المنافســين، والســلطات، والجهات العامة المتنوعة والتى تلعب أدوارًا هامة فى انتشار أو تفـتُح الحمـــلات. ولن يتسنى لنا مطلقًا تفسير تباين الحركات الاجتماعية وتغيرها بدون إيلاء اهتمـــام للفاعلين السياسيين من دون أصحاب المطالب الرئيســيين، مثـل الشـــرطة التـــى تصارع معها المتظاهرون وتعاونوا وطوروا بشكل مشترك من استراتيجياتهم.

إن الحركات الاجتماعية تجمع ثلاث أنواع من المطالب: برنامج، وهويـــة، ومكانة. مطالب البرنامج تتضمن دعم أو تأييد أو معارضة معلنة للتحركات الفعلية أو المقترحة من قبل المستهدفين من مطالب الحركة. أما مطالب الهوية فتتألف من تأكيدات على إننا "نحن" –المطالبين – نشكل قوة موحدة يُعتد بها. وصفات الوقفـــة (الجدارة، والوحدة، والزخم العددى، والالتزام) تساند مطالب الهوية. أمـــا مطالـــب المكانة فهى تؤكد روابط وتشابهات مع فاعلين سياسيين آخرين، على سبيل المثـــال الأقليات المستبعدة، أو جماعات المواطنين القائمـــة علـــى نحـــو ســـليم properly constituted citizens' groups، أو المؤيدين المخلصين للنظام. وهى أحيانًا ما تكون معنية بمكانة الفاعلين السياسيين الآخرين، مثلاً فى الدعاوى إلى إخراج المهاجرين أو إقصائهم من المواطنة. ومطالب البرنامج والهوية والمكانة تتمشى مـــع قـــوانين منفصلة جزئيًا نشأت عن تاريخ سياسى معين لأحد النظم السياسية؛ والزيمبـــاويون والكنديون المستشهد بهم فيما سبق لا يشيرون - ولا يمكـــنهم أن يشـــيروا – إلـــى جدارة جماعية بالطريقة نفسها.

إن البروز النسبى لمطالب البرنامج والهوية والمكانة يتنوع بصـــورة دالـــة وسط الحركات الاجتماعية ووسط المطـــالبين داخـــل الحركـــات وبـــين مراحـــل الحركات. هناك فى الحقيقة قدر كبير من التفاوض داخل الحركـــات الاجتماعيـــة يتمركز حول البروز النسبى الذى ستتلقاه المطالب المختلفة: هل نحن، على ســـبيل المثال، نقدم أنفسنا كتحالف مستمر من أناس محرومين من حقوقهم يصطفون حاليًا ضد البرنامج الحكومى (ولكن غدًا قد نصطف تأييدًا لآخر)، أو قطـــاع عرضـــى متنوع من السكان عامة تتألف الصلة الرئيسية بينهم من الضرر الذى سيتعرض له الجميع من جراء برنامج بعينه ومن ثم قد لا يلتقون ثانية فى رفع أية مطالب.

المقرطة تروج لتشكيل الحركات الاجتماعية. دعونا نقصد بالمقرطة تطوير نظم تتميز نسبيًا بمواطنة واسعة ومتساوية، وتشاور ملزم يجرى مع المواطنين فيما يتعلق بالسياسات الحكومية، والأفراد والموارد، وعلى الأقل بعض الحماية للمواطنين من الأعمال التعسفية من قبل ممثلى الحكومة (Tilly 2004). إن المقرطة فى الحقيقة تحد من مدى العمل الجماعى الشعبى المرئى والمؤثر. والمؤسسات الديمقراطية، على سبيل المثال، تخمد بشكل عام التمردات الشعبية العنيفة (Tilly 2003: chap.3). ولكن تمكين المواطنين من خلال انتخابات تنافسية وأشكال أخرى من التشاور تجتمع مع أشكال الحماية لحريات مدنية مثل الترابط والتجمع لِتُسيّر صنع المطالب العامة فى قنوات الحركات الاجتماعية.

الحركات الاجتماعية تؤكد السيادة الشعبية. بالرغم من أن بعض الحركات تختلف بشدة فيما بين بعضها البعض على من هو "الشعب the people"، فإن الجهاز الكامل من الحملة، وذخيرة التحركات، وعروض الوقفة إنما يجسد المطلب الأكثر عمومية القائل بأن الشئون العامة تعتمد بل ويجب أن تعتمد على موافقة المحكومين. والمطلب لا يكون بالضرورة ديمقراطيًا، فنظرًا إلى أن الحركات العرقية والدينية والقومية أحيانًا ما تستثمر قوتها فى قادة كاريزميين أكثر من النقاش الديمقراطى فإنهم مازالو يصرون على أن هؤلاء القادة يجسدون إرادة الشعب باتساعه. ومثل تلك الحركات، غالبًا ما ترفض فئات بأكملها من السكان المحليين بصفتهم غير جديرين بالانتماء إلى "الشعب." إلا أن التشديد على الموافقة العامة أو الشعبية يتحدى بشكل أساسى الحق الإلهى فى الملكية، والوراثة التقليدية للحكم، وسيطرة حاكم عسكرى، والتفوق الارستقراطى. حتى فى أنظمة الحكومة النيابية، كما سنرى لاحقًا، نجد الحركات الاجتماعية تطرح سؤالاً حرجًا: هل السيادة وحكمتها المتراكمة تكمن فى المجلس التشريعى أم فى الشعب الذى يدّعى المجلس أنه يمثله؟

مقارنةً بالأشكال ذات الأساس المحلى من السياسة العامة، تعتمد الحركات الاجتماعية بشكل كبير على مدبّرين سياسيين(٢٧) political entrepreneurs من أجل

(٢٧) political entrepreneur، من المصطلحات الجديدة فى العلوم السياسية، مستعار من مجال الأعمال والاقتصاد والتجارة. والمعنى المباشر لكلمة entrepreneur هو منظم، صاحب مشروع، متعهد، مقاول؛ ويقصد به الشخص الرئيسى الذى يقف وراء الترويج لإقامة مشروع والنهوض به وتوفير أسباب بقائه وتوطيد أركانه. وبهذا فهو يختلف عن مدير المشروع ومموله الرئيسى. وهذا المصطلح يشير أساسًا=

حجمها، واستمرارها، وفاعليتها. فالأعمال الروتينية المحلية من انتقام وتمرد ومقاومة، والتى انتشرت عبر معظم أنحاء العالم قبل عهد الحركات الاجتماعية انسحبت على المعرفة المحلية المتوافرة بشكل واسع وأيضًا على شبكات العلاقات الشخصية القائمة. فى المقابل نجد توليفة الحركات الاجتماعية من الحملات ومظاهر الوقفة والتحركات المنسقة، دائمًا ما تنتج -على الأقل جزئيًا- عن تخطيط سابق، وبناء تحالفات، وإسكات الخلافات المحلية. وكما سنرى لاحقًا فقد برز المدبّرون السياسيون الأذكياء فى الحملات وتحركات الحركات الاجتماعية، وعروض الوقفة منذ الميلاد المبكر للحركات الاجتماعية. ومع ذلك، ففى غضون القرنين العشرين والحادى والعشرين انبرى المنظمون السياسيون political organizers المحترفون والوسطاء والمنظمات غير الحكومية التى تتمتع بقدر من الاستقلال فى القيام بأدوار بارزة فى ترويج الحركات الاجتماعية- بما لا يتوافق مع هوى النقاد الشعبويين populist critics. ومن السخرية أن قدرٍ كبير من عمل الحركات الاجتماعية فى القرنين العشرين والحادى والعشرين قد استُغرِق فى إخفاء جهد المدبِّرين السياسيين لصالح صور تعكس الظهور العفوى لمظاهر الوقفة.

=للشخص أو الأشخاص الذين يعملون بجد ونشاط لتنظيم مشروع جديد والترويج له والنهوض به؛ انظر: المعجم الاقتصادى الموسوعى، غازى فهد الأحمد، مراجعة د. عمر الخطيب. وفى المجال السياسى لم نجد بعد تعريفًا معياريًا مصطلح عليه. ومن ثم فنظرًا للمعنى المتداول فى الأدبيات السياسية الإنجليزية والذى يشير إلى الشخص الذى يقوم بالبحث عن فرصة أو مشروع وهو يعرف أن هناك إمكانية للنجاح والفشل أو المكسب والخسارة، فقد فضلنا ترجمة المصطلح إلى المدبّر: ففلان "دبر الأمر وتدبره: نظر فى عاقبته، واستدبره: رأى فى عاقبته ما لم ير فى صدره، وعرف الأمر تدبرًا أى بأخره. والتدبير فى الأمر: أن ننظر إلى ما تؤول إليه عاقبته" انظر لسان العرب المحيط للعلامة ابن منظور، دار الجيل بيروت ودار لسان العرب بيروت. ولابد هنا أن نتحرر من المعانى الملتصقة بكلمة مدبر سواء الإيجابية منها كما جاء فى القرآن الكريم «يدبر الأمر يفصل الآيات» والسلبية أيضًا مثل مدبر المؤامرة. فالمدبر، كما حاولنا أن ندلل، هو من يقوم عن وعى بمشروع ويعرف عاقبته وهو بالتأكيد لا يبغى الخسارة رغم أنها محتملة. وقد أورد معجم المحيط للمعلم بطرس البستانى معنى دبر على أنه: نظر فى عاقبة الأمر وتفكر واعتنى به ورتبه ونظمه. وهذا ما سيتأكد من توظيف المصطلح خاصة فى سياق هذا الكتاب عندما سيتحدث الكاتب عن غاندى (الفصل الرابع) وكيف كان الأخير زعيمًا ومدبرًا سياسيًا. علمًا بأننا جربنا ترجمة المصطلح إلى منظم كما جاء فى بعض الأدبيات السابقة، لكننا هنا سنجد كلمة organizer واردة فى النص الإنجليزى، فلا يستوى أن نترجم organizer إلى منظم وأيضًا entrepreneur إلى منظم، كما أننا جربنا ترجمة المصطلح إلى مبادر، ولكن ماذا نحن فاعلون مع initiator التى وردت أيضًا فى النص؟ كذلك فكرنا فى مقاول سياسى ولكن وجدنا أن الكلمة تلتصق بها عدة معانى سلبية فى الكتابات العربية السياسية الحديثة وتشير أيضًا فى عمومها وعلى الإطلاق إلى صفة سلبية وهو ما لا يقصده المؤلف هنا أو الكتاب السياسيين عامة عندما استعاروا المصطلح من عالم الأعمال والاقتصاد. لهذا فضلنا مدبر بهذه الدلالات التى أوضحناها علّها تكون الأقرب إلى المصطلح الإنجليزى ودلالاته. [المترجم]

بمجرد أن تؤسس الحركات الاجتماعية نفسها فى موقع سياسى معين، فإن النمذجة، والاتصال، والتعاون تيسر من تبنيها فى مواقع أخرى متصلة. وهذا الانتقال غالبًا ما يقع داخل النظام نفسه، ويكون مساره من البؤر الاستهلالية للحركات الاجتماعية- فى أغلب المرات مطالب تستهدف حكومات قومية- إلى مستهدفين آخرين من وراء المطالب أو الدعم مثل القادة المحليين، أو أصحاب الأراضى، أو الرأسماليين، أو الشخصيات الدينية. كذلك فإن استراتيجيات الحركة الاجتماعية تنتقل عبر الأنظمة حيث المنظمون السياسيون political organizers، والمنفيون، وأعضاء الجماعات الدينية الدولية يتعاونون عبر الحدود القومية وحيث حكام الأنظمة المتسلطة (خاصة الذين يزعمون أنهم يحكمون نيابة عن شعب متحد ومتماسك) يجدون أنفسهم تحت ضغط من بلدان أخرى للتنازل عن شيء لنقادهم. والمستعمرات فى بلدان تحتوى بالفعل حركات اجتماعية مستقرة إنما توفر بيئة داعية إلى انتشار نشاط الحركة الاجتماعية.

الأشكال، والأفراد، ومطالب الحركات الاجتماعية تتنوع وتتطور تاريخيًا. هناك ثلاثة مصادر للتغير والتباين فى الحركات الاجتماعية متميزة عن بعضها البعض ولكن متفاعلة فيما بين بعضها البعض، تسفر عن تباين فى الزمن والمساحة. أولاً، البيئات السياسية العامة (بما فى ذلك المقرطة democratization ونزع المقرطة dedemocratization) تغير بشكل مستقل جزئيًا من نشاط الحركات الاجتماعية وتؤثر على طبيعتها. ثانيًا، فى إطار التفاعلات التى تقع فى مجرى الحركات الاجتماعية (مثل، التفاعلات بين المتظاهرين والشرطة)، يقع التغير بشكل متزايد كنتيجة لابتكار دائم، وتفاوض، وصراع. ثالثًا، المشاركون فى الحركات الاجتماعية- دون اقتصار ذلك فقط على النشطاء بل متضمنًا أيضًا السلطات وآخرين من المستهدفين بالمطالب- يتصلون ببعضهم البعض، يستعيرون ويتبنون أفكار بعضهم البعض، ويبتكرون وهم يتنافسون مع بعضهم البعض من أجل مزايا أو كسب قاعدة شعبية. أحيانًا ما تجرى الاستعارة والتبنى عبر مسافات شاسعة بين حركات اجتماعية منفصلة تمامًا (Chabot 2000, Chabot & Duyvendak 2002, Scalmer 2002b). وتتفاعل التغيرات فى البيئات السياسية، والتغيرات المتزايدة فى حيز الحركات الاجتماعية، والتحولات وسط الحركات لتنتج تغيرًا حقيقيًا وتباينًا فى الصفات المميزة للحركات الاجتماعية.

الحركة الاجتماعية، كمؤسسة مخترعة، يمكن أن تختفى أو تخبو في شكل مختلف تمامًا عن السياسة. مثلها تمامًا مثل أشكال كثيرة من العدالة والتمرد الشعبى الذى بمجرد أن ينتشر يختفى، ليس لدينا ضمان بأن الحركة الاجتماعية كما انتشرت على مدى قرنين سوف تظل للأبد. فنظرًا إلى أن الحركة الاجتماعية تنتشر مع نمو الدول المركزية الديمقراطية نسبيًا، على سبيل المثال، فإن اللامركزية الحكومية، أو الخصخصة المتوسعة أو الممتدة للأنشطة الحكومية، أو زوال الدولة بفعل القوى عابرة القوميات أو المفرطة واسعة الانتشار يمكن لهذا جميعًا أن يضع الحركة الاجتماعية خارج إطار الخدمة. والحقيقة أنه مع مجموعة التغيرات التى يدعوها الناس بشكل مطاط "بالعولمة" لابد للمواطنين الذين يعولون على الحركات الاجتماعية فى توصيل أصواتهم أن ينظروا بجدية شديدة إلى المستقبل.

إن هذا الكتاب يتابع هذه الحجج من خلال تحليل تاريخى تصاعدى. وسوف ينظر الفصل الثانى فى ابتكار القرن الثامن عشر للحركة الاجتماعية، مركزًا على أمريكا الشمالية وانجلترا، مع إلقاء نظرة سريعة على أجزاء أخرى فى أوروبا الغربية. فى حين يوفر الفصل الثالث مسحًا للقرن التاسع عشر، الذى نمت خلاله حركات قومية ودولية ممتدة فى الغرب وبعضها أيضًا تشكل فى المستعمرات الأوروبية. أما الفصل الرابع، فيتحرك إلى أعلى فى القرن العشرين، زمن الانتشار العالمى فى نشاط الحركة الاجتماعية. بينما يتابع الفصل الخامس القرن الحادى والعشرين مركزًا على توسع الاتصال والتنسيق الدولى وسط نشطاء الحركة الاجتماعية.

عند تلك النقطة، ينتهى التحليل الزمنى الواسع للكتاب في صالح أسئلة ضاغطة طرحها التاريخ. ويأتى الفصل السادس ليحلل ما تخبرنا به الفصول السابقة حول التأثيرات المتبادلة للمقرطة والحركات الاجتماعية: متى، وكيف، ولماذا تروج المقرطة للحركات الاجتماعية، بل أيضًا تحت أى ظرف وكيف تسبب الحركات الاجتماعية تقدمًا للمقرطة أو نزع المقرطة؟ وأخيرًا، يأتى الفصل السابع باستخلاصات فى شكل استعراض للمستقبل الممكن للحركة الاجتماعية. وباستعراض ما سبق سنرى أن الحركات الاجتماعية لها تاريخ درامى، تاريخ لم يسبق وتعرف عليه المشاركون اليوم فى الحركات الاجتماعية ولسوف يجنون بسخاء من جراء التعرف على هذا التاريخ.

الفصــل الثانـى

ابتكار الحركات الاجتماعية

تخيل أنك فى رحلة بحرية فى القرن الثامن عشر، تحقق فى التباينات التى تعترى مظاهر التنازع؛ التنازع بشكل عام. أنت تبحر من لندن إلى بوسطن إلى شارلستون، تحديدًا فى ١٧٦٨، عام الاضطرابات.[٢٨] وبدلاً من الاستعانة بمرشد سياحى- حيث لم يكن حتى رائد الإرشاد السياحى "كارل باديكر" Karl Baedeker قد جاء إلى العالم بعد (ولد عام١٨٠١!- فأنت تحمل أطلسًا للتجمعات التنازعية contentious gatherings. فى أحد التجمعات التنازعية، يتجمع عدد من الناس (ولنقل عشرة أو يزيد) فى مكان عام متاح للجميع، ويقومون بشكل جماعى بإملاء مطالبًا على آخرين خارج عددهم، مطالب إذا ما تحققت سوف تؤثر على مصالح أولئك الآخرين (Tilly 1995: chap. 2 and appendix). والتعبير عن المطالب يمكن أن يتنوع ما بين القيام باعتداءات جسدية إلى استجداءات الرحمة إلى تعبيرات عن تأييد سياسى.

فى ستينيات القرن الثامن عشر (1760s) لم تكن معظم التجمعات التنازعية فى لندن وبوسطن وشارلستون تشبه المسيرات واللقاءات والوفود، وغير ذلك من مظاهر الحركات الاجتماعية. الأغلب أنها تضمنت استخدام مباشر للقوة أو تهديد الأطراف الذين أساءوا لمعايير أو مصالح جماعة ما. كذلك جلبت ستينيات القرن الثامن عشر علامات مهمة دلت على التغير فى التنازع الشعبى popular contention. وإذا أردنا حصر التجمعات التنازعية بمدينة لندن فى شهر إبريل/نيسان عام ١٧٦٨ سنجد قائمة من الأحداث التالية:

---

(٢٨) يقصد الكاتب الاضطرابات التى وقعت فى إنجلترا وكانت بمثابة إرهاصات لابتكار الحركة الاجتماعية كشكل من أشكال السياسة، وسوف يبين الكاتب قائمة بأهم تلك الاضطرابات فيما يلى. [المترجم]

٢ إبريل/نيسان: بالقرب من ضاحية "برنتفورد" Brentford، يوقف حشد من الناس إحدى الكارتات المارة ويجبرون راكبيها على الهتاف بعبارة "ويلكز والحرية!" فى صالح المرشح البرلمانى "جون ويلكز" John Wilkes.

١٤ إبريل/نيسان: فى محل أحد النساجين الرئيسيين خلف كنسية "شوررديتش" Shoreditch، يقوم نساجون يعملون بالمياومة بتمزيق القماش من على ستة أنوال.

١٤ إبريل/نيسان: فى منازل وحوانيت نساجين مياومة فى "سبيتالفيلدز" Spitalfields، يمزق نساجون مياومة أخرون قماش ستة أنوال أخرى تابعة لأصحاب مناسج مدرجين فى قائمة سوداء.

١٥ إبريل/نيسان: أثناء معركة بين بعض المضربين وآخرين من غير المضربين من حمالى الفحم فى "وابينج" Wapping، استباح المشاركون المنازل المجاورة سلبًا ونهبًا.

١٥ إبريل/ نيسان: على طريق "برينتفورد"، مؤيدو "ويلكز" ثانية يوقفون عربة ويطالبون الركاب بتصريحات لصالح ويلكز والحرية.

١٦ إبريل/نيسان: ناقلو الفحم فى "شادويل" Shadwell يهاجمون تاجر الفحم الذى قام خادمه بتمزيق ورقة الإعلان الخاصة بإضرابهم.

١٨ إبريل/ نيسان: فى "ساتون كومون" Sutton Common، جزء من الجمهور المشاهد للإعدام يلتقطون جثث الضحايا ويوارونها الثرى، هاتفين ضد الجراحين الذين اتهموهم بالتخطيط (احتيالاً) لاستغلال الجثث فى دراسة التشريح.

٢٠ إبريل/ نيسان: فى حانة تدعى "راوندباوت تافرن" Roundabout Tavern فى "شادويل" يعتدى ناقلوا الفحم على تاجر يمتلك حانوت فحم، ويعمل فى الوقت نفسه سمسار إيجارات.

٢١ إبريل/ نيسان: فى حقول جودمان Goodman، العاملون فى أحد بيوت الدعارة يعتدون على رجل كان يحاول إثناء أخته عن العمل فى الدعارة، وعلى أثر ذلك تقوم مجموعة من المتجمهرين بسلب المنزل الخاص بأحد البيوت سيئة السمعة.

٢١ إبريل/نيسان: النساجون المياومون فى "سبيتالفيلدز" يمزقون القماش من على الأنوال.

٢٦ إبريل/نيسان: حمالوا الفحم أثناء تحميل المراكب فى "وابينج" يعتدون على قادة المراكب.

٢٧ إبريل/نيسان: مؤيدو "ويلكز" يرافقونه فى اتجاه "ستاند" Sttand عبر كوبرى "ويستمنيستر" Westminster فى طريقه إلى السجن، ثم يطلقونه من يد القابضين عليه، لكنه يفر من مؤيديه ويسلم نفسه إلى السجن.

٢٨ إبريل/ نيسان: فى جوار سجن "كينجز بينش" King's Bench (ساوثورك Southwark حيث سلم "ويلكز" نفسه؛ مؤيدو "ويلكز" يدعون إلى إنارة المنازل ويقومون فى طقوس خاصة (رمزية-المترجم) بحرق حذاء بوت نسائى وقبعة.

هذا التسلسل الزمنى الزاهِ يقف على قدرٍ غزيرٍ متنوع الألوان من التنازع فى لندن فى شهر إبريل/نيسان من عام ١٧٦٨.

ثلاث صراعات رئيسية تسيطر على التجمعات التنازعية فى هذا الشهر. أولاً، يقوم تجار الفحم فى "شادويل" و "وابينج" (بالقرب من ميناء لندن الرئيسى) بعرقلة بيع وتشهيل الفحم لتدعيم مطالبهم لرفع معدلات البيع بالتجزئة. ثانيًا، يضغط نساجوا الحرير فى الطرف الشرقى من لندن (خاصة سبيتالفيلدز) على أصحاب الحوانيت الذين يستقطعون من أجورهم وأيضًا على عمال المياومة الذين يواظبون على الإنتاج مقابل أجر أقل وذلك بتمزيق القماش من على الأنوال الخاصة بخصومهم. ثالثًا، إعصار سياسى يزأر حول شخصية "جون ويلكز" المثيرة للجدل.

فى الصراعين الأولين، نرى أشكالاً روتينية من الضغط والثأر، مارسها العمال الإنجليز على مدى قرون. ولكن فى الصراع الثالث نشهد ابتكارًا أطل بظلال ذخيرة تحركات الحركة الاجتماعية، من ملامحها: تحويل حملة انتخابية لأحد البرلمانيين إلى مناسبة لاستعراض التضامن والإصرار الشعبى، ففى وقت كانت حقوق التصويت فيه محدودة، تنسلخ المشاركة الجماهيرية المنظمة عن الآداب العرفية للانتخابات.

كان "ويلكز" محرضًا، لكنه لم يكن من العامة. وقد دخل البرلمان عام ١٧٥٧ مستخدمًا أمواله ومركزه كعضو فى طبقة الأعيان الصغيرة. وأثناء فترة وجوده فى البرلمان، بدأ فى تحرير صحيفة معارضة، هى "بريتون الشمالية" The North Briton وذلك عام ١٧٦٢. وقد أطلق هذا الاسم على صحيفته الجدالية ردًا على صحيفة "بريتون" The Briton المناصرة للحكومة والتى كان الروائى ومؤلف الكراسات السياسية "توبياس سموليت" Tobias Smollett الاسكتلندى المولد قد أطلقها فى وقت سابق من العام نفسه للدفاع عن النظام ضد هجوم "ويلكز." الاسم الذى اختاره "ويلكز" يشير بنوع من الاستخفاف إلى الاسكتلنديين فى الإدارة الملكية، خاصة "اللورد بووت" Lord Bute المفضل لدى الملك. (وقد تم حرق حذاء "البووت" والقبعة الاسكتلندية فى الثامن والعشرين من إبريل/نيسان عام ١٧٦٨ كما رأينا فى القائمة السابقة فى تورية تشير إلى اسم الوزير "بووت" Bute وأصوله الاسكتلندية.)

انتقدت جريدة "بريتون الشمالية" فى عددها رقم [٤٥] (١٧٦٣) خطابًا ملكيًا، كتبه الوزير، وأثنى الملك فيه على معاهدة باريس التى أنهت حرب السنوات السبع، وجاء فى النقد:

إن خطاب الوزير يوم الثلاثاء الماضى لا يضاهيه مثيل فى الأحداث التاريخية لبلادنا. وإنى فى شك من أمرى فيما إذا كان الحرج أكبر على صاحب السيادة أم على الأمة. فلابد أن ينتحب كل صديق لهذه البلد على أن الأمير الذى يتحلى بكثير من الصفات العظيمة محلِ الإعجاب، والذى تُجلّه إنجلترا حقًا، يمكن أن يصل به الأمر إلى أن يعطى تسويغًا وباسمه المقدس إلى أبشع الإجراءات وأكثر التصريحات العامة غير المبررة من عرشٍ عرف دائمًا بالحقيقة، والشرف، والفضيلة الطاهرة. (Rude' 1962:22)

قام محاميو الملك، على أثرِ هذا البيان، برفع دعوة ضد ويلكز متهمين إياه بالهجاء التحريضى. ولم يكن ممكنًا لأحدٍ فى ظل المناخ القانونى آنذاك، حتى ولو كان عضوًا فى البرلمان، أن يشير ضمنًا على الملأ إلى أن الملك قد كذب. وأمام هذه الإساءة قضى ويلكز فترةً فى "برج لندن" Tower of London. وفى ظهوره لاحقًا بالمحكمة طعن فى التفويض العام الذى بموجبه ألقى ضباط الملك القبض عليه وصادروا أوراقه. كما أنه ساوى بوضوح بين خطأه الشخصى وقضية عامة. وفى محكمة الاستئناف العامة (مايو/أيار ١٧٦٣) أعلن ويلكز أن:

حرية جميع الشرفاء والنبلاء، ولاسيما حرية جميع أبناء الطبقة الوسطى ودون الوسطى، وهو ما يمسنى على الأخص بحساسية أكبر، لكونها أمس الطبقات حاجة إلى الحماية، هو الأمر الذى سيتم البت فيه نهائيًا فى قضيتى اليوم: إنها مسألة ترقى أهميتها إلى أهمية أن نحدد فى الحال، ما إذا كانت الحرية الإنجليزية ENGLISH LIBERTY واقع أم خيال.
(Brewer 1976:168)

وقد كسب ويلكز القضية فى النهاية، متلقيًا تعويضًا من الحكومة عن توقيفه غير القانونى ومصادرة أوراقه. كما أنه طالب بحرية التعبير، وهو ما نال عليه استحسانًا فى قاعة المحكمة وفى الشوارع. وكانت خطاباته بقاعة المحكمة بمثابة تدشين لصرخة "ويلكز والحرية!" كشعار مُقدّر لمقاومة السلطة المستبدة.

لم يحول هذا النصر ويلكز إلى الصراط المستقيم. ففى عام ١٧٦٣، قام بإعادة طبع العدد ٤٥، ليس فقط وإنما قام بإخراج "كراسة إباحية pornographic pamphlet" بعنوان مقال حول المرأة Essay on Woman. وفور مصادرة رجال الحكومة للأدلة، بدءوا فى إجراءات جديدة ضد ويلكز، وكلفوا شريف لندن والجلاد بحرق العدد رقم ٤٥ على الملأ فى "تشيبسايد" Cheapside، ولكن حشدًا من الناس هاجموا الشريف والجلاد وأنقذوا النص المقدس[٢٩] من أيديهم. وفر ويلكز نفسه سريعًا عبر القنال إلى فرنسا، هربًا من المحاكمة. وقد أقصاه البرلمان، وأعلنت المحاكم أنه خارج عن القانون.

عاد ويلكز عام ١٧٦٨ إلى انجلترا سرًا، وانبرى للبرلمان وفاز فى الاقتراع ودخل السجن للمحاكمة على جرائمه السابقة، ورفض البرلمان إجلاسه. وكانت الأحداث التى وقعت فى إبريل/نيسان ١٧٦٨ والتى سردناها آنفًا عن ويلكز قد طفت فجأة أثناء حملته البرلمانية. وفى عام ١٧٦٩، أقصاه البرلمان رسميًا مرة أخرى، ثم رفض ثلاث انتخابات فاز بها وهو فى زنزانته بالسجن. وفى حين قضى مدة سجنه كبطل شعبى، فهو كذلك قد نال اهتمام صحفى واسع، واستقبل زوارًا

(٢٩) لا ندرى لماذا نعت الكاتب هذا النص بالنص المقدس the sacred text، ربما لما سيكون له من دور بعد ذلك فى التسبب عن تحركات مختلفة ليس فقط فى إنجلترا بل أيضًا فى المستعمرات الإنجليزية بأمريكا الشمالية. [المترجم]

متميزين، وتلقى هدايا من جميع أنحاء البلاد؛ فقام مؤيدوه مــن بلــدة "ســتوكتون" Stockton على سبيل المثال، بإهدائه ٤٥ فخذة خنزير، و٤٥ لساناً، و٤٥ زجاجــة جعة (Brewer 1976: 177). وصار الرقم ٤٥ فى ذاك الوقت رمزًا شعبيًا ليس فقط لويلكز بل للحرية عمومًا.

واصل ويلكز بعد ذلك طريقه فى سلك وظيفى متميز كموظف عام وصوت معارض. وخاض فى عام ١٧٦٩ انتخابات بلدية لندن وكان مايزال يقضى فتــرة سجنه. وأُطلِق سراحه فقط عام ١٧٧٠ (وسط استحسان شــعبى عظــيم، وألعــاب نارية، وأنوار زينة، ودوى ٤٥ طلقة مدفعية). وأصبح شريف لندن عــام ١٧٧١، وبعدها بقليل بدء فى شن حملة من أجل المنصب الأعلى فى البلدية وهو العمــدة. وبالفعل فاز باقتراع مدينة لندن على المنصب عام ١٧٧٢، إلا أن أعضاء البلديــة اختاروا منافس ويلكز "جيمس تاونسند" James Townsend الأقل تلطيخاً فى رأيهم. وقتها دخل ثلاثة آلاف شخص باحة "جيلدهول" Guildhall (مقر العمدة) يصيحون: "اللعنة على إسناد منصب العمدة إلى خسيسٍ، نال من حقوق ويلكز، وإننا لمقتلعيه" (Rude` 1971:125).

بعد محاولة فاشلة أخرى، كسب ويلكز الانتخابات كرئيس للبلدية فــى عــام ١٧٧٤ وأخيرًا وفى العام نفسه دخل مرة أخرى مجلس العموم. وأصــبح متحــدثًا رئيسيًا لصالح القضية الأمريكية أثناء السنوات المريرة للحرب الثورية. وبــالرغم من الفترة التى قضاها فى السجن، فإن قضاياه بالمحكمة قد أرست بالفعل الحقــوق القانونية للدوريات البريطانية فى إدراج التقارير عن الأعمال الحكومية ونقدها، بما فى ذلك أعمال الملك. وهو من ناحية أخرى لم يستنهض ويحقق فقط تأييدًا شــعبيًا واسعًا (تضمن فرقًا من النشطاء من بين نساجين الحرير فى "سبيتالفيلد") بل أيضًــا وجد حلفاء وسط تجار وموظفى لندن الذين بحثوا عن ثقلٍ مقابل للســلطة الملكيــة المستبدة. وقد تشكلت إحدى جمعيات النخبة وبدأت نشاطهاً تحــت اســم "أصــدقاء السيد ويلكز والدستور" وسرعان ما تحولت إلى "جمعية مؤيدوا شــرعة الحقــوق" Bill of Rights، وأصبحت بعد ذلك قوة مُهمة للإصلاح البرلمانى. وبالرغم من أنه لم يكن هناك آنذاك من يستخدم مصطلح حركة اجتماعية، إلا أن الجمعية قد أرست بعضًا من الأسس الخاصة بالحركة الاجتماعية كصيغة جديدة للسياسة العامة فــى بريطانيا العظمى.

وفى أوج عملية تأييد ويلكز لدخول البرلمان، ظهر الداعمون الماليون من بين العامة كظاهرة مبتكرة. لم يتمكن عامل واحد تقريبًا من التصويت فى انتخابات البرلمان طوال حقبة الستينيات من القرن الثامن عشر، إلا أن العمال خرجوا فى أسراب ليصاحبوا ويلكز إلى الاقتراع. وبعد أن فاز ويلكز بالجولة الأولى فى "برينتفورد" يوم ٢٨ مارس ١٧٦٨، بدأ التابعون له التهجم على المعارضين واستمرت المطالبة بالهتاف، كما ذكرنا فى قائمة الأحداث، على مدار الانتخابات. وقد عبرت آنيوال ريجيستر Annual Register المحافظة (التى أسسها "إدموند بيرك" Edmund Burke عام ١٧٥٨، ولازالت تمضى بقوة فى القرن الحادى والعشرين) عن هذا الوضع بنوع من التأفف، فنشرت مايلى:

> لقد تصرف الدهماء بأسلوب فظيع بناحية هايد بارك، حيث رشقوا السيد "كووك"Cooke ابن تاجر المدينة، وأسقطوه بعنف من على جواده، ونزعوا العجلات عن إحدى العربات، وقطعوا اللجام، وهشموا الزجاج، وأوقعوا أضرارًا جسيمة بعربات أخرى. والسبب الذى ذكر فى محضرهم أن موكب المعادين للسيد ويلكز كان يتقدمه راية كتب عليها عبارة "لا للمجدِّف"(٣٠) No Blasphemer. (Annual Register 1768: 86).

وعلى المدى البعيد، أزاح أتباع ويلكز الحدود التى كانت مفروضة على التجمعات العامة التى كان يقتضى عقدها إصدار تصريح مسبق. فهم لم يوسعوا فقط من المواكب الانتخابية واللقاءات العامة ليحولونها إلى إعلانات وتصريحات جماهيرية من التأييد لبطلهم، بل أيضًا حولوا الوفود ومسيرات المناشدة إلى فرص لتعبئة الشوارع بدلاً من استسهال إيفاد نفر من الممثلين الموقرين للتحدث بتواضع نيابة عن قاعدتهم الشعبية. لقد كانوا روادًا فى تأليف عمل جماهيرى مدعومًا بمناشدات رسمية للمؤيدين والسلطات. وبالرغم من أن أتباع ويلكز أو الويلكزيين، إذا جاز القول، قد ظلوا أقوى من ناحية الممارسة لعروض الوقفة من إظهار الوحدة، والحضور بأعداد كبيرة، وإظهار الالتزام وذلك أكثر من إظهارهم عروض شعبية تنم عن الجدارة worthiness، إلا أنهم ساعدوا فى سن الربط بين ذخيرة تحركات الحركة الاجتماعية وعروض الوقفة.

---

(٣٠) جدّف على الله أى تكلم عنه بالكفر والإهانة

قبل حقبة الستينيات من القرن الثامن عشر بزمن غير قصير، قام عامة الناس من الإنجليز والأمريكان برفع مطالب عامة من نوع أو آخر. وكثيرًا ما أتاحت التجمعات العامة المصرح بها مثل العطل الرسمية، والجنازات، والتجمعات الرعوية (الأبرشية) فرص الإفصاح عن الشكاوى والتعبير عن التأييد للقادة الشعبيين. ومارست روابط الحرفيين المنظمين وفرق المليشيات الحق فى الاستعراض فى عطلهم الرسمية، بحدود، واستخدموا فى بعض الأحيان الحق فى إعلان معارضتهم لشخصيات متسلطة وبرامج قمعية. وتمكنوا بمظاهر من اللياقة أن يرسلوا وفودًا متواضعة لتقديم التماسات بشأن إزالة مظالم جماعية. وفى داخل مجتمعاتهم، كثيرًا ما قام العمال والمستهلكون وأرباب الأسر بشن مقاومة أو انتقام ضد منتهكى الحقوق أو الأخلاق المحلية (Tilly 1983). فعادة القيام بعزف الموسيقا الفظّة Rough Music، على سبيل المثال، تضمنت التجمع عند منزل أحد المسيئين للأخلاق، كالأرمل الذى شرع فى الزواج من فتاة صغيرة؛ والقيام بعمل ضجيج متواصل من خبط الأوعية والأوانى، وإطلاق السباب، و/أو أداء أغانى مسيئة ومهينة؛ وتضمن أيضًا أداء تعويضات عن الخسائر أو الضرر، مثل دفع نقود للثائرين أو الآخذين بثأرهم للخروج وتناول المشروبات؛ وينفض الحشد بعد ذلك(Thompson 1972, 1991). وتنوعت طقوس الاقتصاص من هذا النوع بشكل كبير من حيث التفاصيل المستخدمة من مكان إلى آخر. ولم يكن لديهم ما يماثل القدرة على الانتقال عبر المواقع أو ما يمكن تسميته – التنمذج – التى ستمتاز بها لاحقًا تحركات الحركات الاجتماعية من قبيل تشكيل المظاهرات وتكوين جمعيات ذات أهداف خاصة.

وإذا نظرنا من منظور السلطات، نجد أن النظرية البريطانية غير المعلنة حول السياسة العامة الشعبية أوائل القرن الثامن عشر قد جرت وفقًا للمبادئ التالية:

- يتجمع المواطنون أو الرعايا البريطانيون فى هيئات معترف بها قانونًا، مثل روابط حرفية، وجماعات أهلية، وطوائف دينية، تمارس بعض الحقوق الجماعية المحددة، مثل الحق فى التجمع بانتظام فى أماكن مخصصة للاجتماع.
- يحمى القانون مثل تلك الحقوق الجماعية.
- تلتزم السلطات المحلية بإنفاذ واحترام القانون.

- يتمتع الممثلون المختارون عن تلك الهيئات المنظمة بالحق – هو التزام في حقيقة الأمر– بعمل عروض عامة لمطالب ومظالم جماعية.
- تلتزم السلطات بالنظر في هذه المطالب والمظالم، والعمل على تنفيذها حال اعتبارها عادلة.
- خارج هذا الإطار، لا يملك غير المدعوين إلى اجتماع من قبل هيئات معروفة الحق في التجمع أو إملاء مطالب أو رفع مظالم أو العمل بشكل جماعي.
- أي فرد يسعى للتحدث إلى الناس على الملأ خارج هذه الحدود فهو يخترق وبشكل غير قانوني الحقوق أو صلاحيات البرلمان؛ بل أنه في الحقيقة لا يحق للناخبين إملاء أوامر على نوابهم في البرلمان بمجرد أن يفوز الأخيرون في الانتخابات.

وكانت السلطات المحلية والوطنية تتناول الأمور في الغالب من الزاوية الأخرى عندما ينتهك الناس المحليون هذه المبادئ، وذلك بتنشيطهم للأشكال العرفية المعتادة من اقتصاص vengeance، واستحسان approbation، وسيطرة control. لكن السلطات عمومًا كانت تثير هذه المبادئ – مثلما حدث على سبيل المثال في إصدار قانون الشغب Riot Act– عندما يكون العمل الشعبي مهددًا للطبقة الحاكمة أو الممتلكات، أو مستهدفًا لأعضاء ذوي نفوذ من الطبقة الحاكمة، أو عندما يكون العمل والتحرك الشعبي مترابطًا عبر الحدود المحلية. وأثناء أحداث رئيسية من التمرد والحرب الأهلية، مثل تلك التي لفت جزر بريطانيا، تحديدًا ما بين عامي ١٦٤٠ و ١٦٩٢، قام عامة الناس مرارًا وتكرارًا بالإفصاح عن مطالب راديكالية باسم الدين والتقاليد السياسية. حتى أنهم انتهكوا المبدأ الأخير في القائمة المذكورة بعقد تجمعات نقاشية بدون تصريح حكومي، بل وفي تنافس متصاعد مع البرلمان (انظر مثلاً: Mendle 200). ولكن فيما قبل أواخر القرن الثامن عشر، كان القمع ما بعد التمرد دائمًا ما يغلق المنافذ أمام هذه الأشكال الخطيرة من التعبير الشعبي.

أما أعضاء الطبقات الحاكمة، على جانبي الأطلسي، فكان لديهم طرق أقل خطورة لرفع المطالب. فقد تسامحت السلطات مع أنديتهم، وحفلات العشاء، والكراسات السياسية، وأحيانًا تجمعات تشريعية صاخبة. كما وفرت انتخابات

المجالس وخاصة البرلمان فرصًا رائعة لحرية التصرف، حيث أكرم المرشحون المنتخبين وضايفوهم، ودفعوا لهم نقودًا، وقدموا عروضًا عامة مبالغًا فيها لإنفاقات رعاية الانتخابات. (بالرغم من التوكيلات التجارية المقيدة بشكل كبير، فإن انتخابات ويلكز فى عام ١٧٥٧ للبرلمان كلفته ٧ آلاف جنيه، فى وقت كان العامل الزارعى فى أراضى مقاطعات لندن يعد وافر الحظ إذا تقاضى ٣٠ جنيهًا فى السنة [Armstrong 1989: 693-98, Rude` 1962: 19].) إن الحركات الاجتماعية لم تبتكر عن طريق اختراع أى من هذه العناصر بل عن طريق تحويل وتوسيع وتقنين وتجميع تلك العناصر إلى وسائل منظمة للتعبير عن المطالب الشعبية. وبالأهمية نفسها، نجد جهود الحركة الاجتماعية قد خلقت مساحة قانونية، محل نزاع لكنها حقيقية، اكتسبت داخلها توليفة الحملات وتحركات رفع المطالب ومظاهر الوقفة منزلة سياسية.

الحرب وعناصر الحركات الاجتماعية

أعطت حرب السنوات السبع (١٧٥٦-١٧٦٣) هذا النوع من الابتكار السياسى دفعة رئيسية. فعلى مدى نصف قرن قبل الخمسينيات من القرن الثامن عشر، حاربت كل من فرنسا وبريطانيا العظمى بعضهما البعض على نحوٍ متقطع فى أوروبا، وفى أعالى البحار، وفى آسيا وعبر الأمريكتين. ووجدت فرنسا التى فتحت "لوزيانا" Louisiana وغيرها من الأراضى التى أصبحت فى النهاية كندا الشرقية، وجدت نفسها تحت العدوان فى أمريكا الشمالية على يد المستعمرين البريطانيين والجيوش البريطانية سواء بسواء. ونظرًا لأن المستعمرين مثلهم مثل الجيش كانوا يدحرون المستوطنات الهندو-أمريكية، فقد جند الفرنسيون حلفاء جاهزين داخل الاتحادات الهندية الرئيسية. ومن ثم أصبحت حرب السنوات السبع، بالنسبة لسكان مستعمرات أمريكا الشمالية، حرب الفرنسيين والهنود.

وبالرغم من أن الجانب البريطانى حقق نصرًا ساحقًا- مقتنصًا على سبيل المثال الأراضى الكندية من الفرنسيين - فإن الجهود الحربية العصيبة فى أوروبا والهند والأمريكتين تركت الخزانة البريطانية مستنزفة والحكومة مثقلة بالديون. وفى مستعمرات أمريكا الشمالية، حاولت السلطات البريطانية تعويض بعض

خسائرها المالية وتوزيع تكلفة مؤسستها العسكرية المترامية الأطراف. وقد أحكموا الرقابة على الجمارك وفرضوا طوابعًا ورسومًا باهظة علـــى عـــدد واســـع مـــن المعاملات التجارية والقانونية. وجاءت المقاومة ضد الجمارك وقـــانون الطوابـــع لتوحد بين المستعمرات على نحو لم يسبق له مثيل. حيث حثـــت المقاومـــة علـــى مقاطعة الواردات البريطانية وكونت اتصالات ممتدة عبر المـــدن التابعـــة لـــثلاث عشرة مستعمرة وبعضًا من المستعمرات الكندية. وقامت جماعات "أبناء الحريـــة" Sons of Liberty الإكليركية بتنظيم وفرض المقاطعة على مستوى المســـتعمرات. ولم يتم إبطال العمل بقانون الطوابع (١٧٦٦) إلا بعد أن كون التجار والحرفيـــون وغيرهم من قاطنى المدن شبكة مقاومة محكمة.

لقد قادت بوسطن وماساشوستسMassachusetts الجهـــود الأولـــى، ولكـــن سرعان ما لحقت بها المستعمرات الأخرى. حيث شكل تجـــار بوســـطن "جمعيـــة تشجيع التجارة" إبان السنوات الأولى من ستينيات القـــرن الثـــامن عشـــر (1760s) وأصبحت تلك الجمعية نواة لمعارضة مشرفة ضد الضرائب والإجراءات المغـــالى فيها. فقد نسقت، على سبيل المثال، مقاومة النخبة ضد قانون الطوابع فـــى عـــامى ١٧٦٥ و١٧٦٦. وبدأت، فى الوقت نفسه، مجموعة صغيرة من رجـــال الأعمـــال لديهم روابط قوية مع العمال فى التحدث بلسان "أبناء الحرية" فى بوسطن، وهو ما ربط ما بين مجتمع التجاريين ونشطاء الشارع الذين حرقوا دميات مماثلة لـــبعض الشخصيات، واستباحوا المنازل واعتدوا على محصلى الضرائب. وقد خدم بعـــض الأعضاء الراديكاليين فى نخبة التجاريين، مثل "صامويل آدامـــز" Samuel Adams كسماسرة بين الجماعتين.

فى ديسمبر/كانون الأول عام ١٧٦٦، كتب "آدامز" إلى "كريستوفر جادسدن" Christopher Gadsden قائد أبناء الحرية فى شارلستون وساوث كارولينـــا يقتـــرح الاتصال المنتظم بين التجار الوطنيين من جميع المســـتعمرات (Alexander 2002: 45). وردًا على قوانين "تاونشيند" Townshend Acts عام ١٧٦٧، والتى فرضـــت مدى واسعًا من الجباية على المستعمرات، صاغ آدامز منشورًا تعميميًا احتجاجيًـــا circular letter of protest على أمل جمع تأييد مـــن ماساشوســـتس ومســـتعمرات أخرى. وفى أواخر ذلك العام، نظم اجتماع لسكان بوسطن بواسطة شبكة متســـعة من الجمعيات الوطنية العازمة على تشجيع الإنتاج الأمريكى وخفض الاعتماد على

الواردات البريطانية. وفى يناير/كانون الثانى عام ١٧٦٨ قدم المجلس التشريعى لماساشوستس بنفسه التماسًا متواضعًا إلى الملك يذكر فيه الاعتراضات الإقليمية على الضرائب فى كلمات لينة ومحترمة. وبعد رفض أولى، صادق المجلس نفسه فى فبراير/شباط على نسخة قوية من المنشور التعميمى الذى استهله آدامز للمستعمرات الأخرى. وقتذاك كان الوطنيون فى ماسوسخستس يصرون على أن البرلمان لم يكن له الحق فى تمرير القوانين بمفرده من أجل زيادة العوائد من المستعمرات.

وكتبت "آنيوال ريجستر" Annual Register رابئة بنفسها وبوقاحة عن المطالب الأمريكية، ذاكرة أن "هذه القرارات":

> قد تم تبنيها أو إدخال مطالب مشابهة لها من قِبَل جميع المستعمرات القديمة فى القارة. بعد ذلك بفترة، تم إرسال منشور تعميمى من قِبل مجلس خليج ماساشوستس وقعه المتحدث إلى جميع المجالس الأخرى فى أمريكا الشمالية. وكان القصد من وراء هذا الخطاب إظهار النزعة الشريرة لقوانين البرلمان الأخيرة، والحكم عليها بعدم الدستورية، واقتراح تكوين اتحاد عام بين المستعمرات، واتباع جميع الإجراءات القانونية لمنع تأثيرها، وتحقيق الانسجام فى التقدم للحكومة لإبطال تلك القوانين. وقد أسهب الخطاب بشكل كبير فى التشديد على حقوقهم الطبيعية كرجال وحقوقهم الدستورية كمواطنين إنجليز؛ والتى زعموا أنها انتهكت جميعًا بواسطة هذه القوانين. (Annual Register 1768: 68)

وبالرغم من وجود مطلب واضح من الملك "جورج"، إلا أن المجلس التشريعى لماساخوستيس صوت بنسبة ٩٢ إلى ١٧ ضد إبطال موافقته الرسمية على المنشور التعميمى. حيث أعلنت الأغلبية أن الإبطال كان من شأنه، ألا "يترك لنا سوى شكل عديم الجدوى للحرية Semblance of Liberty" (انظر: Alexander 2002: 55).

وفى حين اتبع التجار الرواد برنامجهم عبر تحرك قانونى متأن، فقد استباح البحارة والحرفيون القانون لأنفسهم. لقد قاوموا بقوة عصابات الضغط، وأعاقوا

إنزال الجنود، وهاجموا مندوبى الجمارك، وشنقوا دُميات ممسوخة لموظفين بريطانيين أو الموالين لهم على ما أسموه بشجرة الحرية Liberty Tree بالقرب من الساحة العامة التى صارت نقطة الشرارة للتحرك أثناء أزمة قانون الطوابع من ١٧٦٥ إلى ١٧٦٦. وغالبًا ما ضاعفوا المقاومة التجارية والرسمية بتحرك مباشر.

وعندما صارت المفاوضات مع الحاكم (ممثل الملك فى ماساخوستس) ومع الحكومة البريطانية على أشدها، انضم عامة الناس فى بوسطن إلى المقاومة. وفى مايو من العام ١٧٦٨، صادر ضباط الجمارك البريطانيون سفينة الحرية Liberty للتاجر (المهرب) "جون هانكوك" John Hancock من بوسطن، لتخلفها عن دفع الضرائب، بعدها مباشرة جهز البوسطنيون سفينة أخرى بالبحارة وقطعوا وثاق السفينة المحجوزة وذهبوا بها.

> لقد تجمع عامة الناس فى حشود هائلة لهذه المناسبة، ورشقوا مندوبى الجمارك بالحجارة، وكسروا أحد سيوفهم وتعاملوا معهم من كل النواحى بأكبر قدر من الغضب؛ بعد ذلك هاجموا منازلهم وهشموا النوافذ وجروا مركب الجابى إلى الساحة العامة حيث قاموا بحرقها وتحويلها إلى رماد. (Annual Register 1768: 71، ولمزيد من التفاصيل، أنظر: Hoerder 1977: 166-68)

فر ضباط الجمارك أولاً إلى سفينة حربية ملكية ثم إلى "قلعة وليام" Castle William فى ميناء بوسطن. وتم عقد اجتماعات احتجاجية على مستوى بوسطن دون تصريح رسمى. وعندما وصلت أخبار إلى بوسطن (يوم ١٢ سبتمبر) بأن مجموعتين من كتائب الجنود كانتا قادمتين من أيرلندا وكتيبة أخرى من الجيش كانت تتجمع فى هاليفاكس Halifax (نوفا سكوتشا Nova Scotia) لاستعادة النظام فى بوسطن، بدأ أعضاء مجلس "ماساشوستس باى" تنظيم لجان المقاومة على مستوى المستعمرة.

قام الوطنيون فى ماساشوستس على نحو السرعة بتجميع حلفاء على مستوى المستعمرات الأخرى. وبدأ معظم الحلفاء تقريبًا باستخدام الأشكال المعروفة من السياسة العامة للنخبة: قرارات، والتماسات، واجتماعات تتسم بالوقار. علاوة على

ذلك أخذت الأشكال الابتكارية من التجمعات التنازعية فى أماكن أخرى من أمريكا، فى تعديل أشكال التجمعات المسموح بها سابقًا. ولنلتفت إلى هذه الرواية عن الاحتفال بعيد ميلاد الملك فى شارلستون (تشارلز تاون Charles Town)، جنوب كارولينا، فى يونيه ١٧٦٨.

> الأمر نفسه كان محل احتفال هنا، مع كل مظاهر الفرح والود والامتنان التى يمكن أن يقدمها أكثر المواطنين ولاءً. كان الصباح ينبلج مع دقات الأجراس: مع شروق الشمس، طلت القلاع والسفن بكامل ألوانها. وقبل الظهيرة وصلت إرسالية جنود جلالته إلى هنا، تحت قيادة الكابتن "لويز فالانتين فايسر" Lewis Valentine Fyser، وسرية المدفعية فى زيها الجديد الأنيق يقودها الكابتن "أوين روبرتس" Owen Roberts؛ وسرية المشاة الخفيفة فى زيها الرسمى وسرايا أخرى من كتائب جيش تشارلز تاون يقودها جناب "الكولونيل بيكسى" Bexie، اصطفوا جميعًا فى أماكن مختلفة وساروا إلى العرض العسكرى، حيث ظهروا بمظهر جميل واستعرضهم حضرة صاحب الشرف قائم مقام الوالى، فى حضور مجلسه والموظفون العموميون، وغيرهم. وفى وقت الظهيرة، تم إطلاق المدفع وغيره من المدويات، وقدم جنابه أرق ترحيب وضيافة فى منزل السيد "ديلون" Dillon، لصحبة كبيرة من أعضاء مجلس صاحب الجلالة والمجلس التشريعى، والموظفون العموميون المدنيون والعسكريون ورجال الدين، الخ. وانقضت فترة بعد الظهيرة فى تناول المشروبات، مع كثير من الوطنيين والمخلصين المدعوين للنخب، وانتهى المساء بإنارات وماشابه (جريدة ساوث كارولينا South Carolina Gazette 6 June 1768: 3; وبالنسبة لشرب النخب كتعبير عن مطالب سياسية، انظر: Epstein 1994: chap.3)

لاحظ الأحداث الموازية لانتخابات الموسم للمجلس الاستعمارى، عندما "اجتمع الميكانيكيون وغيرهم من سكان تشارلز تاون" فى نقطة الحرية Liberty Point لاختيار المرشحين:

لقد تم إقرار هذا الأمر دون أقل قدر من العداوة أو مخالفة القانون، وقد شاب الصحبة ترحيب بسيط وودى، قدمه بعض ممن كان سيعكس عليهم هذا التجمع مجدًا دائمًا. وفى حوالى الساعة الخامسة، انتقل الجميع إلى واحدة من أنبل الأشجار من البلوط الزاهيLIVE OAK فى مرعى السيد "مازيك" Mazyck والتى خصصوها رسميًا للحرية LIBERTY، حيث كثير ما قرعت الكئوس فى نخب الملكية والوطنية والدستورية، بداية من المعارضين الشرفاء الاثنين والتسعين NINTY-TWO من ماساشوستس باى Massachusetts المعارضين لإبطال المنشور التعميمى، نهاية بالإجماع وسط أعضاء مجلسنا التالى لعدم إبطال القرارات التى ذكرت، وتلى كلا من هذين صيحات ثلاث للنصر. وفى المساء، تم تزيين الشجرة بعدد ٤٥ مصباحًا وتم إطلاق ٤٥ طلقة. وفى حوالى الساعة الثامنة سارت الصحبة بأكملها يتقدمهم ٤٥ فردًا من بينهم من يحمل مصابيح كثيرة وساروا فى موكب إلى البلدة صوب "شارع الملك" King Street وبرود ستريت، إلى حانة السيد "روبرت ديلون"؛ حيث وضعت المصابيح الـ ٤٥ على الطاولة مع ٤٥ قرعة من شراب البانش[٣١] و٤٥ زجاجة نبيذ و٩٢ كأسًا وقضوا بضع ساعات فى جولة جديدة من قرع الأنخاب، أغفلوا أثناءها تقليد الاحتفاء بالشخصية المشهورة الوطنية النادرة من بريطانيا أو أمريكا؛ وانصرفوا فى تمام العاشرة محافظين بذلك على نفس النظام الجيد والتنظيم الذى شُهد على مدار اليوم. (South Carolina Gazette 3 October 1768: 2)

لاشك أنه بالإضافة إلى قدرتها المثيرة فيما يتعلق بالخمور فإن توليفة العناصر السياسية لمجلس تشارلستون الانتخابى يتيه العقل. إنها تشبه بشكل عام عيد ميلاد الملك، فيما عدا الغياب الملحوظ للموظفين العسكريين والملكيين. إلا أن "شجرة الحرية لتشارلستون" Charleston's Liberty Tree ضاهت نموذجها فى

(٣١) شراب البانش Punch مشروب حلو من عصائر فواكه مختلفة مع كحول.

بوسطن. وكان النخب الخاص بالأعضاء الاثنين وتسعين المناهضين لإبطال المنشور التعميمى (أعضاء مجلس ماساشوستس الذين صوتوا ضد سحب المنشور التعميمى لآدمز صامويل) قد عرف الكاروليينيين الجنوبيين South Carolinians من هم الوطنيين فى ماساشوستس. كما أشار العدد ٤٥ بوضوح إلى ما يتعلق بـ"جون ويلكز". أما الإنارة (هذه المرة للموكب بدلاً من نوافذ المدينة) فقد سنت بالمثل تصريحًا بالولاء والتضامن.

اعتبارًا من عام ١٧٦٨، لم يكن المناوئون للحكم الاستبدادى فى لندن وبوسطن وتشارلستون قد اخترعوا بعد الحركات الاجتماعية. إلا أن ابتكاراتهم نقلت السياسة العامة الشعبية صوب صيغ الحركة الاجتماعية. فقد أدرجوا مواطنين عاديين مثل الحرفيين والبحارة فى حملات لمعارضة مستدامة ضد السياسة الملكية (فى مقابل التجار الصغار فى بوسطن، توسعت أبناء الحرية فى تشارلستون Charleston Sons of Liberty عن فرقة حريق متطوعة مؤلفة فى أغلبها من الحرفيين [Maier 1972: 85]). لقد جمعوا بين الجمعيات ذات الأغراض الخاصة والاجتماعات العامة والمسيرات والالتماسات وتوزيع الكراسات والبيانات التى ذكرت على نطاق واسع فى وسائل الإعلام العامة. بل لقد تبنوا إلى حد ما عروض الوقفة: الجدارة والوحدة والزخم العددى والالتزام. وقد أبدت جريدة ساوث كارولينا ملاحظتها على "النظام الجيد نفسه والتنظيم الذى شُهد على مدار اليوم."

وبالرغم من أن "الميكانيكيين وغيرهم من سكان" تشارلستون قد ظلوا قادرين تمامًا على مهاجمة الموظفين الملكيين، ومقاومة موظفى الجمارك ونهب المنازل الخاصة بأعدائهم، فإنهم على الأقل أثناء المناسبات الاحتفالية أقلعوا عن العمل المباشر من أجل مطالب البرنامج والهوية والمكانة: نحن أناس مستقيمون، نستحق أن يكون لنا صوت، ونحن نعارض الحكم المستبد بإرادة وعزيمة. والحقيقة أن حرفى تشارلستون قد "شقوا الطريق" لاتفاقيات المدينة المناهضة للاستيراد بالتحالف مع التاجر الوطنى "كريستوفر جادسدن" (Maier 1972: 116). كما أن اندماج القوى الشعبية فى حملات المعارضة النخبوية قد شق صف الطبقات الحاكمة ولكنه فى الوقت نفسه قطع شوطًا مهمًا على طريق خلق الحركة الاجتماعية كصيغة متميزة فى السياسة العامة.

ظهرت الحركة الاجتماعية فى انجلترا وأمريكا على خلفية من تغيرات سياسية واقتصادية عميقة. وقد ميز هذه التغيرات أربع كلمات أو عبارات دارجة، هى: الحرب، والحركة البرلمانية، والرسملة، والحركة البروليتارية. وعلى حد ما نُقل إلينا من تأثير حرب السنوات السبع، فإن الحرب لم تعبئ السكان المحليين بسهولة؛ كما أنها وسعت من هياكل الدولة، وضخمت نفقات الحكومة، وزادت من نزع الموارد عن رعايا الحكومة، وخلقت ديونًا جديدة، وزادت على الأقل بشكل مؤقت من قوة جهاز الدولة القمعى. وعلى الجانب البريطانى، فقد بدت حرب السنوات السبع، فيما يتعلق بجميع الآثار المذكورة، كالقزم أمام حروب الاستقلال الأمريكية التى لا تبدو هينة إلا مقارنة بالحروب العملاقة للثورة الفرنسية والنابوليونية (Brewer 1989, Mann 1988: 106).

كانت تبعات حرب السنوات السبع فى أمريكا الشمالية ثقيلة، حيث أقام البريطانيون جيشًا قوامه ١٠ آلاف رجل، وقت السلم، وأحكموا السيطرة على الجمارك وفرضوا سلسلة من إجراءات الريع مثل قانون الطوابع لعام ١٧٦٥. أما الحرب الثورية (حيث صار الكفاح من عام ١٧٧٥ فصاعدًا معروفًا على مستوى المستعمرات الثلاثة عشر المتمردة) فقد كلفت الأمريكيين أكثر كثيرًا على مستوى الخدمات الشخصية والأموال والديون بما لا يقارن مع ما فرضه البريطانيون بعد حرب السنوات السبع. لقد خلقت جهود الحرب هيكل الدولة القومية الدقيق الذى ساد على مدى عقود. وحينما كانت أوروبا فى حروب الثورة الفرنسية والنابوليونية، تملصت الولايات المتحدة الجديدة للمرة الأولى وأنهت تمامًا التزاماتها الخاصة بالمعاهدة مع فرنسا وهو ما أعطى عونًا كبيرًا للقضية الأمريكية فى غضون الثورة الأمريكية.

جاء التورط الأمريكى الرئيسى التالى فى حرب أوروبا مع شراء إدارة "جيفرسون" لوزيانا من فرنسا مقابل ٨٠ مليون فرانك فى عهد نابليون (١٨٠٣)، مما ضاعف من مساحة الولايات المتحدة. ومع أقل الاستثناءات، حافظت الولايات المتحدة على مساحة بينها وبين الحرب الأوروبية حتى عام ١٨١٢ حيث كانت تحارب بشكل رئيسى مع الهنود على حدودها الغربية والجنوبية. ولكن فى عام ١٨١٢ أنهى الأمريكيون خمس سنوات من المفاوضات المضنية بإعلان الحرب

على بريطانيا العظمى، حيث قاموا بغزو كندا ومحاربة الهنـود الـذين أُعتبـروا متحالفين مع بريطانيا، وقامت بسلسلة مـن المعـارك فـى البحيـرات العظمـى والأطلنطى وخليج المكسيك. كما عانى الأمريكيون من حريق واشـنطن وغـزو "مين" Maine قبل أن تتوقف الحرب الأوروبية عام ١٨١٤.

أما الحركة البرلمانية Parliamentarization فقد تمت بدقة تفوق شن الحرب، ولم يكن أثرها على السياسة العامة أقل. كان لها عنصـران متصـلان ببعضـهما البعض: توسع عام فى سلطة البرلمان وتحـول النضـالات السياسـية الوطنيـة national political struggles من الملك وعملائه إلى البرلمان (Tilly 1997, Tilly & Wood 2003). وكانت الضرائب المترتبة على الحرب وكذلك الديون قـد زادت من سلطة البرلمان؛ وكان كل طلب حكومى لأموال جديدة بمثابة إعلان عن بدايـة نضال struggle يحصل فيه البرلمان على تنـازلات جديـدة. (كمـا أن الموافقـة البرلمانية على الضرائب قد خفضت أيضًا مـن التمـرد المفتـوح ضـد فـرض الضرائب، على عكس ما كانت عليه المستعمرات الفرنسية والأمريكية فى القـرن الثامن عشر [Brewer 1989: 132].) ومع ازدياد سلطة البرلمان أصبح دعم ورعاية الملك أقل حيوية بالنسبة للنجاح السياسى، وتدخل البرلمان بشكل أوسع فى الشئون العامة، وازدادت أسهم التحركات البرلمانية لدى القاعدة الشعبية القوميـة ازديـادًا عظيمًا (سواء بالنسبة للذين لهم حق التصويت أو من ليس لهم). وقام الأمريكيـون بإحلال دور الملك بتنفيذيين ضعفاء مستثمرين جهودهم فى السلطة البرلمانية علـى المستوى القومى ومستوى الدولة بشكل خاص.

أما حركة الرسملة Capitalization فقد وقعت على جانبى الأطلنطى، حيـث زاد رأس المال الزراعى والتجارى والصناعى من حيث المدى والمجال. وكانـت بريطانيا العظمى قد أصبحت المركز الأعظم فى العالم للتصنيع والتجـارة بينمـا ازداد حجم إنتاجها الزراعى بشكل هائل. وقد خدمت المستعمرات الأمريكية القديمة وخلفاؤها الولايات المتحدة بشكل رئيسى كروافد للاقتصاد البريطانى ولكن بدورها شهدت توسعات زراعية وتجارية وصناعية هائلة بعد عام ١٧٥٠. وبالرغم من أن أصحاب الأراضى قد قاموا بعمل جيد، كما وكان أصحاب الصناعات/المنيفـاتورة أيضًا فى طريقهم إلى ترك بصمتهم، فإن الرأسماليين التجار على نحو خاص نالوا وزنًا ثقيلاً فى الاقتصاد البريطانى والأمريكى.

وأما عن الحركة البروليتارية proletarianization، دعونا لا نقصر فهمنا لها على مجرد نمو العمل الروتيني فى المصنع (بالرغم من أن هذا قد حدث إلى مدى لم يسبق له مثيل) ولكن ما نقصده بشكل أكثر عمومية هو الزيادة فى عملية الإنتاج المعتمدة على العمل المأجور من أجل العيش (Tilly 1984). لقد كان تركيز حيازة الأراضى وحيازات الاستئجار فى الزراعة البريطانية قد زاد بشكل هائل من نصيب العمال المأجورين وسط جميع المزارعين. ووقعت الحركة البروليتارية بشكل أسرع فى الصناعة، حيث فقد الحرفيون المستقلون الأرض أمام العمال المأجورين فى الورش والمصانع وأسرهم المعيشية. وتغيرت الصورة بشكل كبير فى أمريكا الشمالية، حيث قام العبيد بتمثيل نسبة متزايدة من جملة العمل فى الزراعة الجنوبية، وكانت الحركة البروليتارية تشبه نظيرتها البريطانية التى وقعت فى المناطق الساحلية للتجارة والتصنيع، لكن الحدود الآخذة فى الاتساع وفرت فرصًا عديدة لصغار الملاك والتجار.

تُرى ما الذى يربط بين كل من الحرب والحركة البرلمانية وحركة الرسملة وحركة البروليتارية من جانب وبين نمو الحركات الاجتماعية من جانب أخر؟ دعونا نفند الموضوعات المعقدة على نحو منهج توضيحى:

- زادت التعبئة ومدفوعات الحرب بشكل متزامن من تأثير النشاط الحكومى على رفاهة عامة الناس وأدخلت ممثلى الحكومة فى مفاوضات حول الشروط التى يمكن بموجبها أن يساهم أصحاب الأراضى والتجار والعمال والجنود وغيرهم فى الجهد الجماعى.
- بالرغم من حق التصويت المحدود، فإن تحول السلطة نحو البرلمان أفاد فى زيادة أثر الأعمال التشريعية على رفاهية الجميع بشكل كبير، واكتسب الجميع فى بريطانيا العظمى والمستعمرات، بسبب التنظيم الجغرافى للتمثيل البرلمانى، مزيدًا من الاتصال المباشر مع الناس- مع المشرعين المنتخبين- الذين كانوا يقومون باتخاذ تحركات سياسية متعاقبة.
- بالرغم من استمرار كبار أصحاب الأراضى فى السيطرة على السياسة الوطنية، فقد وسعت الرسملة من التأثير المستقل للتجار والماليين فى لندن وأماكن أخرى حيث أصبحوا المعتمدين لدى الحكومة والمديرين لرأس المال.

- قللت حركة البروليتارية، مثلما خشى كثير من المعلقين الاجتماعيين، من اعتماد العمال على أصحاب أراضٍ بعينهم وأصحاب حرف ورعاة معينين ومن ثم أطلقت العمال ليدخلوا الحياة السياسية مستقلين بأنفسهم.
- عززت هذه التغيرات، فى مجملها، من التحالفات العارضة بين كل من الارستقراط المنشقين والبرجوازيين (الذين افتقدوا إلى العدد فى تحركهم بشكل مستقل ضد كتلة الطبقات الحاكمة) والعمال غير الراضين (الذين افتقدوا للحماية القانونية والاجتماعية التى كان الرعاة يمدونهم بها).
- سهلت تلك التحالفات بدورها من ملائمة وتوسع الجمعيات ذات الأغراض الخاصة، والاجتماعات العامة، وحملات الالتماس والمسيرات المنظمة وغيرها من الأشكال ذات الصلة فى رفع المطالب من قبل الطبقة العاملة ونشطاء البرجوازية الصغيرة، لكنها صعبت على السلطات مهمة الحفاظ على الحظر القانونى لتلك الأنشطة خاصة عندما انضم إليها عامة الناس.
- أبعدت تلك التحالفات الطبقة العاملة نفسها ونشطاء البرجوزاية الصغيرة عن العمل الهدام المباشر كوسيلة لرفع المطالب.
- خلقت التحركات المشتركة بين الارستقراط المنشقين والبرجوازيين الراديكاليين والبروجوازيين الصغار الغاضبين والعمال إرهاصات ومساحات قانونية لأعمال الحركة الاجتماعية، حتى بعد انتهاء الحملات والتحالفات التى كانت جارية آنذاك.

لم تقع هذه التغيرات بالطبع بين عشية وضحاها. فبين الأحداث المضطربة لعام ١٧٦٨ وتوافر سياسة الحركة الاجتماعية بشكل واضح أمام عدد متنوع من الفاعلين على جانبى الأطلنطى، كان قد مر نصف قرن آخر من الكفاح والتطور.

على الجانب البريطانى، هيئت لندن الوضع الرئيسى الأول لابتكار الحركة الاجتماعية. فبنمو عدد سكانها من حوالى ٦٧٥ ألف إلى ٨٦٥ ألف نسمة ما بين عامى ١٧٥٠ و١٨٠٠ أصبحت لندن فى تنافس مع اسطنبول على رتبة المدينة الأوروبية الأكبر، وبالتالى ثانى أكبر عاصمة على كوكب الأرض (بعد بيكين). كما أصبحت وقتها أعظم ميناء فى أوروبا، ومركزا تجاريًا واسع النفوذ والتأثير، ومركز الأعمال المصرفية على مستوى العالم، حيث كان بها بنك انجلترا البارز. ولنستمع إلى آدم سميث عام ١٧٧٦، فى هذا الصدد، حيث رأى:

> إن استقرار بنك إنجلترا مساو لاستقرار الحكومة البريطانية. وكل ما قدمه البنك لعامة الناس لابد وأن يكون قد فُقد قبل أن يتحمل الدائنون creditors أية خسارة. ليس هناك شركة مصرفية أخرى فى إنجلترا يمكن أن تأسس بقانون من البرلمان، أو يمكن أن تتألف من أكثر من ستة أعضاء. وهو لا يعمل كمجرد مصرف عادى بل كمحرك عظيم للدولة؛ إنه يتلقى ويسدد الجزء الأكبر من الأقساط السنوية المستحقة للدائنين من العامة، ويداول فواتير الخزانة العامة، ويقدم للحكومة الإجمالى السنوى من ضرائب الأرض والحبوب والتى عادة لا تسدد لبضع سنوات لاحقة. (Smith 1910: I, 284-85)

لقد كان رجال المال فى لندن يضعون أصبعهم على نبض (أو لنقل أيديهم على رقبة) الإمبراطورية البريطانية برمتها.

مع ذلك، لم يتحول رجال المال فى لندن إلى راديكاليين، العكس تمامًا: البرجوازيون الذين دعموا ويلكز وخلفاءه الراديكاليين تركزوا بنسب غير متساوية وسط التجار الوسطيين (Ride`1971: 172-77)، وقد حشدوا أنفسهم ضد كل من البلاط الملكى وكبار الرأسماليين، الذين صوروهم كمتآمرين ضد الصالح العام. أما المؤيدون الشعبيون فقد جاءوا بدورهم من بين العمال وبشكل خاص الذين كانوا يعملون فى أفضل التجارات تنظيمًا بمدينة لندن: البحارة، حاملو الفحم، ونساجو الحرير الذين وصفناهم أثناء التحرك، ولكن كان هناك أيضًا حرفيون وموظفون آخرون.

لا يعنى هذا أن جميع عمال لندن أيدوا ودعموا قضايا راديكالية؛ فالآلاف الذين عبئتهم جمعية اللورد "جورج جوردون" البروتستانتية المناهضة للكاثوليك فى عام ١٧٨٠ مثلاً بدوا وكأنهم أتوا أيضًا بشكل رئيسى من الطبقات العاملة فى لندن. وقد ذهب أعضاء الجمعية البروتستاتية أولاً مع اللورد جوردون إلى البرلمان فى مسيرة لتقديم التماس لإبطال قانون عام ١٧٧٨ الذى قدم تنازلات صغرى لحقوق الكاثوليك، ثم (بناء على رفض البرلمان المفاوضة تحت الضغط) انقسموا إلى مجموعات، بعضهم ذهب لنهب أماكن العبادة الكاثوليكية ومنازل الكاثوليك

البارزين، ومنازل الموظفين ممن اشتهرت سمعتهم بحماية الكاثوليك. وكان من بين كل ثلاثة قبض عليهم وحوكموا لمشاركتهم فى الاعتداءات على ممتلكات الكاثوليك، "اثنان ينتمون إلى العمال الأجراء، وعمال المياومة، وصبيان الحرف، والنوادل وخادمى المنازل والعمال؛ العدد الأقل كان من بين أصحاب الأعمال الصغيرة والحرفيين والتجار أصحاب الحوانيت" (Rude` 1971: 226). ومع ذلك فإذا عممنا القول، نقول أن مرات التعبئة الرئيسية فى لندن أواخر القرن الثامن عشر وضعت الحلفاء من البرجوازية – والعمال ضد تحالفات المال والبلاط الملكى، مع وجود قطاع منشق من البرلمان وقف ضد البلاط الملكى.

يشير البزوغ المؤقت لجمعية البروتستانت إلى أن جمعيات العضوية الجماهيرية كانت حاضرة بشكل محورى فى التعبئات الشعبية البريطانية. ووقعت الموجة الأكبر من نشاط الجمعيات إبان القرن الثامن عشر فى السنوات الأولى من الثورة الفرنسية. فى غضون تلك الأعوام، تزاوجت مطالب النخبة بالإصلاح البرلمانى الذى ظل نشطًا على مر عقدين من الزمن مع المطالب الشعبية بالمقرطة على الطريقة الفرنسية، واستندت المطالب من كلا النوعين على النوادى والجمعيات الشعبية وكذلك التجمعات الدينية. أما الجماعات الثورية والجماعات الدستورية والجماعات الشبيهة فقد اتخذت من الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية وثورة بريطانيا المجيدة عام ١٦٨٩ نقاط مرجعية لها. وقام المدافعون عن الكنيسة والملك بالمثل بالتعبئة ضد الديمقراطيين العلمانيين عن طريق جمعيات متخصصة. ومن عام ١٧٩٤ وحتى نهاية الحروب النابوليونية أخمد القمع الحكومى نشاط الجمعيات، خاصة على مستوى العمال. وعادت الجمعيات فى انفجار هائل بعد نهاية الحرب. فى ذاك الوقت– مع الاستثناء البارز المتمثل فى "التجميعات" العمالية التى ظلت غير قانونية– صارت الجمعيات واجتماعاتها العامة وسائل معيارية للتعبير الشعبى.

تبلور الحركة الاجتماعية البريطانية

تُرى فى أى مرحلة إذًا يمكننا القول بأن الحركة الاجتماعية قد أصبحت شكلاً– متميزًا ومترابطًا ومنظمًا ومُتاحًا على نطاق واسع– من أشكال السياسة

العامة؟ إن بحثُنا هنا يدور حول أزمنة وأماكن يقوم فيها النـــاس الـــذين يرفعـــون مطالب جماعية على السلطات بالمواظبة على تشكيل جمعيات ذات أغراض خاصة أو تحالفات محددة، وعقد اجتماعات عامة، وتوصيل بـــرامجهم للإعـــلام المتـــاح، وتسيير مواكب وتجميع حشود أو مظاهرات، ومن خلال كل هذه الأنشطة يصنعون عروضًا ويقدمون مظاهرًا متناغمة من الجدارة والوحدة والزخم العددى والالتزام. إذا تمت هذه التوليفة مجتمعة خارج الحمـــلات الانتخابيـــة وصـــراعات العمـــال والإدارة، سنكون على ثقة من أن الحركة الاجتماعية حلت بشـــروطها الخاصـــة. ونستطيع أن نميز وجود جميع العناصر الفردية فى السياســـة العامـــة البريطانيـــة أواخر القرن الثامن عشر. ولكن وفق المعايير التى ذكرناها لا نستطيع القـــول أن السياسة البريطانية قد مأسست الحركة الاجتماعية حتى أواخر الحروب النابليونية.

لقد ثبت أن تلك السنوات الأخيرة من الحرب كانت مهمة جدًا فى بريطانيـــا، فمنذ عام ١٨١٢ تقريبًا قامت حملات على مستوى الأمة من أجل إصلاح برلمانى يهدف إلى: توسيع حقوق التصويت، وزيادة التمثيل المتكافئ للناخبين، وعقد لقاءات سنوية للبرلمان، بل دعت أيضًا إلى تحسينات من قبيل الاقتراعات السرية وتحديـــد دخول ثابتة لأعضاء البرلمان تجعل الاحتفاظ بالوظيفة ممكنًا للرجال الأفقر. فـــى الوقت نفسه وضمن جهود متداخلة بُذلت طاقة غير مسبوقة فـــى تنظـــيم العمـــال للمطالبة بعمل برلمانى لصالحهم. وربطوا بين هذه المطالب وبين السلام بعد حرب طويلة مكلفة ومدمرة. بيد أنه فى إحدى الانتخابات الطارئة(٣٢) بمدينة "بريســـتول" عام ١٨١٢، مُنى "هنرى هانت" Henry Hunt بخسارة كبيرة لأن معظم التأييد الذى ناله كان من عمال ليس لهم حق فى التصويت،

> فقد قاموا بمســـيرة فى حشود ضخمة هاتفين "هانت والســـلام" يتقدمهم عمود رفع عليه رغيف خبز وخوذة الحرية(٣٣) Cap of Liberty، وصاحوا مرددين خطبه المجلجلة، وكانوا يهاجمون أى شخص يرتدى أزرق ويرشقونه بالطين، والحجارة والقطط الميتة، كما قاموا بمهاجمة "الأسد الأبيض" (مقر النادى الملكى

---

(٣٢) الانتخابات الطارئة أو العارضة by-election (لموت أو استقالة المنتخب الأول). [المترجم]

(٣٣) انظر الغلاف، وسوف يتناول الكاتب لاحقًا أصل خوذة الحرية؛ من أين استعيرت وكيف كانت رمزًا بعد ذلك لكثير من التحركات. [المترجم]

والدستورى) وكذلك مجلس العموم. وتم وقتها استدعاء الجنود لاستعادة النظام. (Prothero 1979: 82)

بحلول عام ١٨١٢ كانت خوذة الحرية Liberty Cap، التى جاءت فكرتها من غطاء الرأس الذى وضعه الرومان على رأس أحد العبيد المُعتقين، قد صارت ذا تاريخ معروف فى عالم الأيقونات والصور على مستوى بريطانيا العظمى. وبما أن استعارتها كانت أصلاً من الهولنديين الذين أصبح أحدهم، وهو ويليام البرتقالى William of Orange، ملكًا للإنجليز فى الثورة المجيدة ١٦٨٨-١٦٨٩، فهى أيضًا قد مثلت التحرر الهولندى من إسبانيا. أما فى بريطانيا فصارت هذه الخوذة تمثل الحرية على الطريقة الويلكيزية (نسبة إلى ويلكز) (Epstein 1994: 78-80). والحقيقة أنه أثناء الهياج الويلكيزى إبان الستينيات من القرن الثامن عشر قام "ويليام هوجراث" William Hograth بإخراج رسم صفيق لويلكز القبيح ممسكًا بعمود خشبى تعلوه خوذة الحرية.

فى العقود الأولى من القرن الثامن عشر، لم تسفر المسيرات التى رفعت خوذة الحرية عن انتخاب راديكاليين. ولكنها زادت بشكل كبير من التأييد الشعبى للبرامج الراديكالية. وحيث أن المسئولين غالبًا ما رفضوا التصريح للإصلاحيين الشعبيين بالتجمع فى المبانى العامة، فقد تكررت الاجتماعات فى الشوارع والميادين المفتوحة. ومن ثم صارت تلك التجمعات نصفها اجتماعات والنصف الأخر مظاهرات. وما فاق ذلك، أن الوفود كثيرًا ما كانوا يسيرون إلى حيث مكان التجمع، رابطين بذلك هذين الشكلين من التظاهر: أى مسيرة شارع، وتجمع منظم فى مكان عام. وبالرغم من أن لندن استمرت فى لعب دور مهم فى هذا السياق، إلا أن أكثر الإبداعات قد وقعت فى المقاطعات الصناعية الشمالية من انجلترا، حيث نظم العمال وعملوا بفاعلية طوال سنوات ما بعد الحرب.

فى مركز "ستوكبورت" Stockport لتصنيع القطن، ساعد تشكيل "اتحاد ستوكبورت لترويج المساعدات الإنسانية" فى أكتوبر/تشرين الأول ١٨١٨ على تعبئة الناس فى المناطق الشمالية الصناعية من أجل إطلاق سراح المساجين السياسيين وأيضًا من أجل الإصلاح البرلمانى. وقد حرم قانون الاجتماعات التحريضية Seditious Meetings Act لعام ١٨١٧ الاجتماعات المغلقة التى كانت تخطط لأعمال مباشرة للتأثير على الحكومة. لكن القانون سمح باللقاءات العامة

المفتوحة للتعبير عن تأييد الإصلاح البرلماني. وقد قاد اتحاد ستوكبورت استجابة المنظمين السياسيين الشعبيين ضد المناخ القمعي الجديد وصار هذا الاتحاد نموذجًا للاتحادات السياسية على مستوى الدولة بما في ذلك لندن.

وقد كفل اتحاد ستوكبورت لقاءات الإصلاح التي تكررت كثيرًا، ونظم التماسات من أجل السجناء السياسيين وأصدر شكاوى واعتراضات وشن مظاهرات. كما أرسل الاتحاد وفدًا مكونًا من حوالي ١٤٠٠ رجلاً و٤٠ امرأة ساروا في صفوف رافعين لافتات تشير إلى الاجتماع الشهير الخاص بالإصلاح يوم ١٦ أغسطس/آب ١٨١٩ في حقول سانت بيتر بمانشستر، وقد هوجم الاجتماع من قبل فرسان الإقطاع في مانشستر وسالفورد Manchester and Salford Yeomanry (الحادثة التي أصبحت من وقتها فصاعدًا معروفة باسم "بيترلوو" Perterloo). وعن مسيرة الوفد كتب التاجر "فرانسيز فيليب" من مانشستر، يقول:

> في السادس عشر من أغسطس/آب ذهبت إلى طريق ستوكبورت في حوالي الساعة الحادية عشر، بعدها بقليل، قابلت عددًا كبيرًا من أشخاص متقدمين نحو مانشستر لا يختلفون في تنظيمهم عن الفرق العسكرية فيما عدا الزي الموحد. كانوا جميعًا يسيرون في خط واحد ثلاثة في كل صف. وكان معهم لافتات. وكان هناك أشخاص على الأطراف يعملون على تنظيم الصفوف. حقيقةً كان التنظيم بديعًا (Glen 1984: 245).

لقد ظهرت منظمات خاصة مثل اتحاد ستوكبورت وسقطت مع الزمن واستمرت تواجه رقابة حكومية أو قمع متواصل. وحاولت الحكومات المهددة مرارًا وتكرارًا أن تخرس النشاط التنظيمي من خلال قوانين على شاكلة قوانين الإكراه والاجتماعات التحريضية لعام ١٨١٧، والقوانين الست Six Acts لعام ١٨١٩ والتي اتسمت بتقنين القمع إلى حد كبير، وقانون التعدي المتعمد Malicious Trespass لعام ١٨٢٠. إلا أن المنظمات المنشقة وحلفائهم البرلمانيين ردوا الصاع وقاوموا، وحققوا بالفعل انتصارًا في بعض الأحيان. ففي عام ١٨٢٤، على سبيل المثال، أقر البرلمان بالهزيمة بإبطاله قوانين التكاتف Combination Laws التي دخلت حيز التنفيذ عام ١٧٩٩ لقمع تنظيمات أو جمعيات العمال؛ وبهذا فقد أضفى

الشرعية إلى حد ما على الأنشطة العامة من قبل الاتحادات العمالية. وجاء تخفيف القمع ليروج نشاط الحركة الاجتماعية. وفى السنوات اللاحقة من عشرينيات القرن التاسع عشر 1820s، كانت جميع عناصر الحركات الاجتماعية من حملات وذخيرة تحركات وعروض الوقفة قد اجتمعت وأصبحت متوافرة على مدى واسع أمام أصحاب المصالح المنظمين فى بريطانيا العظمى.

ووقعت على مدار العقدين الثانى والثالث من القرن التاسع عشر حركات تعبئة اتسمت بالاتساع والفاعلية واستهدفت حقوق العمال والتحرر الكاثوليكى والإصلاح البرلمانى لتثبت هذه العناصر فى موضعها. (Belchem 1990: 73-144, Tilly 1995: 240-339). وفى مجرى التطور، أخذت ذخيرة تحركات الحركة الاجتماعية فى الانفصال عن أشكال أقدم من التأييد الرمزى أو المعارضة مثل الإنارات بالقوة، والموسيقا الفظّة، وأغانى المناجاة، والسطو على المنازل. بل أنه وبحلول ثلاثينيات القرن التاسع عشر لم تعد استراتيجيات الحركة الاجتماعية متاحة فقط أمام الإصلاحيين والراديكاليين بل أيضًا أمام النشطاء المحافظين. وكان بين المحافظين الذين استخدموا وسائل الحركة الاجتماعية المعارضون الإنجليز للتحرر الكاثوليكى الذين كانوا يتمتعون بنفوذ واسع، وإن لم يكن النجاح حليفهم فى النهاية. (Hinde 1992, O' Ferrall 1985, Tilly 2004: 149-56).

هل تعد حركات اجتماعية بالرغم من ذلك ؟

فى عام ١٩٢٥، كرس "ج. فرانكلين جيمسون" J. Franklin Jameson المؤرخ الأمريكى الرائد سلسلة من المحاضرات المؤثرة حول موضوع "الثورة الأمريكية تدخل فى عداد الحركات الاجتماعية." وفيما كانت الاحتفالات بالعيد المائة والخمسين للثورة، دعى جيمسون دارسى الثورة الأمريكية إلى مضاهاة المتخصصين فى الثورة الفرنسية وذلك بالتوسع من التاريخ السياسى والعسكرى إلى التاريخ الاجتماعى. وقدم حجته قائلاً أن "تيار الثورة"،

> لا يمكن أن يكون حبيس مجرى ضيق بين ضفتين، بل إنه ينساب وينتشر على نطاق واسع على الأرض. لقد تحررت كثير من الرغبات الاقتصادية وكثير من الطموحات

> الاجتماعية بفعل النضال السياسى وكثير من جوانب المجتمع الاستعمارى قد تبدلت بشكل عميق بواسطة القوى التى أُطلق لها العنان. فقد طالت يد ثورة التغيير العلاقات ما بين الطبقات الاجتماعية بعضها البعض، ومؤسسة العبودية، ونظام حيازة الأراضى، ومجرى وطبيعة الأشغال، وأشكال وروح الحياة الفكرية والدينية، فجميعها انبثق فى ظل الثورة فى أشكال قدمت خطوات كثيرة فى الاقتراب من الأشكال التى نعرفها الآن. (Jameson 1956:9)

وأنهى محاضراته بزعمه: "أن جميع الأنشطة المتنوعة للرجال فى البلد نفسه وفى غضون الفترة الزمنية نفسها تترابط ببعضها البعض فى علاقة حميمة، وأن المرء لا يمكنه الحصول على رؤية مرضية لأى من تلك الأنشطة إذا نظر إليها بمعزل عن رؤى الأنشطة الأخرى" (Jameson 1956: 100). يبدو الأمر بالنسبة لجيمس أن "الحركة الاجتماعية" تساوى التحول الاجتماعى الكبير وليس بالأحرى شكلاً محددًا من أشكال السياسة. وحيث أن نظرتنا السابقة على بوسطن وتشارلستون قد تقودنا إلى توقع ما، فقد حول جيمسون الانتباه بعيدًا عن القادة البطوليين واللحظات الدرامية للعمل الثورى نحو المشاركة الواسعة للمستعمرين فى الصراعات فى عام ١٧٦٥ وعام ١٧٨٣. ولكنه لم يقدم البرهان على كون الثورة حركة اجتماعية بالمعنى التاريخى الضيق للمصطلح.

هل يمكن أن نزعم، بالرغم من ذلك، أن الثورة الأمريكية حركة اجتماعية أو سلسلة من الحركات الاجتماعية؟ بالنظر إلى الفترة نفسها التى تفحصناها فى لندن وبوسطن، يشير "سيدنى تارو" Sidney Tarrow إلى الابتكارات فى الأعمال السياسية قائلاً: إنه وسط ما كان يجرى من حرق الدميات والسطو على المنازل جاء تنظيم المقاطعة واتفاقات عدم الاستيراد كعلامة مميزة لخلق أشكال "نموذجية" من السياسة التى يمكن أن تهاجر بسهولة من مكان إلى آخر ومن جماعة إلى أخرى ومن قضية إلى أخرى:

> من وقتها فصاعدًا، أصبح عدم الاستيراد والمقاطعة هما الأسلحة النموذجية للتمرد الأمريكى وقد وظفت بشكل صاخب فى الخلاف حول الشاى فى ميناء بوسطن. ولم يفقد هذا

الأسلوب فاعليته فى بريطانيا: حيث أنـه فـى عـام ١٧٩١ استخدمت الجمعية الإنجليزية لمناهضة العبودية المقاطعة فـى استيراد السكر من الهند الغربية West Indies للضـغط علـى البرلمان فى سبيل إلغاء تجارة الرقيق. وبفعل استجابة محدودة وقعت على أطراف الإمبراطورية البريطانية جـراء فـرض ضرائب جديدة، هاجرت أسـاليب المقاطعـة مـن أطـراف الإمبراطورية إلى قلبها. (Tarrow 1998: 38)

يعرف "تارو" اختراع الأساليب النموذجية سريعة الانتقال كخاصية مميـزة لنشاط الحركة الاجتماعية وأيضًا كوجه مقابل ومهـم لملحقـات أكثـر محدوديـة للأوضاع المحلية والتى ضمت الموسيقا الفظة وحرق الدمى والسطو على المنازل. ولكن هل ظهور الأساليب النموذجية تؤهل الثورة الأمريكية كحركة اجتماعية؟

مازلنا نبحث أزمنة وأمكنة يقوم فيها الناس الذين يرفعون مطالب جماعيـة على السلطات بالمواظبة على تشكيل جمعيات ذات أغراض خاصـة أو تحالفـات محددة، وعقد اجتماعات عامة، وتوصيل برامجهم للإعلام المتاح، وتسيير مواكب، وتجميع حشود أو مظاهرات، ومن خلال كل هذه الأنشـطة يصـنعون عروضًـا ويقدمون مظاهرًا متناغمة من الجدارة والوحدة والزخم العددى والالتزام. وبحكم ما كان من حال فى بريطانيا العظمى أثناء الفترة نفسها، تكون الإجابة واضحة: جميع العناصر الفردية قائمة فى الولايات المتحدة الجديدة عام ١٧٨٣، لكنها لم تكن بعـد قد تبلورت إلى شكل متميز ومتوافر بشكل واسع من أشكال السياسة الشعبية. حيث أنه فى بريطانيا العظمى كان انتشار الجمعيات المترابطة بين بعضها البعض مـن عام ١٧٦٥ فصاعدًا قد غير السياسة الشعبية ومهد الطريـق لظهـور الحركـات الاجتماعية المستوفاة للمواصفات. ومع ذلك استغرق الأمر عقودًا قبـل أن يصـبح الجهاز الكامل للحركة الاجتماعية متاحًا بشكل واسع أمام المطالبين الشعبيين.

هل يمكن للتعبئة المناهضة للعبودية، أن تشكل كما يشير "تارو" استثناءً مهمًا؟ لقد بدأ المحلفون فى كل من بريطانيا وأمريكا الشمالية على مـدار العقـدين السـابع والثامن من القرن الثامن عشر فى النطق بأحكام تحدت شرعية العبوديـة أو الـرق. وقد قاطع دستور "فرمونت" Vermont ١٧٧٧ الرق، بينما اتخذت كل من "بنسـلفانيا" و"ماساشوستس" و"رود ايسلاند" و"كونيكتكات" فى الفتـرة مـن ١٧٨٠ إلـى ١٧٨٤

خطوات قانونية نحو التحرر أو الإعتاق العام. (لم تنضم نيويورك إلى الحركة نحو الإعتاق العام حتى عام ١٧٩٩، ولم يحدث تحرير كلى لجميع العبيد هناك حتى عام ١٨٢٧.) وكانت طائفة الفرندز المسيحية Quakers المنظمة فى كل من بريطانيا العظمى والمستعمرات الأمريكية تكون جمعيات مناهضة للرق فى السبعينيات من القرن الثامن عشر. والحقيقة أن طوائف الفرندز Friends على ضفتى الأطلنطى كانوا وقتها يطردون الأعضاء الذين رفضوا إعتاق من لديهم من عبيد.

فى عام ١٧٨٣ أرسل الفرندز الإنجليز التماسهم الأول للبرلمان (لم يكن الأخير بأى حال) لإلغاء تجارة الرقيق. وانطلقت حملات واسعة عمت بريطانيا ضد تجارة الرقيق فى عام ١٧٨٧ صاحبتها التماسات جماهيرية وتأسيس جمعية إلغاء تجارة الرقيق. وفى تلك المرحلة، عمل المنظمون المناهضون للرق بشكل رئيسى فى إطار طوائف وتجمعات الفريندز والإنجيليين؛ ومن ثم تداخلت الخدمات الكنسية مع الاجتماعات التى كانت تسفر عن تقديم الالتماسات (Davis 1987, Drescher 1982, 1986, Temperly 1981, Walvin 1980, 1981). لم تأت المبادرة من لندن بل من المناطق الصناعية فى الشمال، خاصةً مانشستر. وقد مثل التماس مانشستر الذى ضم أحد عشر ألف توقيعًا فى ديسمبر/كانون الأول ١٧٨٧، حوالى ثلثى رجال المدينة المؤهلين للتوقيع (Drescher 1986: 70). هذا بالإضافة، كما يقول "تارو"، إلى ما قدمه النشطاء المناهضون للرق من ابتكار آخر ثمين، وهو: مقاطعة عامة للسكر الناتج عن عمل الرقيق، وقدرت المشاركة فى تلك المقاطعة بحوالى ٣٠٠ ألف أسرة فى عام ١٧٩١ و ١٧٩٢ (Drescher 1986: 79).

انطلقت موجات جديدة من الالتماسات فى الفترة من ١٨٠٦ إلى ١٨٠٨، وفى منتصف تلك الفترة قامت كل من بريطانيا العظمى (بالأحرى المملكة المتحدة، التى كانت رسميًا تضم أيرلندا مع انجلترا وويلز واسكتلندا عام ١٨٠١) والولايات المتحدة بإلغاء تجارة الرقيق. وفى عام ١٨٣٣، بعد وقوع عدة أحداث من التعبئة، مرر البرلمان أخيرًا قانونًا للإعتاق يطبق على جميع المستعمرات. وظلت الولايات المتحدة منقسمة بشراسة بسبب قضية الرقيق وفى النهاية نشبت حرب أهلية بسبب هذه القضية. ومرة أخرى، لكن فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر يصبح الإلغاء هو العقدة المحورية أيضًا لحركة اجتماعية أمريكية واسعة. ترى فى أى نقطة من هذا التسلسل يمكن القول أن ثمة حركات اجتماعية ناضجة كانت تحلق؟

إننا أمام مسألة تقليدية كالكوب نصف المملوء- نصف الفارغ. ففى وقتٍ ما بين التماس مانشستر عام ١٧٨٧ ومقاطعة البرلمان للرق فى بريطانيا العظمى عام ١٨٣٣، وقع التسلح الكامل بالحملات وذخيرة التحركات وعروض الوقفة متلازمة فى وقت واحد. متى حدث هذا؟ دعونا نقسم السؤال إلى شطرين: متى لبت مناهضة الرق جميع الاختبارات الخاصة بحركة اجتماعية حقيقية؟ ومتى أصبح الإصلاح السياسى ممثلاً فى مناهضة الرق متوافرًا بشكل واسع أمام أنواع أخرى من المطالب؟ بالنسبة للجزء الأول، يمكننا الرد بأنه فى وقت ما بين عام ١٧٩١ (مقاطعة السكر) وعام ١٨٠٦ (موجة الالتماس العظمى الثانية) قام مؤيدوا إلغاء الرق من البريطانيين بشن حملة وممارسة تحركات الحركة الاجتماعية واستعراض مظاهر الوقفة فى حزمة سياسية واحدة؛ ومن ثم صار لديهم بعض الحق فى أن يزعموا أنهم شكلوا أول حركة اجتماعية فى العالم.

بالنسبة للشطر الثانى من السؤال، لابد أن نمرر عقدًا أخر من الزمن؛ فوفق نماذج اُشتقت مباشرة من مناهضة الرق، نجد العمال والإصلاحيين والكاثوليك وغيرهم يشكلون بانتظام جمعيات ذات أغراض خاصة ويعقدون اجتماعات عامة فى الداخل والخارج، ويتبنون شعارات ويضعون شارات ويطلقون مسيرات ويخرجون كراسات سياسية ويرفعون مطالبًا تتعلق ببرامج وهويات وعلاقات سياسية. بالنسبة لهذا التغير المركب والتاريخى يبدو ربع قرن من الزمن ما بين ١٧٩١ إلى ١٨١٦ كنقلة سريعة جدًا.

تُرى هل يدافع الفرانكوفونيون أو محبى الثقافة الفرنسية Francophiles عن الأسبقية الفرنسية؟ حيث أنه بتقدم ثورة ١٧٨٩، شكل النشطاء الفرنسيون جمعيات موجهة سياسيًا بخطوات سريعة، وقاموا برفع مطالب عن طريق هذه الجمعيات وعقد اجتماعات عامة ومسيرات عبر الشوارع وكذلك تبنى شعارات ووضع شارات، وإخراج كراسات سياسية وقاموا أيضًا بإشعال ثورات محلية فى أغلب أنحاء البلاد (Hunt 1978, 1984, Jones 2003, Markoff 1996a, McPhee 1988, Woloch 1970, 1994). ولو كانت أحداث التعبئة هذه قد استمرت بعد عام ١٧٩٥ ومن ثم أصبحت بالتالى متوافرة أمام تنوع واسع من المطالب لكان من المحتمل أن ندعو الفرنسيين مخترعى الحركة الاجتماعية- أو على الأقل المخترعين الشركاء مع أقرانهم البريطانيين. إلا أنه فى واقع الأمر، لم يكتسب المدى الكامل من رفع

المطالب عن طريق الحركة الاجتماعية مكانة سياسية متواصلة فى فرنسا حتى نصف قرن آخر تقريبًا مع ثورة ١٨٤٨ (Tilly 1986: chap.9). حتى وقتذاك كان القمع فى ظل الإمبراطورية الثانية فى عهد "لويز نابليون" سببًا لتأخير التنفيذ الكامل لسياسة الحركة الاجتماعية على مستوى واسع فى الدولة وعلى مدى عقدين آخرين من الزمن.

الشيء الأكثر مفاجئة، أن يكون لدى النشطاء الهولنديين فى القرن الثامن عشر مزاعم بامتلاك حركات اجتماعية متمأسسة، على الأقل فى حينها. ففيما يسميه التاريخيون الهولنديون بالحرب الإنجليزية الرابعة (١٧٨٠-١٧٨٤) انضمت القوات الهولندية بشكل غير مباشر فى الحروب الخاصة بالثورة الأمريكية، وتعرضوا لضربات قاسية من القوى البريطانية البحرية المتفوقة آنذاك. وبينما تواصلت الاشتباكات البحرية المدمرة كان هناك نوع من حرب الكراسات خرجت وسط الهولنديين. فقد هاجم مؤيدو الأمير الهولندى Prince of Orange قادة أمستردام، فقام إقليم هولاند حيث الوطنيون المعارضون (متمركزين بشكل خاص فى هولاند) بالرد عليهم بمثل ما فعلوا؛ وقد لام الطرفان بعضهما البعض على الحالة المتردية والمضطربة لبلادهم. وبالتطبيق الحرفى للنموذج الأمريكى فقد دعى الوطنيون إلى ثورة (تُفضل سلمية). أما الخبرات السابقة أو المبكرة لرفع المطالب فى البلاد المنخفضة Low Countries فقد تطابقت مع المتغيرات المحلية للذخيرة القديمة التى اطلعنا على عملها فى كل من انجلترا وأمريكا (Dekker 1982, 1987, van Honacker 1994, 2000). إلا أنه فى غضون الثمانينيات من القرن الثامن عشر بدأت حملات التماس جادة: طالبت أولاً بالاعتراف بجون آدامز كممثل شرعى لذلك الكيان المتنازع عليه contested entity، أى الولايات المتحدة الأمريكية، ثم اقتراح حلول لسلسلة كاملة من المشكلات السياسية الداخلية.

وبعد حين كانت لجان المواطنين citizens' committees (ربما جاءت على نموذج اللجان الأمريكية للمراسلة) قد بدأت فى التشكل جنبًا إلى جنب مع ميليشيات المواطنين عبر بلدات ومدن هولندا. وفى نظام سياسى شديد الانقسام أفلح بالفعل الضغط الملح والمتواصل على السلطات المحلية والإقليمية، وبين عامى ١٧٨٤ و١٧٨٧ استطاعت الفرق الوطنية أن تضع دساتير جديدة أقل ارستقراطية فى عدد من المدن الهولندية بل فى إقليم بأكمله، هو "أوفرييسيل" Overijssel. مع ذلك ظل

الأمير الهولندى وأتباعه تحركهم مصلحتان أو امتيازان مهمان، هما: الدعم المالى البريطانى والمساندة العسكرية من أخى زوجة الملك، الملك فريدريك وليام ملك بروسيا. وفى أواخر عام ١٧٨٧ كسر الغزو البروسى الثورة الوطنية لهولندا (et Brake 1989, 1990, Schama 1977).

وحيث انطلقت الثورة الفرنسية بالجوار، حدا بالوطنيين الهولنديين الذين لم يفروا من بلادهم أمل وطموح؛ بل إنهم قاموا (أواخر عام ١٧٩٤) بمحاولة انقلاب ضعيفة التنظيم. ووصل الجيش الغازى التالى فى يناير عام ١٧٩٥ عندما أسست القوات الثورية الفرنسية جمهورية باتافيا Batavian بدعم فعال من وطنيين استعادوا قوتهم. (انتقلت أشجار الحرية إلى لايدن وامستردام [Schama 1977: 194].) وبالرغم من إجراء تحولات حكومية على الطريقة الفرنسية إلا أن الجمهورية الجديدة سرعان ما استحكم فيها الخلاف بين المدافعين عن الإصلاحات المركزية على النمط الفرنسى وبين الاتحادية العرفية للهولنديين. ومن عام ١٧٩٨ إلى ١٨٠٥ أسفرت رباعية من الانقلابات مدعومة بانقسام- غير مصحوبة بتعبئة شعبية واسعة- عن وقوع تغيرات سياسية رئيسية. وقد مهدت الجمهورية الطريق لمملكة هولندية تابعة لنفوذ فرنسى (١٨٠٦)، ثم إلى اندماج مباشر فى فرنسا (١٨١٠-١٨١٣).

وقد خلق الاستقرار ما بعد النابلوينى مملكة متشعبة ضمت اسميًا حتى عام ١٨٣٩ كلاً من هولندا ومنطقة أخرى (بلجيكا حاليًا). وبداية من السيطرة الفرنسية فصاعدًا فرضت الدولة الهولندية بناءًا إداريًا أكثر مركزية عما ساد فى عنفوان الأقاليم المستقلة. ومع الجمهورية البتافية ١٧٩٥ عادت اللجان والميليشات والوطنيون بشكل مؤقت إلى السلطة ليندمجوا بعد ذلك سريعًا فى النظام الجديد مع مراقبين فرنسيين لم يكونوا يومًا بعيدين. ولم تبدأ الحركات الاجتماعية التى يمكن الاعتراف بها فى الحدوث بشكل واسع فى هولندا حتى سقوط نابليون. حيث أزاحت كل من الثورة المضادة ورد الفعل والفتح مرشحًا أخر كان ممكنًا كمخترَع للحركات الاجتماعية. ومن ثم تحتفظ بريطانيا العظمى بالأسبقية فى تفاعل وثيق مع مستعمراتها الأمريكية.

عودة إلى الحجج

يمكننا الآن ومع توفر تاريخ ملموس فى أيدينا، أن نعـود لتنـاول الحجـج المنظمة لهذا الكتاب لنرى إلى أين تأخذنا.

إن الحركات الاجتماعية، من نشأتها فى القرن الثامن عشر فصـاعدًا، لـم تمض كتحركات فردية، بل كحملات تفاعلية. حكايات بريطانيـا وأمريكـا التـى راجعناها تترك قدرًا من الشك فى أن الحركات الاجتماعية ظهرت عنـد صـراع يضم أطرافًا كثيرة، ويتمركز فى كل حملة على الجهود المتكررة لتحـالف متغيـر يسعى لإنجاز مجموعة من التغيرات السياسية المحددة جيدًا. فقد لعبـت التحالفـات بين الشخصيات السياسية النخبوية (الذين تمتعوا بدرجة مـن الحمايـة لمطـالبهم) والقطاعات المنظمة نسبيًا من الطبقات العاملة (ممن كان لديهم منافع العدد والترابط الداخلى والأرضية المحلية) دورًا استثنائيًا على الأقل فى المراحـل المبكـرة مـن الحركات الاجتماعية.

إن الحركات الاجتماعية تجمع ثلاث أنواع من المطالب: برنامج، وهويـة، ومكانة. تميزت الصراعات التى شهدناها على نحو دائم باحتوائهـا علـى بـرامج للتغيير السياسى، بل أنها ضمت أيضًا مزاعم بأن المؤيدين لهذه البـرامج تمتعـوا بالقدرة على العمل المستقل والفعال وأن المشاركين كان لديهم المكانـة السياسـية للتحدث على الملأ حول قضايا قيد التناول. (حتى الآن لـم نواجـه مـزاعم بـأن الآخرين قد استبعدوا من المكانة السياسية، ولكننا سنقابلها).

فى الانتقال من القرن الثامن عشر إلى القرن التاسع عشر، نرى تجميعًا جليًا ومتواصلاً للأنواع الثلاث من المطالب فى الاجتماعات العامة وموجات الالتمـاس والتصريحات العامة والمظاهرات والرموز المشتركة للعضوية.

إن البروز النسبى لمطالب البرنامج والهوية والمكانة يتنوع بصـورة دالـة وسط الحركات الاجتماعية ووسط المطـالبين داخـل الحركـات وبـين مراحـل الحركات. لم نختبر بعد وبشكل كاف التباين وسط الحركات الاجتماعية لإرساء هذه الحجة بشكل استنتاجي. وقد لمحنا حتى الآن تناوب ما بين (١) تأييـد للإعانـة أو إصلاح برلمانى فى حركات العمال البريطانيين بعـد الحـروب النابلوينيـة و(٢) التأكيد على أن العمال المنظمين يشكلون قوة مهيبة وجديرة و(٣) الشكوى من أنهم يشغلون دون مبرر وضعًا هامشيًا داخل النظام.

المقرطة تروج لتشكيل الحركات الاجتماعية: هذا الجزء من تحليلنا قد بـدء لتوه، حيث أن الخبرات الأمريكية والبريطانية بالإضافة إلى التجـارب المجهضـة لفرنسا وهولندا تبين نوعًا من التوافق الذى نكاد نصدقه بـين المقرطـة وانتشـار الحركات الاجتماعية. علاوة على أن هذه التواريخ تقف على روابط مهمة لعمـل الحركة الاجتماعية مع بُعد الحركة البرلمانية فى السياسة العامة وما ينجم عنها من ظهور انتخابات تنافسية. وتظل الروابط العارضة والأفضل على كل من الاتجاهين متاحة للاستكشاف.

الحركات الاجتماعية تؤكد السيادة الشعبية. جميع الحالات الأربعة التى لدينا تصور تأكيدات بازغة للسيادة الشعبية. وهى أيضًا تبـين إلـى أى مـدى تطـرح التأكيدات قضايا سياسية حادة: من لديه الحق فى التحدث باسم الناس؟ هل الحق فى الكلام يشمل الحق فى مهاجمة النظام الحاكم؟ متى تكون مصلحة النظام العام مُبطِلة لهذا الحق؟ ومن ثم فإنه تجاوزًا لطقوس الاقتصاص أو التمردات الشعبية أو حتـى الانتخابات التنافسية، تضع الحركات الاجتماعية هذه القضايا المتعلقة بالحقوق فـى قلب السياسة الشعبية. ولندرة تسامحها فى الغالب مـع التوليفـات الجديـدة بـين الحملات وذخيرة التحركات ومظاهر الوقفة، فقـد جعلـت السـلطات البريطانيـة والأمريكية من نفسها عرضة لزعم أن النقاد المعارضـين لهـا هـم المتحـدثون الحقيقيون عن الناس وليس هى.

مقارنةً بالأشكال ذات الأساس المحلى من السياسة العامة، تعتمد الحركـات الاجتماعية بشكل كبير على مدبّرين سياسيين من أجـل حجمهـا، واسـتمرارها، وفاعليتها. إن الموسيقا الفظة أو إخراج أحد الأشخاص من البلدة ممتطيًـا قضـيبًا معدنيًا، كلها ممارسات قد لا تحتاج فى انطلاقها أكثر من مقابلات النواصى للشباب المحليين. فى المقابل نجد أن حركة إلغاء الرقيق لم يكن ليفتح لها بابًـا إلا برجـال الدين وقادة الطوائف والمشرعين الذين حافظوا على القضية فى الصـحافة وبنـوا روابط بين الجماعات المحلية من النشطاء واللقاءات العامة المخططـة وموجـات الالتماس المنظمة والزج بقضية الرق فى الحمـلات الانتخابيـة. وفـى غضـون الستينيات من القرن الثامن عشر قاد جون ويلكز ومعـاونوه فـى لنـدن (وأيضًـا صامويل آدامز فى بوسطن والمتحالفون معه) عناصر رئيسية من رفـع مطالـب الحركة الاجتماعية. ولكنهم ظلوا مفتقدين إلى المعرفة بالحملات وذخيرة التحركات

ومظاهر الوقفة التى اتخذها المدبّرون السياسيون البريطانيون (والأمريكان) كشيء مسلم به بعد ذلك بخمسين أو ستين سنة.

بمجرد أن تؤسس الحركات الاجتماعية نفسها فى وضع سياسى معين، فإن النمذجة، والاتصال، والتعاون تيسر من تبنيها فى أوضاع أخرى متصلة. لقد لاحظنا بالفعل تعميمًا لاستراتيجيات الحركة الاجتماعية عبر قطاعات فى أمريكا الشمالية وخاصة الجزر البريطانية. وقد رأينا أيضًا بعض المؤشرات على التسهيلات والتعاون الدولى فى أمريكا وبريطانيا وهولندا وفرنسا؛ حيث استعارت كل حركة اجتماعية ابتكارات من حركة واحدة على الأقل من الحركات الأخرى، وسرعان ما أصبحت مناهضة الرق على نحو خاص مهمة دولية. إلا أن القرن التاسع عشر كان له أن يجلب تيسيرات دولية أوسع للحركات الاجتماعية، مثل ما وقع من تأييد أعاره المهاجرون والمتعاطفون فى إنجلترا وأمريكا إلى النشطاء الأيرلنديين فى مواجهة البريطانيين. (Hanagan 1998).

الأشكال، والأفراد، ومطالب الحركات الاجتماعية تتنوع وتتطور تاريخيًا. هذه ربما تكون الخلاصة الرئيسية التى تصدق عليها مراجعتنا الأولية للتاريخ الأوروبى والأمريكى. أى شيء أخر نراه فى الصراعات بين عام ١٧٦٥ وثلاثينيات القرن التاسع عشر لابد أن يشتمل بالتأكيد على تباين حقيقى وتطور مستمر. ومازال علينا أن نرى بالتفصيل، أن عملية رفع مطالب الحركة الاجتماعية تضرب بجذورها فى التحديات ضد السلطات القومية، ولكنها سرعان ما دخلت الخدمة ليس فقط فى تعبيرات من التأييد لتلك السلطات بل أيضًا فى مطالب موجهة إلى سلطات أخرى مثل النخب المحلية والقادة الدينيين والرأسماليين. ونحن نتعامل مع ظاهرة سياسية ماثلة فى تواريخ إقليمية وقومية.

الحركة الاجتماعية، كمؤسسة مخترعة، يمكن أن تختفى أو تستحيل إلى شكل مختلف تمامًا من السياسة. تتبع هذه النقطة مبدئيًا من الحجج السابقة. قد يمكننا مد ملاحظاتنا على الإخفاقات فى فرنسا وهولندا كأدلة على أن عناصر الحركات الاجتماعية لا تحتاج للتواصل والاستمرار للأبد، وأنه فى الحقيقة قد ثبت تعرضها للضعف أمام القمع السلطوى. وسنرى أمثلة كثيرة فيما بعد على أن الانتشار الحديث للاتصالات الدولية بين النشطاء قد يخلق أشكالاً جديدة من السياسة من أسفل لأعلى تشبه على نحو غامض تلك التى قابلناها فى نصف القرن الأول

من الحركة الاجتماعية. إلا أننا مازلنا فى حاجة إلى قدر كبير من التحليل قبـــل أن نقرر أى الشروط مهمة وأى الشروط مصيرية لبقاء الحركات الاجتماعية. والمسح الموجود فى الفصل القادم للقرن التاسع عشر سيتولى هذا التقصى.

الفصل الثالث

مغامرات القرن التاسع عشر

في الخامس والعشرين من فبراير/شباط عام ١٨٤٨، ترددت أنباء عن قيام ثورة فرنسية أخرى، انطلقت من باريس في اليوم السابق ووصلت إلى "ليون" أو ليونز للناطقين بالإنجليزية. حيث خرج آلاف من النساجين في مسيرة إلى وسط المدينة من "كروا روس" Croix-Rousse المنطقة المعروفة بإنتاج الحرير. وتقدموا عبر نهر الراين وهم يغنون النشيد الوطني الفرنسي "La Marseillaise" ثم عبروا الجزيرة التي تتوسط المدينة إلى "ساحة دي تيرو" Place des Terreaux وقاعة مدينة ليون. وتحت تأثير الحشد، طلب العسكر المتواجدون في المكان من عمدة المدينة إعلان الجمهورية من شرفة قاعة المدينة. وبعد أن نفذ العمدة ذلك دخل أعضاء من المتجمعين القاعة وتخيروا لجنة تنفيذية مكونة من النساجين، بالإضافة إلى أقلية من الجمهوريين البرجوازيين. كان النساجون المنظمون قد أغفلوا عددًا من الفرص لإظهار قوتهم أثناء ملكية يوليو(٣٤) July Monarchy السالفة (١٨٣٠-١٨٤٨) وذلك بقصر مسيراتهم على الجنازات وأيام الإجازات المصرح فيها بذلك. كما قاموا أيضًا بمسيرات أثناء نوبات العصيان في الفترة من ١٨٣١-١٨٣٤. لكنهم خارج الأزمات والتجمعات العامة المصرح بها كانوا حتى ذلك الوقت يتجنبون عمومًا أي نشاط يشبه ما قاموا به في فبراير/ شباط ١٨٤٨ من استعراض لقوتهم نابع من مبادرتهم الذاتية، لا لشيء إلا لأن المسئولين الملكيين كان يمكنهم أن يتخذوا من تجمعهم المنظم دليلاً على انتهاكهم العلني للحظر القانوني المفروض على تحالفات العمال.

---

(٣٤) في تعليقه على ملكية يوليو ذكر ماركس أنها لم تكن سوى شركة مساهمة أُسست لاستغلال الثروة القومية. وكانت أرباحها مقسمة بين الوزراء والنواب في المجلسين، و ٢٥٠ ألف من الناخبين"، البيان الشيوعي؛ كارل ماركس، فريدريك إنجلز، الطبعة العربية، ترجمة العفيف الأخضر، دار الثقافة الجديدة، الطبعة المصرية الأولى، ١٩٩٨، ص. ٤٩. [المترجم]

مع استقرار نظام الحكم الثورى، ظهرت الميليشيات الشعبية من تنظيمات العمال والثوريين الذين تربصوا فى ظلال ليون السياسية. وبالمثل تعددت الجمعيات السياسية، بعضها كان جديدًا والبعض الآخر تحول ببساطة من خلايا سرية أو حانات غير رسمية إلى كيانات شرعية. وغالبًا ما أقاموا احتفالات وطنية تضمنت زرع أشجار الحرية Liberty Trees. وبالرغم من الجهود التى بذلتها إحدى الحكومات الوطنية، التى تمادت فى السياسة المُحافِظة كبحًا لجماح الراديكاليين فى ليون، فقد تجمعت الفرق العسكرية والنوادى وقاموا بمسيرات عبر شوارع المدينة تكررت مرارًا ما بين ثورة فبراير/شباط ١٨٤٨ وانقلاب لويز نابليون فى ديسمبر/كانون الأول ١٨٥١. وفى عددها الصادر فى مارس/آذار ١٨٤٨ على سبيل المثال، ذكرت صحيفة "منبر الشعب" Tribun du people التابعة للجناح اليسارى فى ليون أن:

> جحافل المواطنين يتقدمهم أربعة رجال يحملون قبعة الحرية، عبروا المدينة يوم الثانى عشر. تلى تلك الصورة المقدسة التى ترمز لنجاتنا، مسيرة متمهلة مضت فى صفين وكان فى وسطها صورة لا تقل أهمية جذبت انتباهنا بشدة. كانت عبارة عن رجل موثوق بأربطة سميكة خشنة يمسك بها مواطنون يصطفون حوله فى شكل مربع. وقد حمل الرجل علمًا باهتًا رثًا عُلق بخرقة سوداء؛ كان هذا هو العلم الأبيض، وقد حُمل أغلب الوقت بشكل أفقى معلقًا بالكاد فى طرف الصارى، وكان يشبه نعشًا لمجرمٍ بائس فى طريق رحيله؛ كان المشهدُ مرضيًا للجميع. (Robert 1996: 86).

كانت القبعة الحمراء ترمز للثورة والراية البيضاء إلى الشرعية التى كانت مطلبًا لحكم فرنسا رفعه الفرع الأكبر لأسرة بوربون(٣٥) Bourbon (التى أُعيدت

(٣٥) عائلة فرنسية مدينة باسمها لمقاطعة بوربون ومن أعضائها مَن حكم ناڤار (مقاطعة مستقلة فى إسبانيا) وفرنسا ونابل ودوقية بام. يعود بيت بوربون إلى القرن الحادى عشر. انتقل ميراثه بالزواج إلى بيت دامبيير (القرن الثانى عشر) وانتهى فى القرن الثالث عشر إلى أول بيت للكابتيان [الأسرة الحاكمة فى فرنسا] فى بورجونى ثم فى النهاية إلى روبير دو كليرمون بن سان لوى، بزواجه من الوارثة بياتريس دو بورجونى - بوربون (١٢٧٢). من هذه الزيجة وُلد لوى الأول لو جران [الكبير]، كونت كليرمن ولامارش وأول دوق لبوربون بعد تحول البربونيين إلى دوقة (١٣٢٧). أنجب ولدين أحدهما بيير الذى صار قائد أو رئيس الفرع البكر وچاك كونت لامارش، رئيس=

للسلطة بعد هزيمة نابليون، لكنها هُزِمت فى ثورة ١٨٣٠). وفى خلال أسبوعين من الثورة الباريسية كان مواطنو ليون مواظبين ما بين المشاركة فى المظاهرات أو مشاهدتها. وباستخدام رموز وطنية معروفة على نحو واسع، أفصح المتظاهرون عن جدارة ووحدة وزخم عددى والتزام–عروض الوقفة– وكثفوا العمل بها فى خدمة قضيتهم.

تُرى هل كانت ليون وفرنسا بحلول مارس/آذار ١٨٤٨ قد نصَّبت الحركة الاجتماعية كوسيلة معتادة من وسائل السياسة الشعبية؟ السؤال يبدو شيقًا ومثيرًا للجدل فى الوقت نفسه. حيث لابد أن ننظر عن كثب إلى ثورة ١٨٤٨ لنحدد ما إذا كانت توليفة الحملات وذخيرة التحركات وعروض الوقفة قد صارت متاحة وبيسر أمام المطالبين بأنواعهم المختلفة. والإجابة الأفضل هى: نعم، ولكن على نحو مؤقت فقط.

إذا تناولنا المظاهرة demonstration تحديدًا، دونًا عن الجهاز الكامل للحركة الاجتماعية، سنجد مؤرخ ليون السيد "فينسنت روبرت" Vincent Robert يرى أنه بالرغم من هوجة المظاهرات التى وقعت فى ظل الجمهورية الثانية (١٨٤٨–١٨٥١) إلا أنها لم تصبح فعليًا إحدى الطرق السريعة المتاحة لإملاء مطالب جماعية، إلى أن وقعت أحداث التعبئة العظيمة فى عيد مايو فى تسعينيات القرن التاسع عشر والتى وضعت المظاهرات على الخريطة. (تنويه: كلمة manifestation التى استخدمها روبرت والتى قمتُ بترجمتها إلى demonstration لم تحل محل كلمات من نوع cortege، وdefile، وdemonstration، وrassemblement، فى اللغة الفرنسية الشائعة حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية [Pibenet &Tartakowsky 2003: 84]) حتى السلطات نفسها ظلت إلى ما قبل الحرب العالمية مباشرة، وفقًا لرواية روبرت، لا تعترف جهرًا بالمظاهرات كطرق سليمة للعمل السياسى. فى

=أو قائد فرع الأخ الثانى. فرع الأخ البكر انتهى مع بيير الثانى لبوچو[اسم منطقة] (١٥٠٣) وشهرته قائد عام جيوش بوربون. بعد أن حمل فرع الأخ الأصغر لقب مارش – ڤاندوم وورث، فى ١٥٢٧، تحت حكم شارل (١٤٨٩–١٥٣٨) دوق بوربون (١٥١٥–١٥٣٧)، لقب بوربون بانقراض فرع الأخ الأكبر، أدرك عرش ناڤار بزواج أنتوان دو بوربون (١٥٤٨) من چان دالبريه ثم عرش فرنسا عن طريق ارتقاء أبنائه إياه، هنرى الرابع (١٥٨٩). أوجد لويس الأول، أخو أنتوان، بيت كونديه. كان لدى ابن هنرى الرابع لويس الثالث عشر ابنان: الأول لويس الرابع عشر الذى صار رئيس الفرع البكر الذى حكم فرنسا من ١٧٩٢ ومن١٨١٤ إلى ١٨٣٠ (لويس الخامس عشر، لويس السادس عشر، لويس الثامن عشر، وشارل العاشر). هذا الفرع انقضى ١٨٨٣ مع كونت دو شامبور، حفيد شارل العاشر الذى ولد بعد وفاة أبيه دوق دو بيرى. انحدر الفرع الأصغر من الابن الثانى للويس الثالث عشر فيليب الأول دوق أورليون. [المترجم]

تلك المرحلة تحديدًا بدأت سلطات ليون تكليف الشـرطة بحمايـة وتحديـد مسـار المظاهرات بدلاً من تشتيتها كما كان معتادًا بصفتها تجمعات غير قانونية.

بيد أن روبرت ميَّز نماذج أولية من المظاهرات حدثت فى ليون قبـل ذلـك بكثير؛ تحديدًا عام ١٨٣١. حيث أنه فى التاسع عشر من يناير/كانون الثـانى مـن ذاك العام، تجمع ١٤٠٠ عاملاً عبر نهر السين Saone River قادمين من قلب ليون وساروا وهم يهتفون "العمل أو الخبز"؛ وقد قامت السلطات فى نهاية الأمر بالقبض على ١٥ من المشاركين (Rude 1969: 198-202). كما وقعت مظاهرات أخرى فى الثانى عشر من فبراير/شباط (هذه المرة مع رفع راية العصيان السوداء) وكـذلك فى الخامس والعشرين من أكتوبر/تشرين الأول (مع نحو ستة آلاف مشارك) وذلك قبل العصيان الكامل الذى بدأ بمظاهرة ضخمة، سيطر بعدها على المدينة مـن ٢١ إلى ٢٤ نوفمبر/تشرين الثانى (Rude 1969: 208, 316, 357-596). كما قام عمـال الحرير فى ليون، فى تعاون محدود مع المتمردين الباريسيين، بشن عصيان رئيسى آخر عام ١٨٣٤. وكانت المظاهرات قد أرست بالفعل، على الأقل وسـط عمـال النسيج فى ليون، تاريخًا سياسيًا هامًا قبل ثورة ١٨٤٨. ومن تلك المرحلة فصاعدًا كانت المظاهرات تحدث بشكل أكثر تكرارًا فى أوقات تراخى القمع أو فى أوقـات التحول الديمقراطى، لكنها تعود لتخبو عندما يشتد القمع الحكومى ثانيةً.

ثمانية مظاهرات على الأقل عبرت ليون فى الشهر الأول مـن ثـورة ١٨٤٨. وفى مارس/آذار وإبريـل/نيسـان نظـم النـادى الـديمقراطى المركـزى Central Democratic Club مظاهرات كبيرة داعيًا إلى ديمقراطيـة راديكاليـة (Robert 1996: 94-100). بعدها مباشرة عزمت الجماعات النسـائية، والنـوادى السياسـية وقـدامى المحاربين فى الجيوش النابليونية وأطفال المدارس وعمـال الـورش علـى مسـتوى البلاد، على محاربة البطالة، وكان المضربون الشاغلون وظائفًا بالفعل يتظاهرون فـى ليون. فقد تظاهر أغلبهم تعبيرًا عن التضامن مع النظام الجديد مصحوبًا ذلك ببيانـات لمطالب خاصة. كما تضمنت مطالبهم ما يرقـى إلـى مطالـب البرنـامج والهويـة والمكانة،[٣٦] فى إصرار منهم على حق المشاركين ومن يمثلونهم فى التصويت العام.

(٣٦) لنتذكر ما حدده الكاتب من أن "الحركات الاجتماعية تجمع ثلاث أنـواع مـن المطالـب: برنـامج، وهوية، ومكانة،" راجع الفصل الأول، تحت عنوان نحو تفسيرات تاريخية، فى استعراض المؤلـف للحجج الرئيسية للكتاب، تحديدًا الحجة الثانية. [المترجم]

ولكن سرعان ما توقفت مسيرات الشوارع والتجمعات الشعبية تحت ضغط القمع، وخبت المظاهرات زهاء خمسة عشر عامًا. وفى السنوات الأخيرة من إمبراطورية لويز نابليون الثانية، الوقت الذى تميز بالحركة الصناعية السريعة فى فرنسا، بدأ النظام فى الحد من بعض ضوابط سيطرته على تنظيمات وتحركات العمال. فى عام ١٨٦٤ منحت الإمبراطورية حقًا محدودًا فى ممارسة الإضراب. وفى عام ١٨٦٨ أصبح قانونيًا للعمال أن يعقدوا اجتماعات عامة دون تصريح مسبق من الحكومة. بعدها وفى العام نفسه صدر مرسوم إمبراطورى يسمح بتنظيم اتحادات عمالية، وقد استغرق الأمر وقتًا طويلاً إلى أن تمت المصادقة على القوانين من قبل السلطات، وكانوا يودعون محاضر لاجتماعاتهم لدى السلطات، ويسمحون بحضور مراقبين من الشرطة.

واستنادًا إلى هذه الشرعية النسبية، عادت مظاهرات العمال فى ليون للظهور مرة أخرى وبكثافة فى عام الأزمة للإمبراطورية الثانية، عام ١٨٧٠. وفى تقرير مندوب الشرطة المسئول عن محطة "جاردا دى بلانت Jardin des Plantes" يوم ٣٠ إبريل/نيسان، جاء ما يلى:

> أتت إلى الحى ليلة أمس فرقة تضم حوالى مائتى شخص من "كروا روس" يقودهم أحد المرتجلين فى الاحتفالات حاملاً نوتة موسيقية ويتقدمه أربعة أشخاص حاملين مشاعلاً وبصحبتهم شاب فى السادسة عشر يحمل علمًا أحمر....ومن بين هؤلاء الذين تراوحت أعمارهم ما بين الرابعة عشر والعشرين كان ثلثاهما حاملين نوتًا موسيقية. راحو جميعًا يغنون "النشيد الوطنى"، أغنية "جيروندا" Girondins ثم على لحن "لامبيو" أو المشاعل Lampions غنوا "يسقط الإمبراطور!" و"تحيا الجمهورية!" وكان يتبع الفرقة على جانبى الطريق حوالى ثلاثون فردًا تتراوح أعمارهم ما بين الثلاثين والخامسة والأربعين، وكانوا على الأرجح عمال بدوا وكأنهم يقومون بدور الحماية. (Robert 1996: 168-69; the Lampion: تعنى حرفيًا الشعلة torch من اسم أغنية ثورية قديمة تضم نغمة ثلاثية الإيقاع على نوتة فردية).

وعلى مدار تلك الفترة وحتى الثورة الجديدة فى الرابع من سبتمبر/أيلول عام ١٨٧٠، مارس المتظاهرون مع السلطات بمدينة ليون لعبة القط والفأر.

ورفرفت راية الثورة الحمراء فى قاعة مدينة ليون من سبتمبر/أيلول وحتى دخول الربيع. وقد أرست المدينة طرازها الخاص من الكميونة الراديكالية المستقلة، والتى حطمتها قوات الحكومة بوحشية فى إبريل/نيسان عام ١٨٧١ (Aminzade 1993, Gaillard 1971, Greenberg 1971). وعادت المظاهرات ثانية للظهور أثناء فترة الثورة الجديدة بالرغم من أنها أخذت إيقاعًا بطيئًا عما كانت عليه فى عام ١٨٤٨. وكان كلما استعادت سلطات الجمهورية الثالثة النظام من أعلى لأسفل، كانت المظاهرات وعلى مدى عقدين من الزمن، تتشكل استغلالاً وتحويرًا لأحداث مختلفة بعيدة عن المظاهرات، مثل: الجنازات المعادية للإكليروس، والاحتفالات المحلية بيوم سقوط الباستيل Bastille Day والمراسم الرسمية والمواكب الدينية وذهاب وفود العمال إلى سلطات البلدية أو الدولة. ولم يغير تشريع الاتحادات العمالية (١٨٨٤) من الوضع بشكل أساسى. فقط مع توسع الجمعيات التطوعية أواخر الثمانينيات من القرن التاسع عشر اضطلعت المظاهرات مرة أخرى بدور بارز فى الحياة العامة لمدينة ليون.

وكما حدث فى أماكن أخرى من فرنسا (Tilly 1986: 313-919) كان عيد الأول من مايو عام ١٨٩٠ تدشينًا لسلسلة من المظاهرات السنوية للعمال فى ليون؛ وقد خرج حوالى ١٥ ألفًا من العمال من أجل ذلك العرض الدولى الكبير الأول لتضامن العمال (Robert 1996: 270). وفى غضون العقدين التاليين تظاهرت فى ليون جماعات أخرى كثيرة غير العمال، مثل: الكاثوليك، والمعادين للكاثوليك، والمعادين للسامية، وغيرهم كثير، وذلك فى تواتر إيقاعى متزايد ومنسق مع الحركات الاجتماعية الوطنية. وكما يصف روبرت الوضع بحلول الحرب العالمية الأولى:

> أصبحت المظاهرة شكلاً طبيعيًا للحياة السياسية الحضرية وعنصرًا هامًا للحياة السياسية بشكل عام؛ وبالرغم من أن القيام بتنظيم مسيرة كان يعتمد على تصريح رسمى، إلا أن السلطات أدركت وقتذاك أن منعها سيكون أخطر من التصريح بها وإنه بدون حوادث عارضة سيمر الأمر بسلام. (Robert 1996: 373)

يُفضل روبرت أن يذكر استنتاجه كمقابل لما قمت به من تـأريخ للتغيرات التى طرأت على ذخيرة التحركات فى فرنسا. لكننا فى الحقيقة نتفق على إنه: باقتراب ثورة ١٨٤٨ بدأت أشكال كثيرة من إملاء المطالب العامة تأخذ فى الانتشار السريع على مستوى البلاد، بينما ظلت المظاهرات على نحو سنة أو أكثر تمثل طريقة معيارية لدعم مطالب مصحوبة ببرامج، وتعكس هويات، وتطالب بمكانة سياسية فى فرنسا.

واستغرق الأمر بعد ثورة ١٨٤٨ قرابة نصف قرن آخر من التناوب بين أنظمة القمع النسبى وأنظمة السماح كى تصبح المظاهرات متاحة بشكل كبير، وظلت على هذا النحو حتى الفتح الألمانى عام ١٩٤٠، حيث أحكمت السيطرة عليها مرة أخرى بعد التحرير ١٩٤٤-١٩٤٥ (Duyvendak 1994, Fillieule 1997a, Tarakowsky 1997, Tilly 2003: 207-13). ولكن هذا ينطبق أيضًا على عناصر أخرى من الحركات الاجتماعية مثل: تأسيس الجمعيات ذات الأغراض الخاصة special-purpose associations، وتكوين التحالفات، وتنظيم اجتماعات عامة لإملاء المطالب، وانتشار مظاهر الوقفة، والدمج بين هذه العناصر وعناصر أخرى فى حملات عامة مستدامة. بهذه المؤهلات يمكننا أن نؤرخ لنشأة الحركات الاجتماعية فى فرنسا كشكل من أشكال السياسة العامة المتاحة على نحو واسع فى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر.

اجتماعات ومظاهرات فى بلجيكا

ماذا عن جارة فرنسا، بلجيكا؟ لقد جمعت المؤرخة البلجيكية "جيتا دينكير" Gita Deneckere قائمة من "التحركات الجماعية" فى مدن "أنتفيرب، وبروكسل، وجينت، وليج، فى المدة من ١٨٣١ إلى ١٩١٨ وذلك بالاستعانة بعدد كبير ومتنوع من المواد الأرشيفية، والمطبوعات الرسمية والدوريات والأعمال التاريخية. تضم هذه القائمة حوالى ٤٤٠ مناسبة تجمع بسببها الناس ورفعوا مطالب جماعية "فى المجال الاجتماعى الاقتصادى للصراع" وهو ما يعنى تحركات عمالية كبيرة وأيضًا تحركات متعلقة بالعمل (Deneckere 1997:10). ومع ذلك فإن روايات دينيكر تتجاوز فعليًا هذا التحديد، حيث أنها تتضمن أحداثًا أخرى من قبيل المقاومة الوطنية

ضد وجود لوكسمبورغ هولندية كبيرة منفصلة كجزء من إرساء استقلال بلجيكا ١٨٣٨- ١٨٣٩ (Deneckere 1997: 66-68).

ولكن ظل مبدأ انتقاء الأحداث عند دينيكر مستبعدًا لأحداث عنف واسعة أحاطت فصل الكنيسة عن الدولة فى هولندا عام ١٨٣٤، وتحديدًا مع بداية انشقاق الاتحاد المتقلقل بين الشمال والجنوب. كذلك أسقطت دينيكر صراعات واسعة على العلاقة بين الكنيسة والدولة فيما بين عامى ١٨٧٩ و١٨٨٤. بينما مرت المنافسات الشديدة التى وقعت بين الناطقين بالفرنسية والناطقين بالهولندية حول الحقوق اللغوية والسلطة السياسية مرورًا عابرًا فى التسلسل الزمنى للتحركات الجماعية عند دينيكر (Carter 2003, Zolberg 1978). مع ذلك، يوضح دليل دينيكر، ضمن المجال الذى اختارته، أى المجال الاقتصادى الاجتماعى، زيادة كبيرة فى الأداءات ذات الصلة بذخيرة تحركات الحركة الاجتماعية.

يكشف دليل دينيكر عن تحولات كبيرة فى الأشكال البلجيكية من التنازع بين عام ١٨٣٠ وعام ١٩٠٠. فقبل أحداث التعبئة شبه الثورية فى الفترة بين ١٨٤٧- ١٨٤٨ تصور الأحداث التنازعية التى جمعتها دينيكر، تجمعات عمالية ومسيرات لتقديم التماسات واعتداءات على بضائع أو بعض تجار الأغذية المغالى فى أسعارها، وتخريبات من قبل أشخاص فى عدة ورش عمل من نفس الحرفة. وأثناء السنوات الأولى من القرن التاسع عشر كان هناك عدد قليل من نقاط الالتقاء تشكلت بين الديمقراطيين المتأججين وبين العمال. تصفها دينيكر فيما يلى:

> لاقت حالة الذخيرة repertoire الجديدة من العمل الجماعى هوى لدى العمال فيما قبل عام ١٨٤٨. وبالرغم من ذلك، لم يكن ثمة تأثير للجهود المشتركة [الراديكالية] من أجل خلق حركة عمالية تضاهى بنية الدولة البلجيكية الفتية. ولم يحدث فى أى مكان أن انسلخ قادة العمل الحقيقيون من الأطر التنظيمية التى كانت بالفعل فى أيديهم. (Deneckere 1997: 68)

تواترت تحركات العمال بعد ذلك فى شكل جموع متجولة: مناسبات قام فيها عدد صغير من المبادرين[٣٧] initiators المنتمين إلى حرفة محلية بالتنقل من محل

(٣٧) لنتذكر ثانية ما ذكرناه من صعوبة استسهال ترجمة entrepreneur إلى أقرب كلمة معتادة مثل=

إلى آخر مطالبين زملاء الحرفة بترك عملهم والانضمام إلى الحشد المتنامى، وباكتمال الجولة يتجمع المشاركون فى الجمع بمكان آمن (غالبًا فى أحد الحقول على أطراف البلدة) ويعلنون عن شكواهم ويصيغون المطالب ثم يقدمونها إلى السادة فى التجارة أو المهنة (غالبًا من خلال اجتماع بين وفود من كلا الجانبين)، وكانوا يظلون بعيدين عن العمل حتى يرد السادة أصحاب الحرف على مطالبهم بشكل مرضى أو يجبرونهم على العودة. ومن ثم فإننا نرى أن بعضًا من ذخيرة أدءات الحركة الاجتماعية قبل عام ١٨٤٨ كانت فى حالة عمل.

بعد اشتعال الثورة عام ١٨٤٨ فى فرنسا بدأ الجمهوريون والراديكاليون البلجيكيون مباشرة فى الدعوة إلى ثورة أخوية fraternal فى بلدانهم. إلا أن رد الحكومة جاء سريعًا، وقامت بعدة إجراءات من ضمنها طرد كارل ماركس من البلاد فى الرابع من مارس/آذار ١٨٤٨.

جدول ٣-١ اجتماعات ومظاهرات والتماسات فى بلجيكا، ١٨٣١-١٩٠٠

العقد	اجتماعات	مظاهرات	التماسات
١٨٣١-١٨٤٠	٤	٢	٧
١٨٤١-١٨٥٠	–	١	٣
١٨٥١-١٨٦٠	٢	–	–
١٨٦١-١٨٧٠	١	٣	–
١٨٧١-١٨٨٠	١	١١	–
١٨٨١-١٨٩٠	–	٥٩	–
١٨٩١-١٩٠٠	٢	٥٧	–

تم تجميعه من: Deneckere 1997: 4.3-11

=منظم أو مبادر، حيث ذكرنا أن السبب فى هذا هو أن هذه الكلمات <الممكنة> لها بالفعل مقابل، ومقابل صحيح ومعيارى فى اللغات الأخرى. فكلمة مبادر هنا تدل على ذلك. وكلمة منظم organizer التى جاءت وسترد فى النص ثانية تدل أيضًا على أهمية إيجاد مصطلح واحد وأقرب إلى كلمة entrepreneur وهى مدبّر على حد ما اهتدينا أخيرًا، على شرط أن نفهم المقابل هذا فى سياق ما تعنيه الكلمة الإنجليزية وأيضًا فى ضوء الاشتقاقات الأصلية للكلمة العربية. انظر مقدمة المترجم، والفصل الأول بشأن صياغة وتفسير المصطلحات الجديدة فى العلوم السياسية. [المترجم]

وتزامنًا مع الخروج السريع لماركس، كانت الحكومة البلجيكية ذات الأغلبية الليبرالية قد اتخذت خطوات لإحباط التعبئة الثورية فى بلجيكا. وقد قامت بهذا فى المقام الأول من خلال تقليل المتطلبات المالية للتصويت وتولى الوظائف، بل ورفعت عدد البلجيكيين الذين لهم الحق فى التصويت إلى الضعف تقريبًا. وجاء الانقسام بين الناطقين بالفرنسية والناطقين بالهولندية فى صالح الحكومة، حيث جاء الجمهوريون والمدافعون عن النموذج الفرنسى بشكل غير متناسب من وسط الناطقين بالفرنسية، وهى الحقيقة التى أثارت الشكوك حول البرامج الديمقراطية لدى الجانب الفلمنكى Flemish الذى ظل على حذر من مؤامرات تحاك لدمج بلجيكا فى فرنسا (Dumont 2002: chap.3).

وبين الإصلاح السياسى عام ١٨٤٨ وتسعينيات القرن التاسع عشر تغيرت خواص التنازع البلجيكى بشكل ملحوظ عما جاء فى قائمة دينيكر. فقد اختفت مثلاً الجموع الجوالة على الصعيد العملى، فيما أصبحت المظاهرات والإضرابات الكبيرة أكثر تكرارًا وبروزًا. وقد ظهرت فى تسعينيات القرن التاسع عشر إضرابات عامة تم تنسيقها على مستوى إقليمى وقومى كأشكال رئيسية من العمل التنازعى. وتكشف قائمة دينيكر أيضًا عن وجود تغير ذى دلالة إحصائية فى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر فيما يتعلق بالمظاهرة كموقع لإملاء المطالب العامة. حيث تشير الأرقام الخام لعدد الاجتماعات البلجيكية العامة والمظاهرات والالتماسات، فى قائمة دينيكر، فى كل عقد زمنى إلى استمرار التغير. انظر الأعداد الواردة فى الجدول ٣-١.

كانت تنظيمات الطبقة العاملة وراء عدد كبير من الاجتماعات والمظاهرات والالتماسات. وسرعان ما اختفت وفود الالتماس كطريقة لإملاء المطالب العامة، وذلك لصالح عقد لقاءات منظمة ومستقلة، وبشكل خاص لصالح المظاهرات. (إن التناقص فى عدد اللقاءات العامة ينتج نسبيًا عن فكرة مغلوطة مفادها: إن المظاهرات البلجيكية غالبًا ما انطلقت من لقاءات عامة أو أنها تضمنت لقاءات عامة، ولكن هذه الجدولة تسلم بقبول تسمية دينيكر للتجمع على أنه أساسًا لقاء أو تظاهرة.) وقد أخذ العمال المنظمون فى عمل روابط دولية على نحو متزايد: فللمرة الأولى نجد الجمعية الدولية للرجال العاملين، على سبيل المثال، فى حالة عمل وذلك أثناء مظاهرة بمدينة جينت Ghent عام ١٨٧٦.

كثير من المظاهرات اللاحقة وقعت فى سياق محاولات لتنظـيم إضـرابات عامة. وكما تذكر دينيكر، صمم العمال والقادة الاشتراكيون إضرابات عامة كبيـرة ونموذجية فى الشكل ومنسقة عبر مواقع متعددة وموجهة نحو القابضين الـوطنيين على السلطة. كان المشاركون يمثلون أنفسهم عامة كاشتراكيين أو كعمال، وذلـك عوضًا عن مواقعهم وحرفهم الخاصة. وبدأ العمال البجيكيون فـى رفـع مطالـب تتعلق ببرنامج على مستوى الأمة يدعو إلى الاشتراكية بشكل عام، ومطالب تتعلق بالهوية مثلها العمال المترابطون بقوة، ومطالب للمكانة ركزت علـى اسـتبعادهم المعيب من السلطة. وكانت هذه التحركات بمثابـة تحـولاً مهمًـا ودالاً لـذخيرة التحركات. وأما نحن فنرى، كعيون راصدة، أن هذه التحركات قدمت برهانًا علـى أن الحركات الاجتماعية قد أرست وجودها فى السياسة العامة البلجيكية فى الفتـرة ما بين ١٨٤٨-١٩٠٠.

وترى دينيكر أن هناك نوعًا من الاعتماد الشديد المتبـادل والمتزايـد بـين التنازع الشعبى والسياسة القومية. ففى التسعينيات:

> كان التوافق بين تحركات الجمـاهير الاشـتراكية المتعاقبـة والانتصار البرلمانى الجديد فى حق التصويت الشامل مـؤثرًا جدًا بما لا يترك مجالاً لأخطاء العلاقـة العارضـة بينهمـا. واستنادًا إلى المكاتبات المنشورة وغير المنشورة من الـدوائر الحاكمة يمكن للمرء أن يستنتج أن الإضراب العام كان له أثر حقيقى بل وفى الحقيقـة كـان أكثـر أهميـة ممـا أدركـه الاشتراكيون المعاصرون أنفسهم. وقد واجه المعارضون مـن العمال الاشتراكيين أصحاب السلطة بتهديد ثورى مـرة تلـو الأخرى مما مهد إلى إحداث انفتـاح مفـاجئ للديمقراطيـة.
> (Deneckere 1997: 384)

فقد أصبحت سياسة الشارع والسياسة البرلمانية فى بلجيكا، كما هـى فـى فرنسا، تعتمد على بعضها البعض. ووفرت الحركات الاجتماعية نسبة كبيرة مـن النسيج الضام.

ومن ثم فإن تاريخ المظاهرة فى فرنسا وبلجيكا يقتفى أثر المأسسـة الأكثـر عمومية للحركات الاجتماعية فى السياسة العامة الفرنسية والبلجيكية. وعلـى مـدار

القرن التاسع عشر حدث هذا بشكل واسع فى البلدان الغربية المتحولة إلى الديمقراطية، بل وأيضًا فى عدد من المستعمرات التابعة لتلك الدول. وكانت بريطانيا العظمى مع انطلاقة السبْق فى القرن الثامن عشر قد مأسست جيدًا للمظاهرات ولتحركات أخرى للحركة الاجتماعية، وذلك قبل فرنسا وبلجيكا (Prothero 1997: 202-29). وفى بداية القرن التاسع عشر كانت الأعياد العامة والجنازات وغيرها من التجمعات المصرح بها والتى استمرت فى جذب نقاد سياسيين فرنسيين وبلجيكيين حتى وقت متأخر من القرن، كانت قد فقدت كثيرًا من جاذبيتها لدى البريطانيين والكنديين ورافعوا المطالب فى الولايات المتحدة. أما بالنسبة للانتخابات فكان الأمر مختلف: فمع توسيع حق التصويت ورفع مطالب حول المواطنين غير المتمتعين بحق التصويت، أصبحت حملات الانتخابات والجلسات البرلمانية مواقع لإملاء المطالب. وفى بريطانيا صارت القوانين أمام البرلمان بؤرة لإملاء المطالب عن طريق الحركة الاجتماعية. ومن ثم فقد روجت الحركة البرلمانية بلا شك للحركات الاجتماعية (Tilly 1997, Tilly & Wood 2003).

إن المظاهرات تفسر بدقة الأصول التاريخية لتحركات محددة للحركة الاجتماعية. وبالرغم من تعميمها فيما بعد وانتشارها عبر تنوع واسع من الأنظمة والأوضاع والقضايا وبين أصحاب المطالب، فقد أخذت المظاهرات أشكالاً مختلفة فى أماكن نشأتها. حيث ساهمت السياقات الأولية بإضفاء ثلاثة ملامح على المظاهرة، وهى: نماذج التفاعل، والسوابق القانونية legal precedents للتجمع والحركة، وأشكال تمثيل العلاقات بين المتظاهرين وفاعلين سياسيين آخرين بما فى ذلك السلطات والمستهدفين بالمطالب. وقد رأينا بالفعل الأشكال المتغيرة للمظاهرة البريطانية والسوابق القانونية والتمثيل من خلال الوفود والالتماسات والمسيرات والأعياد العامة والعروض المهنية أو الحِرفية، والتجمعات الانتخابية والاجتماعات المصرح بها. كما وفرت العروض العسكرية أيضًا بعضًا من النماذج، إن لم تكن قد وفرت أيضًا سوابق قانونية.

وحيث اكتسبت مليشيات المواطنين وضعًا قانونيًا فى القرن التاسع عشر- كما فعلوها على سبيل المثال فى هولندا وليس فى فرنسا- فإن المليشيا المسلحة عرضت نموذجًا وسابقة قانونية (خطرة). وفى البلاد الكاثوليكية مثل فرنسا وإسبانيا تركت المواكب الدينية بصمتها ليس فقط بإتاحة مناسبات للتعبير عن

عواطف لا تستطيع السلطات احتواءها بل أيضًا بتقديم فرص اســتثنائية لمظـــاهر الوقفة. وفى أيرلندا تمحورت مظاهرات- القرن التاسع عشر وعلى مدى قــرن أو يزيد- على المواكب الدينية والخروج المنظم للجنازات وأعياد الحرفيين ومارشات الفرق العسكرية؛ فقد ألقى ذلك التاريخ المبكر بظـــلال حـــادة علـــى المظـــاهرات الأيرلندية فى القرن الحادى والعشرين (Bryan 2000, Kinealy 2003, Tilly 2003: 111-27). أجل، إنه بالمقارنة مع التنكيل بشخص بدهن جســمه بالقـــار وتغطيتـــه بالريش أو شرب نخب ٤٥ مرة وغير ذلك من التحركات، يُعد للمظاهرة صـــفات نموذجية تيسر من انتشارها عبر العالم الواسع للحركات الاجتماعيـــة، إلا أن هـــذه الصفات لا تُخلصها من التاريخ.

ينطبق الشيء نفسه على تحركات أخرى للحركة الاجتماعية: مثـــل خلـــق جمعيات ذات أغراض خاصة وتحالفـــات ولقـــاءات عامـــة، ومواكـــب مهيبـــة، واعتصامات، ومسابقات، وموجات الالتماس، وبيانات فى وسائل الإعلام وإعـــداد وتوزيع الكراسات. وبالرغم من ذلك فإنها فى النهاية تتماسك فى ذخيرة متـــوافرة على نحو واسع تميز الحركات الاجتماعية عن أشكال أخرى من السياسة، وكل من هذه التحركات يتمتع بتاريخ لصيق بالمعانى والممارسات، ويضـــع حـــدودًا علـــى الاستخدامات المسموحة وغير المسموحة ويتباين بعض الشيء من وضع إلى آخر، وينتج تغيرات داخلية على التحرك نفسه.

لنأخذ مثالاً صغيرًا ولكن ذو أهمية دالة من تقارير وردت عـــن مظـــاهرات اختبرناها بالفعل. فقد استخدمت المظاهرات المبكرة التى يصفها "روبرت" فى ليون رموزًا أخاذة مثل قبعة الحرية، ونفذت تابلوهات ذات دلالـــة سياســـية، وعكســـت أغانى محرضة ومهيجة لكنها اشتملت على قليل من المواد المطبوعة أو ربما خلت منها. وبنهاية القرن، سار المتظاهرون عادة تحت لافتات وعلامـــات تعلـــن عـــن شعارات وتحدد القطاعات التى يمثلونها من السكان فى كلمات أكثر من الصـــور. وكان يكمن وراء هذا التغير التقدم فى الأدب الشعبى، ليس هذا فحسب بل وأيضـًــا ارتخاء القيود القانونية المفروضة على التعبير والخطاب السياسى. تلك التحـــولات فى السياق الاجتماعى والسياسى أثـــرت بالمثـــل علـــى أنشـــطة الجمعيـــات ذات الأغراض الخاصة والوصول إلى الإعلام والمدى الكامل من تحركـــات الحركـــة الاجتماعية.

الشارتية (الميثاقية)[٣٨]

لكى نقف بمزيد من الوضوح على ما حدث بمجرد أن تمأسست الحركات الاجتماعية، دعونا نعود سريعًا إلى بريطانيا- أو بالأحرى المملكة المتحدة، التى ضمت أيرلندا مع انجلترا وويلز واسكتلندا فى عام ١٨٠١. فبمجرد أن أرست صراعات عشرينيات القرن الثامن عشر وأوائل الثلاثينيات من القرن نفسه حركات اجتماعية على الخريطة السياسية، صارت المملكة المتحدة بما فيها أيرلندا معقلاً رئيسيًا لخلق الحركات الاجتماعية. فقد استمرت مناهضة الرق، كما رأينا، حتى إلغائه عام ١٨٣٣. وساعدت الحركات الاجتماعية فى جلب الحقوق السياسية للمعارضين البروتستانت Protestant Dissenters عام ١٨٢٨ وللكاثوليك عام ١٨٢٩. وجلبت الأعوام الثلاثة اللاحقة تعبئة ساحقة للحركة الاجتماعية فى صالح الإصلاح البرلمانى، توجت بقانون الإصلاح عام ١٨٣٢ (Tilly 1995: 284-339). لم يعط القانون حق التصويت للعمال الذين انضموا بأعداد كبيرة لتلك التعبئة، لكنه زاد بشكل كبير من أصوات التجار وأصحاب الحرف حيث حرك هذا القانون النظام بشكل متواضع نحو التمثيل المتناسب مع عدد المنتخبين. كذلك قام العمال المنظمون بتوظيف وسائل الحركة الاجتماعية- الحملات وذخيرة التحركات، وعروض الوقفة- حيث طالبوا بالإعانة والحقوق المتساوية.

كما تظلم العمال وحلفاؤهم الراديكاليون بمرارة وعلانية وعن حق من أن البرجوازيين الذين مُنحوا حق الانتخاب قد خانوهم بقبول قانون الإصلاح لعام ١٨٣٢. فقد استبعد التشريع بصورة صريحة العمال الأجراء وزاد فى الحقيقة من المؤهلات المرتبطة بالملكية فى الدوائر البرلمانية والتى سبق أن أعطت على الأقل بعض العمال المزدهرة حالتهم حق التصويت. واشتكوا أيضًا عندما نفذ البرلمان المشكل جديدًا رؤيته الليبرالية من الاقتصاد السياسى بتمرير قانون جديد للفقراء New Poor Law خول المقاطعات الكنسية أو الأبرشيات التعاون فى اتحادات قانون الفقراء Poor Law Unions. وقد أنهت هذه الاتحادات الإعانة الخارجية للعمال القادرين جسديًا وأرسلتهم إلى بيوت العمل فى حالة عدم إيجاد عمل مناسب،

(٣٨) الحركة الشارتية (الميثاقية): حركة جماهيرية بريطانية كبيرة ابتدأت عام ١٨٣٨ وامتدت إلى أوائل الخمسينات من القرن التاسع عشر. وكانت حركة تناضل من أجل الديمقراطية السياسية والمساواة الاجتماعية نضالا كاد أن يكون ثوريًا. تمحورت الحركة الشارتية حول برنامج (ميثاق) للاقتراع العام وغيره من الإصلاحات السياسية الديمقراطية، وضعته رابطة شغيلة لندن. [المترجم]

وفرضت شروطاً أكثر عقابية داخل بيوت العمل. وقد فجرت القضيتان حركات اجتماعية منفصلة أواخر الثلاثينيات من القرن الثامن عشر. ولكنها ظهرت في حركة جماهيرية كبيرة عرفت باسم الحركة الميثاقية Chartism.

نُشر ميثاق الشعب People's Chart فى مايو/آيار عام ١٨٣٨ بعد أن صدر عن مفاوضات وتوفيق بين القادة الراديكاليين والإصلاحيين. وقد أسقط الميثاق، على سبيل المثال، المطالب الراديكالية المتعلقة بمعاناة النساء وحدود الساعات العشر ليوم العمل. وألغى أيضًا مطالب كانت شائعة وسط الإصلاحيين الليبراليين متعلقة بإلغاء قوانين الذرة Corn Laws التى ظلت حتى عام ١٨٤٦ تمد منتجي الحبوب فى المملكة المتحدة بحماية المقياس المنزلق[٣٩] sliding-scale ضد الواردات المنافسة وبالتالى زادت تكلفة الخبز اليومى. أما الميثاق نفسه فقد أخذ الصيغة المتوقعة المعهودة فى استهلال الالتماسات "تقدم إلى أصحاب الشرف أعضاء مجلس عموم المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا المجتمعين فى البرلمان، التماس الموقعين أدناه، ومن يمثلونهم من مواطنين يعانون....." وبعد مقدمة صورت على نحو درامى بؤس العمال وسط ما يوجد من وفرة، اختصوا فيها بالنقد قانون الإصلاح لعام ١٨٣٢، أخذ الميثاق فى صياغة هذه المطالب المحددة:

١- حق التصويت للجميع [يقصد الذكر البالغ].
٢- اقتراعات سرية [بدلاً من التصويت الشفهى] فى الانتخابات البرلمانية.
٣- برلمانات سنوية.
٤- مرتبات لأعضاء البرلمان.
٥- إلغاء الشروط المتعلقة بالأملاك لعضوية البرلمان.
٦- دوائر انتخابية متساوية على مستوى البلاد. (Black 1969: 127-31)

ظهر المقترح فى البداية من جمعية لندن للعمال، وهى جمعية إصلاحية تأسست عام ١٨٣٦. وبعد حين نال الاقتراح تأييد عدد كبير من الإصلاحيين والراديكاليين والجمعيات ذات الأغراض الخاصة على مستوى المملكة المتحدة.

---

(٣٩) معيار متقلب؛ تقلب مقياس الأجور (تبعًا لبعض العوامل): كأثمان المنتجات أو نفقات المعيشة. [المترجم]

والتحقت بالحركة تنظيمات عمالية كثيرة. ونشأت منظمة مظلية تدعى جمعية الميثاق الوطنى National Charter Association فى مانشستر عام ١٨٤٠ وسرعان ما أصبح لها أكثر من أربعمائة فرع خرجوا بشكل خاص من مجموعات العمال التى كانت ناشطة فيما سبق. وكانت جمعية الميثاق الوطنى "قادرة على تنظيم ٢ مليون توقيع لالتماس فى عام ١٨٤١ من أجل إطلاق سراح الميثاقيين المسجونين وثلاثة ملايين آخرين فى التماس آخر من أجل الميثاق عام ١٨٤٢" (Prothero 1997: 222). وقد تحدث الميثاقيون على نحو منتظم عن أنشطتهم كـ "حركة." وقد استفادوا عن وعى من رموز معروفة؛ ففى مظاهرة ميثاقية لندنية فى أغسطس/آب ١٨٤٢، ألقت الشرطة القبض على رجلين يحملان علمًا كبيرًا للمملكة المتحدة و"قطعة صغيرة من الحرير الملونة بالأزرق والأبيض كتب عليها "الإصلاح فى الكنيسة والدولة" يعلوها قبعة الحرية بالأحمر القرمزى" (Goodway 1982: 108).

عقد الميثاقيون مؤتمرات عامة لطبقات الصناعيين بمعدل سنوى تقريبًا من عام ١٨٣٩ إلى ١٨٤٨. وبالرغم من أن هذه المؤتمرات كانت ضمن برنامج راديكالى عمره عقدان من الزمن وكان يهدف إلى تشكيل برلمان مضاد يصور ويبرز الضعف الذى كان يعترى الكيان القائم، إلا أن عقد انتخابات لمجلس وطنى كبير كان بمثابة تحد مباشر للأحقية القانونية للبرلمان فى تمثيل الأمة. ولتجنب المقاضاة جمعت اللقاءات القومية بطبيعة الحال عددًا صغيرًا من النواب المفوضين. وقد جاء النواب من خلال انتخابات شفهية فى لقاءات جماهيرية تمت فى مواقع بمختلف أنحاء البلاد. وحول هذه المؤتمرات تدفقت مظاهرات كبيرة وعُقدت لقاءات عامة كثيرة.

فى نوتنجهام مثلاً سعى المنظمون إلى جلب أصحاب الحوانيت إلى اللقاءات الجماهيرية فى خضم الإعداد لمؤتمر عام ١٨٣٩ بتوزيع إعلان يعلن:

> إننا اليوم بعيدون عن التفكير فى أن تجار التجزئة جزء غير نافع فى المجتمع؛ فمصلحتهم ومصلحتنا واحدة: فبدون أن تتقاضى الطبقات العاملة أجورًا جيدة نظير ما تقوم به من عمل لا يمكن لتجار التجزئة أن يقوموا ككيان ذى احترام، بل لابد وأن يتقاسموا مع الطبقات العاملة. ومن ثم فنحن ندعوكم

> أيها المواطنون الأصدقاء لمساعدتنا في هذا الصراع الحق...تعالوا إلى مساعدة نواب الشعب. حتى يتسنى للطبقات العاملة أن تشكل كردوسة phalanx كتلة موحدة لا يخترقها الاستبداد. (Church 1966: 131)

لاحظ التمهيد هنا لإسقاط مظاهر الوقفة: الجدارة والوحدة والزخم العددى والالتزام. فنحن نرى الميثاقيين يجمعون مطالب برنامجية تتمركز حول الميثاق نفسه، ومطالب هوية متمثلة فى الطبقات العاملة الجديرة والمترابطة ومطالب مكانة تحتج على استبعادهم من السلطة السياسية.

لم تأت جميع أنشطة الشارتيين أو الميثاقيين بالطبع فى صيغة عروض الوقفة السلمية، بل تراوحت بين لقاءات سلمية إلى اعتداءات مفتوحة على الأعداء. (والحقيقة أن المؤرخين، غالبًا ما يميزون بشكل حاد بين الميثاقيين Chartists كـ "قوة معنوية" و"قوة مادية" على هذه الأرضية بعينها). وقد ظهرت فى الحركة الميثاقية عدة عصيانات اجهاضية- قُمِعَت بشكل سريع وحوكمت بقسوة ووحشية. ومع الثورة الفرنسية عام ١٨٤٨ رفعت المظاهرات الميثاقية العلم الفرنسى ودعت إلى التغيير الثورى. وقد وعظ الشاعر الميثاقى المحامى "إرنست جونز" Ernest Jones عام ١٨٤٨ وقال:

> إننى على إيمان بأننا نقف على عتبة الحصول على حقوقنا، خطوة واحدة، حتى وإن كانت بكعب حديدى، وستكون لنا. وإنى على ثقة بأن الشعب مهيئ للمطالبة بالميثاق. ثم أقول- خذوه؛ وليدافع الرب عن الحق!... إننا سنحترم القانون، إذا احترمنا واضعى القانون. وإن لم يفعلوا - فإن فرنسا قد أصبحت جمهورية! (Ward 1973: 200)

وصار الحال فى كثير من الحركات الاجتماعية الكبيرة على مدار القرن التاسع عشر بأن تنوعت الأولويات الخاصة بالمطالب المحلية والاستراتيجيات بشكل واسع داخل الحركة الميثاقية. وظل مركز الجاذبية متمثلاً فى الحالة الجماعية لرفع المطالب الهادفة إلى المساواة فى الحقوق السياسية داخل المملكة المتحدة.

وبعد انطلاقة هائلة وأخيرة عام ١٨٤٨، تفككت الميثاقية كحركة وطنية. وتحول النشطاء إلى الانخراط فى برامج الاعتدال temperance، أو التعاونيات أو برامج التحسين المحلية، أو فى الإصلاح التعليمى والأراضى والملكية بينما ظلت أقلية مع جمعيات ميثاقية محلية وإقليمية (Price 1986: 56-67). ولم يصبح البرنامج الميثاقى الرسمى جزءًا من قانون المملكة المتحدة حتى القرن العشرين، ومُنيت مطالبه الشعبية الأكثر عمومية بفشل تام (Thompson 1984: 334-37). إلا أن الحركة الميثاقية بالرغم من هذا قد وفرت تربة خِصبة وصارت نموذجًا أمام معظم حركات التعبئة الشعبية الرئيسية فى القرن التاسع عشر. حيث إن المطالب التى طرحت لاحقًا فيما يختص بتوسيع الحق فى التصويت وحق الانتخاب للنساء وتقويض الكنيسة الإنجليكانية والحكم الداخلى فى أيرلندا قد سار على هدى بعض النماذج التى أرستها الحركة الميثاقية.

نظرة على الولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر

تُرى ما الذى كان يحدث للحركات الاجتماعية فى أمريكا الشمالية إبان القرن التاسع عشر؟ فى دراسة تمهيدية استكشافية للحركات الاجتماعية الأمريكية بين عام ١٨٠٠ وعام ١٩٤٥، ابتكر "وليام جامسون" William Gamson إستراتيجية للتبويب الحصيف لذلك العالم الجامح من الحملات وتحركات الحركة الاجتماعية ومظاهر الوقفة. حيث تجول هو وفريقه داخل ما يزيد عن ٧٥ عملاً مرجعيًا تاريخيًا يحمل اسم أى تنظيم أو منظمة شاركت فى عدد متنوع من الحركات الاجتماعية و/أو أنشطة احتجاجية. ومن ضمن ما يقرب من ٤,٥٠٠ منظمة قاموا بسحب عينة عشوائية من ١١ % - ٤٦٧ منظمة- اختاروا منها ٥٣ منظمة أظهر البحث المفصل لها تمتعها بعدة خصائص، هى: (أ) أنها كانت تسعى لتعبئة قاعدة شعبية غير معبئة، و(ب) كانت تضع مطالبًا تمليها على معاديين خارج تلك القاعدة الشعبية. ومن بين ٥٣ منظمة أدرجنا هنا ٢٧ منظمة فى جدول ٣-٢ بدءوا نشاطهم قبل عام ١٩٠٠. حيث قدموا روزنامة أولية لاستهلال الحركة الاجتماعية للقرن التاسع عشر فى الولايات المتحدة.

جدول ٣-٢ المجموعات المعارضة التى رصدها "ويليام جامسون" فى القرن التاسع عشر ومطالب البرامج الخاصة بها

السنوات	المجموعة	مطالب البرنامج
١٨١٦-١٨٣٤	جمعية إعتاق الرقيق بكارولينا الشمالية	الترويج لإعتاق الرقيق
١٨٢٥-١٨٣٠	جمعية نظام السجون	إصلاح السجون
١٨٣١-١٨٣٣	جمعية الترويج للعمل اليدوى بمؤسسات محو الأمية	لياقة بدنية
١٨٣٢-١٨٤٠	الجمعية الوطنية المناهضة للرق	إلغاء الرقيق
١٨٣٣-١٨٣٦	جمعية اتحاد عمال الخياطين بالمياومة	فوائد مهنية
١٨٣٣-١٨٤٠	الجمعية الأمريكية لمناهضة الرق	إلغاء الرقيق
١٨٤٣-١٨٤٧	الحزب الأمريكى الجمهورى (حزب أمريكى قومى)	بروتستانت معاديين للكاثوليك
١٨٥٨-١٨٧٣	أبناء "فولكان" المتحدين	فوائد لعمال الحديد
١٨٦٥-١٨٧٢	اتحادات الثمان ساعات الكبرى	تشريع يوم العمل بثمان ساعات
١٨٦٩-١٨٧٢	الاتحاد الأمريكى للتجارة الحرة	إلغاء الجمارك
١٨٦٩-١٨٧٦	الجمعية الدولية للرجال العاملين (أول جمعية دولية)	سياسة اشتراكية
١٨٨٠-١٨٨٧	الأندية الاشتراكية الثورية (فوضويون - شيوعيون)	تنظيم اقتصادي
١٨٨٠-١٩٠٥	اتحاد سائقى الدراجات الأمريكان	إزالة قيود الطرق على الدراجات
١٨٨١-١٩١٢	الأخوة المتحدين للنجارين فى أمريكا	فوائد مهنية
١٨٨١-١٩٣٥	الفيدرالية الأمريكية للعمال	دعم قانونى وسياسى لحركة العمال
١٨٨٢	اتحاد التوصيل	معارضة للعمالة الصينية
١٨٨٥-١٨٩١	الأخوة الوطنيين للاعبى البيسبول	فوائد مهنية
١٨٨٥-١٩٣٤	نظام العاملين بالسكك الحديدية	فوائد مهنية

١٨٨٦-١٨٨٨	الحزب الأمريكي	مناهضة الهجرة
١٨٨٧	حزب العمال التقدمي	مرشحين سياسيين اشتراكيين
١٨٨٨-١٩١٠	اتحادات عمالية عبرية	فوائد للعمال اليهود المهاجرين
١٨٨٨-١٩٣٥	الجمعية الدولية للميكانيكية	فوائد مهنية
١٨٩٢-١٩١٥	أخوة المملكة	شروط دينية واجتماعية
١٨٩٢-١٩٢١	جمعية عمال الشوارع والسكك الحديدية الكهربية	فوائد مهنية
١٨٩٢-١٩٣٣	الجمعية الدولية لعمال تفريغ السفن (شرقًا)	فوائد مهنية
١٨٩٣-١٩٣٢	الاتحاد الأمريكى للتمثيل المتناسب	فى مقابل آليات سياسية حضرية
١٨٩٦-١٩١٤	أخوان الكومونولث التعاوني	تعاونيات وقوة انتخابية

المصدر: Gamson 1990: 277-85

مثلما نوهتُ من قبل، لابد من الانتباه إلى أن منظمات الحركة الاجتماعية (SMOs) والحركات الاجتماعية ليست متطابقة على أية حال؛ فالحركات هى حملات تفاعلية وليست منظمات. أما منظمات الحركة الاجتماعية فأحيانًا ما تدوم أطول من الحملات، والحملات بدورها يمكن القول أنها دائمًا ما تشتمل على منظمات متعددة وتحالفات متغيرة، وشبكات غير رسمية مجهولة. وتبين لنا الحركة الميثاقية البريطانية أن قواعد شعبية كثيرة كانت معبئة سابقًا قد انضمت إلى حركة اجتماعية كبيرة (وقد استبعد جامسون تلك القواعد الشعبية ومثيلاتها من سجلاته لعدم وجود تنظيم جديد تأسس لتعبئتها). ومثلما قمنا سابقًا باقتفاء وتتبع المظاهرات وحدها، فإن قائمة جامسون التنظيمية تلتقط صورة واحدة فقط وانتقائية لنشاط الحركة الاجتماعية الأمريكية.

بيد أن هذه الصورة الواحدة تومض ببعض الخطوط العريضة المهمة:

١- أنها تُصور تسارع ملحوظ فى ابتداء الحركة الاجتماعية أواخر القرن التاسع عشر. حيث لم يكن هناك سوى سبع منظمات فقط من بين ٢٧ منظمة فى القرن التاسع عشر بدءوا العمل قبل ١٨٥٠، ثم كان هناك أكثر من نصف هذا العدد بدءوا بعد عام ١٨٧٥.

٢- تغيرت أنواع المنظمات التى انخرطت فى الحركات الاجتماعية بشكل ملحوظ. فنرى أنه قبل عام ١٨٥٠ كانت هناك جمعيات مناهضة للرق كما هو متوقع، وجمعيات للإصلاح الاجتماعى، ولكن لم يكن هناك سوى منظمة واحدة فقط للعمال (جمعية اتحاد عمال الخياطين المياومين) وحزب سياسى فتى (الحزب الجمهورى الأمريكى القوموى). بعد منتصف القرن، كانت الجماعات التى تسعى لتنظيم العمال سواء لمصلحتهم المهنية الخاصة أو لبرامج سياسية عامة؛ بداية من استبعاد الصينيين وحتى ثورة اشتراكية، قد بدت أكبر حجمًا.

٣- سعى معظم المعارضين إلى تحقيق فوائد أو حماية لمصالح خاصة وليس بالأحرى لتعميم حقوق سياسية. ومن منظور القرن الحادى والعشرين تبدو بعض أحداث التعبئة رجعية جدًا – خاصة العصبيين التلاديين[(٤٠)] nativist- (cf. Hoffman 2003, Kaufman 2002, Skocpol 1999: 72/75).

وعلى مدار القرن التاسع عشر أصبح إملاء المطالب من خلال حركة اجتماعية متاحًا بشكل واضح أمام عدد كبير ومتسع من المصالح الأمريكية. وبضربة حظ، مرت إجراءات "جامسون " فى أخذ العينة باثنين من أبرز قضايا الحركات الاجتماعية فى القرن التاسع عشر، الاعتدال temperance وحق التصويت للنساء. وكذلك مرت بأهم الحركات المضادة، مثل التعبئة الواسعة ضد حركة إبطال الرق abolitionism قبل الحرب الأهلية (Grimsted 1998, McKivigan & Harrold 1999). ولكنها اقتنصت حركة الإصلاح البلدية والحركة التعاونية. وتُصور قائمة جامسون نوعًا من الانتعاش والتوسع فى نشاط الحركة الاجتماعية بالولايات المتحدة أواخر القرن التاسع عشر.

(٤٠) nativisim العصبية التلادية = سياسة تفضل السكان الأصليين على السكان الطارئين (أى المهاجرين). انظر المغنَى الأكبر، حسن سعيد الكرمى، مكتبة لبنان، ١٩٩٧. [المترجم]

ويأتى تاريخ السياسية العامة فى نيويورك وسان فرانسيسكو، ونيو أورليانز New Orleans أثناء القرن التاسع عشر عند "مارى رايان" Mary Ryan ليصور بثراء ويؤكد عمومًا الانطباع الذى نقلته دراسة جامسون حول التغيرات التى وقعت على الحركات الاجتماعية. وبالرغم من إبراز الانقسامات العرقية والجنسية بشكل كبير، إلا إن السجل الذى قدمه "رايان" حول منظمات القرن التاسع عشر يشبه بشكل كبير قائمة "جامسون." فهو يذكر على سبيل المثال نشاط الاتحاد الخيرى لعمال نيويورك كنوع من جمعيات حماية العمال الأيرلنديين إبان الأربعينيات من القرن التاسع عشر، وظهور حزب أمريكى للمواطنين من أصل أمريكى فى نيو أورليانز مبكرًا عام 1856، وتأسيس لجنة من التجار لإعانة الملونين استجابة لأعمال الشغب فى نيويورك عام ١٨٦٣، واستضافة نيو أورليانز لمؤتمر الرجال الملونين من لوزيانا عام ١٨٦٥، واستعراض العمال فى سان فرانسيسكو تحت مسمى اتحاد الثمانِ ساعات عام ١٨٦٧، والتهييج المؤثر المناهض للصينيين من قبل حزب العاملين فى كاليفورنيا عام ١٨٧٧، بالإضافة إلى المنظمات التى مورس ضدها فصل عنصرى قائم على أساس الجنس أو العرق والمهنة مثل "النظام القديم للأيرلنديين"[٤١] Ancient Order of Hibernians والجمعية الملكية البرتقالية أو الهولندية (Ryan 1997: 79, 82, 148-50, 173, 229, 262, 282, 290-91). لكن رايان تبرز فى الوقت نفسه دخول "اتحاد نيويورك للنساء الوطنيات المواليات" واتحاد "نيو أورليانز للحقوق المتساوية" إلى السياسة العامة عام ١٨٦٣ (Ryan 1997: 179, 262). كما يكشف الدليل من ناحية أخرى عن عدد واسع من مطالب البرنامج، وتنوع مثير من مطالب الهوية ومطالب متكررة للمكانة– من بينها مطالب لإقصاء فاعلين آخرين من التمتع بالحقوق السياسية أو من البلاد ككل.

وبالتوازى مع ملاحظات "جامسون" مرة أخرى، تذكر "ريان" ملاحظة حول البروز المتزايد لمنظمات العمال فى السياسة العامة بمدنها الثلاثة بعد الحرب الأهلية.

> فى عام ١٨٧٧، عندما أجهزت الإضرابات الكبرى للسكك الحديدية على المدن والبلدات الصغيرة، توجه عدد كبير من العمال إلى شوارع المدن الكبيرة من أجل قضية واحدة. فأعلن

(٤١) Hibernia = Ireland 41 – Hibernian = Irish. [المترجم]

عمال السيجار نزعتهم للقتال فـي شـوارع نيـو أورليـانز ونيويورك بحماسة متأججة وبشكل تضامنى. وذكرت صحف نيو أورليانز أنهم اجتمعوا فى "كونجو سكوير" وسُمعت هنـاك خطب بالإسبانية والفرنسية والإنجليزية. وكانت هناك أحـداث مشابهة للتوقف عن العمل نالت ملاحظات إيجابية على جوانب الطرق وفى الصحف. فعن "استعراض عمال السـيجار فـى الشارع" علقت صحيفة تريبيون قائلة "أشعت وجـوه صـناع السيجار المضربين بابتسامة النصر حين تجمعوا بالأمس أمام "قاعة كونكورديا Concordia Hall" للمشـاركة فـى عمليـة التنظيم. لقد أتى الرجال والنسـاء والأطفـال فـرادى وفـى مجموعات من المحال يحملون أعلامًـا ولافتـات تضـمنت عبارات مختلفة. اشتملت الأعلام على ألوان ألمانيا وبوهيميـا والنمسا، وهو ما رمز إلى تعبئة جديدة وسـط العامـة مـن الحضر، تمامًا مثلما تجمعت مجموعة لغات فى كونجو سكوير Congo Square؛ إنه "العمل" فى مجالٍ متعدد الأعراق. (Ryan 1997: 256)

وتُجمل "ريان" المسارات الكلية للسياسة العامة الأمريكية فى القرن التاسـع عشر على أنها تجرى "من الاختلافات إلى الازدواجية، ومن التمثيل النيـابى إلـى البيروقراطية، ومن المواطنة إلى قاعدة الضرائب، ومن الجمعيات الطوعيـة إلـى الحركات الاجتماعية" (Ryan 1997: 259). ومع تلاشى المرحلة الاحتفائية بالفضاء الحضرى الأمريكى ظهرت الحركات الاجتماعية المنظمـة لإمـلاء المطالـب - وكانت فى الغالب منغلقة وبشكل ضيق على المصالح الذاتية. لقـد روض صـعود الحركة الاجتماعية، مثلما تشـير "ريـان"، مـن ديمقراطيـة الشـارع الجامحـة rambunctious street democracy أوائل القرن التاسع عشر (cf. Vernon 1993 on nineteenth- century England).

ماذا تضيف خبرات القرن التاسع عشر فى كل من فرنسا وبلجيكا والمملكة المتحدة إلى معرفتنا حول شروط وأسباب الحركات الاجتماعية؟ فى الحقيقة، لا تضيف إلا اليسير. والشيء الأكثر وضوحًا هنا، أن تلك اللقطات السريعة إنما تبين لنا إلى أى مدى أثمرت البذرة الصالحة للحركات الاجتماعية فى القرن التاسع عشر وانسحبت على الثقافة المحلية والإقليمية: مثل الأغانى، والرموز، والعادات، والإشارات التى أخذت معانيها من ممارسات وهويات كانت موجودة سلفًا.

ففى إطار التلاقى بين الجمعيات ذات الأغراض الخاصة واللقاءات العامة والمظاهرات التى وقعت فى البلدان الأربع، نلاحظ وجود تمايز متواصل، جذب حملات إملاء المطالب وتحركات الحركة الاجتماعية ومظاهر الوقفة WUNC إلى سياقها المباشر ومن ثم جعلها مقبولة لدى الجماهير المحلية. وإن النمذجةُ لا تعنى التوافق أو التطابق الكامل: فما يرى من أحد الجوانب على أنه مظاهرة أو جمعية ذات أغراض إنما يحوز علامات ثقافية محلية معترف بها حتى لو أُدركت من زاوية أخرى وقد تحولت جميع خطوطها المميزة بسهولة من وضع لآخر.

أما التغير فى ذخيرة التحركات الذى رصدناه فى البلدان الأربعة فقد كانت له تطبيقات عميقة بالنسبة للمشاركة الشعبية فى السياسة العامة. فقد شهدت ممارسات السطو على المنازل والتجريس والإنارة الإجبارية والاعتداءات المباشرة ضد الخارجين عن القانون انحدارًا سريعًا، حيث تحرك عامة الناس صوب أشكال جديدة فى إملاء المطالب وقامت السلطات بممارسة أشكال قمع أكثر قسوة مقارنة بالأشكال القديمة. وسبب التغيير هو دون شك الفاعلية الكاملة لاستراتيجيات الحركة الاجتماعية. لقد كان من النادر أن تسفر التحركات المباشرة لذخيرة التحركات القديمة عن إصلاح سياسى على المستوى القومى، لكنها غالبًا ما وضعت حلولاً لموضوعات على المستوى المحلى بطريقة سريعة وحاسمة. وقد فقد عامة الناس فى كل من أمريكا الشمالية وبلجيكا وفرنسا والجزر البريطانية بعضًا من وسائلهم المحببة والمحققة فى الانتقام والإكراه والتضرع والتهديد.

هذا علاوة على ما فقدته قطاعات من السكان المفتقرين أصلاً للروابط والصلات مع المدبّرين السياسيين political entrepreneurs والجمعيات ذات

الأغراض الخاصة من بعض القوة أو الدعم السياسى. فقبل زمن الشارتيين أو حركة الميثاق، على سبيل المثال، كان العمال الزراعيون فى بريطانيا العظمى قادرين، على الأقل فى المناسبات، على ممارسة أوبذل ضغوط جماعية على كل من الفلاحين والسلطات المحلية من خلال التجريس العام والالتماسات المقدمة للرعاة أو الداعمين المحليين وكذا التدمير الجماعى للآلة الزراعية والتوقيف المُنسق للعمل؛ كما كان أيضًا فى الأربعينيات من القرن التاسع عشر حيث تقلصت وسائلهم فى هذا الصدد لتقتصر على إشعال الحرائق من حين لأخر، واصطياد الحيوانات على أرض الغير، والاعتداءات السرية على الماشية (Archer 1990). وكانت الحركة الميثاقية نفسها قد جندت أعضاءها بشكل أساسى من بين الحرفيين والعمال المهرة أكثر من عمالٍ بدون أرض. وقد أسفر التغير فى ذخيرة التحركات عن انحدار كبير فى الضرر المادى الذى لحق بأشخاص وممتلكات صنعتها مطالب جماعية؛ ومضت معظم الأداءات العامة على نموذج الحركة الاجتماعية بدون عنف أيا كان، وقد تضمن العراك الذى وقع بين الشرطة والمتظاهرين أضرارًا أقل بكثير مقارنة بالهجمات التى كانت تتم عبر التحركات القديمة.

لماذا حدث ذلك؟ إجمالاً، يبدو أن الحركة البرلمانية وفرت دفعات قوية لخلق حركات اجتماعية فى جميع الحالات الأربع. ولنتذكر العنصرين الأساسيين للحركة البرلمانية: (١) ازدياد فى القوة المطلقة للمؤسسات النيابية مع احترام الأنشطة الحكومية مثل الضرائب واتخاذ قرار الحرب وتوفير الخدمات العامة، وتوفير البنية الأساسية؛ و(٢) ازدياد فى القوة النسبية للمؤسسات النيابية مقارنة بالحكام الوراثيين وكبار الرعاة والقساوسة والقابضين على السلطة من الوطنيين.

فى جميع الحالات الأربع، تشكلت البرلمانات المقصودة على نحو إقليمى؛ أى باختصاص الدولة؛ وتوزعت على مساحة البلاد. ولكن لم يحدث هذا مع جميع البرلمانات؛ فالحقيقة أن هيئة الأملاك العامة التى شكلت النموذج الفرنسى الأقرب إلى البرلمان الوطنى قبل ثورة ١٧٨٩ لم تمثل مناطق فرنسية بل أعضاء الهيئات الوطنية الثلاث للأملاك العامة: رجال الدين، والنبلاء، والمُلاّك. ثم حولت النضالات الثورية فى عامى ١٧٨٩ و١٧٩٠ الأملاك العامة إلى هيئة وطنية نيابية وفق توزيع جغرافى (Lepetit 1982, 1988, Margadant 1992, Markoff 1996a, Ozouf Marignier 1986, Schultz 1982, Tilly 1962, Woloch 1994). وقد زاد

ذلك التنظيم الإقليمى فى فرنسا وفى أماكن أخرى من التقارب الاجتماعى والجغرافى بين أصحاب السلطة الوطنية وقاعدتهم الشعبية. ومن ثم كان ظهور آثارًا مطلقة ونسبية للقرارات البرلمانية سببًا فى تركيز المواطنين المتأثرين وبشكل متزايد على مستهدفين يمكن الوصول إليهم بالمطالب، وهم ممثلو المناطق فى البرلمان.

كذلك أنجبت الحركة البرلمانية مجموعة أخرى من الآثار السياسية التى جاءت نسبيًا فى صالح إملاء المطالب بواسطة الحركة الاجتماعية، من أهمها:

- انخفاض فى الأهمية السياسية لسلسلة علاقات الراع–العميل patron-client التى ظلت معروفة لفترة طويلة كقنوات رئيسية للسياسة الوطنية.
- وجود فرص جديدة ومهمة للمدبرين السياسيين الذى تمكنوا من إنتاج روابط مؤقتة بين الموظفين العموميين وكثير من الجماعات الساخطة المترابطة من المواطنين.
- التشديد على المطالب الحكومية للتحدث نيابة عن شعب متحد مترابط.
- وأخيرًا، مواقع شبه شعبية معتادة لهيئات نيابية أصبحت بدورها مواقع جغرافية ومادية لرفع المطالب.

لقد كانت الجلسات والمناقشات البرلمانية فى كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا بالقرن التاسع عشر بؤرة التركيز لكثير من حملات الحركة الاجتماعية. ولنتذكر الربط الذى قامت به "دينيكر" "للتحركات الجماهيرية الاشتراكية" والنقلة البرلمانية فى بلجيكا تجاه حق التصويت للرجال فى عام ١٨٩٣.

مع ذلك لابد وأن نلاحظ الفروق الدالة بين الأنظمة السياسية التى تمركزت بشكل نسبى، أى صارت مركزية، فى فرنسا وبلجيكا وبين الهياكل السياسية الأكثر انقسامًا فى المملكة المتحدة والولايات المتحدة على نحو خاص. بالرغم من أن القوائم المتوافرة لا تتيح لنا عقد مقارنات حقيقية، إلا أنها تعطى انطباعًا قويًا عن التركز الأكبر للحركات الاجتماعية على المستوى الوطنى فى الأنظمة المركزية. ولنأخذ مثلاً العمال: فى فرنسا وبلجيكا، قاموا بالإضراب ضد أصحاب العمل الأفراد ولكنهم وجهوا مطالبهم الخاصة بالحقوق والسياسات والإصلاحات إلى السلطات الوطنية؛ مثلما كانت المحاولات المتكررة للعمال البلجيك لشن إضرابات

عامة تستهدف الدولة دونًا عن أصحاب العمل. وقد جذب البرلمان جزءًا كبيرًا من رفع المطالب عن طريق الحركات الاجتماعية فى المملكة المتحدة وكذلك السلطات الإقليمية والمحلية أيضًا. وفى الولايات المتحدة استحوذ قادة المدن والولايات على جزء كبير من مطالب الحركة الاجتماعية. وشكلت الهياكل السياسية الوطنية مجالاً لنشاط للحركة الاجتماعية.

كما كان لصيغ التنظيم الموجودة بالفعل على أرض الواقع دور فى تشكيل الحركات الاجتماعية وبشكل تكاملى فى البلدان الأربع. وكانت تلك المنظمات من قبيل "اتحاد السائقين الأمريكان" والحزب الأمريكى قد تأسست تحديدًا فى مجرى رفع المطالب العامة. بل حتى مع قدوم منظمات الحركات الاجتماعية SMOs Social Movements Organizations إلى خضم التعبئة للحركات الاجتماعية، فقد تغذت هى الأخرى على بيئتها التنظيمية. وتواترت التجمعات الدينية وجمعيات تبادل المنفعة والنظم الأخوية والجمعيات الإثنية على سبيل المثال كسياقات للتحالفات والجمعيات غير المحدودة التى تجلت فى الحركات الاجتماعية للولايات المتحدة. وقد لاحت المواجهات بين المنظمات الكاثوليكية والمعارضين لرجال الدين بشكل أكبر فى فرنسا وبلجيكا. حتى مع حدوث تعاون قريب ومضاهاة أو تقليد للنجاح عبر الأوضاع المختلفة مع ظهور نشاط الحركة الاجتماعية فى أماكن أخرى ينبغى أن نتوقع أرضية مشابهة للأشكال التنظيمية فى الحكومات المحلية. ولكون الحركة الاجتماعية صيغة مركبة من التفاعل السياسى، فإنه ينبغى ألا نتوقع انتشارها دون تغير نسبى يطرأ عليها مثل الهواتف الخلوية والقمصان المطبوع عليها شعارات ومصطلح "OK"

حقوق سياسية

وخلف هذه الفروق، كان لممارسة أو غياب الحقوق السياسية المكفولة من قبل الدولة تأثيرٌ كبيرٌ. ففى إطار التواريخ التى قمنا بفحصها، كان هناك تناول خاص لحقوق التجمع وتشكيل الروابط والتعبير (انظر: Anderson & Anderson 1967 بالتحديد الفصل السادس والسابع تسهيلاً للمراجعة). كان كلما نجحت الأنظمة فى الانتقاص من هذه الحقوق بشكل كبير (مثلما حدث فى السنوات الأولى من

الإمبراطورية الفرنسية الثانية) كلما انحدرت الحركات الاجتماعية بشكل عام. وقد أثرت حقوق التجمع بشكل مباشر فى جميع التحركات الرئيسية للحركة الاجتماعية وما صاحبها من مظاهر الوقفة؛ فعلى خلاف روتينيات الذخيرة القديمة من التحركات التى انبثقت فى التجمعات الروتينية المصرح بها كالأسواق والأعياد، اعتمدت روتينيات الحركة الاجتماعية بشكل لصيق على التجمع.

أما الحق فى تكوين الروابط أو الجمعيات فقد ثبت أهميته الكبيرة للمنظمات ذات الأغراض الخاصة والتحالفات المتقاطعة مع الحركات الاجتماعية؛ وقد تمكنت التنظيمات السرية والشبكات غير الرسمية من تنسيق بعض أشكال إملاء المطالب، إلا أن الحقوق القانونية فى تكوين الروابط أو التنظيمات سهلت بشكل كبير التعبئة والتنسيق للمطالب العامة، كما ضاعفت أيضًا من عدد الناشطين السياسيين الذين دافعوا عن الحق فى التنظيم على إطلاقه، حيث رأوا أن إنكار النظام السياسى للحق فى تنظيم مصلحة معينة يشكل تهديدًا لهم، حتى ولو كانوا يعارضون تلك المصلحة؛ فالمروجون البلجيكيون للسيطرة الفرنسية والفلامنكية حققوا استثمارًا فى الأشكال التنظيمية التى انتشرت على يد المعارضين لهم.

أما حرية التعبير فقد أخذت أهمية محورية واضحة بالنسبة لرفع المطالب على مستوى العامة فى جميع أشكال الحركة الاجتماعية لرفع المطالب: الاجتماع، والمظاهرة، والكراسات السياسية، والرسالة الإعلامية، وغيرها. ومن بين الحالات التى قمنا بمسحها فى بداية هذا الكتاب، نجد الحركة الميثاقية تعطى أمثلة أكثر تأثيرًا ودلالة؛ فقد استعرضت المملكة المتحدة أنشطة الحركة الميثاقية عن كثب بحثًا عن علامات التآمر الإجرامى أو الجنائى أو السعى إلى العصيان مما كان يمكن محاكمتهم عليه، ولكنها وجدت نفسها معرقلة نظرًا لما كان سيشكله هذا من تقييد لحرية التعبير العام. وفى الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، كان النشطاء السياسيون الشعبيون فى المملكة المتحدة يمارسون بشكل كامل حقوق نقد حكامهم واقتراح تغييرات سياسية راديكالية.

إلا أن هذه الطريقة فى وصف الوضع تنطوى على سيناريو زائف، يصور: أن النظام السياسى هو من يمنح الحقوق أولاً، ثم يستفيد عامة الناس من المزايا التى توفرها هذه الحقوق. والحقيقة أننا رأينا نشطاء شعبيين ومُدبّرين سياسيين political entrepreneur بداية من "جون ويلكز" فصاعدًا يفاوضون على حقوق

التجمع والتنظيم والتعبير. وقد قاموا بذلك عمومًا عن طريق العمل على إزاحة الحدود التى قصرت الحقوق القائمة على قطاعات معينة من السكان، أو أنشطة، أو منظمات، أو أماكن. ولاشك أن ما أحرزه "ويلكز" من نصر فى المحكمة عام ١٧٦٨ والذى أرسى به سوابق قوية فى القانون البريطانى بالنسبة لحماية التعبير السياسى، قدم دون شك مثالاً مثيرًا.

وقد تسارعت عملية التفاوض بشكل هائل أثناء الصراعات والثورات السياسية التى وقعت على مستوى البلاد. واستطاعت أن تحقق تقدمًا من أعلى لأسفل أو من أسفل لأعلى. فى التقدم من أسفل لأعلى، نجد العامة من الناس يزيدون من وصولهم إلى التجمع والتنظيم والتعبير كنخب مقسمة يحاربون بعضهم البعض وأحيانًا يصل الأمر للتابعين الشعبيين. ومن أعلى لأسفل، نرى الإصلاحيين أو الثوريين يبسطون سيطرتهم على الدول المركزية ويمؤسسون الحقوق كقضية مبدأ و/أو وسيلة لتوطيد سلطتهم. فكما رأينا الثورة الفرنسية لعام ١٨٤٨ من ليون، نجد أن كلا من الرؤيتين فى توسيع الحقوق من أعلى لأسفل ومن أسفل لأعلى قد حدثتا؛ فقد استفاد العمال وأصحاب المطالب فى ليون من ميزة الانقسامات الثورية ليخرجوا من الظلام إلى السياسة العامة، ولكن الثوريين الذين قبضوا على الدولة الفرنسية فى فبراير/شباط – مارس/آذار ١٨٤٨ أسسوا هم أيضًا برنامجًا قانونيًا يدعم حقوق التجمع والتنظيم والتعبير. ثم عزز التدخل من أعلى لأسفل توسعًا مؤقتًا لنشاط الحركة الاجتماعية فى "ليون" ومدن فرنسية أخرى. وفى عام ١٨٧٠-١٨٧١، قلب الراديكاليون فى ليون العملية رأسًا على عقب: قبضوا على السلطة على مستوى المدينة ضد المعارضة من السلطات الوطنية لمدة ستة أشهر وأقاموا كوميونة communeتمتع مواطنوها بحقوق واسعة فى التجمع والتنظيم والتعبير.

من بين الابتكارات السياسية التى تقدمت دائمًا من أعلى لأسفل وعززت بشكل كبير من ظهور الحركات الاجتماعية: تأسيس انتخابات تنافسية متلاحقة. وكما تبين تواريخ بريطانيا وأمريكا الشمالية بوضوح، أنه حتى مع محدودية الحق الانتخابى وغير المتساوى استطاعت تلك الانتخابات تعزيز نشاط الحركة الاجتماعية. وقد عززت الانتخابات التنافسية المتلاحقة من حملات وتحركات ومظاهر الوقفة للحركة الاجتماعية بعدة طرق مختلفة، هى:

١- إنها وعلى غرار الأعياد الرسمية لم يكن من بُد فى احتوائها على تجمعات عامة كان من الصعب على السلطات أن تستبعد منها غير الناخبين؛ وأصبحت هذه التجمعات منذ ذلك الوقت مناسبات امتيازية للتصويت الشعبى من أجل المطالب.
٢- أن تلك الانتخابات قدمت نموذجًا للتأييد العام لبرامج تنافسية، كما تجسد ذلك فى منافسة المرشحين؛ وقد صرحت الحكومات ذات مرة بمناقشة عامة للقضايا الرئيسية أثناء الحملات الانتخابية، وأصبح من الأصعب بعد ذلك إسكات هذه المناقشة خارج الحملات الانتخابية.
٣- عظمت الانتخابات من أهمية الأعداد؛ حيث أنه مع الانتخابات التنافسية، فإن أى جماعة تتلقى دعمًا منظمًا من عدد كبير من التابعين تصبح إما حليفًا أو خصمًا محتملاً فى الاقتراع.
٤- كان لدى المرشحين دائمًا حوافز لعروض أو مظاهر التأييد الشعبى، بما فى ذلك تأييد غير الناخبين، وقد حصنت تلك العروض مطالبهم لتمثل "الشعب" برمته وأن تدير تأييدًا أوسع يفوق تأييد المعارضين فى الانتخاب (Morgan 1988).
٥- بقدر ما كانت الدوائر الانتخابية جغرافية بقدر ما كانت الحملات والاقتراعات توفر فرصًا لإدخال قضايا محلية وإقليمية فى النقاش العام.
٦- التقسيمات القانونية الواضحة بين هؤلاء المتمتعين بحق التصويت وأولئك غير المتمتعين بهذا الحق قد عززت وروجت المطالب من قبل المحرومين من الحقوق حيث أظهرت الانتخابات هذا الاستبعاد بشكل جلى.

إذًا لقد عززت مأسسة الوطنية فى القرن التاسع عشر فى كل من بريطانيا وأمريكا الشمالية وفرنسا وبليجكا من نشاط الحركة الاجتماعية. ومن ثم كان منح الحق الانتخابى ميسرًا وبشكل مضاعف لتوسيع الحركات الاجتماعية: زادت حقوق المشاركة السياسية لأصحاب الحق فى التصويت، وزادت من الدوافع لتقديم الشكاوى العامة من قبل المحرومين من الحق فى الانتخاب.

هل ينصبّ كل هذا إذًا فى هذا الترادف العملاق: الحركات الاجتماعية = المقرطة (Giugni, McAdam, & Tilly 1998, Ibarra 2003, Markoff 1996b)؟ لاشك أن الحالات التاريخية التى عرضنا لها تبرهن على بعض التجانس العام بين الحركات الاجتماعية والمقرطة. ومع ذلك فإن الحركات الاجتماعية والمقرطة يظلان فى الحقيقة متمايزان من الناحية المنطقية والإمبريقية والسببية. فمن الناحية المنطقية، لا يستلزم انتشار الحركات الاجتماعية حركة ديمقراطية أو مقرطة، حيث أن الحملات وذخيرة التحركات ومظاهر الوقفة للحركات الاجتماعية يمكن أن تعمل مبدئيًا فى صالح عدم التكافؤ والاستبعاد بدلاً من التكافؤ أو المساواة والاحتواء؛ ولنضع فى الاعتبار الإمكانية (المنطقية) لوجود حركات فى صالح نفى أو إخراج المهاجرين الجدد. ومن الناحية الإمبريقية، نجد أن هناك كثيرًا من الحركات تشكلت لمناهضة الديمقراطية؛ ويكفى فى هذا النظر إلى التعبئة القومية (التلادية) nativist الواردة فى قائمة "ويليام جامسون" بالولايات المتحدة إبان القرن التاسع عشر.

أما من الناحية السببية، فإن الحركات الاجتماعية والمقرطة تقع أيضًا بشكل مستقل نسبيًا عن بعضها البعض؛ ففى حالات النصر والثورة، على سبيل المثال، أحيانا ما يفرض الحكام الجدد مؤسسات ديمقراطية بصورة مفاجئة فى غياب أية تعبئة لحركات اجتماعية سابقة فى صالح الديمقراطية؛ ولنفكر فى اليابان وألمانيا المحتلين بعد الحرب العالمية الثانية. فلا يوجد رابط ضرورى بين الحركات الاجتماعية والديمقراطية. وبالرغم من ذلك فالتعميم الرئيسى الذى يمكن أن نستخلصه من الدليل الذى قدمناه إنما يجرى على نحو مختلف تمامًا وهو: أنه بمجرد وقوع المقرطة، فإنه عادة ما يتبعها حركة اجتماعية (سواء كانت ديمقراطية أو لم تكن).

توفر الدراسة المقارنة التى قامت بها "روث بيرنز كولبير" Ruth Berins Collier حول الديمقراطية فى أوروبا الغربية وأمريكا الجنوبية، فرصة جيدة لإضفاء مزيد من الدقة على هذه المزاعم (لتفصيل ونقد تحليل كولبير، انظر: Tilly 2001a). ففى جهد منظم لتعقب آثار مشاركة الطبقة الوسطى والطبقة العاملة فى التحولات الديمقراطية، تقارن "كولبير" ١٧ حالة "تاريخية" من المقرطة، أغلبها من القرن التاسع عشر، مع ١٠ حالات "حديثة" تقع ما بين عام ١٩٧٤ وعام ١٩٩٠.

والمقرطة أو عملية التحول الديمقراطى بالنسبة لكوليير، تعنى تأسيس عدة أشياء: (١) حكم ليبرالى دستورى، و(٢) انتخابات تقليدية، و(٣) مجلس تشريعى مستقل منتخب من قبل الشعب (Collier 1999: 24). والجدول ٣-٣ يتضمن الحالات التاريخية التى أدرجتها كوليير من سويسرا (١٨٤٨) إلى إسبانيا (ثلاث تحولات، تم حفظها مباشرة أو بعد وقوعها فى الفترة من ١٨٦٨ إلى ١٩٣١). وللوقوف على هذا الاعتماد المتبادل بين الحركات الاجتماعية والتحولات الديمقراطية عند كوليير لابد أن نقرر أى التحولات سنركز عليها، ونحدد تاريخ وجود الحركات الاجتماعية فى السياسة العامة، ثم نضاهى التاريخين. وكما يشير تاريخ فرنسا، لن يكون هذا دائمًا سهلاً؛ فتأريخ كوليير للأعوام ١٨٤٨ و١٨٧٥-١٨٧٧ بالنسبة للتحولات الديمقراطية الفرنسية تسبق بوضوح تاريخ إرساء الحركة الديمقراطية المستمرة التى تم الإشارة إليها من خلال تاريخ المظاهرات، لكن عام ١٨٤٨ قد جلب بالتأكيد على فرنسا نوعًا من ازدهار الجمعيات والاجتماعات والمظاهرات وأدءات أخرى للحركة الاجتماعية.

بناءً على المعلومات الواردة فى الوصف الخاص بكوليير بالإضافة إلى عدد متنوع من الأعمال التاريخية، دعونى أعرض بالرغم من هذا وذاك، جدولة أولية لحالات كوليير. الجدولة تميز بين الحالات أو الأمثلة التى انتشر فيها نشاط الحركات الاجتماعية بوضوح قبل تاريخ التحول الذى أوردته كوليير وتلك الأمثلة التى سبق فيها تأسيس حقيقى للتحولات الديمقراطية النمو المتسع للحركات الاجتماعية. الجدول ٣-٤ يعكس الانقطاع أو التوقف. فإسبانيا تظهر مرتين فى الجدولة، أولاً مع التحول الديمقراطى الإجهاضى عام ١٨٦٨ سابقًا لأية تعبئة مهمة أو ذات شأن لحركة اجتماعية، ولكن المرة الثانية مع التحولات الجديدة لعامى ١٨٩٠ و١٩٣١ بعد الحركات الاجتماعية التى كانت قد بدأت فى الانتشار، على الأقل فى المدن الرئيسية للدولة (Ballbe` 1993, Gonza`lez Calleja 1998, 1999). وظهرت دول أخرى مرة واحدة فقط، ولكن أحياناً مع سنوات متعددة ممثلة بذلك تحولات معكوسة لاحقة، أو تحولات جزئية، أو تواريخ بديلة. وباستثناء إسبانيا، فإن التواريخ المتعددة لا تشوش على تحديد القرار فيما يتعلق بمن جاء أولاً المقرطة أم الحركة الاجتماعية.

جدول ٣-٣ حالات رووث بيرنز كوليير "التاريخية" من المفرطة وتواريخ حدوثها

البلد	السنوات
سويسرا	١٨٤٨
فرنسا	١٨٤٨، ١٨٧٥-١٨٧٧
الدنمارك	١٨٤٩، ١٩١٥
اليونان	١٨٦٤
شيلي	١٨٧٤/١٨٩١
بريطانيا العظمى	١٨٨٤، ١٩١٨
النرويج	١٨٩٨
فنلندا	(١٩٠٦)، ١٩١٩
السويد	١٩٠٧/١٩٠٩، ١٩١٨/١٩٢٠
البرتغال	١٩١١، ١٩١٨
الأرجنتين	١٩١٢
إيطاليا	١٩١٢ (١٩١٩)
هولندا	١٩١٧
بلجيكا	١٩١٨
ألمانيا	١٩١٨-١٩١٩
أورجواي	١٩١٨
إسبانيا	١٨٦٨، ١٨٩٠، ١٩٣١

المصدر: Collier 1999: 23

مفتاح الرموز: التواريخ التى بينها (/) مثل: ١٩٠٧/١٩٠٩ تشير إلى وصول عناصر من الحكم الديمقراطى على دفعات/ فترات أما التاريخ بين قوسين (١٩١٩) مثلاً، فهو يشير إلى بديل يمكن البرهنة عليه للتاريخ الرئيسى الوارد؛

أما التواريخ المكررة: فتشير إلى تأسيس جزئى تبعها تحولات عكسية أو فترات طويلة ساكنة.

جدول ٣-٤ ترتيب الحركات الاجتماعية والتحولات الديمقراطية في حالات "كولبير" "التاريخية"

الحركات الاجتماعية أولاً	التحول أولاً
الدنمارك ١٨٤٩، ١٩١٥	سويسرا ١٨٤٨
بريطانيا العظمى ١٨٨٤، ١٩١٨	فرنسا ١٨٤٨، ١٨٧٥-١٨٧٧
النرويج ١٨٩٨	اليونان ١٨٦٤
فنلندا (١٩٠٦)، ١٩١٩	شيلى ١٨٧٤/١٨٩١
السويد ١٩٠٧/١٩٠٩، ١٩١٨/١٩٢٠	البرتغال ١٩١١، ١٩١٨
الأرجنتين ١٩١٢	إسبانيا ١٨٦٨
إيطاليا ١٩١٢ (١٩١٩)	
هولندا ١٩١٧	
بلجيكا ١٩١٨	
ألمانيا ١٩١٨-١٩١٩	
أورجواى ١٩١٨	
إسبانيا ١٨٩٠، ١٩٣١	

المصـــادر: Alapuro 1988, Ballbe` 1983, Birmingham 1993, Caramani 2003, Collier 1999, Deneckere 1997, Dolle`ans & Crozier 1950, Dowe 1970, Gonza`lez Calleja 1998, Lida 1972, Lo`pez-Alves 2000, Lundqvist 1977, Ohngren 1974, Paige 1997, Rock 1987, Sabato 2001, Seip 1974, 1981, Skidmore & Smith 1984, Stenius 1987, Tilly 1986, 1995, Wahlin 1986 Wirtz 1981.

كيف تم تقسيم البلاد؟ بالرغم من أن الحركات الاجتماعية قد سبقت التحـول الديمقراطي فى اثنتى عشرة حالة من بين الحالات الثمانية عشرة التـى أدرجتهـا كولبير، فإنه فى الحالات الست الأخرى عززت التحولات الديمقراطية ذات القواعد الضيقة من حركات اجتماعية لاحقة سواء أكانت لديها مكانة سياسية فيما سبق أم لم

يكن لها أية مكانة على الإطلاق. أما عن الأنظمة السياسية التى مرت مبكرًا بخلق دساتير ليبرالية من أعلى لأسفل، وانتخابات تنافسية، ومجالس تشريعية مختارة من قبل الشعب؛ فهى عادة ما نضعها قبل تطور الحركات الاجتماعية على نحو كامل؛ وقد تابعنا عن كثب تجربة من هذا النوع فى فرنسا. وبعيدًا عن تلك النقطة الواضحة، ليس هناك فرق قوى فى الموقع الجغرافى أو النمط السابق للنظام السياسى يمكن أن يمايز أو يفرق بين الجانبين.

ومع ذلك فهناك استثناء جغرافى واحد هو: البلدان الإسكندنافية أو شمال أوروبا-الدنمارك، والنرويج، وفنلندا والسويد- فهى تتركز بداية وعلى نحو مبكر فى عمود "الحركات الاجتماعية أولاً". أما منطقة البلطيق فقد ظلت طويلاً بعيدة عن باقى أوروبا وذلك لتركيبتها الاستثنائية من كنائس الدولة (اللوثرية) بالإضافة إلى حقوق المواطنة المتسعة. وقد نتج الخلق المبكر لدستور ديمقراطى نسبيًا فى الدنمارك عام (١٨٤٩) عن تدخل ملك إصلاحى شاب فى أواخر ثورات ١٨٤٨. ولكن حتى فى الدنمارك، كان الفلاحون والعمال والنشطاء الدينيون يخلقون جمعيات متعددة الأغراض ويستغلونها فى السياسة العامة على مدى قرن قبل هذه الآونة (Wahlin 1986). وبالرغم من الاتفاق فى الفصل السابق على مكان ابتكار الحركات الاجتماعية فى إنجلترا وأمريكا الشمالية إبان العقود الأولى من القرن التاسع عشر، فإن دول شمال أوروبا ربما كان لديها بعض مزاعم تتعلق بالمشاركة فى ابتكار الحركات الاجتماعية هذه. مع أن اختراعاتهم فى القرن الثامن عشر لم تنتشر بشكل واسع أو مبكر.

أما النرويج وفنلندا والسويد فقد ظلت تطن بالحركات الاجتماعية خلال معظم سنوات القرن التاسع عشر. وقد قدمت المنظمات المرتكزة على الكنيسة الدفعة الأولى، إلا أن الليبراليين العلمانيين والمعارضين الدينيين لكنائس الدولة، والمدافعين عن التعاونيات، والمؤيدين للقومية الشعبية، والعمال المنظمين والمناوئين لحملات الكحول الواسعة (خاصة بعد عام ١٨٨٠) تبنوا جميعًا تحركات الحركة الاجتماعية وقدموا عروضًا منتظمة من مظاهر الوقفة أفصحت عن العناصر المتكاملة لرفع مطالبهم (Alapuro 1988, Lundqvist 1977, Ohngren 1974, Seip 1974, 1981, Stenius 1987). ومن ثم فإنه فى استقلال جزئى عن التحولات الديمقراطية فقد عززت العمليات الاجتماعية الإقليمية والقومية فى بعض الأحيان من الحركات الاجتماعية.

استنادًا إلى سمعة سويسرا فى المشاركة المدنية المكثفة، فإن ظهورها على قمة قائمة "التحولات أولاً" تأتى مفاجئة. قد يظن المرء أن مواطنى سويسرا كانوا مشغولين بتشكيل أو تأسيس الجمعيات، وشن المظاهرات، وخلق حملات حركات اجتماعية أيضًا قبل عام ١٨٤٨، لذا لا يخلو الأمر حقيقة من لغزٍ. فبعيدًا عن الدخول فى الديمقراطية كنتيجة لعادات وثقافة غابرة أو قديمة، جددت سويسرا المؤسسات الديمقراطية كحل توفيقى وسطى مثيرًا للجدل وارتجالى للأزمات الثورية (للحصول على خلفية تاريخية عامة، انظر: Bonjour 1948, Bonjour, Offler, & Potter 1952, Capitani 1986, Deutsch 1976, Gilliard 1955, Gossman 2000, Kohn 1956, Wimmer 2002: 222-68).

كان لبلدات سويسرا ومقاطعاتها السياسية/الكانتونات، خاصة فى المرتفعات، تاريخ طويل فى المشاركة المدنية، ولكن من طراز النظام السياسى- القديم المحدود للدول الأوروبية ذات المدن وقرى الفلاحين. ثمة مجموعة فرعية من الذكور أصحاب الأملاك وأبنائهم أسسوا على نحو نموذجى مجلسًا كان يقر الضرائب والنفقات الرئيسية، وانتخاب الموظفين لمدة عام، واحتفظوا بحق الفيتو فى حالة الانشقاق الواسع ضد الأعمال الرسمية. إلا أن هؤلاء الناخبين المعتدين بذواتهم استبعدوا بشكل عام من هم دون ذوى الأملاك، وغالبًا ما حكموا مقاطعات مستقلة لم يكن لسكانها علاقة بالشئون العامة (Boning 1998, Wyrsch 1983). ومن ثم قد تكون الأوليغاركية[٤٢] الاسم الأفضل لهذا النظام من الديمقراطية.

هزت الثورة الفرنسية الروابط الاقتصادية والسياسية لسويسرا مع فرنسا. وعرَّضت كذلك المواطنين السويسريين، خاصة التجار البرجوازيين والبروليتاريا الصناعية الصاعدة آنذاك إلى نماذج وعقائد فرنسية جديدة. وتشكلت من عام ١٧٨٩ فصاعدًا، حركات ثورية فى عدة أجزاء من سويسرا. وفى عام ١٧٩٣ مرت جنيف (ليست عضو فى الفيدرالية ولكن على رباط قوى بسويسرا) بثورة على النموذج الفرنسى. ومع ازدياد التهديد بالغزو الفرنسى فى أوائل عام ١٧٩٨، سلكت كل من "بازل" و "فود" و "لوسيرن" و "زيورخ" ومناطق سويسرية أخرى

---

(٤٢) الأليغاركية Oligarchy هى حكم الأغنياء ممن حددوا الصالح العام بطريقة تنفعهم هم فقط [المترجم]

الطريق الثورى. فتحولت "بازل" على سبيل المثال من دستور كان المواطنون فـي البلدة يختارون بموجبه شيوخ الأقسام السياسية للبلدة إلى دستور آخر يعطى السكان الحضر والريفيين تمثيلاً متساويًا.

وبعد الهزيمة على يد فرنسا بمساعدة الثوريين السويسـريين عـام ١٧٩٨ ووضع دستور جديد، تبنى النظام السويسرى ككل صيغة أكثر مركزية للحكم مـع مواطنة واسعة إلى حد كبير. وقد دمج النظام الجديد المقاطعات الخاصة بكانتونات "سان جال" St. Gall، و"جريسونز"، و"ثرجاو" و"تيسينو" و"آرجاو" و"فود" بشـروط متساوية مع الكانتونات السياسية القديمة، لكنه اتبع النظام الثورى الفرنسى بتقليص الكانتونات إلى وحدات إدارية وانتخابية. إلا أن الحكومة المركزية ظلت رغم ذلـك ضعيفة؛ حيث وقعت أربعة انقلابات بين عامى ١٨٠٠ و١٨٠٢. ومـع انسـحاب الجنود الفرنسيين عام ١٨٠٢، تفجرت عدة تمردات. وأصبحت سويسرا آنذاك على شفا حرب أهلية. ولم يحفظ وحدة البلاد سوى تدخل نابليون وفرض دستور جديـد عام ١٨٠٣.

وعرف نظام ١٨٠٣ فى تاريخ سويسرا بالتوسطية Mediation، حيث استعاد سلطات كبيرة على الكانتونات، لكنه على أية حال أعاد تأسيس النظام القـديم Old Regime. وقد عملت فيدرالية سويسرا المعدلة من خلال جمعية وطنيـة، وتعدديـة لغوية رسمية، ومساواة نسبية ما بين المقاطعات، وحرية انتقـال المـواطنين مـن مقاطعة إلى أخرى. وبالرغم من بعض التعديلات الإقليمية، فإن النظام المركـزى الضعيف تشريعيًا وقضائيًا وتنفيذيًا ظل باقيًا بعد هزيمة نابليون. ولم تبق سويسـرا على أيه حال إلا بعد أن كانت على شفا حرب أهلية مرة أخرى، ولكن هذه المـرة منع وقوعها تدخل القوة العظمى Great Power فى الفتـرة ١٨١٣-١٨١٥. وفـى إخماد الحرب عام ١٨١٥، قبلت كل من النمسـا وفرنسـا وبريطانيـا العظمـى والبرتغال وبروسيا وروسيا وإسبانيا والسويد معاهدة بـين ٢٢ مقاطعـة سـميت بالمعاهدة الفيدرالية Federal Pact (يضاف إليها الآن "فاليز" Valais,، و"نيوشـاتيل" Neuchatel، وجينيف) حيث ضمنوا بها حياد سويسرا الدائم وعدم انتهاك الحدود.

لم يعط المنتصرون عام ١٨١٥ للسلطات المركزيـة السويسـرية وسـائل ملائمة لإدارة الوضع المعقد لبلادهم. فلم تقم سويسرا بإدارة شئونها بعد المعاهـدة الفيدرالية بواسطة بيروقراطية دائمة، أو جـيش مجهـز، أو عملـة موحـدة، أو

إجراءات معيارية، أو علم وطنى، بل بواسطة أصحاب عادات وأعــراف داخليــة متعددة، ورأسمال دوار، وجلبة لا تنقطع وسط ممثلى الكانتونات ممن لم يكن لديهم الحق فى التملص من تعاليم قاعدتهم الشعبية فى بلدانهم. وعلى المستوى الــوطنى، عاش السويسريون بنظام كان أكثر عرضة لاستخدام الفيتو من التغييــر المتنــاغم والمتفق عليه. فى تلك المرحلة، لم تلعب الحركات الاجتماعية دورًا يذكر فى الحياة العامة السويسرية.

مع ثورة فرنسا يوليو ١٨٣٠ أصبحت الحركة المناهضة لرجال الدين أكثــر بروزًا فى الراديكالية السويسرية. وبعد عام ١٨٣٠ أصبحت سويسرا موطنًا مؤقتــا لكثير من الثوريين المنفيين (مثل جوسيب مــازينى Giuseppe Mazzini، وفــيلهلم ويتلنيج Wilhelm Weitling، والمفاجئة الأكبر إمبراطور المستقبل "لويز نابليون")، والذين تعاونوا مع الراديكاليين السويسريين فى الدعوة إلــى الإصــلاح. يتحــدث المؤرخون فى سويسرا أثناء الثلاثينيات من القرن التاسع عشر عن حركة تجديــد Regeneration Movement اتبع القائمون فيها وسائل "الإعلام والأندية والمســيرات الجماهيريــة (Nabholz, von Muralt, Feller, & Bonjour 1938: II, 406). إلا أن تلك "الحركة" جاءت مشابهة للتعبئة الضيقة من أعلى لأسفل التى رصدناها من قبل فى فرنسا وبلجيكا قبل ١٨٤٨. وقد حدثت طفرة كبيرة فى الدوريات والكراســات التى صاحبت الاضطراب السياسى فى الفترة من ١٨٣٠-١٨٣١ (Andrey 1986: 551-52). وكان الليبراليون المتمكنون قد بدأوا تفعيل إصلاحات نموذجية من طراز القرن التاسع عشر مثل الحد من عمالة الأطفال وتوسيع المدارس العامة. وبــالرغم من ذلك، فقد شددت الدساتير الكانتونيــة cantonal constitutions الجديــدة التــى وضعت أثناء تلك التعبئة على الحرية والتآخى أكثر من المساواة.

وبين عامى ١٨٣٠ و١٨٤٨ مرت سويسرا بمجموعة متناقضة من العمليات السياسية. وبالرغم من أن الصراعات فى ذلك العهد قد نشطت بلا شك كثير مــن الديمقراطيين المقتنعين، إلا أنها صدرت مفاهيم متصارعة للديمقراطية ضد بعضها البعض. وأتمت المهمة على أساس من المنافسة من أجل السيطرة على الفيدراليــة السويسرية ككل. وقامت المقاطعات الأغنى والأكثر بروتستانتية بشق طريقها نحو طراز الديمقراطية الخاص بها. وقد وضعت تلك المقاطعات مؤسسات نيابية بــدلاً من ديمقراطية مباشرة للمواطنين الرجال، والتى انتشرت على مدى فترات طويلــة

وسط الجماعات والمقاطعات الموجودة بالمرتفعات، ثم استخدم النشطاء المستقلون فى المقاطعات التى جرى عليها الإصلاح قوة مسلحة لدفع جيرانهم الذين لم يقوموا بالإصلاح إلى الديمقراطية النيابية. وقد قاموا بهذا فى البداية من خلال غزوات عسكرية عبر الحدود بين المقاطعات، ثم فى حرب أهلية مفتوحة ولو كانت قصيرة الأمد عرفت بحرب "ساندرباند" Sonderbund War ١٨٤٧ (Bucher 1966, Remak 1993). وبعد أن انتصر الجانب الليبرالى فى الحرب الأهلية بشكل حاسم أسفرت المفاوضات عن دستور ديمقراطى مرة أخرى.

وأثناء الأزمة، أصبحت مؤهلات الاعتراف بالمواطنة أكثر بروزًا. وقد وصف المراقب الثاقب "ألكس دى توكفيل" Alexis de Tocqueville الوضع باختصار بعد الحرب الأهلية، قائلاً:

> لم تقع الثورة الديمقراطية التى تقلب العالم فى أى مكان آخر بمثل هذه الملابسات المركبة والغريبة. شعب واحد مؤلف من أجناس مختلفة، يتحدثون عدة لغات، ويلتزمون بعقائد متعددة وطوائف كثيرة مختلفة، وكنيستان مؤسستان بشكل متساو وبالامتيازات نفسها؛ فكل مسألة سياسية سرعان ما تتمحور حول مسائل دينية وكل مسألة دينية تتمحور حول مسائل سياسية. إنهما مجتمعان فى الحقيقة، مجتمع قديم جدًا والآخر يافع، تزاوجا من بعضهم البعض بالرغم من فارق السن. إنها سويسرا. (Tocqueville 1983: 635-36)

انتزعت المقرطة فعليًا عن سويسرا ككل فيما بين عام ١٨٣٠ و١٨٤٧. وبالرغم من ذلك فإن استقرار عام ١٨٤٨ خدم بشكل واضح فى تقدم الديمقراطية على مستوى الأمة متجاوزًا بذلك المستوى الذى وصلت إليه فى أعوام ١٧٩٨ و١٨٠٣ و١٨١٥ أو حتى عام ١٨٣٠. وسرعان ما خلقت المقرطة السويسرية فرصًا للحركات الاجتماعية. وبعد عام ١٨٤٨ بفترة قصيرة بدأ المواطنون السويسريون فى خلق مدى واسعًا من حركات اجتماعية على اتصال قريب بالمؤسسات الاستشارية- مثل، الاقتراعات على مستوى المقاطعات والمستوى الوطنى- تأسست بفعل استقرار السلام الدستورى. لقد خلقوا السياسة العامة التشاركية السويسرية المتوطدة التى نعرفها اليوم (Frey & Stutzer 2002: chaps.

8-9, Kriesi, Levi, Ganguillet, & Zwicky 1981, Steinberg 1996, Stutzer & Frey 2002, Trechsel 2000).

الحركات الاجتماعية فى الأرجنتين

دعونا نلقى نظرة على وطن آخر محير. إنها الأرجنتين التى تأتى فى عمود الدول التى سبقت الحركات الاجتماعية فيها التحولات الديمقراطية. ومع تاريخ الدولة السياسى من كولونيلات وأنظمة قمعية، كان من الممكن أن نتوقع أن تأتى الأرجنتين فى هذا الصدد على غرار اليونان، أو شيلى أو البرتغال. والحقيقة أن علاقة الدولة غير المتساوية على الإطلاق بين المركز والأطراف خلقت مساحة لما يمكن تسميته بجُزر نشاط الحركات الاجتماعية. فى بوينوس آيريس، على الأقل، أصبحت سياسة الحركات الاجتماعية واضحة فى وقت مبكر جدًا. وهنا تلخص المؤرخة الأرجنتينية "هيلدا ساباتو" Hilda Sabato الوضع قائلة،

> فى الستينيات والسبعينيات من القرن التاسع عشر غالبًا ما تم تعبئة الناس فى بوينوس آيريس بغرض التشجيع أو الاحتجاج أو التأثير على تحرك الحكومة. وقد تم شن مظاهرات مهمة، على سبيل المثال، فى عام ١٨٤٨، لتدعيم بيرو فى صراعها مع إسبانيا؛ وتأييد حرب الحلف الثلاثى ضد باراجواى فى العام التالى؛ والتعاطف مع كوبا عام ١٨٦٩ و١٨٧٣؛ ومعارضة عقوبة الإعدام عندما حُكم على "باسكال كاسترو شافاريا" Pascual Castro Chavarria بالإعدام عام ١٨٧٠؛ والاعتراض على المنظمة الرسمية التى أسست بمناسبة تفشى وباء حمى الصفراء عام ١٨٧١؛ ومعارضة إعادة كنيسة "سان إجناسيو" إلى الملاك الأصليين اليسوعيين عام ١٨٧٥؛ وكذلك مقاومة قانون ١٨٧٨ الذى فرض ضرائب إضافية على الليكور والتبغ وأوراق اللعب؛ وأيضًا التظاهر من أجل السلام فى مواجهة الأحداث الثورية عام ١٨٨٠. (Sabato 2001: 118)

واستمر نشاط الحركة الاجتماعية إلى أن دخل الثمانينيات من القرن التاسع عشر. وفى عام ١٨٨٩، أسس طلاب بوينوس آيريس منظمة تدعى "الاتحاد المدنى للشباب" Youth Civic Union (Union Civica de la Juventud) لمعارضة السياسات الحكومية. وسرعان ما جذبت المنظمة أتباعًا من غير الطلاب وتطورت إلى "اتحاد مدنى" عام، قام في١٨٩٠ بشن مظاهرة على مستوى بوينوس آيريس قوامها ٣٠ ألفاً من المشاركين. بعدها وفى العام نفسه قامت جماعة شعبية مسلحة، تسير على نهج الاتحاد، بمهاجمة قوات الحكومة فى عصيان فاشل، لتكشف أن السياسيين الرئيسيين الذين شجعوا الهجوم قد عقدوا اتفاقاً من وراء ظهرهم لتغيير الحكومة. وجلبت تسعينيات القرن التاسع عشر السياسة الشعبية القائمة على التنظيم إلى المشهد الوطنى، ولكن على خلفية أرجنتينية متميزة فى السياسة العسكرية والحاكم القوى.

بين عامى ١٨٩٠ و١٩١٤، ازدهرت الحياة التنظيمية فى الأرجنتين. فقد تواصلت حركة واسعة شبه تآمرية من أشخاص دعوا أنفسهم راديكاليين مع النوادى السياسية العديدة للطبقة الوسطى والتى تحتفظ بتراتبية هرمية من لجان الأحزاب. وقد تبنوا وسائل نموذجية لحركة اجتماعية، بما فى ذلك الاجتماعات الجماهيرية والمظاهرات. وقد قامت عدة فيدراليات فوضوية بتنظيم الأعمال فى منطقة بوينوس آيريس. وبالإضافة إلى مظاهراتهم الخاصة فى مناسبات من قبيل عيد العمال وعيد رأس السنة، فقد جذّرَ الفوضويون لنصف دزينة من الإضرابات فى بوينوس آيريس وحولها بين عامى ١٨٩٩ و١٩١٠. وعندما هددوا بتخريب مهرجانات العيد السنوى لاستقلال الأرجنتين عام ١٩١٠، بدأت الحكومة فى إلقاء القبض على الفوضويين كمستوعزين vigilantes[٤٣] وحطموا أماكن اجتماعاتهم.

فى الوقت ذاته بادر الاشتراكيون الأرجنتينيون (الذين ميزوا أنفسهم بحدة عن الفوضويين) بحملات نموذجية لحركة اجتماعية من أجل حق الطبقة العاملة والسكن والتعليم والطلاق وحق النساء فى الانتخاب والتصويت وتحديد يوم العمل بثمانى ساعات. وجمع حزبهم الاشتراكى الذى تأسس عام ١٨٩٤ العمال مع المهنيين وبعض صغار المنتجين الصناعيين. وبمرور الوقت، انتخب الحزب

(٤٣) مستوعز= عضو فى جماعة تنتحل لنفسها مهمة حفظ النظام وحسن السلوك فى ناحية لا تكون فيها شرطة أو تكون فيها الشرطة ضعيفة. [المترجم]

عضوه الأول فى مجلس النواب الأرجنتينى عام ١٩٠٤، وضربت سياسة الحركة الاجتماعية بجذر عميق فى البلاد. ذلك أن الحركات الاجتماعية الأرجنتينية قد سبقت دون شك زمن التحول الديمقراطى الذى ترصده "رووث بيرنز كوليير" عام ١٩١٢، عندما أنفذ قانون "ساينز بانا" Sa`enz Pena Law حق التصويت والاقتراع السرى للرجال عند عمر الثامنة عشر فما فوق.

وللتأكيد، فإن تحديد التواريخ من جانب "كوليير" ومن جانبى بالنسبة للأرجنتين أسقطت مشكلة مضجرة تغفلها أو تخفيها جميع الحالات بالفعل: وهى التغاير فى الوصول إلى الديمقراطية والحركات الاجتماعية داخل كل نظام سياسى. حيث أنه فى عام ١٩١٢، كانت بوينوس آيريس قد أصبحت عاصمة عالمية لدولة كبيرة تتمتع بالرخاء. إلا أن معظم أرجاء البلاد ظلت زراعية، وظلت مناطق كبيرة تحوى سكانًا أصليين كانوا منخرطين بشكل ضعيف فى السياسة الوطنية، فى حين وقعت أقسام كبيرة تحت سيطرة كبار ملاك الأراضى وأصحاب المزارع الكبيرة، والرجال الأقوياء على المستوى الإقليمى (Rock 1987: 179-83). كما أنه فى جميع البلاد التى تناولناها بالدراسة تتجاهل التواريخ المذكورة درجة كبيرة من عدم التساوى فى الوصول إلى المؤسسات الديمقراطية والحركات الاجتماعية. فهى، أى التواريخ، تميز بشكل أساسى الزمن الذى نال فيه قطاع كبير من السكان المحليين لأول مرة هذه الإمكانية للوصول إلى المؤسسات الديمقراطية أو الحركات الاجتماعية.

تدويل الحركات الاجتماعية

هناك ملاحظة أخرى مهمة تظهر من الخبرات الوطنية فى القرن التاسع عشر التى رصدها هذا الفصل. فبالرغم من أن توقيت وخواص الحركات الاجتماعية اعتمدت أساسًا على البناء المتغير للسياسة الوطنية، فإن الروابط الدولية قدمت فرقًا ملحوظًا ودالاً. وقد لاحظنا بالفعل التفاعل القريب بين نشطاء بريطانيين وأمريكان أثناء القرن الثامن عشر، فى الأيام المشكلة للحركات الاجتماعية. ومنذ ذلك الوقت المبكر فصاعدًا، أخذت حركة مناهضة الرق منحنى دوليًا حقيقيًا. وعلى مدار القرن التاسع عشر، برزت أهمية الروابط الدولية بثلاث طرق مختلفة.

١- استجابة الحركات الاجتماعية للتغيرات التى أنتجتها الروابط الدولية مثل تدفق المهاجرين؛ والحركات القومية الأمريكية تعطى مثالا على هذه النقطة.

٢- فى سعيهم للالتفاف على السلطات الوطنية تعمد مدبّرو الحركة الاجتماعية social movement entrepreneurs تنظيم أنفسهم عبر الحدود الدولية. وقد نوهنا فى هذا الصدد عن الجمعية الدولية للرجال العاملين، التى عملت فى ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر، كما تتبعنا أيضًا التأثير العظيم للمنفيين الأيرلنديين والمتعاطفين مع الحركات الوطنية الأيرلندية فى القرن التاسع عشر.

٣- أثرت الروابط الدولية بين الحكام والمطالبين بالحكم بدورها على نشاط الحركة الاجتماعية، حيث بحث الحكام والمطالبون عن فاعلية خارجية لسياستهم. فعندما يزعم أى من النظام أو حركة المعارضة بأنهما يمثلان شعبًا متحدًا وملتزمًا فإن هذا يعرض أيًا من الجانبين لمطالب البرهنة على ذلك كشرط للتأييد الدولى. وبمرور القرن كان لمزاعم الحكام بأن نظامهم ديمقراطى ومزاعم المعارضة بأن النظام كان غير ديمقراطى قد جذبت بشكل متزايد الاهتمام والبحث عن كثب بل وحتى التدخل من الأجانب.

وقد دعت المطالب الساعية للحكم الشرعى بدورها الشعوب المقموعة لتبنى استراتيجيات الحركة الاجتماعية-الحملات، وذخيرة التحركات، ومظاهر الوقفة- على طريق تجميع تأييد خارجى ضد قامعيهم. ويعتبر المجلس الوطنى الهندى Indian National Congress (تأسس عام ١٨٨٥) قد نشأ وسط جهد من هذا النوع. فأثناء سنواته الأولى، قدم المجلس مطالبه بأسلوب جماعة ضغط بريطانية منظمة، وبالتكتيل، وتقديم الالتماس، وكتابة الخطابات؛ لقد عمل كمنظمة لحركة اجتماعية (Bose & Jalal 1998: 116-17, Johnson 1996: 156-62). وبالرغم من ذلك، فإن انتشار وتدويل الحركات الاجتماعية internationalization أخذا وتيرة سريعة إبان القرن العشرين. وقد تركزت قصتنا حول القرن التاسع عشر بشكل مكثف على أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. أما قصة القرن العشرين فسوف يكون لها شأن آخر.

الفصل الرابع

التوسع والتحول فى القرن العشرين

إن الغائية والتفكير الرغبى(٤٤) غالبًا ما يتصادفان. ونحن نـــروى قصصًـــا حول الماضى تآمر فيها التاريخ برمته لينتج حاضرنا المقبول ومســتقبلنا المجيـــد. هكذا فى عام ١٩٦٢ ونيابة عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى، طبق قسم تاريخ الحركة العمالية الدولية والتحرر الوطنى فى مدرسة الحزب العليا هـــذا المبدأ بإيمان تام. حيث نشر مجلدين كبيرين يمسحان الحركـــة العماليـــة الدوليـــة والتحرر الوطنى من القرن الثامن عشر وحتى الماضى القريب. انقســـم المجلـــدان عند عام ١٩١٧ عام الثورة البلشفية. حيث نجد ٦٤٤ صفحة تغطى ما حدث قبـــل عام ١٩١٧ و٦٣٤ صفحة تغطى من ١٩١٧ إلى ١٩٣٩. وبـــدا الأمـــر وكـــأنهم يقولون أنه قبل عام ١٩١٧ كان الإعداد؛ ومن ١٩١٧ فصاعدًا جاء الإنجاز. فقـــد قدم الماضى فى نظرهم رؤية مزكية للمستقبل (Bogolyubov, R'izhkova, Popov, & Duubinskii 1962).

احتوى كل مجلد من المجلدات المذكورة على مقالات موثقة حـــول أحـــداث رئيسية، وتغيرات اقتصادية وحركات للعمال فى مناطق صناعية وحركات تحـــرر فى مناطق غير صناعية. وقد وضع المجلد ملخصًا لبلد بعـــد بلـــد ومنطقـــة تلـــو الأخرى على مستوى العالم. وإليكم عناوين الفصول الافتتاحيـــة والختاميـــة فـــى المجلدين:

المجلد الأول، الفصل الأول: تشكل البروليتاريا المنتجة والظهـــور المســـتقل الأول للعمال فى كل من إنجلترا وفرنسا وألمانيا.

المجلد الأول، الفصل٣٣: حركات العمال والتحرر الوطنى إبان الحـــرب العالميـــة الأولى.

---

(٤٤) Teleology الغائية: مذهب الأشياء مقدرة لغاية. والتفكير الرغبى wishful thinking اليقـــين بـــأن الشيء موجود لمجرد الرغبة فى ذلك. [المترجم]

المجلد الثانى، الفصل الأول: الدلالة التاريخية العالمية لثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى.

المجلد الثانى، الفصل ٢٧: الحركات الدولية للعمال ١٩١٧-١٩٣٩. الأممية الشيوعية.

ما نراه هنا هو إماطة اللثام عن قصة بيان شيوعى محدَّث لتشكل الطبقة وتبلور التحرك الشعبى فى حركات عسكرية، تصورها الثورة البلشفية الآن كنذير لعمل جماعى عالمى ضد الاستبداد. والفصل الأخير من المجلد الثانى ينتهى بهذا الملخص عن الأحوال فى عام ١٩٣٩:

> بالرغم من استحالة عقد مجلس الكومنترن[٤٥] Comintern فى ظروف نشوب الحرب وصعوبة حفظ الاتصالات بين الأحزاب الفردية والأعضاء القيادية للكومنترن، إلا أن الأحزاب الشيوعية فى معظم البلدان استطاعت تقديم تحليلات صحيحة للظروف والاتصالات المتبادلة بين القوى الطبقية وإعمال خطوط تكتيكية صحيحة، لتحشد حولها الجماهير الشعبية الواسعة فى المعركة من أجل مصالح العمال، ومن أجل الحرية، ومن أجل استقلال بلادهم، ومن أجل الديمقراطية، وضد الرجعية والفاشية. وقد وصفنا هنا الدور الكبير الذى لعبته الأممية الشيوعية فى تنمية الحركة الشيوعية العالمية. (Bogolyubov, R'izhkova, Popov, & Dubinskii 1962: II, 625).

إذا كانت الكتابة الحزبية ذات الأربعين عامًا، بعباراتها الخاصة من قبيل "التحليلات الصحيحة" و"الخطوط التكتيكية الصحيحة" تفوح منها عطانة الأزمنة القديمة بالنسبة لقارئ القرن الحادى والعشرين، فإنها فى الوقت نفسه تعبر عن رؤية داخلية مشتركة لنشاط حركة اجتماعية إبان القرن العشرين، لسان حالها: نحن نحقق التاريخ، نحن سنسود.

(٤٥) الحزب الشيوعى الدولى الثالث للاتحاد السوفيتى (حل عام ١٩٤٣). [المترجم]

وبالرغم من أنهم وبكل تأكيد شددوا على الأحزاب الشيوعية والكومنترن، فإن هؤلاء المؤرخون السوفيت الذين قامو بهذا العمل عام ١٩٦٢ أخذوا زاوية واسعة لرؤية الحركات ذات الصلة على مستوى العالم. ويقف الترتيب الزمنى للأحداث فى مجلدهم الثانى على أحداثٍ رئيسية شملت تشريع الاتفاق الأمريكى الجديد American New Deal الذى لم يكن شيوعيًا بالطبع، والذى صرح أخيرًا باتحادات صناعية (مقابل الاتحادات الحِرَفية) بالإضافة إلى تضمينهم للعمل المناهض للفاشية سواء كان منظمًا شيوعيًا أو لم يكن، وأيضًا انتصارات انتخابية للتحالفات اليسارية فى إسبانيا وفرنسا. (وكما هو متوقع، أسقط الترتيب التاريخى للأحداث ما كان يمارسه ستالين فى السنوات ذاتها من تطهيرات فاتكة للحزب الشيوعى السوفيتى، وتهجيرات جماعية لسكان الريف، وطرد جماعى للمتهمين بانتمائهم للثورة المضادة فى موسكو ولينينجراد.) وقد صورت الترتيبات الزمنية للأحداث، عبر فترة من القرن العشرين وصلت إلى عام ١٩٣٩، ملامح حركة عمالية دولية كانت تواجه أحياناً انتكاسات setbacks من قبيل تعبئات فاشية مضادة fascist countermoblizations ومحاولات عصيان فاشلة، لكنها عمومًا كانت تجنى قوة وتزداد اتساعًا على المستوى الدولى، مستلهمة قوتها – بعد السنة المصيرية ١٩١٧ – من الحزب الشيوعى السوفيتى.

هذا وتحصر الترتيبات الزمنية للأحداث فى القرن التاسع عشر، كما وردت فى المؤلف، عددًا من الأحداث التى أصبحت مألوفة لنا بفعل ما قمنا به من مسح لهذا القرن. فهى تشمل التشريع الحزبى لتنظيمات العمال فى إنجلترا (١٨٢٤)، وتمردات عمال ليون سنة ١٨٣١ و١٨٣٤، والحركة الميثاقية/ الشارتية فى بريطانيا، والثورة الفرنسية عام ١٨٤٨، وتأسيس أحزاب العمال العسكرية المصحوبة بموجات إضراب رئيسية فى الولايات المتحدة من ستينيات القرن التاسع عشر فصاعدًا، وكذلك تأسيس الحزب الاشتراكى الأرجنتينى (١٨٩٦). وقد نالت فرنسا قدرًا كبيرًا من الاهتمام، بسبب تقاليدها الثورية من ناحية ومن ناحية أخرى لأن ماركس وإنجلز ولينين كتبوا تحليلات يُستشهد بها عن التاريخ السياسى لفرنسا إبان القرن التاسع عشر.

جدول ٤-١ الترتيبات الزمنية للأحداث الحركية
للمؤرخين السوفييت لعام ١٩٣٥ و ١٩٣٦

عام ١٩٣٥	
يوليو/تموز	قانون "فاجنر" Wagner، أو قانون العلاقات الصناعية فى الولايات المتحدة الأمريكية.
يوليو/تموز	مظاهرات مناهضة للفاشية في باريس ومدن فرنسية أخرى.
يوليو/تموز- أغسطس/آب	الاجتماع السابع للحزب الشيوعى الدولى الكومنترن.
١ أغسطس/آب	خطاب الحزب الشيوعى الصينى لشعب الصين يدعو لخلق جبهة موحدة ضد اليابان.
أكتوبر/تشرين الأول	مؤتمر الحزب الشيوعى الألمانى فى بروكسل.
أكتوبر/تشرين الأول	المؤتمر الإيطالى المناهض للفاشية فى بروكسل.
على مدار العام	حركة جماهيرية مناهضة للفاشية فى بولندا، مع إضرابات عامة فى مدن Lods، وCracow، وLvov.
عام ١٩٣٦	
يناير/ كانون الأول	نشر برنامج الجبهة الشعبية فى فرنسا.
فبراير/شباط	انتصار الجبهة الشعبية فى الانتخابات الإسبانية.
مايو/ أيار	انتصار الجبهة الشعبية فى الانتخابات الفرنسية.
يوليو/تموز	الانتفاضة الفاشية فى اسبانيا. بداية الحرب الثورية الوطنية للشعب الإسبانى ضد المتمردين الفاشيين والمتدخلين الألمان الإيطاليين.
يوليو/تموز	بداية حركة جماهيرية دولية مناهضة للفاشية للدفاع عن الجمهورية الإسبانية.

المصدر: Bogolyubov, R'izhkova, Popov, & Dubiniskii 1962: II, 633.

أما خارج أوروبا والولايات المتحدة فنجد أن الترتيب الزمنى لأحداث يميز أيضًا نضالات *struggles* من أجل الاستقلال فى أمريكا اللاتينية (١٨١٠-١٨٢٦)، وحرب الأفيون بين إنجلترا والصين (١٨٣٩-١٨٤٢)، وتمرد التايبينج فى الصين Taiping Rebellion (١٨٥١-١٨٦٤)، والتمردات الهندية ضد الحكم الإنجليزى (١٨٥٧-١٨٥٩)، وتأسيس المجلس الوطنى الهندى (١٨٨٥)، وتكوين جمعية تجديد الصين "صن ييكسيانز" Sun Yat-sen's (Sun Yixian's)، وتمرد كوبا ضد إسبانيا (١٨٩٥-١٨٩٨)، وتأسيس الحزب الاشتراكى الشيلى (١٨٩٧)، وتمرد البوكسر Boxer فى الصين (١٨٩٩-١٩٠٠).

مع ذلك فإن بعض وقفات الصمت فى الكتاب السوفيتى يرتفع صوتها عاليًا، على الأقل لمن تعودت أذنهم على الحركات الاجتماعية. وبالرغم من أن الفصول الأساسية كانت حول الحركة الصناعية الإنجليزية والحرب الأهلية الأمريكية، إلا أن حركات التعبئة لمناهضة الرق لم تظهر فى تاريخ القرن التاسع عشر. كذلك اختفى من السجل البريطانى التحرر الكاثوليكى والإصلاح البرلمانى وحق المرأة فى الانتخاب. وفى الولايات المتحدة، لم نسمع شيئًا عن الحركة القومية، والاعتدال temperance، وإصلاح البلديات. كما لم يظهر الاتحاد المدنى الأرجنتينى. وقد عجت الأعوام ١٨٤٧-١٨٤٨ بحركات ثورية، فى المؤلف السوفيتى، لكن لم يرد شيئًا عن الحرب الأهلية السويسرية. ويبدو أن باحثى قسم التاريخ للحركة العمالية الدولية والتحرر الوطنى قد نفذوا عهدهم بجدية، فهم لم يقوموا بمسح جميع الحركات الاجتماعية والنضالات السياسية فى العالم بل اقتصر مسحهم على تلك الحركات التى حملت بشكل أو بآخر مهمة تجميع عمال العالم فى حرب جماعية بقيادة شيوعية من أجل الحرية.

وسط هذا المجال الأكثر تقيدًا، تُرى ما الصورة التى ينقلها المسح السوفيتى للحركات الاجتماعية فى القرن التاسع عشر؟ بإرجاع النظر إلى عام ١٩٦٢، سنجد أن هذا المسح يصور مائة عام من وعد عظيم: العمال الأوروبيون والأمريكيون يبدأون مبكرًا فى الإفصاح عن وعى طبقى، حيث الجماهير فى أمريكا اللاتينية تطيح بالسادة الأسبان. وسرعان ما تبدأ الشعوب الصينية والهندية وأمريكا اللاتينية فى مقاومة تنوعات أخرى من الاستعمار وعمل روابط مع الحركة العمالية على مستوى العالم.

وحين كان تاريخ الحركة السوفيتية يدخل القرن العشرين، كانت الثورة الروسية عام ١٩٠٥ تضم روسيا إلى ركب التقاليد الثورية للقرن التاسع عشر، لكن تلك الثورة كشفت عن أن البروليتارية مازالت غير جاهزة لتولى السلطة. ثم جاءت الثورة البلشفية لتكثف المشاريع الآملة للقرن التاسع عشر بعرض نموذج واقعى ملموس للثورة البروليتارية ولنظام شيوعى من القوة ما يجعله يعير تلك القوة لجهود العمال فى أماكن أخرى من العالم. وبين عام ١٩١٧ ونهاية التأريخ الذى نناقشه عبر المجلدات المذكورة فى عام ١٩٣٩ نلتقى بجولة من النضالات الثورية بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة، وتأسيس الكومنترن وتوسيع التعبئة التقدمية من مواقعها ما قبل عام ١٩١٧ إلى اليابان وكوريا والمكسيك وإندونيسيا وإيران وتركيا وأورجواى ومانغوليا ومصر وهونج كونج وسوريا والفلبين وأماكن أخرى، تلى ذلك فى الثلاثينيات تأسيس تحالف مناهض للفاشية ذو تأثير بعيد المدى. وقد علِم المؤرخون السوفييت بالطبع وهم يكتبون عام ١٩٦٢، أن الأنظمة الفاشية الألمانية والإيطالية قد انهارت فى الحرب العالمية الثانية وأن الاتحاد السوفيتى رغم كونه من الفريق المنتصر قد خرج من الحرب مضعضعًا. ولا شك أن الموقع المتميز vantage point الذى استعرضوا منه السرد الزمنى للأحداث إنما يساعد على تفسير توليفة الغائية والتفكير الرغبى التى نقلت لنا تاريخهم فى الحركات حتى عام ١٩٣٩.

تُرى لو كان هؤلاء الخبراء أنفسهم قد مضوا فى استنتاج رواياتهم واستكملوها عبر ما تبقى من القرن العشرين، أى ملامح كان سيصيبون فى رسمها للفترة من ١٩٣٩ حتى ٢٠٠٠؟ لعلهم كانوا سيكتسبون الفضل فى توقعهم واستباقهم التعبئة المناهضة للاستعمار، مؤكدين على تكرار ما سلكه قادة حركات الاستقلال من نعت أنفسهم بالاشتراكيين وما استلهموه منٍ تشجيع من الصين أو الاتحاد السوفييتى. لعلهم كذلك كانوا سيستخلصون شيئًا من الرضا جراء تأسيس الحركات العمالية القوية فى اليابان وكوريا والبرازيل والدول الأخرى التى انخرطت سريعًا فى الحركة الصناعية. ربما كان بإمكانهم أيضًا أن يسعفوا حركة الحقوق المدنية الأمريكية فى ستينيات القرن العشرين، على الأقل بعد حدوثها. ومع ذلك، كانوا سيواجهون ثلاث مفاجئات كبيرة جدًا: أولاً، انتشار ما أصبح المراقبون الغربيون يدعونه فى النهاية بالحركات الاجتماعية الجديدة. ثانيًا، تفكك أغلب أنظمة اشتراكية الدولة. ثالثًا، الصلات التى كان للمؤرخين اللاحقين أن يبدءوا فى إظهارها بين

الحركات الاجتماعية الجديدة من ناحية وبين معارضة اشتراكية الدولة state socialism من ناحية أخرى.

موجة الحركة الاجتماعية ١٩٦٨

لكن من بين جميع سنوات القرن العشرين اللاحقة لكتابة المؤرخين السوفييت، ربما ما كان لشيء أن يدهشهم أكثر مما حدث فى ١٩٦٨ و١٩٨٩. ففى عام ١٩٦٨، على سبيل المثال، عُزلت برلين الغربية عن برلين الشرقية الشيوعية، مما شكل جزيرة غربية وسط الجمهورية الديمقراطية الألمانية ذات النظام الشيوعى الصلب (للحصول على مسح عالمى محكم ودقيق لعام ١٩٦٨، انظر: Suri 2003: chap. 5). وفى ١٩٦٨ أصبحت الجامعة الحرة فى برلين الغربية الأفضل من نوعها فى المظاهرات الجماهيرية ضد التورط الأمريكى فى فيتنام وضد حكومة ألمانيا الغربية نفسها. وقتها كانت إيطاليا تضم أقوى حزب شيوعى يوجد خارج أنظمة اشتراكية الدولة. وفى إيطاليا عام ١٩٦٨ لم يكن فقط الشيوعيون هم من بدءوا جولة إملاء المطالب والتى استمرت إلى أوائل السبعينيات من القرن العشرين بل كان معهم عدد كبير متنوع من العمال والرعاة الكاثوليك ومواطنى الطبقة الوسطى- أحيانًا بشكل مستقل وأحيانا بالتنسيق والتوافق (Tarrow 1989).

ومن بين الأحداث الأكثر شهرة، كان انضمام الطلاب والعمال الفرنسيون فى هجمات شبه منسقة ضد نظام "شارل ديجول" و"جورج بومبيدو" Georges Pompidou؛ وقد بدوا وكأن بإمكانهم إسقاط النظام. فى هذا السياق قامت مجلة Nouvel Observateur فى مايو/آيار عام ١٩٦٨ بنشر مقابلة مع قائد الطلبة "دانيال كوهن بنديت" الفرنسى الألمانى البالغ من العمر ٢٣ عامًا، وقد أجرى المقابلة "جان بول سارتر" نفسه، وجاء افتتاحها على هذا النحو:

> **جان بول سارتر:** فى غضون أيام قليلة، وبدون دعوة إلى إضراب عام، أصيبت فرنسا بشلل تام بفعل الإضرابات والاعتصامات فى المصانع. هل كان هذا كله بسبب أن الطلاب سيطروا على الشوارع فى الحى اللاتينى؟ كيف تحلل الحركة التى بدئتموها؟ وإلى أى مدى يمكن أن تصل؟

> **دانيال كوهن بندت:** لقد نمت الحركة بما يتجاوز توقعاتنا في البداية. وهدفنا الآن هو الإطاحة بالنظام. ولكن الأمر ليس في أيدينا سواء حدث ذلك أو لم يحدث. إذا شاركنا الحزب الشيوعي والفيدرالية العامة للعمال واتحادات وطنية أخرى أهدافنا، لن تكون هناك مشكلة: سيسقط النظام في مدى أسبوعين لأنه لا يملك وسائل لصد ما تظهره القوى العاملة من قوة (Bourges 1968: 86).

كان حكم التاريخ خلاف ذلك: فقد جاءت تنازلات "بومبيدو" للعمال المنظمين في الوقت المناسب لتشق التحالف المؤقت بين العمال والطلبة، وجاء اقتراع حزيران/يونيه بالنصر لـ "ديجول". لكن الحركة دون شك هزت النظام في فرنسا.

وقد امتدت تعبئة عام ١٩٦٨ إلى خارج حدود أوروبا الغربية. ففي كندا، أقامت كل جامعة تقريبًا انتفاضتها الخاصة، وشن أربعون ألف طالب من الكيبيك إضرابًا عامًا من أجل دولة اشتراكية مستقلة (Westhues 1975: 392-94). وفي المكسيك، أدت المطالب الطلابية للحريات المدنية إلى إضرابات عامة في المباني الجامعية ومظاهرات ضخمة وصل عددها إلى مائة ألف مشارك أو يزيد. لقد تقدم الطلاب إلى تجمع "الثاني من أكتوبر/ تشرين" 2 October في Plaza de las Tres Culturas في Tlatelolco والتي قتل فيها الجيش والشرطة مئات من المتظاهرين وقبضوا على أكثر من ألفي طالب. وفي بولندا الاشتراكية، اتحد الطلاب والمثقفون في حملة من اللقاءات، والمظاهرات والالتماسات من أجل الحقوق السياسية والإصلاح الاقتصادي بالرغم من القمع الشديد الذي تعرضوا له. وفي براغ، تحدث المثقفون المعارضون ضد الرقابة الشيوعية وساعدوا في جلب الإصلاحي "اليكسندر دبيشيك" Alexander Dubcek إلى قيادة الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي. وقد فتحت التعبئة التشيكية عام ١٩٦٨ موسمًا من التحرر انتهى بعد مقاومة شديدة بغزو البلاد من قبل الجنود والدبابات السوفيتية في أغسطس/آب من العام نفسه.

الولايات المتحدة أيضًا شاركت بقوة في حركات ١٩٦٨:

- ظهرت الحركة الأمريكية الهندية على المشهد الوطني.
- تصاعدت الاحتجاجات ضد الحرب الفيتنامية.

- أثار اغتيال مارتن لوثر كينج اعتداءات جماعية على الممتلكات وصراعات مع الشرطة فى أحياء السود بشكل رئيسى فى ما يقرب من ١٢٥ مدينة.
- أغلق الطلاب الراديكاليون كلياتهم بجامعة كولومبيا وغيرها.
- وزع الفهود السود Black Panthers المتمركزون فى أوكلاند نسخ من كتابات "الرئيس ماو" على مبنى بيركلى بجامعة كاليفورنيا.
- أصبحت صورة المحارب "تشى جيفارا" (الذى أُعدم من قبل الجنود البولفيين) نمطاً سائدًا على مستوى عدد كبير ومتنوع من المعارضين.
- جلبت مسيرة الشعوب الفقراء آلاف من المحتجين إلى واشنطن.
- تراجع الرئيس "ليندن جونسون" عن خوض الانتخابات لفترة ثانية فى مواجهة معارضة واسعة الانتشار.
- أسفر مؤتمر الترشيح فى شيكاغو للحزب الديمقراطى عن موجة من المظاهرات واشتباكات الشوارع، بيد أن،
- المرشح الجمهورى "ريتشارد نيكسون" تقدم ليهزم الديمقراطى "هربرت هامفرى" فى انتخابات تنافسية شرسة.

وبالرغم من أن منظمى الحركة الاجتماعية لذلك العام لم يحققوا ما هدفوا إليه، إلا أن عام ١٩٦٨ أظهر تحولاً مهمًا فى السياسة العامة الأمريكية وتوسعًا جوهريًا فى مدى نشاط الحركة الاجتماعية.

ومن ردود الأفعال حول صراعات عام ١٩٦٨ بالولايات المتحدة وغيرها تطورت الفكرة القائلة أن الحركات الاجتماعية "القديمة" لصالح قوة العمال وفئات أخرى مستغلة قد بلغت أشدها. أما بالنسبة للحركات الاجتماعية "الجديدة" التى وُجهت نحو الاستقلال، والتعبير عن الذات، ونقد المجتمع ما بعد الصناعى فقد اعتقد كثير من المراقبين أنها تقتلع الحركات القديمة وتحل محلها. عالم الاجتماع الفرنسى "آلان تورين" Alain Touraine، وهو محلل مخضرم لحركات العمال فى أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية، فصّل فى بعض الأفكار المؤثرة على هذا الخط وقام بتعليم بعض المناصرين لهذه الفكرة ممن ذاعت أعمالهم وعظم قُرّاءهم. قبل عام ١٩٦٨ نشر "تورين" بيانًا رئيسيًا تحت عنوان حركة مايو أم شيوعية طوباوية The May Movement or Utopian Communism. وكانت حركات الكفاح للتحرر الوطنى تذعن لقوة الدول المهيمنة فى العالم، بينما جاءت الحرب الباردة

لتجعل الصراع المفتوح من وقت مبكر بين الرأسمالية والاشتراكية صراعًا مستحكمًا أبديًا. ومضى "تورين فى توضيح أن القوة المحضة للحكومات والشركات الكبرى ووسائل الإعلام المتعددة لإنتاج الانصياع الخانق أصبحت عدوًا للإبداع والتغيير.

وقد أبقت حركات اجتماعية من نوع جديد، حسب تعبير "تورين" على الأمل فى كسر القبضة البيروقراطية. وكانت المهمة الحرجة، كما يستخلص "تورين"، هى:

> الكشف عن القوى والصراعات الاجتماعية التى تعمل فى هذا النمط الجديد من المجتمع، والذى مازال من الجدة والحداثة بما لا يسمح بإدراك طبيعته ومشكلاته. إنه الصراع الطبقى الجديد بين هيمنة جهاز السيطرة وبين أولئك الذين يمرون بخبرة التغيير، هو ما يعير حركة مايو أهميتها، وهو لا يجعلها حركة محورية لأزمة بل بداية صراع جديد سيكون حقيقيًا ومستمرًا فى مجتمعنا كما كانت حركة العمال فى مجرى الحركة الصناعية الرأسمالية. (Touraine 1968: 279)

لقد عززت لغة "تورين" من عقد مقارنة بين مقاومة اشتراكية الدولة والهجمات على حكام الديمقراطيات الرأسمالية؛ وكلاهما تمكنا من إطلاق الحرية من الأنظمة القمعية للسيطرة من أعلى لأسفل. وقد أمكن للحركات الاجتماعية من النمط الجديد أن تلعب دورًا حيويًا فى كلا الوضعين.

وسرعان ما امتد مصطلح "الحركة الاجتماعية الجديدة" ليشمل التعبئة لصالح الحركة النسوية التعبيرية، وحقوق المثلية الجنسية، والعقاقير النفسية، والشعوب الأصلية، والبيئة، وعدد متنوع من قضايا أخرى لم تظهر بوضوح فى نقد "تورين" الخاص بالقمع ما بعد الصناعى. وبدأ النشطاء والمعلقون فى التحدث حول "الهوية" كمفتاح فى مقابل الأهداف الإجرائية الظاهرية للحركات الاجتماعية السابقة (Cohen 1985). وبدأوا أيضًا -يحدوهم الأمل- فى السعى لربط الحركات الاجتماعية الجديدة بخلق مجتمعات مدنية مستقلة وفاعلة فى كل من البلدان الرأسمالية وما بعد الاشتراكية (Cohen & Arato 1992). وفى ملاحظاته على جهد

بحثي بتعاون فرنسي- بولندى حول الحركة البولندية ذات الأساس العمالى والمعروفة بالتضامن Solidarity، طرح "آلان تورين" وزملاؤه السؤال التالى:

> ما الهدف من هذه الحركة الاجتماعية؟ الاستيلاء على السلطة، أم تأسيس ديكتاتورية بروليتارية أم حكم مجالس عمالية؟ لا هذا ولا ذاك. أولاً لأن اتفاقات "جدانسك" Gdansk، التى شكلت من البداية قانون تأسيسى لحركة "التضامن" كانت معترفة علانية بالدور القيادى للحزب فى الدولة. وثانيًا، لأن المليشيات نفسها كانت تحاول تحرير أنفسها من قبضة السلطة وليس الاستيلاء عليها. والهدف الذى تكرر ذكره لحركة "التضامن" هو تحرير المجتمع من السيطرة الشمولية للحزب.
> (Touraine, Dubet, Wieviorka, & Strzelecki 1982: 93)

إذًا وعلى خلاف الحركات السالفة التى دارت حول المصالح وكانت أهدافها انتزاع السلطة والمنافع من النظام القائم، جرت الحجة وقتها على أن الحركات الاجتماعية الجديدة المتمركزة حول الهوية أعادت تشكيل الإطار الحقيقى للحياة الاجتماعية.

خرق "كريج كالهون" Craig Calhoun هذا البالون بمهارة، ففى مقال اختار عنوانه بفطنة: "حركات اجتماعية فى بداية القرن التاسع عشر"، أشار "كالهون" كيف أن ممارسات التعبئة المنتظمة فى القرن التاسع عشر لصالح الأقليات العرقية، والنساء، والتجديد الدينى، وحقوق العمال أكدت هى الأخرى على مطالب الاستقلال والهوية. ويخلص كالهون فى هذا الصدد إلى أننا فى حاجة إلى التفكير فى "امكانية أن يكون انتشار الحركات الاجتماعية الجديدة طبيعيًا بالنسبة للحداثة وليس فى حاجة إلى تفسير خاص لأنها تنتهك المعارضات بين اليسار واليمين، والثقافى والاجتماعى والعام والخاص والجمالى والإجرائى، وهو ما ينظم جانبًا كبيرًا من فكرنا" (Calhoun 1995: 205; لشكوك مماثلة قائمة على دراسة وثيقة وعن كثب للحركات الاجتماعية الإيطالية، انظر: Tarrow 1989: 194-95). ووفقًا لمصطلحات هذا الكتاب، كان كالهون يشدد على مدى تكرار مصاحبة مطالب الهوية لمطالب البرنامج والمكانة، والتى أحيانًا ما تصبح بؤرة نشاط الحركة الاجتماعية. والحركات الاجتماعية دائمًا ما تصنع مطالب جديدة على الأقل فيما يخص أحد هذه

الاعتبارات. وعندما يظهر نشطاء سياسيون جدد على مشهد الحركة الاجتماعية، يصبح التأكيد على الهوية حيويًا بالنسبة لآثار النشطاء على القاعدة الشعبية والمنافسين، والحلفاء المرتقبين، والمستهدفين من مطالبهم الخاصة بالبرنامج أو المكانة. والتمييز بين "الهوية" و"المصلحة" يذوب بفعل الحركة.

أزمات وتحولات عام ١٩٨٩

ماذا عن عام ١٩٨٩؟ العناوين الرئيسية المختارة من "نيويورك تايمز" عام ١٩٨٩ (جدول ٤-٢) تسرد قصصًا كان لها بكل تأكيد أن تذهل المؤرخين السوفييت عام ١٩٦٢. فى ملخصات مقتضبة، نشهد إزدهار حركة "التضامن" البولندية، وتدشين السياسة الانتخابية التنافسية فى أغلب نظم اشتراكية الدولة فى أوروبا، وشعارات ورطانة عن المقرطة أو التحول الديمقراطى حتى فى تلك النظم الشمولية الجامدة مثل الطراز الألبانى لاشتراكية الدولة، وتعبئة تؤدى إلى هدم حائط برلين، ومظاهرات واسعة وضخمة فى بودابست، وبرلين، وبراغ، وتوليفة من حركة اجتماعية وحرب أهلية فى رومانيا، ولشهر كامل- ربما يكون هذا الأكثر إدهاشًا- سيطر الطلاب والعمال وسكان المدينة على الساحات العامة المركزية فى بكين بل وأوقفوا تقدم الجيش قبل أن يقوم الأخير باكتساح عسكرى دموى (٤ يونيه/حزيران) لكسر هذه الحركة. وبدأت يوغسلافيا تترنح تحت المطالب الساعية لنظم مستقلة ومميزة لجمهوريات متحدة.

جدول ٤-٢ أخبار رئيسية حول الحركة الاجتماعية
من العالم الاشتراكى ١٩٨٩، مجلة نيوريك تايم

٦ فبراير/ شباط	(وارسو) وارسو تفتح حوارًا مع حركة "التضامن".
٢٦ مارس/ أذار	(موسكو) السوفييت يذوقون طعم التصويت فى انتخابات حرة منذ عام ١٩١٧.
٢ إبريل/ نيسان	(هافانا) جورباتشوف يستهل زيارته إلي كوبا بعناق من كاسترو.
٤ مايو/أيار	(بيكين) ديمقراطية صينية عاجلة، ١٠٠,٠٠٠ يندفعون ضد الشرطة.
١٣ مايو/أيار	(تيرانا) رئيس ألبانيا يصرح بأن البلاد ستتحول إلى الديمقراطية ولكن ستبقى اشتراكية.
١٣ مايو/أيار	(بيكين) بطل الصين فى الديمقراطية: جورباتشوف.
١٧ مايو/أيار	(بيكين) مسيرة من مليون صيني، يزيدون الضغط من أجل التغيير.
٤ يونيه/حزيران	(بيكين) الجنود يهاجمون ويكسرون احتجاج بكين؛ والآلاف يردون الهجوم، وأعداد كبيرة من القتلى.
٨ يونيه/حزيران	(وارسو) وارسو تقبل اكتساح حركة "تضامن" والخسائر المشينة للحزب.
١١ يونيه/حزيران	(بيكين) حركة ديمقراطية: انتهت مؤقتًا.
١٦ يونيه/حزيران	(بودابست) المجرى الذى قاد تمرد ٥٦ يدفن كبطل.
١٥ أكتوبر/تشرين الأول	(برلين الغربية) حركة ألمانيا الغربية تتبعها حركات أخرى.
٤ نوفمبر/تشرين الثاني	(بيرلين الشرقية) ٥٠٠,٠٠٠ فى برلين الشرقية يتسابقون من أجل التغيير؛ المهاجرون يحصلون على تصريحات مرور إلي الغرب.
٢٠نوفمبر/تشرين الثاني	(براغ) مسيرة من ٢٠٠,٠٠٠ شخص فى براغ مع تصاعد لدعوات التغيير.
٢٥ نوفمبر/تشرين الثاني	(براغ) استقالة قادة الحزب فى براغ؛ الرئيس الجديد، ٤٨ سنة، اختيار مفاجئ، ٣٥٠,٠٠٠ فى مسيرة يهتفون "دوبشيك".
٢٦ نوفمبر/تشرين الثاني	(بودابست) المجريون يجرون التصويت الحر الأول منذ ٤٢ عامًا، ويتجنبون المقاطعة.
٤ دسيمبر/كانون الأول	(براغ) ملايين من التشيكوسلوفاك يزيدون من الضغط على الحزب بشن إضراب عام لمدة ساعتين.
٢٤ ديسمبر/كانون الأول	(بوخارست) الجيش الرومانى ينتصر فى العاصمة لكن المعركة مستمرة.

المصدر Gwartzman & Kaufman 1991

إن الحركات الاجتماعية، التى مُنعت من المشاركة السياسة العامة لاشتراكية الدولة، بدت وكأنها تفجر النظام الاشتراكى القديم. فمن بين أنظمة اشتراكية الدولة المعروفة، لم تستطع سوى ألبانيا وكوبا الحفاظ على سيطرة محكمة. حتى فى كوبا كانت زيارة الدولة من قبل جورباتشوف (٢-٥ إبريل/نيسان) إحراجًا لنظام "فيدل كاسترو" حيث اختار جورباتشوف المناسبة لإلقاء خطاب تخلى فيه رسميًا عن سياسة تصدير الثورة.

استهلت كل من وارسو وموسكو الأحداث الخاصة بعام ١٩٨٩، ولكن سرعان ما لحقت بكين بالركب، حيث وقعت مواجهات فى بيكين انتهت بهزيمة مدوية للديمقراطية، ولكن بمرور الوقت جذبت تلك المواجهات انتباه العالم إلى التعبئة العامة الصينية. الجدول ٤-٣ يعرض ملخصًا للأحداث فى بكين وحدها؛

جدول ٤-٣، سرد زمنى للحركة الطلابية فى بكين، ١٩٨٩

١٦ إبريل/ نيسان	فور إعلان موت "هو ياوبانج"، السكرتير العام السابق للحزب الشيوعى، أرسل الطلاب باقات الزهور وكوبليهات الرثاء فى ميدان "تيان آن مين" وكليات كثيرة فى بكين.
١٧ إبريل	مسيرة طلابية إلى "تيان آن مين" لإحياء ذكرى "هو ياوبانج".
٢٠ إبريل	مناوشات بين الشرطة والطلاب فى "زينهوا جيت" Xinhua Gate؛ بعض الطلاب يعلنون مقاطعتهم للمحاضرات.
٢٢ إبريل	جنازة "هو" فى الساحة الكبرى، حوالى ٥٠ ألف طالب يسيرون إلى "تيان آن مين" للمشاركة؛ العديد من التحركات الطلابية تشمل الركوع على سلالم الساحة الكبرى لتقديم التماس وطلب الاجتماع مع رئيس الوزراء "لى بينج".
٢٣ إبريل	الطلاب يشكلون اللجنة الإقليمية للاتحاد المستقل لطلاب بيكين.
٢٦ إبريل	جريدة "بيبول ديلى" تدعو تعبئة الطلاب "بالمؤامرة المخططة"، "اضطراب، أعمال عنف."
٢٧ إبريل	حوالى ١٠٠ ألف طالب يسيرون إلى تيان آن مين ويحتجون على المقالة. مجلس الدولة يعلن استعداده لمقابلة الطلاب.
٢٩ إبريل	مسئولون حكوميون رفيعو المستوى يلتقون ٤٥ من الطلاب اختيروا من ١٦ جامعة فى بكين، ولكن طلاب آخرون والممثلين عن الطلاب يعارضون الحوار.

٤ مايو/ أيار	الطلاب يسيرون فى ذكرى حركة الرابع من مايو (١٩١٩).
٥ مايو	الطلاب يشكلون وفد بكين لحوار الطلاب. معظم الطلاب ينهون مقاطعة الدروس.
١٣ مايو	ثلاثمائة طالب يبدءون إضراب عن الطعام فى تيان آن مين، وقد زاد العدد فى النهاية إلى ٣ آلاف مضرب وآلاف من المؤيدين.
١٤ مايو	وفد من الدولة رفيع المستوى يلتقى النشطاء الطلابيين، تلى ذلك مناقشة فوضوية بسبب انقسام الطلاب انسحب على أثرها الطلاب من المحادثات.
١٥ مايو	ميخائيل جورباتشوف يصل فى زيارة رسمية؛ وبسبب الاعتصام فى تيان آن مين، تعقد الحكومة مراسم الاستقبال فى مطار بيكين.
١٧ مايو	أكثر من مليون من سكان بيكين يسيرون تأييدًا للطلاب والمضربين عن الطعام.
١٩ مايو	الحكومة تعلن الأحكام العرفية، والسكان والطلاب يتصدون للجنود. والطلاب من خارج بيكين يواصلون التوافد إلى المدينة.
٣ يونيه/ حزيران	القمع العسكرى يبدأ، مع سقوط مئات من القتلى على أيدى جنود الحكومة.
٤ يونيه	الجنود يطوقون أربعة آلاف من الطلاب المتبقيين فى تيان آن مين/ والطلاب يغادرون الميدان.

المصدر: مأخوذ من "زهاو" .Zhao 2001: xxv-xxvi

والحقيقة أنه فى شهر يونيه/حزيران، كان الطلاب والعمال على مستوى البلاد يشاركون بشكل أو بآخر فى أحداث بكين. وعندما يواجه المعارضون المترابطون فيما بينهم النظم الشمولية، عادة ما يكون لديهم ثلاث اختيارات: الانتظار فى صمت وتحين الفرصة، أو الانخراط فى أعمال هدم محرمة وسرية، أو التحميل الزائد على ذلك المدى الضيق من المناسبات المسموح بها للتجمع والتعبير. فى الحالة الثالثة غالبًا ما يتم نقد الأنظمة فى مجرى الاحتفال بالأعياد والإجازات العامة- اليوم الأخير من الكرنفال قبل الصوم الكبير عند الكاثوليك Mardi Gras، والافتتاحات، والجنازات، ومراسم الزواج الملكية، وما شابه- حيث تسمح السلطات بتجمعات أكبر وأكثر عمومية من المعتاد. وقد بدأت أحداث بكين بهذه الطريقة تحديدًا، حيث جاءت مع احتفالات الطلاب بذكرى وفاة "هو ياوبانج"،

السكرتير العام السابق للحزب الشيوعى الصينى الذى لم يكنِ يومًا ذائع الصيت بين الطلاب وقتما كان فى الحكم ولكنه اكتسب وبأثر رجعى صيتًا عظيمًا لكونه طُرد من منصبه عام ١٩٨٧ لتعاطفه الشديد مع المطالب الطلابية.

وسرعان ما حول الطلاب المناسبة الاحتفالية إلى حركة تعبئة ضمت سمات صينية متميزة، تشبه إلى حد كبير وباعتبارات أخرى، مظاهر التعبئة الخاصة بالحركة الاجتماعية فى أماكن أخرى. وعندما أقامت الدولة جنازة رسمية لـ "هُو" فى "ساحة تيان آن مين الشعبية الكبرى" يوم ٢٢ إبريل/نيسان، تجمع ما يقرب من ٥٠ ألف من الطلاب فى الميدان من أجل الاحتفالات. وبطريقة روتينية قديمة معروفة، توافدت مجموعات من الطلاب بانتظام إلى ميدان تيان آن مين حاملين لافتات تمثل الوحدات المدرسية أو الكليات التى ينتمون إليها (Perry 2002: 313). إلا أن البعض منهم أعاد إعمال بعض طقوس النظام القديم بالركوع على درجات السلم فى الساحة الكبرى لتقديم التماسًا مطالبين بتواضع عقد اجتماعًا مع رئيس الحكومة "لى بينج". وعلى مدار الفترة من منتصف إبريل/نيسان إلى بداية يونيه/حزيران لعب الطلاب لعبة التخفى أو "الاستغماية" مع قوات الجيش؛ فقد قاموا بمسيرات رغم قرارات حظر التجمعات، وأطلقوا الشعارات وقاموا بالإضراب عن الطعام، وقاوموا أوامر إخلاء الأماكن العامة، وألقوا بالزجاجات والأحذية على الشرطة. فى الوقت نفسه، تسببت الزيارة الرسمية لميخائيل جورباتشوف فى الرابع عشر من مايو/آيار فى حرجٍ لقادة النظام (حيث لم يتيسر إتمام مراسم الاستقبال الرسمية المعتادة فى ميدان تيان آن مين) كما شجعت الزيارة الطلاب على الدعوة إلى إصلاحات على نمط ما قام به جورباتشوف.

فى ذلك الوقت، انضم آلاف الأفراد من غير الطلاب إلى الأنشطة الطلابية فى تحدٍ صريح للنظام. وكما أظهر السرد الزمنى للأحداث الذى عرضناه، فقد قام مليون شخص أو أكثر بمسيرة عبر بيكين يوم ١٧ مايو/آيار تأييدًا للمتظاهرين من الطلاب والمضربين عن الطعام. وقد أعاق المتظاهرون ومؤيدوهم مائة ألف جندى أُرسلوا لإخلاء ساحة تيان آن مين ليلة التاسع عشر والعشرين من مايو/آيار. وقد ساهم مقاولون من القطاع الخاص بأموال، وخدمات، ومعدات، مثل مكبرات الصوت للطلاب المتحدثين. وبالرغم من الخوف الذى وصل إلى درجة ملحوظة لدى الطلاب المنظمين (إلى أن تم إطلاق تهديدات بالقمع، غيرت موقفهم)، فإن

عددًا كبيرًا من العمال قدموا أيضًا العون والتشجيع لتعبئة تيان آن مين (Perry 2002: 318-23). أما التوافدات الطلابية الأخيرة من خارج بيكين، فقد زادت وبشكل تدريجي من الحشود في الميدان. وقد بدأت التعبئة تفوق الإمكانات التنظيمية لدى طلاب بكين.

وبتجمع قوات تطبيق الأحكام العرفية فى بكين وما حولها، وقعت إهانات وتعديات على السكان من قبل الجنود. ولكن عندما بدأ الجنود هجومهم على تيان آن مين ليلة الثالث من يونيه/حزيران، جاءوا بقوة داهمة. وهم في طريقهم لاستعادة السيطرة على المدينة قتلوا قرابة ٢٥٠ شخصًا وتكبدوا موت اثنى عشر من رجالهم. وبين الرابعة والنصف والسادسة والنصف صباح الرابع من يونيه/حزيران، سار الطلاب المتبقون مغادرين تيان آن مين فى صفوف نظمها الجنود (Zhao 2001: 203—7). وبنهاية عام ١٩٨٩، كانت التعبئة العامة للطلاب والعمال فى صالح الحريات المدنية قد خبت عبر الصين كافة.

أما الحركات الاجتماعية فى أوروبا الشرقية فقد وافقها نجاح أكثر تواصلاً. وفى تعليقها على أحداث العام العاصف فى أوروبا الشرقية، بدأت Annual Register تغطيتها للأحداث بعقد مقارنة بينها وبين الثورة الفرنسية التى انطلقت قبل قرنين:

> عندما ننظر للخلف لنقيّم ما حدث عام ١٩٨٩، نجد الاحتفالات بمرور قرنين على بداية الثورة الفرنسية فى يوليو تبدو وكأنها ترحيبًا تاريخيًا بالأحداث الفعلية المثيرة فى أوروبا الشرقية، والتى بدأت من أكتوبر فصاعدًا، واكتسبت بتلاحقها ومدى تأثيرها نكهة ثورية. وبين الإطاحة بالباستيل واختراق حائط برلين، وكلاهما يمثلان حادثة مدشنة ورمزية لتحولات أوسع وأبعد مدى فى أوروبا، كان هناك فى الحقيقة حنين سلفى واضح. حيث كان إعلان حقوق الإنسان Rights of Man، الذى أصبح البيان الأيديولوجى للثورة الفرنسية، بمثابة السلف الأكبر لمطلب الحرية الشخصية والديمقراطية السياسية التى داهمت على حين غرة قلاع الحكم الأوتوقراطى فى ألمانيا الشرقية، ثم فى تشيكوسلوفاكيا، تبعها إصلاحات أكثر تدريجية ولكن راديكالية أيضًا فى بولندا والمجر، وتلى ذلك تغييرات

متلكأة فى بلغاريا، ثم الانتفاضة المنتصرة فى رومانيا.
(Annual Register).

وبالرغم من ورود كلمة "حركة" فى تناول جريدة "أنيوال ريجيستر" لسياسة دول بعينها، فإن المحرر/ة القائم بالتحليل لم يصف أحداث ١٩٨٩ كحركة اجتماعية أو سلسلة من الحركات الاجتماعية. والحقيقة أن المؤلف المجهول قد استحضر روح مؤسس هيئة "أنيوال ريجسيتر" "إدموند بيرك"(٤٦) Edmund Burke ليحذر قائلاً: "لقد أصاب فى تنبيه بأنه إذا كنت تنطلق من مطالب أفراد يتميزون عن المجتمعات التى ينتمون إليها، فإنك تنتهى إلى استبداد سلطة مركزية بصفتها تجسيدًا لسيادة الشعب" (Annual Register 1989: 3). وقد يمكننا هنا بالكاد الإشارة بصورة أكثر تأكيدًا إلى الارتباط الباعث على القلق بين إملاء المطالب من خلال الحركة الاجتماعية وبين الدعوة إلى السيادة الشعبية. والنشطاء الأوربيون الشرقيون كانوا يقومون بإملاء تلك المطالب بالطريقة ذاتها. وتميزًا عما وقع من مشاركة الناس فى السياسة العامة على مر العقود القليلة السابقة بألمانيا الشرقية، وروسيا، والصين، وبولندا، والمجر، والتشيك، ورومانيا، جاءت أحداث عام ١٩٨٩ لتعكس توليفة الحملات ومظاهر الوقفة وذخيرة من التحركات الخاصة بالحركات الاجتماعية بدرجة مثيرة للدهشة.

ولنأخذ حالة تشيكوسلوفاكيا مثالاً، حيث ظل النظام القمعى غير مستقر حتى ١٩٨٩. وقد قامت قوات النظام بلا رحمة بتشتيت تجمعًا من الناس يوم ١٢ من أغسطس/آب فى براغ للاحتفال بالذكرى السنوية لتوقيع معاهدة وارسو عام ١٩٦٨، غزو تشيكوسلوفاكيا. وعندما كسرت الشرطة ومجموعات مسلحة تجمع الطلاب يوم ١٧ نوفمبر/تشرين الثانى لإحياء ذكرى الطالب الذى قتل من قبل الحكومة النازية عام ١٩٣٩، استخدم الطلاب والمجموعات المسرحية اتصالاتهم على مستوى البلاد للدعوة إلى إضراب عام. وقد دعمت جماعة جديدة تسمى الملتقى المدنى Civic Forum إعلانًا صاغه الكاتب المسرحى "فاكلاف هافل" Vaclav Havel دعى فيه إلى عقاب القوى القمعية على ما اقترفته فى مظاهرة ١٧ نوفمبر/تشرين الثانى، وطالب الإعلان بإرساء الحريات المدنية. وقد شهد ما يقرب

---

(٤٦) إدمون بيرك Edmund Burke (١٧٢٩-١٧٩٧) كان برلمانيًا كبيرًا من اللويغ (حزب الأحرار الإنجليزى). [المترجم]

من ثلاثة أرباع السكان التشيكوسلاف إضرابًا لمدة ساعتين فى ٢٧ نوفمبر/تشرين الثانى. ثم،

> عندما اقترح رئيس الوزراء "أداميك" Adamec حكومة إصلاح فى ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٩، يحتفظ فيها أعضاء الحزب الشيوعى بالأغلبية، رفض الملتقى المدنى وهدد ثانية بالإضراب. وفى السابع من ديسمبر/كانون الأول، استسلمت الحكومة وقدم "أداميك" استقالته. وبعد يومين من المفاوضات السريعة بين الحركات المدنية وممثلى النظام اللينينى، أعلن الرئيس "جوستاف هوساك" Gustav Husak تشكيل حكومة وفاق وطنى National Understanding حصل فيها أعضاء الملتقى المدنى على الأغلبية، ثم بعد ذلك استقال هو نفسه. وبترشيح "هافل فاكلاف" المتحدث باسم الملتقى المدنى، رئيسًا فى ٣٠ ديسمبر/كانون الأول عام ١٩٨٩، تم الأفول السريع للحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى. (Glenn 2001: 8)

لقد كان هناك انتشار مذهل لاستراتيجيات الحركة الاجتماعية صاحب وعجّل من حدوث الانهيار السريع لنظام منيع من أنظمة اشتراكية الدولة سابقًا.

وقد وقعت سيناريوهات مشابهة وبمعدلات متفاوتة السرعة فى أغلب دول أوروبا الشرقية. وبالتركيز على الاتحاد السوفيتى والدول اللاحقة، ألقى "مارك بيسينجر" Mark Beissinger نظرة أكثر شمولية على توظيف ذخيرة تحركات الحركة الاجتماعية فى أوروبا الشرقية قبل وأثناء وبعد عام ١٩٨٩. فمن واقع عدد كبير ومتنوع من المصادر، قام بيسينجر بجمع نوعين من الأحداث: المظاهرات العامة لمائة شخص أو أكثر، و"أحداث العنف الجماهيرى" التى تجمع فيها خمسة عشر شخصًا أو أقل لمهاجمة أشخاص أو ممتلكات (Beissinger 2002: 462-65). ويشير بيسينجر إلى أن المظاهرات والتعديات قد وقعت فى المناسبات من وقت لآخر فى الاتحاد السوفيتى قبل أن يبدأ جورباتشوف برامجه الإصلاحية. ففى إبريل/نيسان عام ١٩٦٥، على سبيل المثال، تجمع مائة ألف شخص فى "يرفان" Yervan بأرمينيا، لإحياء ذكرى ضحايا الطرد العثمانى والمجزرة الجماعية للأرمن قبل ٥٠ سنة (Beissinger 2002: 71). ولكن فى ظل ذلك النظام القمعى،

ظلت المظاهرات والهجمات الجماعية من قبل أى فرد خارج سلطات الدولة شيء نادر الحدوث.

وكان وصول الإصلاحى جورباتشوف إلى قمة الحزب الشيوعى (عام ١٩٨٥)، سببًا لتوسع كبير فى رفع المطالب على نمط الحركات الاجتماعية: لم يكن الأمر فقط مظاهرات جماهيرية، بل أيضًا جمعيات ذات أغراض خاصة، وإضرابات، وحملات صحفية، ومناشدات من أجل التأييد الدولى. (تلك المناشدات طالما تضمنت علامات تظاهر ليست باللغة المحلية بل باللغة الإنجليزية.) وبالرغم من أن المطالب الأولى للحركات الاجتماعية السوفيتية ركزت على الإصلاح السياسى والاقتصادى، فإن المطالب القومية سرعان ما أصبحت سيدة الموقف. لقد جاءت أوقات طالب فيها الروس أنفسهم باعتراف خاص فى إطار الاتحاد السوفيتى؛ وقد جاء بوريس يلتسن إلى الحكم فى البداية بصفته وطنى روسى. لكن مجمل المطالب- وأيضًا أحداث العنف الجماهيرية- ركزت على الاعتراف، أو الحكم الذاتى أو الاستقلال لتقسيمات فرعية مميزة عرقيًا داخل الاتحاد السوفيتى، مثل استونيا، وأرمينيا، وشيشنيا.

ولعل التوقيت المتعلق بتلك الأحداث العنيفة والسلمية، والقومية وغير القومية، ينم فى حد ذاته عن شىء ما. فقد وصلت أحداث المظاهرات العنيفة التى تركزت على مطالب غير قومية إلى أوجها فى ١٩٨٩-١٩٩٠، حيث قام عدد كبير ومتنوع من أصحاب المطالب بمحاولات للتأثير على تشكيل الحكومة، وتوزيع المنافع، وتوفير الأمن، وقضايا تتعلق بالمشاركة المدنية. أما المظاهرات غير العنيفة التى ارتبطت بالحقوق الإثنية والقومية، فقد ارتفعت بشكل دال عام ١٩٨٩، ولكنها تسارعت فى تكرارها عام ١٩٩١ قبل أن تبدأ فى الخفوت مرة أخرى. كذلك الهجمات العنيفة التى تركزت على قضايا غير قومية لم تكن أبدًا سريعة التواتر لكنها وقعت بمعدل أعلى بعد عام ١٩٨٩. لكن التحول الأكبر وقع على مستوى العنف القومى: فبالرغم من الزيادات الثانوية فى عامى ١٩٨٩ و١٩٩١، إلا أنها وصلت لمعدلات مرتفعة غير مسبوقة عام ١٩٩٢ قبل أن تعود للانخفاض بمعدل سريع (Beissinger 2002: 105, 284). ويفسر بيسنجر هذا التسلسل كمحصلة لدائرة سياسية: فالذين نهضوا أو تحركوا مبكرًا، عمومًا، نجدهم إما قد نالوا بعض المزايا، أو تم تفريقهم سلميًا، لكن الذين استمروا بالرغم من الإخفاقات أو وصلوا

إلى مشهد الحركات الاجتماعية متأخرين- خاصة إذا كان برنامجهم يتركز على الحكم الذاتى السياسى أو الاستقلال- فقد واجهوا مقاومة متصاعدة وأخذوا فى الانخراط فى إملاء مطالب أثارت أو اقتضت وجود العنف.

وقد أعد كل من "جرزيجورتس إكيرت Grzegortz Ekiert" و"جان كوبيك Jan Kubik" قائمة مشابهة لتلك التى قدمها بيسنجر ولكن عن "أحداث الاحتجاج" فى بولندا من ١٩٨٩ وحتى ١٩٩٣. (يعد الحدث احتجاجًا إذا كان المشاركون قد قدموا مطالبًا معينة بطرق غير روتينية وإذا اشترك فيه ثلاثة أشخاص أو أكثر – من واحد فأكثر فى حالة التضحية بالنفس أو أية أعمال "متطرفة".) وقد صاحبت المظاهرات العامة فى بولندا عملية الإطاحة بالنظام الشيوعى عام ١٩٨٩، إلا أن موجة جديدة من المظاهرات وقعت فى عام ١٩٩١، حيث أذاع عدد كبير ومتنوع من المطالبين برامجهم، وهويتهم، ومكانتهم السياسية.

ومن تقويم عام ١٩٩٣، جاء:

> فى شهر يناير/كانون الثانى، تظاهر ما يقرب من ٧ آلاف شخص ضد الرئيس وقاموا بحرق دمية لشخصه أمام مقر إقامته. وفى مارس/آذار، قام ما يزيد عن ١٠ آلاف من العاملين فى القطاع العام بمسيرة عبر شوارع وارسو مطالبين بزيادة الأجور ونفقات الدولة على التعليم والصحة. وفى مايو/آيار ألقى ٤ آلاف فلاح جوالات القش أمام مبنى الحكومة، محتجين على السياسة الزراعية للحكومة ومطالبين بضبط الأسعار، وتعريفات جمركية وقائية، وضمانات ائتمانية. وفى يونيه/حزيران، اصطدم عدة آلاف من المتظاهرين مع الشرطة فى شوارع وارسو وانهوا الاحتجاج بحرق صورة لخنزير أحمر أمام مبنى الحكومة. (Ekiert & Kubik 1999: 108)

كانت هذه فحسب الأحداث الأكثر أهمية من بين ٢٥٠ حدث احتجاجى بولندى كشف عنها كل من إكيرت وكوبيك عام ١٩٩٣. وإذا وضعنا فى اعتبارنا الخروج الحديث لبولندا من نظم اشتراكية الدولة، نجد أن الأحداث تبدو مألوفة إلى

حد يثير السخرية: فبالرغم من التعبيرات الخاصة، من قبيل الاستعانة بخنزير أحمر لتمثيل الحكام الشيوعيين السابقين، إلا أن الأحداث تشبه إلى حد كبير المظاهرات فى أماكن أخرى على مستوى العالم الديمقراطى والمتمقرط.

هل كانت هذه حركات اجتماعية ؟

إلى أى مدى يمكن الحكم على أحداث التعبئة الشعبية التى حدثت عام ١٩٨٩ فى ظل الأنظمة الأوتوقراطية بأنها حركات اجتماعية؟ نحن هنا نطئ أرضًا دقيقة ومتحولة. فالأمر أنه فى معظم أرجاء أوروبا الشرقية، ما لم يكن فى الصين أيضًا، أصبح هناك نوع من الحركات الاجتماعية يمكن تمييزه بسهولة عن تلك الحركات التى رصدناها فى القرن التاسع عشر، حركات متاحة بشكل كبير على مدى واسع كوسائل لإملاء المطالب السياسية. وإذا نظرنا إلى بولندا أو تشيكوسلوفاكيا اليوم، سنرى أنه حدث تكرار لتوليفة الحملات ومظاهر الوقفة وتحركات تدخل فى زمرة ذخيرة الحركة الاجتماعية مثل المظاهرات، وبيانات للصحافة، وتأسيس لجمعيات الأغراض الخاصة مكرسة لبرامج عامة محددة. وسنلاحظ أن كثيرًا من الجماعات الأخرى دون المعارضين السياسيين استخدمت هذه الوسائل فى إملاء المطالب. ولكن فى أى مرحلة من الزمن ومن العملية السياسية يمكن أن نصرح عن قناعة بأن توليفة الحركة الاجتماعية من حملات وذخيرة تحركات وعروض الوقفة أصبحت متاحة بشكل واسع على مستوى الجماعات، والقضايا، والمستهدفين بالمطالب؟ السؤال مهم لسببين: الأول لأنه ينسحب على الروابط العامة الطارئة بين الحركات الاجتماعية والمقرطة، والسبب الثانى، لأنه إذا كان كل نظام فى الحقيقة قد اخترع حركاته الاجتماعية الخاصة به بشكل أو بآخر وفى استقلال عن الحركات الأخرى، فإن هذا من شأنه دحض قصة الاختراع من مرة واحدة وما تلاه من انتشار صاحبه تعديل وتكييف وفق السياقات المختلفة؛ تلك القصة التى استنتجناها على طول التأريخات التى عرضنا لها فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فى الفصول السابقة.

لنعد بتأن إلى طرح الأسئلة الاختبارية الثلاثة التى طبقناها من قبل على قرارات مماثلة: (١) التشابه Resemblance: هل تشبه هذه النوعية بالتحديد من

الحملة، أو التحرك، أو عروض الوقفة تلك التى تحدث عادة فى الحركات الاجتماعية مستوفية المواصفات؟ (٢) التركيبة Combination: هل تضم هذه الحملة تحركات ومظاهر وقفة بأسلوب مماثل يمكن تمييزه بالنسبة للحركات الاجتماعية فى أماكن أخرى؟ (٣) التوافر Availability: فى هذا الوضع، هل تعد التوليفة المميزة للحملة والتحركات وعروض الوقفة متاحة فى الوقت الحالى وبمدى واسع أمام قضايا مختلفة، ومطالبين مختلفين، وأهداف متنوعة لتلك المطالب؟ بمجرد أن نطرح المشكلة بهذه الطريقة، يصبح من السهل معرفة أن عمليات التعبئة فى الدول الاشتراكية عام ١٩٨٩ وفى بدايتها، كانت جميعها مؤهلة للاندراج تحت المحدد (١) [التشابه]: آخذين فى الاعتبار تلك التعبيرات المحلية من ركوع أو انحناء فى الساحة الكبرى وحرق صور الخنزير الأحمر، فهى جميعها قد تضمنت بعض التشابهات الواضحة لأنشطة الحركة الاجتماعية فى أماكن أخرى. ومع ذلك، ففى تلك المرحلة، لم تصل أى من تلك الحركات إلى المرحلة الثالثة، أى أن تكون الحملات، وممارسة التحركات، وعروض الوقفة متاحة على مدى واسع فى السياسة العامة الشعبية. فجميع تلك الحركات احتلت مكانًا ما فى الموقع المتوسط، إما مبكرة أو متأخرة فى تركيب الحملات والتحركات ومظاهر الوقفة فى حركات اجتماعية متواصلة بمطالب ضاغطة من أجل تغيير النظام.

كان لدى جميع البلدان مصدران من نماذج الحركة الاجتماعية: يتمثل المصدر الأول فى تاريخهم السابق، أما المصدر الثانى فهو معرفتهم بالحركات الاجتماعية فى العالم غير الاشتراكى. فقبل انتقالهم إلى الاشتراكية، مرت الصين، وروسيا، وبولندا، والمجر، وألمانيا الشرقية، ورومانيا، وتشيكوسلوفاكيا، مروا جميعًا بفترات جوهرية فى القرن العشرين انخرطت فيها بعض القطاعات على الأقل من سكان تلك البلاد وبشكل محموم فى تكوين التنظيم، واللقاءات، والتظاهر، والاتصال، وتخطيط الحملات للحركة الاجتماعية. وقد ظلت هذه الجهود المبكرة بمثابة نماذج موجودة. ومن ناحية أخرى تلقى كثير من مواطنى الدول الاشتراكية، عبر الإذاعة والتلفزيون والتراسل الإلكترونى والسفر من وقت لآخر ذهابًا وإيابًا، معلومات حول السياسة العامة فى أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية والدول الرأسمالية فى شرق آسيا. بداية على الأقل من الحركة الطلابية فى برلين الغربية عام ١٩٦٨ فصاعدًا، أصبح متاحًا للألمان الشرقيين على نحو خاص ميزة

الوصول إلى نماذج من الحركة الاجتماعية فى ألمانيا الغربية. وانبثاقًا من تركيبات جمعت بين التاريخ المحلى والنماذج المتاحة، كان المعارضون فى أنظمة الدول الاشتراكية يبدأون بناء قطاعاتهم الخاصة من الحركة الاجتماعية.

فى ذلك الوقت، أصبحت الحركات الاجتماعية بمثابة ملامح معتادة للسياسة العامة فى عدد من البلدان خارج أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. وقد بينت لنا انتفاضة عام ١٩٦٨ بالفعل كيف كان الطلاب المكسيك يشاركون فى إملاء المطالب بطريقة الحركة الاجتماعية. كذلك فى أماكن أخرى من أمريكا اللاتينية، انتشرت الحركات الاجتماعية عام ١٩٨٩. ففى الأرجنتين مثلاً، أسفرت الصراعات حول نقل السلطة من الراديكالى "راؤول ألفونسين" Rau'l Alfonsin إلى "كارلوس منعم" Carlos Menem– التغيير الأرجنتينى السلمى الأول للحزب الرئيسى منذ ١٩١٦– أسفرت عن عمليات تعبئة واسعة من قبل اتحادات العمال، ومجموعات حقوق الإنسان، والمحاربين القدامى، و Madres de la Plaza de Mayo. مع ذلك لم تظهر حركات اجتماعية على الساحة فى شيلى التسلطية (كانت لاتزال تحت حكم بينوشيه)، ولا فى باراجواى (حيث أسقط الانقلاب الديكتاتور ألفريد ستروسنر Alfred Stroessner ولكن أحله بجنرال آخر)، ولا فى كوبا (حيث تضمنت رؤية فيدل كاسترو الخاصة لاشتراكية الدولة سيطرة محكمة على التعبير الشعبى).

يذكر أن جميع هذه البلدان السلطوية مرت بفترات سابقة من نشاط الحركة الاجتماعية، إلا أن الطغاة والديكتاتوريين، أوقفوا العمل بهذا النشاط. فى كوبا على سبيل المثال، ازدهرت الحركات الاجتماعية قبل انقلاب "فولجينسيو باتستا" Fulgencio Batista عام ١٩٥٢ واستمرت على نحو متقطع فى لحظات من ضعف النظام وحتى ثورة ١٩٥٩ بقيادة كاسترو. وفى عام ١٩٥٩ كذلك:

> كانت هناك سلسلة من التطورات قد ميزت الحركة المناهضة لباتستا. فقد أعاد الحقيقيون Aute'nticos والأورثوذوكس ortodoxos وجماعات سياسية أخرى politicos التجمع وبدوا فى حالة أفضل من التنسيق بين بعضهم البعض. من ناحية أخرى انتخب طلاب الجامعة قيادة جديدة وعبَّروا مرة أخرى عن سخطهم. وباقتراب نهاية العام، أسس أحد المحاربين

> القدامى فى حرب الاستقلال "كوزمى دى لا تورنتى" Cosme de la Torriente "جمعية أصدقاء الجمهورية" ودعى إلى حوار مدنى وجولة جديدة من الانتخابات. وباستثناء حركة السادس والعشرين من يوليو/تموز، شاركت جميع قطاعات المعارضة الأخرى. وبالرغم من قبول باتستا للدعوة فما كان له أن يذعن لإجراء انتخابات قبل موعدها المحدد فى ١٩٥٨. وكان تعنته بمثابة دعم لمن برهنوا على أن الصراع العسكرى كان الطريقة الوحيدة لمواجهة حكمه. (Pe'rez-Stable 1993: 56).

وبالرغم من أنها دعت نفسها بحركة السادس والعشرين من يوليو/تموز، إلا أنها بمجرد استيلائها على السلطة عام ١٩٥٩ قامت قوات كاسترو سريعًا بقمع حملات المعارضة، وتحركات ومظاهر الوقفة (Pe'rez-Stable 1993: 52-81). جملةً واختصارًا جاءت خريطة الحركات الاجتماعية فى أمريكا اللاتينية، عام ١٩٨٩، مضاهية إلى حد كبير لخريطة الحركات الاجتماعية لأنظمة تُعد ديمقراطية نسبيًا. ومازال كثيرٌ من الحكام المتسلطين فى أمريكا اللاتينية يثبطون فاعلية توليفة الحملات من أسفل لأعلى، وتحركات ومظاهر الوقفة للحركات الاجتماعية.

وعند نهاية القرن كان التعميم القائل: أينما جرت مؤسسات ديمقراطية واسعة جرت أيضًا حركات اجتماعية، قد أصبح منطبقًا على العالم بأسره. بل الأكثر من ذلك، أنه أينما كانت هناك خطوات سريعة نحو الديمقراطية- مثلما كان فى كوريا الجنوبية وتايوان وجنوب إفريقيا وغيرها- تمخضت تلك الخطوات بطبيعة الحال عن ازدهار الحملات والتحركات ومظاهر الوقفة وجرت فى عروق الحركة الاجتماعية. ومراعاة للدقة، نقول أنه أحيانًا ما بدا الأمر وكأن الحركات الاجتماعية قد اكتسحت العالم بأسره، الديمقراطى منه والسلطوى؛ فقد أذاعت محطات التلفزيون على سبيل المثال من وقت لآخر جميع ما يتعلق بالمظاهرات- من تجمع فى أماكن عامة، ومسيرات فى صفوف، وإطلاق شعارات وهتافات، وحمل لافتات، إلى آخره- وذلك من أطراف مترامية على سطح البسيطة. وهذا ما يساعدنا فى استدعاء اختبارنا ذى الثلاث محكات:

(١) التشابه، (٢) التركيبة، (٣) التوافر.

بحلول عام ٢٠٠٠، كانت جميع البلدان على وجه التقريب، ينطبق عليهم أحيانًا مواصفات المحك الأول (التشابه) حيث كان المؤيدون أو المعارضون للنظام يتبنون عنصرًا أو آخر من العناصر المشابهة لتلك المندرجة فى مجال الحركات الاجتماعية. وحيث أن الأغلبية العظمى من البلاد أعلنت نفسها ديمقراطية بشكل أو بآخر، فإن الوجود المؤكد لوسائل الإعلام الدولية أوجدت على الأقل تحركات مرحلية من رفع المطالب الشعبية باستخدام وسائل الحملات وأنشطة الحركات الاجتماعية، أو (على نحو خاص) مظاهر الوقفة (التركيبة). مع ذلك لم ينطبق المحك الثالث (التوافر) إلا فى عدد قليل من البلدان، حيث استطاعت بعض القطاعات المتميزة من السكان أن تتخرط فى إملاء مطالب عن طريق حركة اجتماعية محدودة، وهو ما استمر طويلاً لبقاء تلك القطاعات ملازمة للحدود المقررة لهم وكذلك تجنبهم الإساءة للفاعلين الأكثر قوة فى النظام. وقد تمتع الطلاب (الذين كانوا فى الغالب أبناء الطبقة الحاكمة) بهذه الميزة المحفوفة بالمخاطر فى عدد من الأنظمة شبه الاستبدادية.

وتأتى إندونيسيا فى هذا الصدد كحالة نموذجية. فبالرغم من أن الانتخابات التنافسية كانت قد بدأت تسفر عن تغييرات حقيقية للحكومة فى إندونيسيا أواخر تسعينيات القرن المنصرم، إلا أن الجيش الأندونيسى استعاد سلطة عظيمة داخل الحكومة وخلفها، حيث أدار الجيش عددًا من مناطق التمرد واستخدم القوة دون رادع أو خوف من محاسبة أو عقاب. وفى التقييم الذى تجريه مؤسسة "فريدوم هاوس" Freedom House ومقرها نيويورك لرصد الديمقراطية؛ جاءت أندونيسيا عام ٢٠٠٠ فى المرحلة المتوسطة وفق معاييرها المتعلقة بالحقوق السياسية والحريات المدنية واصفة النظام بأنه "حر جزئيًا" (Karatnycky 2002: 235). وبعد أن أرجأت إعلان نتائج الانتخابات القومية التى عقدت فى يونيه/حزيران عام ١٩٩٩:

> وفى يوم الثالث والعشرون من سبتمبر/أيلول من العام نفسه، حذر الطلاب فى جاكرتا الحكومة من أنهم سينزلون إلى الشوارع إذا اتخذت قرارات مناوئة للإصلاح. وفى ذاك اليوم، مرر البرلمان قانونًا يساندة الجيش حول الأمن القومى، كان له أن يعطى للجيش سلطات كاسحة لإعلان حالة الطوارئ على

> المستوى الإقليمى أو القومى. وقد قامت الجماعات المؤيدة للديمقراطية والتنظيمات الطلابية بتعبئة الآلاف من الأفراد احتجاجًا، وفيما تلى ذلك من صدام مع قوات الأمن قُتل أربعة أشخاص، من بينهم أحد رجال الشرطة. وفى الرابع عشر من سبتمبر/أيلول، أعلنت الحكومة أنها كانت تعلق العمل بالقانون.
> (Human Rights Watch 2000: 193-94)

وفيما كان هذا الافتتاح للتحركات على نمط الحركة الاجتماعية يظهر فى جاكارتا، انخرطت أجزاء كثيرة من إندونيسيا فى نوع مختلف تمامًا من السياسة، وهو ما تدعوه منظمة مراقبة حقوق الإنسان Human Rights Watch "اضطرابات جماعية" communal riots تضمنت شيعًا دينية وانفصاليين ومسلحين تابعين لقبضايات أو الثلاثة معًا.

ومع ذلك، عندما وقعت احتجاجات سلمية، فإنها لم تأت شبيهة لتفاعلات الحركة الاجتماعية. على سبيل المثال، فى فبراير/شباط ١٩٩٩:

> وفيما وُصف بأنه "حوار وطنى" حول الوضع السياسى المستقبلى لـ "إريان جايا" Irian Jaya قام مائةٌ من الشخصيات العامة البارزة فى "إريان جايا" بتقديم بيان للرئيس "حبيبى" Habibie يعبر عن طموح شعب "إريان جايا" فى الاستقلال. وقد رفضت الحكومة مناقشة الاستقلال. وفى إبريل/نيسان وبعد أن حاول المشاركون فى الاجتماع إذاعة ماجرى فى ذلك الاجتماع على العامة داخل البلاد، قام رئيس شرطة إريان جايا بحظر أى نقاش فى هذا الأمر. وفى أغسطس/آب، تسربت أنباء عن أن خمسة من البارزين فى إريان جايا قد فرض عليهم حظر مغادرة اندونيسيا بداية من ٢٨ يونيه/حزيران. وقد بدأ الحظر من قبل الجيش ثم فُرض من قبل مسئولى الهجرة، وبُررَ وقتها لأسباب غير محددة تتعلق بالأمن القومى. (Human Rights Watch 2000: 195)

وبالرغم من أن الاتحاد السوفيتى، ومن لحق به من الدول فى الفترة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٢، قد تأهل بصعوبة نحو ديمقراطيات مُتخندقة، فإن تحليل "بيسنجر" لعملية إملاء المطالب هنا وهناك يوضح أن الاتحاد السوفيتى كان قد أصبح أقرب من مأسسة الحركات الاجتماعية بحلول عام ١٩٨٩ مقارنة بإندونيسيا عام ١٩٩٩.

فى كلتا الحالتين، كان للساحة الدولية أهمية كبيرة بالنسبة لأداءات الحركات الاجتماعية وقمعها. فبينما كان المتظاهرون من أجل الاستقلال السياسى فى الاتحاد السوفيتى يخاطبون المؤيدين المحتملين فى الخارج وقت مواجهتهم للسلطات السوفيتية، كان طلاب جاكارتا قد تمكنوا من النزول إلى الشارع بسبب عضويتهم فى النخبة الوطنية من ناحية، ومن ناحية أخرى لأن القنوات التليفزيونية الدولية كانت ستذيع مطالبهم- وربما معاركهم مع الشرطة- فى اليوم التالى مباشرة من وقوع الأحداث. وفى اختبارنا المحكى ذى الخطوات الثلاث، قد نستطيع وضع بعض من أعمال التعبئة الطلابية الإندونيسية بصفتها مستوفية للمحك الثانى (التركيبية). لكننا قد لا نستطيع بالتأكيد وضع إندونيسيا ككل فى قائمة الدول التى كانت، عند نهاية القرن العشرين قد أتمت مأسسة الحركات الاجتماعية.

تحولات القرن العشرين

فى العدد القليل من النظم القومية التى كانت بحلول عام ٢٠٠٠ قد اعتادت الحركات الاجتماعية فى إملاء المطالب، كان هناك تاريخ يمتد إلى مائة عام من التحول الحقيقى فى خواص وتوزيع الحركات الاجتماعية. حيث تضمنت التيارات الأكثر أهمية فى القرن التاسع عشر مايلى:

- تنميط (بعض) العلاقات بين منظمى الحركات الاجتماعية والسلطات المحلية، خاصة الشرطة المتخصصة فى حفظ النظام العام والسيطرة على الحشود.
- تطور الحملات، وتحركات الحركة الاجتماعية، ومظاهر الوقفة استجابة للوسائل المتغيرة فى الاتصالات.
- تبنى حملات الحركة الاجتماعية من قبل مناوئين للحركات الإصلاحية والراديكالية.

- التكيف الجوهرى لحملات الحركات الاجتماعية وذخيرة التحركات ومظاهر الوقفة وفقًا للثقافات السياسية المحلية والقومية فى بلدان خارج نطاق التطور المبكر للحركة الاجتماعية.

على مدار مائة عام وقعت تغيرات مثيرة فى العلاقات بين نشطاء الحركة الاجتماعية والسلطات. وفى نهاية القرن التاسع عشر، ظل كثير من المشاركين بالحركات الاجتماعية يعتبرون الشرطة والسلطات المحلية أعداء لهم؛ وقد سردوا قصصًا متكررة حول الوحشية والقمع. الآن وبالمقارنة مع الوضع قبل ذلك بمائة عام كاملة، فقد تغيرت البيئة القانونية بشكل كبير. فحيثما تقوم الحركات الاجتماعية بشكل منتظم ربما تظل السلطات تشترط تصريحات للقاءات والمظاهرات وتطالب بتسجيل بعض المنظمات المشتبه فيها، مقيدة تلك المنظمات بوسائل من الرقابة، والاختراق، والتحقيقات التآمرية أو التقييمات الضريبية، والحد من وصول المعارضين إلى وسائل الإعلام، وحماية الشخصيات العامة من الاعتداءات، أو تحويل نظرهم عن الحيل القذرة من قبل المناوئين للحركة. ومقارنة مع ما كان يحدث سابقًا من إطلاق الرصاص على المتظاهرين، واحتجاز نشطاء الحركة كمخربين، والحظر الكامل للمنظمات المعارضة، كشفت الممارسات التى سادت أواخر القرن العشرين فى المعاقل الرئيسية لنشاط الحركة الاجتماعية عن تغير كامل فى العلاقات بين النشطاء والأنظمة.

وللتعرف على هذا التغير بشكل أوضح، يمكننا استرجاع شريط القرن. ولنتوقف فى برلين بداية القرن التاسع عشر؛ ففى هذا الصدد قام المؤرخ الألمانى "توماس ليندنبيرجر" Thomas Lindenberger بدراسة رائعة ومفصلة عن "سياسة الشوارع" فى برلين فى الفترة من ١٩٠٠ إلى ١٩١٤. يتحدث بيرجر عن "الحرب اليومية الصغيرة بين الشرطة والعامة." ومن النقاط المرجعية لدراسته الواسعة لنزاعات الشوارع، جمع ليندنبيرجر ثلاث قوائم رئيسية لكل من: "حروب الشوارع الصغرى،" والإضرابات الصناعية، ومظاهرات الشوارع. فى حالة حروب الشوارع، أعد ليندنبيرجر قائمة تشبه تلك القوائم التى قدمها كل من "دينيكر" و"بيسينجر" و"إكيرت" و"كوبك". واشتملت قائمته على ٤٠٥ حدث من "اضطرابات شوارع" جُمعت من تقارير الأحياء فى الجريدة اليومية Vossische Zeitung واشتملت على مناسبات تجمع فيها ما يقرب من ٢٠ شخصًا أو أكثر فى مكان عام

وتم التدخل من قبل الشرطة- سواء بدأت الواقعة بمواجهة بين المدنيين والشرطة من عدمه (Lindenberger 1995: 107-8). وقد أمدته الإحصاءات الرسمية وتقارير الشرطة والدوريات بتوثيق ضخم حول الإضرابات. وأتاحت له تقارير الشرطة بالإضافة إلىٰ تقارير جريدة Vossische Zeitung وجريدة Vorwarts القيام بإعداد قائمة شاملة للمظاهرات الرئيسية على مدار تلك الفترة. ولنركز هنا على المظاهرات.

فى توافقٍ مع الأخبار التى قدمناها عن فرنسا فى القرن التاسع عشر، يشير "ليندنبيرجر" إلى أنه قبل بداية القرن التاسع عشر، وقعت جميع المظاهرات تقريبًا فى سياق المسيرات الجنائزية والأعياد (Lindenberger 1995: 308-16). بالمثل وبالتوازى مع فرنسا، حوالى عام ١٨٩٠، أصبح الأول من مايو/آيار عيدٌ غير رسمى للعمال، ومناسبة للتجمعات التوكيدية. لكن الشرطة عمومًا كسرت الجهود المتكررة للمشاركين فى الاجتماعات داخل المبانى للخروج إلى الشوارع فى نهاية الاجتماعات. ومع ذلك فعندما بدأت حملة حقوق التصويت للطبقة العاملة عام ١٩٠٦، تغير الوضع. ومن وقتها وحتى وقوع الحرب العالمية الأولى، ضجت برلين بمظاهرات الشوارع رغم الجهود المضنية من قبل سلطات المدينة والشرطة لقمعها. يشير ليندنبيرجر فى ملاحظاته قائلاً "على الأقل فى المرحلة الأولية وحتى عام ١٩١٠، حدثت المظاهرات على خلفية الصراع ضد الشرطة من أجل السيطرة على الشوارع" (Lindenberger 1995: 386).

الجدول ٤-٤ يبين المظاهرات الرئيسية التى وقعت فى برلين خلال عشرة أسابيع فى عام ١٩١٠. المظاهرات تعطى صورة لنظام يقدم على مضض تنازلات لنشطاء الحركة الاجتماعية لكنه يستخدم النظام العام حجة لاحتواء أو حظر التحركات العامة مثل الاجتماعات والمظاهرات من قبل المعارضين للنظام. وبالرغم من وجود نواب الحزب الديمقراطى والتحالف الديمقراطى فى المجلس التشريعى، إلا أن شرطة برلين أطبقت الزمام على أنشطة الشارع من قبل الحزبين. محصلة ذلك، كانت المقاربة الأكثر تكرارًا للتظاهر تتمثل فى عقد لقاء عام مصرح به (بحضور ضابط شرطة لتدوين ملاحظات واستدعاء تعزيزات عند الضرورة) ويقوم الناس بإثبات حضور تحت أعين الشرطة وينصرفوا بعد ذلك إلى المظاهرة. فى تلك المرحلة، قد نفكر فى أن ألمانيا تستوفى شروط المحك الثالث

من الاختبار: أى توافر واسع لحملات الحركات الاجتماعية وتحركاتها ومظاهر الوقفة. يُذكر فى هذا الصدد أن جمهورية فايمر Weimar Republic التى تولت الحكم بعد الحرب العالمية الأولى حتى انهيارها باستيلاء النازى على السلطة (١٩٣٣) قد أتاحت مجالاً واسعًا من إملاء المطالب عبر الحركة الاجتماعية.

جدول ٤-٤ المظاهرات فى برلين، فبراير/شباط - مايو/أيار ١٩١٠

١٣ فبراير/شباط	مائتى ألف مشارك فى اثنين وأربعين لقاءًا للحزب الاشتراكى الديمقراطى على مستوى المدينة تلاها مظاهرات شوارع ضمت عشرات الآلاف.
١٥ فبراير/شباط	اجتماعات لحركة المرأة بالمدينة تلاها مظاهرات صغيرة.
٢٠ فبراير/شباط	اجتماع للمفكرين الأحرار تلاها مظاهرة قصيرة.
٢٧ فبراير/شباط	ثمانية آلاف مشارك فى لقاء للمفكرين الليبراليين اليساريين تلاه مظاهرة ضمت عدة آلاف أمام القصر الملكى.
٦ مارس/آذار	الإعلان عن مظاهرة فى جريدة Vorwarts لكنها مُنعت من قبل السلطات: "مسيرة سلمية للحق فى التصويت" تُغير مسارها مساء من "تريبتاو بارك" إلى حديقة الحيوان، حيث تظاهر حوالى ١٥٠ ألفًا. وقد ذهبت الشرطة إلى حديقة "تريبتاو" وحديقة الحيوان سيرًا على الأقدام وعلى ظهور الخيل شاهرين سيوفهم ضد المشاركين فى التجمهر.
١٣ مارس/آذار	خمسة آلاف مشارك فى اجتماع للحلف الديمقراطى الليبرالى اليسارى، تلاه مظاهرة.
١٥ مارس/آذار	ثمانية وأربعون اجتماعًا للحزب الاشتراكى الديمقراطى على مستوى برلين العاصمة دون تظاهرات، ولكن بفرمانات من الشرطة ضد أية استعراضات أو عروض عامة.
١٧ مارس/آذار	اجتماع للحزب الاشتراكى الديمقراطى فى سبانداو Spandau تبعه مظاهرة.
١٨ مارس/آذار	مشاجرات كلامية بين الشرطة والديمقراطيين الاشتراكيين بعد اجتماع فى مقابر "فريدريك وودز".
١٠ إبريل /نيسان	ثلاث تجمعات فى الهواء الطلق مصرح بها للديمقراطيين الاشتراكيين والحلف الديمقراطى فى حديقة "تريبتاو"، و"فريدريك وودز" و"هامبولدت وودز" ضمت حوالى خمسة وعشرين ألف مشارك.
١ مايو/أيار	فض احتفالات عيد الأول من مايو بعد انقضاء فترة الصباح المصرح بها، ولكن دون عنف بين الشرطة والمتظاهرين.

المصدر: Lindenberger 1995: 326-27

وإذا قفزنا لأواخر القرن العشرين، سنجد أن السلطات الألمانية لا تتوقف مطلقًا عن مراقبة الحركات الاجتماعية عن كثب، لكنهم بعد فترة التوقف التى تخللت النظام النازى والحرب العالمية الثانية، سمحوا بمجال شرعى مفتوح فى السياسة الألمانية أمام الحملات المترابطة وأداءات الحركات الاجتماعية والتعبير عن مظاهر الوقفة. وفى تلخيص لمقارنة عقدتها حول "السياسية الاحتجاجية" فى كل من ألمانيا وإيطاليا بين ١٩٥٠ و١٩٩٠، ذكرت "دوناتيلا ديلا بورتا" Donatella della Porta أنه:

> فى إيطاليا كما فى ألمانيا، من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٩٠، تطورت السيطرة على الاحتجاج نحو أشكال أكثر مرونة تقوم على تفهم أكثر ليبرالية لحقوق التظاهر. وفى كلتا الدولتين، أصبحت شرطة النظام العام أكثر تسامحًا، وأكثر انتقائية، وأكثر توجيهًا نحو الوقاية، وأكثر احترامًا للإجراءات الديمقراطية، و"أكثر لطفًا" حتى لو كان هذا التطور على خط واحد (مرت الدولتان "بارتكاسات" إلى ما كان الأمر عليه عندما تصاعدت الصراعات السياسية إلى أشكال عنيفة). ويمكننا إضافة أنه بمرور الوقت بدت الاختلافات عبر القوميات آخذة فى التقلص، ربما بسبب التعاون الدولى والتدفق المتبادل عبر الدول للمعلومات الذى طال كل من التنظيمات الحركية والقائمين على إنفاذ القانون. (della Porta 1995: 71; أنظر أيضًا della Pora & Reiter 1998)

لقد شبت الحركات الاجتماعية قوية ثم ضعفت وفقًا لإيقاع التاريخ السياسى الخاص بكل دولة. فصعود الحركات الاجتماعية المهددة للنظام دائمًا ما أثارت محاولات لقمعها. ولكن على المستوى المتوسط وعلى المدى البعيد تفاوضت السلطات والشرطة ومنظموا الحركات الاجتماعية على روتينيات أعطت فرصًا كبيرة للحملات السلمية، ومظاهر الوقفة، وإعمال ذخيرة تحركات الحركة الاجتماعية.

الحركات الاجتماعية والإعلام

منذ مطلع الحركات الاجتماعية الأولى بالقرن التاسع عشر فصاعدًا، قامت الصحف والمجلات والكراسات السياسية ووسائل أخرى من الإعلام المطبوع بحمل وتوصيل رسائل الحملات، والإعلان عن أنشطة حركية قادمة، وقامت أيضًا بتقييم هذه الأنشطة وقدمت تقاريرًا إخبارية عن نجاحها أو إخفاقها. لكن التحول والتوسع فى القرن العشرين فيما يتعلق بوسائل الاتصال قدمت فرصًا وانفتاحًا على الحركات الاجتماعية غير مسبوقة. فقد قامت الإذاعة والتليفزيون والتراسل الإلكترونى واستطلاع الآراء والانتشار العالمى للصحافة بشحذ التحولات فى الحملات وتحركات الحركة الاجتماعية ومظاهر الوقفة.

مقارنة بما كان يحدث من التعديات المباشرة والتفاوض شخص- لشخص، فإن إذاعة مطالب الحركة عن طريق وسائل الإعلام العامة يضمن وصولها إلى أطراف ثالثة. هذه الأطراف الثالثة تشمل شخصيات مؤثرة غير المستهدفين بمطالب النشطاء. بل وتشتمل أيضًا على عامة الناس الذين سيقومون بتقديم أحكام ذات صلة بالأمر فى الانتخابات، والمشتريات، واستطلاع الآراء وتعبيرات أخرى عن التأييد؛ والمجندين المحتملين لتأييد القضية، وكذلك حلفاء من المستهدف(ين) من الذين قد يعيدون النظر فى مواقفهم (Koopmans 2004). ومن ثم فإن إذاعة مطالب الحركة المتعلقة بالبرنامج والهوية والمكانة من خلال الوسائل الإعلامية مثل الصحف والمجلات قد عظّمت من الجمهور المستهدف من الحركات الاجتماعية وعروض الوقفة.

كذلك نتج عن انخراط الحركة فى وسائل الإعلام المتعدد نوع من قياس الصدى يستشف منه النشطاء كيفية تفسير الآخرين لمطالبهم الخاصة بالبرنامج والهوية والمكانة. ومن ثم صارت خواص ومدى توزيع التقرير الصحفى أهدافا لاستراتيجيات الحركة. مع ذلك فإن الحركات الاجتماعية قد أرست بلا شك، فى القرن العشرين، علاقات مهيمنة أو على الأقل متكافئة مع وسائل الإعلام. وجذبت الحركات الانتباه إلى حد أن حملاتها وتحركاتها وعروض الوقفة المتعلقة بها أصبحت جديرة بتغطية إخبارية: ضخمة، ملونة، بخصوصية محلية و/أو موجهة إلى قضايا تندرج بالفعل تحت النقاش العام (Hocke 2002, McCarthy, McPhail, & Smith 1996, Oliver& Maney 2000, Oliver & Myers 1999, Scalmer 2002a,

Tilly 2002b). هذه الخاصية الملازمة من عدم التناسق asymmetry أفادت بأن النشطاء نادرًا ما اهتموا بالتغطية الإعلامية، وأن تحكمهم فى صورتهم بالإعلام كان ضعيفًا، وأنه غالبًا ما خرجوا غير راضين بالمعالجة الإعلامية التى لاقوها.

على المدى الطويل، لم يكن الأثر الأكبر لوسائل الإعلام الجديدة هو تجميل الحركات فى أعين تلك الوسائل، وإنما فى اتصال النشطاء بالجماهير المحدودة والمتاحة عبر هذه الوسائل ومن ثم قطع الاتصال بينهم وبين المستبعدين من استخدام الوسائل نفسها. فتأثير الصحف على جماهير الحركة الاجتماعية كان محدودًا نظرًا لانخفاض نسبة من يعرفون القراءة والكتابة. أيضًا عدم التكافؤ فى استخدام الإنترنت – حوالى ٦ % فقط من سكان العالم حتى عام ٢٠٠٠ (Le Monde 2001: 33)– كان له أيضًا نفس التأثير. فهذه الوسائل تتجاوز الدائرة المباشرة للنشطاء، ولكن بشكل انتقائى للغاية.

يختلف الإعلام بشكل كبير من حيث عدم التناسق. فالإعلام المطبوع والإذاعة والتليفزيون لا تسمح سوى بمردود قليل من المتلقى، بالرغم من الخطابات التى ترسل إلى المحررين، والأعمدة التى تعبر عن الآراء op-ed وبرامج الحوارات، وغير ذلك من إيماءات حول وجود تناسق. أما الهاتف والإنترنت فى المقابل، فهى وسائل تتيح مزيد من التناسق بين الراسل والمستقبل؛ فمنظمو الحركات الاجتماعية فى القرن العشرين، على سبيل المثال، غالبًا ما استخدموا قوائم اتصالات تليفونية معدة سلفًا لجلب المشاركين فى أداءات الحركة. ومثلما يشير استخدام المكالمات التجارية، وإعلانات الإنترنت، والإخطار بمواقع على الشبكة، حتى هذا المستوى من التناسق يصطدم بمعايير صعبة؛ فقد تساوى هذه الوسائل فى العلاقات بين الأطراف ممن يُعرَّفون بالفعل على أنهم متساوون، لكنها أيضًا تقدم فرصًا للقائمين على الأعمال الخدمية والمنظمين جيدًا للسيطرة على تداول المعلومات.

لذلك دعونا نتجنب الحتمية التكنولوجية، بمعنى أن: مجرد اختراع وسائل اتصال جديدة لم يغير بمفرده خاصية الحركات الاجتماعية. ما حدث بالضبط، أن بعض منظمى الحركات الاجتماعية كيفوا وسائل الإعلام التى توافرت حديثًا لتتلائم مع نشاط كانوا يقومون به بالفعل؛ ومعظم تلك التحويرات التلاؤمية استنفذت، ولكن القليل منها استنفذ بطريقة أسفرت عن تغيرات فى التنظيم الذى صنعها وقدمت نماذج لتنظيمات أخرى كانت تتبع حملات مشابهة.

لنأخذ ما وقع للأب "تشـــارلز إدوارد كـــوفلن" Charles Edward Coughlin كمثال. إنه قس كاثوليكى كندى المولد أصبح واحدًا مـــن أكبـــر قـــادة الحركـــات الاجتماعية تأثيرًا فى الولايات المتحدة فى ثلاثينيات القرن العشرين إلى أن أسكتته الكنيسة وأعادته إلى أعمال الأبرشية عام ١٩٤٢. ولُد الأب كـــوفلن عـــام ١٨٩١ وتعلم فى "تورنتو"، وكانت البداية فى Assumption College بالقرب من ويندسور، أونتاريو، أمام النهر القادم من "ديترويت". وفى عام ١٩٢٣ أصبح راعيًا مســـاعدًا للأبرشية فى "كالامازو" Kalamazoo، ميتشيجين، قبل أن ينتقل إلى أبرشـــية فـــى وسط "ديترويت". وبالتعرف على بلاغة وموهبة التنظيم عند كوفلن، سارع أســـقف "ديترويت" فى تنصيبه راعيًا لقرية صغيرة، ثم عرض عليه تعيينه كرئيس للرعـــاة بإحدى الكنائس فى "رويال أواك" Royal Oak وهى ضاحية شمالية حيـــث كانـــت جماعة "الكوكلوس"[٤٧] Ku Klux Klan قد أحرقت صليبًا فى تهديدٍ منها للكاثوليك.

فى تلك المرحلة كانت الإذاعة التجارية وسيلة إعلامية جديـــدة، وكـــان قـــد مضى على عملها حوالى ست سنوات. وفى عام ١٩٢٦، وضمن جهوده فى تنمية الموارد، عمل كوفلن فى بث إذاعى عرف فى البداية كبرنامج للأطفال. وســـرعان ما تحولت أحاديثه الإذاعية إلى السياسة والاقتصاد بحس شعبوى. وكمـــا وصـــفه "صمويل إليوت موريسون" Samuel Eliot Morison فى التاريخ العـــام للولايـــات المتحدة: "إنه خطيب إذاعى مفوه، استطاع بخفة ظله الأيرلندية أن يجـــذب الانتبـــاه إلى نظرياته؛ وهو كمؤيد للعملات الفضـــية والورقيـــة فقـــد أثنـــى علـــى معتقـــد الشعبوية[٤٨] populist faith القديم القائل بأن الذهب كان أصل جميع الشـــرور وأن أصحاب البنوك فى نيويورك شياطين" (Morison 1965: 972). وذاع صيت كوفلن للحد الذى جعل إذاعة كولومبيا CBS تستعين به على المستوى القومى.

وفقًا لتقديرات واسعة التباين، سرعان ما جذب برنامج كـــوفلن بعـــد ظهـــر الأحد من كل أسبوع من ١٠ إلى ٤٠ مليون مستمع؛ بل زعم كوفلن نفسه أن عـــدد مستمعيه يصل إلى ٤٥ مليون مستمع (Brinkley 1983: 304). وسرعان ما أصبح اتحاد إذاعة الزهرة الصغيرة Radio League of the Little Flower الخـــاص بـــه

---

(٤٧) منظمة سياسية سرية أعضاؤها من البروتستانت البيض المولودين فى الولايات المتحدة. [المترجم]

(٤٨) Populist: مؤمن بأن عامة الناس فيهم صلاح وخير بل وحكمة (ولاسيما فى الأمـــور السياســـية). [المترجم]

داعمًا ماليًا لمعبده فى كنيسة الزهرة الصغيرة بل وأيضًا لحركة قومية تروج لرؤيته فى العدالة الاجتماعية. وكان كوفلن من البداية قد حمل على الاتحاد السوفيتى كمعقل لعدم التدين وتهديد القيم الأسرية. وعندما بدأ فى مهاجمة سياسات الحكومة وبعض من أولئك الرأسماليين البارزين مثل "هنرى فورد" أوقفت خدمة إذاعة كولومبيا حديثه (عام ١٩٣١)، حيث قام على أثر ذلك بتأسيس شبكته الإذاعية الخاصة. وفى عام ١٩٣٢ عارض كوفلن بقوة حملة إعادة انتخاب الرئيس "هربرت هوفر" وبالتالى دعم ضمنًا ترشيح "فرانكلين روزفلت" للرئاسة ضد شخص الرئيس. (وبصفته قس كاثوليكى لم يتجرأ كوفلن على عرض تصديق علنى واضح على المرشح الرئاسى. وفيما بعد وضمن عمله تغلب على هذا الحرج.) وبعد انتصار روزفلت، شنت منظمات كوفلن حملة لتأسيس بنك مركزى وطنى وأسسوا اتحادات لمنافسة تلك الاتحادات التى رأها مصبوغة بالشيوعية، وانضم إلى "هيوى لونج" Huey Long لتدعيم قانون العلاوة Bonus Bill للمحاربين القدامى فى الحرب العالمية الأولى. فقد انخرطوا بشكل مكثف فى نشاط الحركة الاجتماعية.

لكن روزفلت سرعان ما أحبط كوفلن. ففى عام ١٩٣٤، كان الأخير يؤسس اتحادًا وطنيًا للعدالة الاجتماعية فى معارضة واضحة ومعلنة لاتفاق روزفلت الجديد. وفى عام ١٩٣٥، أعاق كوفلن بمفرده ودون مساعدة من أحد تصديق مجلس الشيوخ على مشروع روزفلت للدخول فى المحكمة الدولية لعصبة الأمم League of Nation's World Court (Brinkley 1983: 135-36). وقد قامت منظمته بصفتها حزب اتحاد Union Party بدعم المرشح الرئاسى للحزب الشعبى الثالث عام ١٩٣٦. وبعد الهزيمة المدوية للحزب أمام فوز روزفلت الكاسح، بدّل كوفلن الاتحاد الوطنى بالجبهة المسيحية Christian Front الاعتزالية والمتبلورة أكثر فى اتجاه مناهضة الشيوعية، وقد سُميت بهذا الاسم كمقابل واضح وعلنى للجبهات الشعبية اليسارية فى أوروبا. وقد حملت مجلته "العدالة الاجتماعية" Social Justice الرسالة إلى ملايين من الأمريكان. حتى أنها بدأت فى نشر "بروتوكولات حكماء صهيون" Protocols of the Elders of Zion المزيفة والمعادية للسامية.

ومن تلك المرحلة، صار البث الأسبوعى لكوفلن أخذًا فى التعصب الشرس على موضوع روزفلت "المؤامرة الشيوعية" وبشكل أكثر صراحة ضد السامية. وفى عام ١٩٤٠، دعى كوفلن إلى توجيه الاتهام لروزفلت بالإخلال بواجبات

وظيفته، وذلك على خلفية أن نقل التجهيزات العسكرية إلى بريطانيا والاستمرار فى تدعيم الاتحاد السوفيتى قد شكل إخلالاً بالوظيفة. وبمجرد أن دخلت الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية وجهت إليه الحكومة تهمة وفق قانون التجسس Espionage Law وألغت المزايا البريدية من الطبقة الثانية التى لعبت دورًا مهمًا جدًا فى تنمية موارد كوفلن، ومن ثم أعطت أسقف ديترويت الفرصة التى طال انتظارها؛ وبالفعل قصر الأسقف تحرك كوفلن ونشاطه على الأعمال الأبرشية فى معبد الزهرة الصغيرة Little Flower، حيث خدم كوفلن حتى عام ١٩٦٦. مع ذلك لم يمكث كوفلن صامتًا تمامًا، فقد واصل كتابة كراسات مناهضة للشيوعية حتى وفاته عام ١٩٧٩.

كان للأب كوفلن الريادة فى استخدام الإذاعة كوسيلة لتنظيم حركة اجتماعية، ولم تختف الإذاعة بالطبع من مشهد الحركة الاجتماعية برحيل الأب كوفلن. على العكس تمامًا، استمرت الإذاعة فى اكتساب مزيد من الأهمية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فقد بثت أخبار الإذاعة معلومات حول أنشطة الحركة مثل المسيرات وقت التحضير لها، بل والأكثر ندرة من هذا أنها نقلت رسائل الحركة بالفعل والتى احتوت على مطالب برنامج وهوية ومكانة. وبالنسبة للوقت المعاصر فإنه فى عام ٢٠٠٣، كان اليساريون الأمريكيون يشجبون استبعادهم من دائرة الأحاديث التى تابعها كثير من الناس وكان واحدًا على الأقل من الرأسماليين ذوى الميول اليسارية يخطط لدعم الإذاعات "الليبرالية" ماليًا لمواجهة تأثير المتعصبين من الجناح اليمينى (Gans 2003: 29, Hertzberg 2003). ومن الستينيات أصبح التليفزيون وسيلة إعلامية أكثر تأثيرًا ونفوذًا فى عرض الحركات الاجتماعية الأمريكية.

كان زميلى فى جامعة كولومبيا "تود جيتلين" Todd Gitlin قد خدم كرئيس وطنى لمنظمة شبه نموذجية للحركة الاجتماعية فى الستينيات- وهى طلاب من أجل المجتمع الديمقراطى SDS – فى عام ١٩٦٣ و١٩٦٤، وظل فى الخدمة بالمنظمة حتى عام ١٩٦٦. ثم بدأ بعد ذلك فى الانسحاب من أنشطة طلاب المجتمع الديمقراطى، وفى أواخر الستينيات "أصبح أكثر اغترابًا عن توجه التنظيم الوطنى" (Gitlin 1980: 294؛ للسياق التاريخى، أنظر Fendrich 2003). ومن ضمن ما خلص إليه من هذه الخبرة، أن التفاعل مع وسائل الأخبار كان يقود المنظمة إلى مواقف راديكالية خرقاء جلبت القمع بدلاً من الترويج للتغيير التقدمى.

ومع ذلك فبدلاً من استسهال الازدراء والتنديد، اهتدى جيتلن فى النهاية إلى عمل دراسة دقيقة حول التفاعل بين تنظيم اليسار الجديد ووسائل الإعلام. وقد ركزت دراسته على تغطية أخبار من قبل محطة تليفزيون كولومبيا CBS و"نيويورك تايمز" من ١٩٦٥ حتى ١٩٧٠. وبتبنيه لأحد الأفكار التى دخلت علم الاجتماع عن طريق "إرفينج جوفمان" Erving Goffman اختبر جيتلن كيف أن "الأطر" التفسيرية فى الأخبار قد أثرت على سرد الأخبار وانعكاسات تلك الأخبار نفسها على من تلقاها من النشطاء. وخلُصَ إلى أن التغطية الإعلامية قد شجعت النشطاء للمواظبة على أن يكونوا جديرين بالتغطية الإخبارية عن طريق ابتكارات لم تعرض بالضرورة لقضيتهم، وكذلك على أن يغيروا فى وسائلهم وفق ما قدمته لهم الوسائل الإخبارية من ملاحظة مباشرة حول تأثير تحركاتهم، وأن يعيروا الانتباه بنسب مختلفة إلى رموز جاذبة للعين، وشعارات، وملابس، وأداءات، وأيضًا وفى غياب معلومات ملموسة حول إنجازاتهم وإخفاقاتهم، أن يناوبوا ما بين اليأس والفخر. (لنسترجع دانيال كوهن بنديت فى التوقيت نفسه الذى يخبر جان بول بأن حركته يمكن أن تسقط النظام الفرنسى فقط إذا كانت تنظيمات العمال متعاونة.)

نظرًا لكل هذه التشاؤمية، يُبين "جيتلن" نقطتين رئيسيتين مهمتين لتحليلنا: أولاً) أن التوافر التام لوسيط إعلامى معين لا يغير فى حد ذاته من حملات وتحركات وعروض الوقفة للحركة الاجتماعية. ثانيًا) أن منظمى الحركة أنفسهم لعبوا دورًا نشطًا فى دمج عملية الوصول إلى الإعلام ضمن التخطيط لحملتهم. حيث أن التعليقات الإعلامية التى غالبًا ما تسفر عن نتائج غير مُعد لها أو غير متوقعة تكون بالطبع جزءًا مهمًا من القصة. وللحصول على تحليلات أكثر حداثة فيما يتعلق بتفاعل الإعلام-الحركة التى تشير إلى الاتجاه نفسه (انظر Grnajon 2002, Hocke 2002, Oliver & Maney 2000). ومع ذلك، فحتى فى زمن التكنولوجيا المتطورة الذى نعيشه، فإن وسائل الإعلام لا تحدث فى حد ذاتها حركات اجتماعية.

من ناحية أخرى قامت "آنيليز رايلز" بكشف النقاب عن استخدام عدد مؤثر من وسائل الإعلام، حيث قرنت بين مسح للمنظمات المشاركة فى المؤتمر العالمى الرابع للأمم المتحدة حول المرأة (بيكين ١٩٩٥) وبين دراسة إثنوجرافية لنشاط حركى فى فيجى Fiji بعد المؤتمر. وقد وجدت أن المنظمات تستخدم الإنترنت

وشبكات الفاكس والهواتف والاتصالات الفضائية والنشرات على نحو فعال. واكتشفت أن بعض المتحمسين يوسعون من معلوماتهم واتصالاتهم وتأثيرهم من خلال هذه الوسائل (Riles 2000: 54-55) ولكن بالنسبة لمعظم النشطاء فقد قاموا بعملهم متجنبين الإعلام أو إعطائه مرتبة ثانوية مقارنة بالمحافظة على العلاقات الشخصية الموجودة.

وكما يبدو التوسع الهائل فى الهواتف الخلوية وغيرها من الأجهزة المحمولة لتبادل الرسائل على أنه يصب أساسًا فى تسهيل الاتصالات بين الناس الذين تربطهم بالفعل روابط وثيقة، فقد فضلت النسويات فى فيجى هذه الوسائل التى دعمت الروابط الموجودة. ويعلق "رايل على أن "هؤلاء العاملون فى مؤسسات بيروقراطية فى صوفا Suva كان لديهم طرق عديدة قيد الاستخدام لتبادل المعلومات:"

> كان فى استطاعتهم السير عبر الشارع من مكتب إلى آخر ليلتقوا بعضهم البعض وجها لوجه؛ لقد كانوا وقت الغذاء، ملتزمين بملاقاة بعضهم البعض فى أحد مواقع الغذاء المهنية المعدودة فى صوفا. كان يمكنهم إرسال خطابات، أو تبادل الفاكسات، أو مذكرات، أو إرسال سائقيهم لتوصيل الرسائل. كان من الممكن أيضًا أن يعقدوا اجتماعات ومؤتمرات. ولكن الوسيلة الأكثر شيوعًا فى الاتصالات اليومية كانت الهاتف. وقد كان الهاتف مفيدًا بالتحديد باعتباره وسيلة شخصية (فى مقابل الوسائل التابعة للمؤسسة) وخاصة (فى مقابل المساحات فى المكتب الجماعى والتى يتم فيها المقابلات أو الاجتماعات وجها لوجه) كما أنه وسيلة غير رسمية. وكما وصلنى الوصف من قبل القائمين بالتشبيك، وأيضًا من خلال ما لاحظته وشاركت فيه بدورى، كانت المحادثات الهاتفية طويلة؛ كان من الغريب أن يقضى الناس ساعة أو أكثر على الهاتف. (Riles 2000: 67)

وفى هذا الوضع المتبقرط، يمكننا أن نخلص إلى أن النشطاء قد انفضوا عن شن الحملات، وتدشين تحركات الحركات الاجتماعية وخلق عروض الوقفة. لكن

هذا الاستنتاج سيكون خاطئا: فقد استمروا فى الضغط على قضايا المرأة فى بيئتهم التى تعتبر غير متجاوبة نسبيًا. ولكنهم فعلوا ذلك بطريقة المنظمات غير الحكومية فى أواخر القرن العشرين.

امتلاك الجناح اليمينى لأشكال الحركة الاجتماعية

فيما كانت الحركات الاجتماعية للقرن العشرين قد قامت بعمل ملائمات جزئية مع السلطات وكذلك إدخال وسائل إعلامية جديدة فى ذخيرة تحركاتها، فقد اتسعت أيضًا لتشمل مجالاً أوسع من إملاء المطالب على طريقة الجناح اليمينى. وبالرغم من أن القومية الأمريكية والتعبئة المؤيدة للرق تذكرنا بأن الحركات الاجتماعية فى القرن التاسع عشر، لم تكن تمضى دائمًا فى اتجاهات تقدمية، فقد زادت حيازة الجناح اليمينى للحركات الاجتماعية بشكل أكثر تكثيفًا إبان القرن العشرين. وقد حدث ذلك فى الغالب من خلال التعبئة المضادة للحركات الإصلاحية والراديكالية حيث كانت قد بدأت تهدد مصالح المحافظين. ولا شك أن التعبئة الاستبدادية فى أوروبا ضد العمال واليسار و/أو اليهود فى ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وفرنسا ورومانيا وغيرها تقدم أوضح مثال على ذلك (Birnbaum 1993, Brustein 1998, Paxton 1995).

لنستعرض إحدى الحالات الموثقة جيدًا. إنها دراسة "رودى كوشار" Rudy Koshar البارعة عن الحياة التنظيمية فى بلدة الجامعة "ماربيرج" من ١٨٨٠ إلى ١٩٣٥ التى تبين كيف دخل النازيون إلى موقع تنظيمى مزدهر وكيف حولوه إلى صالحهم. فقد زاد عدد المنظمات التطوعية فى "ماربيرج" بشكل ثابت من ١٠ بالمائة لكل ألف شخص فى الفترة من ١٩١٣ إلى ١٥,٩ بالمائة لكل ألف شخص- منظمة لكل ٦٣ شخص- فى ١٩٣٠ (Koshar 1986: 136). خلال تلك الفترة، كانت اتحادات العمال الاشتراكية تفقد مواطن قوتها، بينما توسعت جمعيات المحاربين القدامى وربات البيوت والملاك بشكل هائل وعقدت التنظيمات الطلابية جمعياتها الخاصة. وحيث تجذر الحزب النازى فى "ماربيرج" من ١٩٢٣ فصاعدًا، فقد جذب فى البداية أعضاءه القلائل بشكل رئيسى من المنظمات اليمينية والقومية والمعادية للسامية. واستعرض نشطاء الحزب أنفسهم فى مارشات وعروض

عسكرية وأحرقوا أعلام حمراء وهتفوا ضد المنتمين إلى الجناح اليسارى، ولكنهم لم يحظوا بتأثير كبير على مستوى السياسة المحلية حتى عام ١٩٢٩. (يوثق Anheir, Neidhardt, & Vorkamp1998 لهبةٍ موازية عام ١٩٢٩ قام بها نشاط تنظيمى نازى فى "ميونخ"؛ انظر أيضًا Anheier & Ohlemacher 1996 حول التيارات القومية فى العضوية النازية.)

بنهاية عشرينيات القرن العشرين، بدأ النازيون التحدث على نحوٍ واسع الانتشار، يحولون الناس إلى عقيدتهم الجديدة وينخرطون بنشاط فى الحملات الانتخابية. وقاموا كذلك باختراق المنظمات الموجودة بالجامعة وفى المجتمع عامة. وقد دعمت دعواتهم المعادية للسامية وللبلشفية من المواقف السياسية البالية والمتعنتة فى "ماربيرج." وعلى نقيض ما كان فى برلين قبل الحرب، انضم جزء كبير من شرطة ماربيرج إلى الحزب الاشتراكى الديمقراطى وهو ما أثار الشقاق مع المسئولين المحافظين بالمدينة الذين تراوحت استجابتهم للنازى ما بين تسامح قلق وتشجيع. ويخلص كوشار فى هذا الصدد، إلى أن "الجذور الاجتماعية المتعمقة قد

> رسخت الحزب الديمقراطى الاشتراكى فى مركز السياسة القومية العنصرية volkisch polity. كما أن نجاح زيارة "هتلر" إلى "ماربيرج" فى إبريل عام ١٩٣٢ قد جذب الناس من المدينة والريف، وهو ما رجع نسبيًا إلى كاريزمة "الفوهرر" Fuhrer.
> وكان هذا النجاح أيضًا بمثابة محصلة مباشرة لوضع الحزب كوسيلة للانخراط الشعبى فى الحياة السياسية العامة. وقد كان هتلر يمثل جاذبية لأن الحزب كان جذابًا؛ وكان الحزب جذابًا بدوره بسبب صورته الإيجابية فى المحادثات التى كانت تجرى فى الأسواق، والمحال التجارية المحلية وفصول الجامعة وبيوت أو جمعيات المؤاخاة وقاعات الاجتماع وملاعب الكرة وداخل البيوت. فلم يكن لجاذبية هتلر الجماهيرية التى بدت غامضة أن تتسع بهذا القدر لولا الدعاية غير المتوقعة فى الحياة الاجتماعية اليومية. (Koshar 1986: 204)

لم يفرض الحزب إرادته بسهولة على العامة فى ماربيرج، على الأقل ليس قبل استيلاء النازى على السلطة عام ١٩٣٣. وقد عدل من بيئة التنظيم المحلية

وجمع بين العضوية فى الجمعيات أو التنظيمات غير النازية الموجودة مع خلق تنظيمات موازية تحت رعاية الحزب. وبحلول عام ١٩٣٢ كان الحزب ينال النصف أو أكثر من أصوات الناخبين فى ماربيرج. وقد همش إلى حد كبير من الشيوعيين والديمقراطيين الاشتراكيين فى المدينة والذين اشتبكت معهم أسراب النازى أحياناً فى الشوارع. وفى طريقه إلى السلطة، تبنى الحزب تحركات وحملات وعروض الوقفة الخاصة بالحركة الاجتماعية على اتساعها.

التعديل الدولى لأشكال الحركة الاجتماعية

تكشف حالة "ماربيرج" عن أهمية الغرس المحلى للحركات الاجتماعية الوطنية. والدرس هنا أكثر عمومية، حيث أن نظراتنا إلى الصين وإندونيسيا وفيجى قد بينت بالفعل أن حملات الحركة الاجتماعية والتحركات وعروض الوقفة لا تتنقل بهيئتها الأصلية من ثقافة سياسية إلى أخرى (Chabot 2000, Cabot & Duyvendak 2002, Scalmer 2002b). والمسألة بدقة أنه بسبب مخاطبة منظمو الحركات الاجتماعية social movements organizers لجماهير إقليمية أو قومية حول قضايا إقليمية أو وطنية، فهم لا يكون لديهم خيار إلا إعمال أو استخدام بعض التعبيرات أو التركيبات المألوفة ــ وعرض بعض الرموز المعروفة، والبناء على أشكال تنظيمية موجودة، وكثيرًا أيضًا ما يبتكرون ويستعيرون من أماكن أخرى. والانتشار غير المسبوق لنشاط الحركة الاجتماعية فى القرن العشرين على مستوى العالم قد أسفر بشكل يدعو للسخرية عن المشاعية والتنوع. المشاعية لأن تحركات الحركة الاجتماعية من قبيل المظاهرات أو تكوين الجبهات والتحالفات والجمعيات ذات الأغراض الخاصة وفرت نماذج للمقلدين أو الناقلين فى كل مكان. والتنوع لأن المنظمين فى كل منطقة وجدوا طرقًا لدمج استراتيجيات الحركة الاجتماعية فى الظروف المحلية.

ولنكتفى مرة أخرى بحالة واحدة ممثلة، هذه المرة حالة كبيرة جدًا. فى الهند، ثانى أكبر دول العالم من حيث السكان وأكثر البلاد تمثيلاً لديمقراطية شعبية؛ كان هناك أشكال من نشاط الحركة الاجتماعية على الأقل منذ تأسيس المجلس الوطنى الهندى عام ١٨٨٥. وقد كان مهنداس غاندى Mohandas Gandhi عبقريًا

فى تنظيم الجمعيات والمسيرات والتصريحات والحملات، و-الأهم- عروض الوقفة بطرازه الخاص لنمط الحركة الاجتماعية. وقد أصبح غاندى مُنظمًا مخضرمًا للمعارضة السلمية فى جنوب إفريقيا. فبعد أن توقف فى إنجلترا لتنظيم فرق من الجيش الهندى لخدمة الحرب، عاد غاندى سنة ١٩١٤ إلى الهند بعد إقامته فى جنوب إفريقيا مدة عشرين سنة.

عند عودته إلى الهند قام غاندى بدعم جهود الحرب البريطانية، التى أرسلت الجنود الهنود إلى أوروبا، وميسوبوتاميا، وفلسطين، ومصر، وشرق إفريقيا. لكنه لعب أيضًا دورًا مهمًا وحيويًا فى توسيع الدور السياسى للمجلس الوطنى الهندى وفى صياغة وتشكيل الحلف مع اتحاد جميع مسلمى الهند All-India Moslem League. وغالبًا ما عمل التحالف الهندو- إسلامى بشكل مضطرب، نظرًا إلى أن النشطاء المسلمين عمومًا قد عارضوا تفكيك الإمبراطورية العثمانية (التى كانت لا تزال القوة المسلمة القائدة على مستوى العالم)، والتى كانت قبل كل شيء، هدفًا رئيسيًا لجهود الحرب البريطانية. والحقيقة أنه فى عام ١٩١٥ سعت مجموعة هندية مسلمة متآمرة إلى تدعيم ألمانيا من أجل انتفاضة ضد البريطانيين فى الهند وأفغانستان.

وحيث دارت رحى الحرب العالمية الأولى بدأ المجلس واتحاد جميع مسلمى الهند فى المطالبة بمجلس تشريعى هندى منتخب كخطوة أولى نحو الحكم الذاتى. وفى عام ١٩١٦ اتفقوا على برنامج كان الهنود القوميون قد قاوموه سابقًا وهو: دوائر انتخابية منفصلة مخصصة للناخبين المسلمين. وبالتوازى مع الأحداث الأوروبية، جلبت نهاية الحرب ارتفاع فى التعبئة الشعبية. وقاد غاندى حملة من الإضرابات والمظاهرات والمقاومة السلبية حيث ردت الحكومة الاستعمارية بالقمع. وألقت السلطات القبض على غاندى فى إبريل/نيسان لانتهاكه قرار بقصر جهوده التنظيمية خارج منطقة البنجاب Punjab. وجاءت اللحظة الوضيعة عام ١٩١٩، عندما أمر جنرال بريطانى جنوده بإطلاق النار على لقاء احتجاجى كبير وقتلت رصاصاتهم ٣٧٩ متظاهرًا وجرحت ١٢٠٠ آخرين. وصعّدت الحكومة وقتها مشكلاتها بإعلان الأحكام العرفية وفرض عقوبات قاسية على المشاركين. وقد اشتملت مظاهر انتقام المستعمر على ممارسات عدة منها الجَلد العلنى والإجبار على الزحف فى الشوارع. وقد عجلت حملات الإدانة الواسعة فى كل من الهند

وبريطانيا العظمى من خلق حركات تدعو إلى الحكم الذاتى- أو على الأقل ضم عدد أكبر من الهنود فى حكومة الهند.

وقد أسفر الإصلاح عن انشقاق فى المجلس، حيث كانت جماعة غاندى تعارض بشراسة إجراءات بريطانيا المنحازة. وفى عام ١٩٢٠، شن المجلس الوطنى الهندى حملة رئيسية لعدم التعاون مع السلطات البريطانية ومقاطعة السلع البريطانية. وتجمع الهنود حول شعارات "ساتياجراها" Satyagraha (قوة الروح)، و"هارتال" (المقاطعة) و"سوارجا" swarja (حكم الوطن)، وكان لكل من هذه الشعارات إيحاءات متعددة دينية وأخلاقية وسياسية. وتضمن البرنامج استقالة من الوظائف العامة وعدم المشاركة في الانتخابات والانسحاب من المدارس وتجنب المحاكم القانونية. كما تضمن أعمالاً أخرى مثل عمل محرقة كبيرة لإحراق الملابس الأجنبية، أشعلها غاندى فى "بومباى" (أغسطس/آب ١٩٢١). وفى ذاك الوقت، كان القوميون الهنود يخلقون بنشاط وحيوية أشكالهم المتميزة من إملاء المطالب عن طريق الحركة الاجتماعية، ولكنهم وجهوها إلى مظاهر الحكم البريطانى.

فى الوقت نفسه، نظم المسلمون المسلحون حملاتهم الخاصة للحفاظ على السلطان العثمانى (الإمبراطور) كقائد لمسلمى العالم واستعادة الإمبراطورية العثمانية كما كانت عام ١٩١٤ــ وإعادة ترسيخ السيطرة الإسلامية على جميع الأماكن العقائدية المقدسة فى الشرق الأدنى. وقد دعم المجلس الذى يغلب عليه الهنود بنوع من التردد برنامج حلفائهم المسلمين. بالرغم من أن غاندى وأتباعه أصروا على عدم العنف، فقد هاجم الناس فى أماكن كثيرة من الهند أصحاب الأراضى والمرابين والموظفين. والحقيقة أن هجمات المسلمين على أصحاب الأراضى من الهنود أفضت إلى معارك أوسع بين الهنود والمسلمين تكررت على إثرها الانشقاقات فى حركة الحكم الذاتى. ومع تصاعد الصراعات عام ١٩٢٢، قامت الحكومة الاستعمارية بسجن غاندى، وذلك لقطع الطريق على استكمال حملة العصيان المدنى المشتعلة. وعبر السجن المتكرر واصل غاندى رغم ذلك العمل كأشهر منظم لحركة اجتماعية فى الهند حتى اغتياله من قبل أحد القوميين الهنود الناقمين وذلك فى عام ١٩٤٨. لقد كان بالطبع نموذجًا دينيًا ملهمًا ولكنه أيضًا كان مدبّرًا سياسيًاpolitical entrepreneur بكل معنى الكلمة.

لم يقض اختفاء غاندى إطلاقًا على الحركات الاجتماعيــة الهنديــة. فبعــد الاستقلال الهندى (عام ١٩٤٧)، استمر الزعماء الهنود فى تدشين واختراع أنــواع متميزة من ذخائر تحركات الحركة الاجتماعية. ولنتذكر حملة كبيــرة واســتثنائية لبناء معبد هندى على موقع معبد للمسلمين وذلك لتأكيد التاريخ والديانة والأســبقية السياسية الهندوسية. فقد ظلت أيودهيا أوتــار بــراديس Ayodhya, Uttar Pradish، لزمن طويل تحمى مسجدًا يعود إلى القرن السادس عشر الميلادى، وهــو "مســجد بابرى." وكان أول إمبراطور موغالى Mughal و(مسلم) ويدعى "بابور" Bbur هو من شيد هذا المسجد عام ١٥٢٨. وقد جذبت مدينة "أيودهيا" أنظــار العــالم فــى ديسمبر/كانون الأول عام ١٩٩٢، عندما دمر مسلحون هندوس "مســجد بــابرى" وبدءوا فى بناء معبد هندوسى على الموقع نفســه وشــنوا سلســلة واســعة مــن الصراعات التى أسفرت فى النهاية عن وقوع ما يقرب من ١٢٠٠ قتــيلاً (Bose and Jalal 1998: 228; Madan 1997: 56-58; Tambiah 1996: 251; van der Veer 1996).

لكن الحملة التى خلفت هذه الأحداث المثيرة كانت قد بدأت قبل ذلك بكثيــر. فإبان القرن التاسع عشر، تم تشييد نُصُبًا يشير إلى ما يفترض أنه محل ميلاد "رام" Ram بطل ملحمة الرامايانا Ramayana الهندوسية التقليدية بجوار المســجد. وقــد كان هذا بمثابة تجسيد للتأكيد التاريخى أنه أثناء الفتح الذى قــام بــه الإمبراطــور الموغالى فى القرن السادس عشر تم هدم معبد هندوسى وشيد مكانه مسجدًا.

وقد وفر ذلك النُصُب المناسبة لإعادة المواجهــات الهندوســية الإســلامية، وتدشين برنامج لبناء معبد هندوسى على الموقع نفســه (Brass 1994: 241). وقــد وقفت السلطات الاستعمارية حائلاً ضد البرنامج. وبعد الاستقلال بقليل قام ما بــين خمسين إلى ستين هندوسى باحتلال الموقع فى إحدى الليــالى وركبــوا أيقونــات وتماثيل هندوسية هناك. مع ذلك، وردًا على مطالب المسلمين، انتهزت الحكومــة المستقلة الجديدة (والتى تعترف بعلمانيتها) الفرصــة وأغلقــت المســجد. وأثنــاء الثمانينيات بدأت جماعات هندوسية مسلحة المطالبة بهدم المسجد وبناء معبد لــرام. وقبل انتخابات عام ١٩٨٩ مباشرة، نقل نشطاء حزب "باهارتيا جاناتا" ما أطلقــوا عليه القوالب المقدسة لأيودهيا ووضعوا أساس المعبد وسط أجواء احتفالية.

وفى العام التالى، أخذ رئيس حـــزب "باهارتيـــا" "لال أدفـــانى" Lal Advani مركبته الصغيرة التى تجرها الخيل للقيام بمراسم الحج أو (راث ياترا rath yatra) عبر الهند الشمالية واعدًا طوال الطريق فى أنه سيشرع فى بناء معبـــد "رام" فـــى أيودهيا". وقد بدأ "أدفانى" حجه فى "سومناته" موقع أسطورى آخر دُمر فيه معبـــد هندى عظيم من قبل اللصوص المغيرين[٤٩] مـــن المســـلمينMuslim marauders . وقد ذكر فى طريقه أنه "من أجل المعبد، لن نضحى بحكومة واحدة فقط بل بعـــدة حكومات" (Chaturvedi & Chaturvedi 1996: 181-82). وقد ابتكر أتبـــاع أدفـــانى طرازًا لسيارة تويوتا على طراز عجلة البطل الأسطورى "أرجونا" Arjuna، صورة مألوفة من فيلم "بيتر بروك" ماهاباهاراتا Mahabharata. وعندما مر موكب حزب باهارتيا عبر البلدات والقرى، جذبت عربة "أدفانى" العطايا والهدايا مـــن شـــتلات الزهور وجوز الهند والبخور وعجينة خشب الصندل، وصلوات النساء. وقد ألقـــت السلطات القبض على "أدفانى" قبل أن يبدأ الوثبة الأخيرة من رحلته إلى أيودهيـــا، ولكن كان هذا بعد أن سبقه كثير من أتباعه فى رحلته إلى المدينة. وعندما اختـــرق بعضهم متاريس الشرطة بالقرب من المسجد المعتدى عليه، أطلقت الشرطة النـــار عليهم وقتلت أعدادا من نشطاء حزب بهارتيا (kakar 1996: 51).

وقد عبر كلا الجانبين عن أعمالهما بصفتها عنفًا أخلاقيًا- حيث كـــان أحـــد الأطراف يمثل الدفاع عن النظام العام، والطرف الآخر ضحية لقضية مقدسة. وقدم الهندوس استعراضًا عظيمًا لحرق جثث الأموات الضحايا على ضفة نهر قريب، ثم أعادت رماد الشهداء إلى منازلهم فى أجزاء متفرقة من الهند. وسرعان ما أصـــبح ضحايا العنف فى أيودهيا سببًا فى صدامات بين الهندوس والمسلمين. وقد تقـــاطع مع هذه الصراعات مقاومة عامة من قبل طلاب الطبقة العليا لبرنـــامج الحكومـــة الوطنى التعويضى لمصلحة طبقـــات أخـــرى متخلفـــة Other Backward Classes (Tambiah: 249).

واستمر النزاع حتى دخول القرن الحادى والعشرين، مـــع تعهـــد الزعمـــاء الهندوس المسلحين مرارًا وتكرارًا ببناء (أو كما يصرون على قوله، إعادة بنـــاء) معبدهم على موقع مسجد بابرى. وفى عام ٢٠٠٣، أمرت محكمة مجلس الدولة فى "أوتار براديش" المسح المعمارى للهند Archeological Survey of India بإحضـــار

(٤٩) من يغير على منطقة لغرض السلب والنهب. [المترجم]

خبرتها العلمية إلى الموقع. وقد حددت الحفريات التى قامت بها هيئة المسح المعمارى خمسة قواعد لأعمدة بالإضافة إلى مصنوعات يدوية من طراز خواص المعابد الهندية فى الشمال. وبدلاً من تهدئة الوضع بالهدوء العلمى أثارت الاكتشافات الجديدة خلافات حادة بين المعماريين حيث تسببت فى انطلاق صيحات النصر من النشطاء الهندوس. وأعلن "أدفانى" نفسه أن تقرير هيئة المسح المعمارى قد أسعدت عشرات الملايين من الموالين "للورد رام" (Bagla 2003: 1305). وبعد ذلك بعدة أسابيع رفضت إحدى المحاكم فى "أوتار براديش" اتهامات جنائية ضد "أدفانى" (وهو فى ذاك الوقت المرشح الأكيد لرئاسة الوزراء إذا ما كسب حزب باهاراتيا الانتخابات العامة سنة ٢٠٠٤) باتهامات منبثقة عن إثارته لهجوم ١٩٩٢ على مسجد أيودهيا.

ولم تكن لمثل هذه الأحداث الدرامية أن تتضاعف وتزداد هكذا فى أماكن أخرى سوى الهند. فقد جمعوا لحملة (ليس فقط لبناء معبد هندوسى بل أيضًا لجذب التأييد السياسى لحزب باهارتيا) وسلسلة من تحركات الحركة الاجتماعية (الجمعيات، والاجتماعات، والمواكب، وغيرها) جنبا إلى جنب مع عروض حسية للجدارة والوحدة والزخم العددى والالتزام. وفى هذا الصدد نجد أن العمل السياسى للمنظمين الهندوس قد جاء مشابها لعمل زعماء الحركة الاجتماعية القومية على مستوى العالم، ويكتمل مع مطلب قومى صاخب يقول "لقد كنا هنا أولاً." فبمجرد أن شق غاندى وأتباعه طريق الريادة فى التنوع الهندى المتميز لإملاء المطالب عبر الحركات الاجتماعية التى وجهت إلى النظام الاستعمارى البريطانى متخذاً الحكومة البريطانية نفسها واحدًا من الأهداف، فقد دمج حزب باهارتيا المراجع الهندوسية وبشكل واضح فى حملات وتحركات ومظاهر وعروض الوقفة حيث كان الحزب يسعى إلى السلطة فى إطار دولة هندية علمانية إقليمية. واستطاعت الحملات الهندية بالكاد أن تجعل الثنائية المميزة للحركات الاجتماعية- المحلية والدولية المتزامنة فى الأشكال والممارسة والوسائل- أكثر وضوحًا.

وبنهاية القرن العشرين أصبحت الحركات الاجتماعية متاحة كوسائل للسياسة الشعبية على مستوى العالم الديمقراطى والمتمقرط. وقد أصبحت متاحة أمام برامج كان لها أن تلقى بالرعب فى قلوب كثير من رواد الحركات الاجتماعية فى أوائل القرن التاسع عشر. فقد تبنت أشكالاً ثقافية ووسائل فنية لم يكن ليتخيلها

أحد من نشطاء الحركة الاجتماعية فى القرن التاسع عشر. ففى النظم الديمقراطية الغربية، تفاوض على الأقل منظموا الحركات الاجتماعية مع السلطات ومع الشرطة على بعض الروتينيات التى قللت كثيرًا من العنف المرتبط بإملاء المطالب من خلال الحركات الاجتماعية. وقد بدأ المنظمون أيضًا فى خلق تحالفات دولية أكثر فاعلية حتى عما كان يتصوره أسلافهم فى القرن التاسع عشر. وهى العملية التى تأخذنا إلى القرن الحادى والعشرين.

الفصل الخامس

الحركات الاجتماعية تدخل القرن الحادى والعشرين

نحو منتصف ليل الثلاثاء الموافق السادس عشر من يناير/كانون الثانى عام ٢٠٠١، بدأت رسائل الهواتف المحمولة فى مانيلا والفلبين وما حولها فـى تناقـل رسالة نصها: "توجهوا إلى إدسا بملابس سوداء" Go 2 EDSA, Wear black. وفى خلال ساعة واحدة، وصل عشرات الآلاف إلى شارع "إبيفانيو دى لـو سـانتوس"، والذى يطلق عليه فى مانيلا "إدسا"Edsa. ويتميز الشارع أساسًا بوجود مزار مقدس لحركة سلطة الشعب People Power، يدعى سـيدة السـلام Our Lady of Peace. وينتصب هذا المزار المقدس على بقعة اشتهرت لما قامت به الراهبات عام ١٩٨٦ من رسم الصليب على دبابات الرئيس "فردنانـد مـاركوس" Ferdinand Marcos والمساعدة فى إقصاء ماركوس عن السلطة. وعلى مدار الأيام الأربعة التالية ليـوم السادس عشر من يناير/كانون الثانى ٢٠٠١، تجمع أكثر من مليون شـخص فـى وسط المدينة بمانيلا ارتدى كثيرٌ منهم ملابس سوداء، ينادون الـرئيس "جوزيـف إسترادا" Joseph Estrada بالنزول عن الحكم. وقد غادر "إراب" Erap (كما شـاع تسمية الفلبيون لـ لإسترادا) بالفعل مكتبه فى ٢٠ يناير/كانون الثانى.

كانت محاولة توجيه الاتهام إلى "إسترادا" قد بلغت أوجها يوم السادس عشر عندما صوتت محكمة الشيوخ بنسبة ١١-١٠ لصالح عدم فحص جزء مهـم مـن الدليل الذى يثبت تورط إسترادا فى فساد مالى، وقتها استقال رئيس مجلس الشيوخ ردًا على ذلك الموقف. وفى وقت متأخر من تلك الليلة، بدأ المتظاهرون التجمع فى "إدسا" متناقلين عبر الهاتف المحمول كلمة السر لتحركهم. فى تلك المرحلة، أعلـن ممثل الإدعاء "أوسكار مورينـو" Oscar Moreno إن "الملتقـى صـار الآن فـى الشوارع، ولم يعد فى قاعات مجلس الشيوخ، والأمر الآن فى محكمة الرأى العام، وإنى لعلى ثقة بأن الفلبينيين سوف يكونون على مستوى الموقف." وفى يوم السابع عشر لحق ممثلو الإدعاء فى القضية برئيس مجلس الشيوخ واستقالوا أيضًا. وعلى

مدار اليومين اللاحقين، بدأت مجموعات ضخمة على مستوى الفلبين فى الانضمام إلى الحركة منادين باستقالة الرئيس.

كان من بين المشاركات المهمة، قيام الرئيس السابق "فيدل راموس" Fidel Ramos، القادم وقتها من هونج كونج، بقيادة مسيرة احتجاجية ضمت حوالى ثلاثمائة مؤيد تحركت من المطار إلى "إدسا"، حيث كانت الرئيسة السابقة "كورازون أكينو" Corazon Aquino والكاردينال "جيم سين" راعى "سلطة الشعب" People Power قد وجها خطابًا إلى الحشد، ورفعا أيضًا مطالبًا باستقالة الرئيس. وعبر منطقة مانيلا، سار مائتى ألف عامل تاركين أعمالهم لحضور الحشود المناهضة لاسترادا. (انظر: جريدة Philippines Star 18 January 2001). وفى مساء يوم الثامن عشر من يناير/كانون الثانى امتدت سلسلة بشرية يدً بيد على مسافة ١٠ كيلو مترات آخرها فى إدسا وأولها عند النصب التذكارى لـ "نينوى أكينو" Ninoy Aquino (الذى كان اغتياله على يد قوات ماركوس قد ساعد بشكل مباشر على ظهور حركة سلطة الشعب عام ١٩٨٦.)

وفى يوم الجمعة التاسع عشر من يناير/كانون الثانى، اتخذت القوى المناهضة لإسترادا خطوات أكثر جدية ضد الرئيس المحاصر. فى ذاك اليوم، تجمع ألف متظاهر عند النصب التذكارى لسلطة الشعب، وظهر رئيس الجيش أمامهم لإعلان انسحابه من معسكر الرئيس وبدأت نائبة الرئيس "جلوريا ماكباجال-آرويو" Gloria Macapagal-Arroyo (ابنة رئيس فلبينى سابق) القيام بدور "رئيس الأركان." وعلى مدار اليوم نفسه انسحب عدد من الضباط ذوى الرتب الرفيعة فى الشرطة والجيش تاركين الرئيس وفاسحين الطريق لمسيرة فى اتجاه القصر الرئاسى.

فى الوقت نفسه، امتلأت الشوارع بمجموعات الروك والفرق الموسيقية من المدارس الثانوية يرددون ويغنون كلمات لمعارضى إسترادا حاملين أعلامًا ولافتات تدعو إلى إزاحة الرئيس. وبينما استمرت المظاهرات فى الشوارع، أرسل رؤساء الجيش ضابطًا برتبة رفيعة ومساعد رئيس سابق لإخبار "إسترادا" – الذى كان نصف مخمور وقتها– دون مواربة بأن الجيش لم يعد يسانده. وبالرغم من أن الرئيس لم يوقع أبدًا استقالة رسمية ففى وقت متأخر من يوم التاسع عشر تقلدت "جلوريا ماكاباجال-آرويو" السلطة، وتلقت اعترافًا سريعًا كرئيس للبلاد من قبل

أغلب السلطات الرئيسية فى البلاد. وترك "إسترادا" قصر الرئاسة أخيرًا فى العشرين من يناير/كانون الثانى (Ananova 2001, Philippines Star 2001).

مرة أخرى تجمع سلمى للمواطنين الفلبينيين، لكنه حاسم وتاريخى، يسفر عن تحول رئيسى للسلطة فى تلك البلد المضطربة. بعد ذلك بأسبوع واحد، علقت جريدة Time Asia، قائلة:

> إن ما جرى الأسبوع الماضى فى مانيلا كانت له جميع مقومات الديمقراطية الحية on the hoof: محتجون، وخطابات مثيرة، وحركة سلطة الشعب- تمامًا مثل الثورة المجيدة التى أقصت الديكتاتور فردناند ماركوس منذ خمس عشرة سنة فى لحظة درامية ودون قطرة دماء. لقد اجتاحت اللحظة الانفعالية وانتصرت، وشعر المرء بنوع من الاستنكار متسائلاً حول دوافع الناس وراء ما زُعِم من فساد الرئيس المغادر جوزيف إسترادا. تُرى ما الذى حدث فعليًا خلف الكواليس ليتسبب فى قيام الحركة الثانية لسلطة الشعب؟ وهل تستطيع تلك القوى تحديدًا- بمشاركة الشعب- والتى تسببت فى إسقاط رئيس فلبينى آخر أن تكون القوى نفسها التى ستصعِّب فعليًا من حكم الفلبين على من يأتى من بعد، ومنهم الرئيس جلوريا ماكاباجال، التى أُعلنت لتوها رئيسًا للبلاد؟ (Time Asia 2001)

بمعنى آخر، هل قدمت كل هذه الجلبة فى شوارع مانيلا شيئًا سوى التمويه للخطوات السياسية الحاسمة التى اتخذتها مؤسسة an establishment قررت بالفعل تخليص نفسها من واجهة صورية غير مريحة (إسترادا)، وسوف تتلاعب أيضًا بخليفته لصالحها؟

لقد أثار هذا القلق الذى نقلته الصحيفة تساؤلات تجاوزت ما حدث فى مانيلا عبر أسبوع صاخب من يناير/كانون الثانى. هل سيأتى القرن العشرين بحركات اجتماعية تحقق ما طال الحلم به من تتويج سلطة الشعب على مستوى العالم؟ هل من شأن تقنيات الاتصال، مثل التراسل بالفاكس والهواتف المحمولة التى تناقلت الكلمة سريعًا عبر مانيلا كلها أن تمد النشطاء وعامة الناس بالوسائل اللازمة

لتغيير الاتزان التكتيكى بعيدًا عن الرأسماليين، والقادة العسكريين، والساسة الفاسدين؟ أم أنه على العكس، سيكون تجمع الآلاف فى الشوارع هنا وهناك مجرد التمخض الأخير للسياسة العامة فى أعقاب هدير بارجة العولمة؟

يتخذ محلل التكنولوجيا "هوارد راينجولد" Howard Rheingold من المغامرة الفلبينية نذيرًا لوقوع ما يدعوه "الحشود الذكية" smart mobs: "الناس القادرون على العمل فى تناغم حتى وإن كانوا لا يعرفون بعضهم البعض" (Rheingold 2003: xii). ويشدد "راينجولد" على الحماس الهائل للفلبينيين فى استخدام خدمة الرسائل القصيرة Short Message Service (SMS) منذ إدخالها عام ١٩٩٥. ففى عام ٢٠٠٠ بلغ عدد المشتركين فى خدمة الهاتف المحمول ٨٤ مشتركًا من كل ألف فلبينى وهو ما يفوق النسبة فى دول أغنى مثل كوستاريكا (٥٢ مشترك) وبيليز Belize (٧٠) بالرغم من بقائها بعيدة جدًا عن النسبة الهائلة فى أيسلندا (٧٨٣) والنرويج التى تعادل نسبة المشاركين فيها ما يقرب من (٧٥١ فى الألف).

هذا علاوة على أن المواطنين الفلبينيين يقعون من ناحية أو أخرى ضمن طبقة خاصة من مستخدمى الاتصالات. فالدول الوحيدة فى العالم التى يصل فيها عدد الهواتف المحمولة إلى ضعف عدد الهواتف العادية أو الأرضية هى باراجواى والجابون والكونغو والفلبين (UNDP 2002: 186-89). ويبدو أن الهواتف الخلوية التى تعمل على شبكات الأقمار الصناعية والرسائل القصيرة بدأت تظهر كبديل جديد للاتصالات عبر الخطوط الأرضية، خاصة عندما يعوق الفقر والاضطراب السياسى و/أو الجغرافية الوعرة خلق بنية أساسية للاتصالات المدعومة من الحكومة. ومن ثم أصبح لنظام الهاتف المحمول، على الأقل ظاهريًا، الجاذبية الأكبر على المستوى الشعبى لعدم وقوعه بسهولة تحت سيطرة الحكومة.

ويذهب "راينجولد" إلى أبعد من ذلك، دافعًا بأن الحشود الذكية المتصلة بين بعضها البعض بالتراسل عبر الكلمات هم بالفعل من يتسلمون الراية من الحركات الاجتماعية التقليدية للقرن العشرين. ونراه فى هذا الصدد يستشهد بهذه الأمثلة:

- فى ٣٠ نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٩، قامت جماعات مستقلة ولكن متشابكة من المتظاهرين المحتجين ضد اجتماع منظمة التجارة العالمية WTO باستخدام تكنيكات "التعقب" Swarming والهواتف المحمولة والمواقع على

الإنترنت وأجهزة الكمبيوتر المحمولة، وأجهزة الكمبيوتر الصغيرة اليدوية لكسب "معركة سياتل."

- فى سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠ ثار آلاف المواطنون فى برلين بسبب الزيادة المفاجئة فى أسعار البنزين واستخدموا الهواتف المحمولة وخدمة الرسائل القصيرة والبريد الإلكترونى عبر الكمبيوتر الشخصى ونظام الاتصال بالراديو CB radios فى سيارات الأجرة لتنسيق العمل بين مجموعات متفرقة أعاقت بيع البنزين فى محطات خدمة منتقاة ضمن احتجاج سياسى مفاجئ.
- مظاهرة سياسية عنيفة فى تورنتو فى ربيع عام ٢٠٠٠ سطرتها مجموعة من الباحثين الصحفيين الجوالين الذين أرسلوا عبر شبكة المعلومات الإنترنت تسجيلات فيديو رقمية Digital لكل ما شاهدوه.
- منذ عام ١٩٩٢ واظب الآلاف من نشطاء راكبى الدراجات على التجمع شهريًا من أجل شن مظاهرات "الكتلة الحرجة" Critical Mass[٥٠] فى سان فرانسيسكو، يجولون عبر الشوارع بشكل جماعى ومتزامن. والكتلة الحرجة تعمل من خلال شبكات مرنة الترابط[٥١] loosely linked يوقظها الهاتف المحمول وشبكات البريد الإلكترونى ويتم تقسيمها إلى جماعات صغيرة يتم التنسيق بينها عبر الهواتف كلما كان ذلك ملائمًا. (Rheingold 2003: 158)

ومما لاشك فيه أن نشطاء الحركة الاجتماعية فى بداية القرن الحادى والعشرين، قد أدمجوا تقنيات جديدة فى تنظيمهم وفى القيام برفع المطالب. ومع ذلك تبقى هناك أسئلة مهمة تبدأ من هنا: هل غيرت التقنيات الجديدة من الحركات الاجتماعية؟ بأى الطرق؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف تنتج آثارها؟ وكيف تتفاعل التكتيكات الجديدة والأشكال الجديدة من التنظيم فى الحركات الاجتماعية فى القرن

---

(٥٠) Critical Mass: هو سباق شهرى للدراجات للاحتفاء بركوب الدراجات والتأكيد على حق راكبى الدراجات فى الطريق. وقد بدأت الفكرة فى سان فرانسيسكو فى شهر سبتمبر/أيلول عام ١٩٩٢ وسرعان ما انتشرت فى المدن عبر العالم. وسباقات الكتلة الحرجة إذا جازت الترجمة، ليس لها قادة ولا يوجد منظمة مركزية تصدر تصاريح للسباقات التى تقوم بها أينما كانت؛ يكفى فقط التجمع والإعلان المسبق عن السباق ومكانه. لمزيد من المعلومات، انظر موقع Critical-Mass. info على شبكة الإنترنت: http://critical-mass.info/index.html. [المترجم]

(٥١) أى تتسع لكل من ينضم إليها دون الاقتصار على مجموعة بعينها وفقًا لمواصفات أو مطلبات خاصة. [المترجم]

الحادى والعشرين؟ ولنكن أكثر عمومية ونسأل: إلى أى مدى وكيف تنتُج التغيرات الحديثة فى الحركات الاجتماعية عن التغيرات فى التواصل الدولى الذى يدعونه الناس على نحو فضفاض بالعولمة؟

يبين هذا الفصل أن هناك تغيرات مهمة ودالة فى الحركات الاجتماعية، قد وقعت بالفعل فى أوائل القرن الحادى والعشرين. وبالمقارنة مع القرن العشرين نجد أن الشبكات المنظمة للنشطاء على المستوى الدولى، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والمستهدفين البارزين على المستوى الدولى من قبيل الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية كلها حاضرة بشكل بارز فى الحركات الاجتماعية، خاصة فى الأجزاء الأغنى من العالم والأفضل من حيث الاتصالات. حتى على المستوى الداخلى أو المحلى، سنجد أن الحركات الموجهة، من نوع الحملة المناهضة لـ "إسترادا" فى الفلبين، قد حاذت فى المتوسط على اهتمام وتفاعل عالمى أكبر مما حققته نظيراتها فى القرن العشرين.

ومن هنا يُطلِق هذا الفصل أربعة تحذيرات شديدة:

١- تجنب الحتمية التكنولوجية: الاعتراف بأن الملامح الأحدث للحركات الاجتماعية تنتُج عن التغيرات فى سياقاتها الاجتماعية والسياسية أكثر من كونها تنتج عن الابتكارات التكنيكية فى حد ذاتها.

٢- ضرورة الملاحظة أنه على غرار ما حدث فى القرنين التاسع عشر والعشرين، فإن ابتكارات القرن الحادى والعشرين فى مجال الاتصالات دائمًا ما تعمل فى طريق ذى اتجاهين: الاتجاه الأول، أنها تخفض من تكلفة التنسيق بين النشطاء المتصلين أساسًا ببعضهم البعض؛ والاتجاه الثانى، أنها تستبعد وبشكل أكثر تحديدًا من يفتقدون إلى إمكانية الوصول إلى وسائل الاتصالات الجديدة، ومن ثم تزيد من التفاوت فى استخدام الاتصالات.

٣- علينا أن نتذكر أن معظم نشاط الحركة الاجتماعية فى القرن الحادى والعشرين مازال يعتمد على أشكال محلية وإقليمية ووطنية من التنظيم سادت بالأساس فى أواخر القرن العشرين.

٤- ضرورة الملاحظة أن العولمة تشكل التوزيع العالمى للحركات الاجتماعية، متجنبين الافتراض القائل بأن مجابهة العولمة وحركة مناهضة العولمة antiglobalization تسيطر حاليًا على مشهد الحركة الاجتماعية.

تجاهل هذه التحذيرات يمكن أن يحجب عنك رؤية التغيرات الاجتماعية الحقيقية التى تؤثر فى صنع المطالب على مستوى العالم، ويحجب عنك أيضًا حقيقة استمرار وجود القضايا المحلية والإقليمية والوطنية فى الحركات الاجتماعية.

العولمة

دعونا أولاً نفهم العولمة على نحوٍ صحيح. ففى أى وقت تمتد مجموعة متميزة من الروابط والممارسات الاجتماعية من مجال إقليمى إلى قارى فإن ثمة عولمة تحدث. وفى كل مرة تتفكك مجموعة من الروابط والممارسات الاجتماعية القارية أو تنفصل أو تختفى فثمة عولمة تحدث. ولكن فقط عندما يتجاوز النوع الأول النوع الثانى بكثير، تصبح الأمور من الوضوح ما يجعلنا نقول إن الإنسانية كلها تتعولم.

ولقد حدث إبان النصف الأخير من الألفية الثانية، أى منذ عام ١٥٠٠ ميلادية، ثلاثة موجات من العولمة. الموجة الأولى وصلت عام ١٥٠٠ ونتجت عن النفوذ سريع الانتشار لأوروبا، ونمو الإمبراطورية العثمانية، والتوسعات الموازية للتجار الصينيين والعرب فى المحيطين الهندى والهادى. فقد بسط العثمانيون سيطرتهم على أوروبا الجنوبية وإفريقيا الشمالية والشرق الأدنى بينما كان الأوربيون الغربيون يبنون إمبراطوريات تجارية وإقليمية فى إفريقيا والباسفيك والأمريكتين. فى الوقت نفسه واصل التجار من البحارة المسلمين الاتصال بإفريقيا والشرق الأدنى وموانئ المحيط الهندى. وفى آسيا وأوروبا تفاعل النشاط التجارى الأوروبى والإسلامى مع التوسع الحيوى لتجارة الصين فى الباسفيك فى ظل إمبراطورية المينج Ming (١٣٦٨-١٦٤٤).

وانتهى التوسع العثمانى فى القرن التاسع عشر، وحل التجار الأوربيون محل المسلمين جزئيًا عبر المحيط الهندى والباسفيك. إلا أن الأوربيين والصينيين واصلوا نصيبهم فى العملية الأولى للعولمة ما بعد عام ١٥٠٠ وحتى القرن العشرين. وبدأ الأوربيون فى استعمار المناطق الأكثر اعتدالاً[٥٢] فى إمبراطوريتهم

(٥٢) الأكثر اعتدالاً من حيث درجة الحرارة و Temperate Zones المنطقة المعتدلة. [المترجم]

بإفريقيا والأمريكتين والباسفيك. وبالمثل انتقل المهاجرون الصينيون بالملايين إلى جنوب شرق آسيا والباسفيك. وهنا نجد إشارة على الاتصال المتزايد بين أجزاء العالم: فبحلول القرن السابع عشر، كانت كميات كبيرة من الفضة المستخرجة من المناجم فى أمريكا الجنوبية ينتهى بها الحال إلى الخزانات الصينية ثم تُجلب إلى الغرب عن طريق تصدير بضائع صينية نفيسة.

ويمكننا تحديد الموجة الرئيسية الثانية للعولمة تقريبًا ما بين ١٨٥٠-١٩١٤. واضعين فى الاعتبار هوجة الهجرة لمسافات بعيدة بين عام ١٨٥٠ والحرب العالمية الأولى: ثلاثة ملايين هندى وتسعة ملايين يابانى وعشرة ملايين روسى وعشرين مليون صينى وثلاثة وثلاثون مليون أوروبى. وإبان هذه الفترة بلغت التجارة الدولية وتدفقات رأس المال ارتفاعات غير مسبوقة، خاصة عبر المحيط الأطلنطى. وقد كان للتحسينات التى أُدخلت على وسائل النقل والاتصال مثل السكك الحديدية والبواخر والهاتف والتلغراف أن تخفض من تكلفة هذه التدفقات بل والإسراع من إيقاعها. وقد جعلت الحركات الضخمة للعمل والبضائع ورأس المال من أسعار البضائع التجارية أقرب إلى التوحد على مستوى العالم وقللت من التفاوتات فى الأجور بين الدول التى انخرطت بشكل كبير فى هذه التدفقات. وشمل المنتفعون الرئيسيون اليابانيون والأوروبيون الغربيون والدول الأغنى فى أمريكا الشمالية والجنوبية. وبالنسبة للعالم ككل فقد عمَّقت الموجة الثانية من العولمة التباين فى الثروة وحسن العيش بين هؤلاء المستفيدين ومن عداهم. وباستثناء مناطق المستوطن الأوروبى مثل استراليا، لم تتقاسم المستعمرات الأوروبية بشكل عام ذلك الرخاء.

تباطأت الهجرة والتجارة وتدفق رأس المال بين الحربين العالميتين. ولكن برجوع أوروبا وآسيا وتعافيهما من الحرب العالمية الثانية، بدأت الموجة الأخيرة للعولمة كثالث موجات الفترة ما بعد عام ١٥٠٠. فى هذه المرة تسارعت الهجرة القارية بشكل أقل من عام ١٨٥٠ و١٩١٤. وبالمقارنة مع فترة ١٨٥٠-١٩١٤، مرت بعض الاقتصاديات بنقص حاد فى العمالة وتم تنظيم العمل بشكل أكثر فاعلية لمنع منافسة المهاجرين. ونتيجة لهذا انقسمت الهجرة بعيدة المدى إلى تيارات أصغر نسبيًا من العمال المهنيين والفنيين من جهة وأعداد ضخمة من الخدم والعمال العموميين من جهة أخرى. ولأن الفروق فى الثروة والأمن بين الدول

الغنية والفقيرة كانت تتسع بشكل واضح، فقد قام العمال من الدول الفقيرة بمحاولات يائسة للهجرة إلى البلاد الغنية، سواء بشكل دائم أو لمدة تكفي لكسب أموال يعودون بها إلى أوطانهم. ونمت صناعات بأكملها حول تيسير أشكال غير شرعية، وشبه شرعية، وشرعية متوحشة من الهجرة إلى البلدان الغنية.

وتسارعت تدفقات البضائع ورؤوس الأموال لمستوى تجاوز حتى مستويات القرن التاسع عشر. وتم عدد كبير من هذه التدفقات داخل مؤسسات كبيرة، حيث اكتسحت الشركات متعددة الجنسيات الأسواق ومواقع التصنيع والمواقع الرئيسية وموارد المواد الخام في بلدان مختلفة. لكن التجارة الدولية بين البلدان والمؤسسات تسارعت أيضًا. وأصبحت السلع المنتجة بتكنولوجيا وجودة عالية في شرق آسيا وغرب أوروبا وأمريكا الشمالية متوافرة في كل مكان تقريبًا بالعالم. وزاد استثمار الرأسماليون المتمركزون في الدول الغنية في مواقع التصنيع الخارجية وذلك لانخفاض تكلفة العمالة عن مثيلاتها في الوطن، حيث يتم جلب الملابس والأدوات الإلكترونية وسلع أخرى من المنتجة في بلدان تنخفض فيها الأجور لتتنافس في أوطان هؤلاء الرأسماليين. وفي الوقت نفسه، استمرت المؤسسات السياسية وأنظمة الاتصال والتكنولوجيا والعلوم والأمراض والتلوث والنشاط الإجرامي في تزايد وعلى مستويات دولية. وفي أوائل القرن الحادي والعشرين، كانت الموجة الثالثة من موجات العولمة بعد عام ١٥٠٠ تتحرك بكامل قوتها.

اختلفت موجة العولمة من ١٨٥٠-١٩١٤ عن الموجة من ١٩٥٠ فصاعدًا بشكل ملحوظ. وبالرغم من التجاوز الإمبريالي والأهمية المتعاظمة لليابان، فإن التوسع في القرن التاسع عشر تمركز حول الأطلنطي والدول الأوروبية الرئيسية المستفيدة، ثم وبشكل متزايد في صالح أمريكا الشمالية. لكن في موجة القرن العشرين والحادي والعشرين انخرطت آسيا بشكل أكبر؛ كمواقع للإنتاج وأيضًا كأهداف للاستثمار وأسواق متسعة، وشاركت الصين واليابان وكوريا وتايوان والهند وباكستان وبنجلاديش وإندونيسيا وماليزيا وسنغافورا وتايلاند والفلبين ودول أسيوية أخرى في النمو العالمي.

الاختلاف الآخر: أنه أثناء الموجة ١٨٥٠-١٩١٤، اعتمد التوسع الاقتصادي بشكل كبير على الفحم والحديد. وكانت النتيجة أن تدفق رأس المال والعمال على نحو خاص إلى عدد محدود من مناطق التصنيع البخارية أو التقليدية

المنتجة لخواص التركيزات المكتظة الملوثة للمدن الصناعية على طول المجارى المائية وخطوط السكك الحديد. وفى أواخر القرن العشرين كانت مصادر الطاقة من البترول والغاز الطبيعى والمولدات الهيدروليكية والمفاعلات النووية قد حلت بشكل واسع محل الفحم كمصدر للطاقة فى مناطق العالم الأكثر غنى. أما عولمة ما بعد عام ١٩٤٥ فإنها تتميز بصناعات عالية التكنولوجيا مثل الإلكترونيات والصناعات الدوائية. هذه الصناعات اعتمدت على مجموعات مهمة من بيوت الخبرة العلمية والفنية مثل Paris-Sud، وSilicon Valley, California. ولكن مع السلع عالية القيمة وتكلفة النقل المنخفضة نسبيًا، استطاعوا بسهولة تقسيم الإنتاج وفقًا لتوافر العمالة والأسواق. وتقدمت الصناعات الخدمية والمعلومات فى الاتجاه نفسه: موظفون منخفضو الأجور لمعالجة بيانات فى جنوب الهند على سبيل المثال، عالجوا المعلومات لمؤسسات تتمركز فى نيويورك ولندن باستخدام كابلات الألياف الضوئية fiber-optic واتصالات الأقمار الصناعية لتحويل البيانات فى كلا الاتجاهين.

من ناحية أخرى نجد العولمة فى نسختها بالقرن التاسع عشر قد وطدت من قوة الدولة. حيث عظمت من سيطرت الدول على الموارد والأنشطة والناس داخل حدودها، وزادت فى الوقت نفسه من استمرار تدفق الموارد والأموال عبر تلك الحدود. ففى الفترة ما بين ١٨٥٠ والحرب العالمية الأولى على سبيل المثال، نظمت دول العالم جوازات سفر وطنية، وربطت على نحوٍ حازم بين المواطنين ودول معينة (Torpey 2000). وفى خلال هذه العملية ظهرت اتفاقيات للعمل غير متكافئة لكنها مؤثرة بين الحكومات والرأسماليين والعمال على المستوى الوطنى. وتحاربت العمالة المنظمة، ورأس المال المنظم، والأحزاب السياسية المنظمة والبيروقراطيات المنظمة بقوة ولكنها عقدت اتفاقات. وقد حولت هذه المزايدات فى النهاية الدول من التجارة الحرة إلى حماية الصناعات التى تضم قوى كبيرة مع رأسمال ثابت كبير. وقادت الصناعات الكيميائية ومعالجة المعادن الطريق.

أما تنويعة العولمة التى وجدت فى القرن العشرين والقرن الحادى والعشرين، وفى تعارض شديد مع نظريتها بالقرن التاسع عشر، فقد قوضت القوة المركزية لمعظم الدول، وحررت رأس المال لينتقل سريعًا من دولة إلى أخرى حيث ترتفع فرص الربح. كما فقدت الدول ما بعد ١٩٤٥ الفاعلية عندما بدأت فى

استيعاب تدفقات سريعة من الاتصالات أو المعرفة العلمية أو المخدرات أو الأسلحة أو الماس أو المهاجرين عبر حدودها. حتى الولايات المتحدة المهيمنة فشلت في منع التدفقات المتواصلة من البضائع المهربة ورأس المال الملوث والمهاجرين غير الشرعيين. وفقدت معظم الدول الأخرى السيطرة بشكل يفوق فشل الولايات المتحدة.

في الوقت نفسه، فرت المنظمات غير الحكومية والمتجاوزة للحكومات جزئيًا من سيطرة أى دولة. وشملت المنظمات القوية غير التابعة للدولة شركات كبيرة متعددة الجنسيات ومؤسسات مالية عالمية، والأمم المتحدة، والشراكات السياسية مثل الاتحاد الأوروبى، والتحالفات العسكرية مثل منظمة حلف شمال الأطلنطى (NATO)، والجماعات الناشطة دوليًا مثل أطباء بلا حدود. ومن الأمور المثيرة للسخرية: أن الولايات المتحدة رعت أو على الأقل دعمت التأسيس الأوّلى لكثير من تلك المنظمات العابرة للقوميات. وفى مراحلها الأولى أجبرتها الولايات المتحدة فى الغالب على تغليب مصالحها الوطنية. والآن بينما نبدأ فى القرن الحادى والعشرين، حتى الولايات المتحدة؛ القوة المالية والعسكرية الأعظم فى العالم لا تستطيع بسهولة أن تملى أوامرها على تلك المنظمات.

العولمة والحركات الاجتماعية

انطلاقًا من كونها سياقٌ للتغيرات الطارئة على الحركات الاجتماعية، يمكننا أن نميز عملية العولمة بشكل أوضح من خلال التمييز بين كل من الترابط من أعلى لأسفل، والتكيف من أسفل لأعلى، وما يتوسطهما من أرضية للتفاوض. من أعلى لأسفل تنتج العولمة روابط بين مراكز القوة: الروابط التجارية بين التكتلات المالية، والروابط القسرية بين القوى العسكرية، والروابط الثقافية بين التجمعات الدينية أو العرقية، والتركيبات بين الثلاثة. ومن أسفل لأعلى، تبدو العولمة مختلفة؛ فتشمل تلك الروابط: تيارات الهجرة بعيدة المدى، والمكالمات الهاتفية عبر الحدود والمحيطات، والإيداعات والهدايا التى يرسلها المهاجرون إلى قراهم فى أوطانهم، والتشارك فى المعلومات من قبل منظمى الحركات الاجتماعية. ومثلما يشكو الناقدون غالبًا، فإن العولمة دون شك، تشمل انتشار السلع والخدمات الاستهلاكية

المقننة عبر العالم. كما أنها تضم مدى مذهلاً من التكيفات التى تدمج تلك السلع والخدمات فى الثقافات المحلية بدلاً من الهيمنة ببساطة على هذه الثقافات وتسطيحها (Zelizer 1999).

أما فى المنطقة المتوسطة من التفاوض، يستجيب الناس للفرص والتهديدات التى تولدها العمليات من أعلى لأسفل، مستخدمين شبكات من أسفل لأعلى لخلق علاقات جديدة مع مراكز القوة. ولا تقتصر المنطقة المتوسطة على المواجهات المنظمة والمنسقة كالتعبئة العالمية ضد الغزو الأمريكى للعراق فى ١٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٣، بل إنها تتسع أيضًا للتجارة فى البضائع المهربة التى تنتشر على مستوى العالم، مثل المعادن المستخلصة بشكل غير قانونى، والمخدرات، والأشجار المنتجة للأخشاب، والخدمات الجنسية. وتعتمد المنطقة المتوسطة بشكل كبير على صلات وروابط أنتجتها الرؤى الخاصة بالعولمة من أعلى لأسفل ومن أسفل لأعلى، فتدفق البضائع المهربة على سبيل المثال غالبًا ما يمر من أماكن المنشأ إلى وعبر المهاجرين المتصلين جيدًا ببعضهم البعض، والأشكال الأكثر ربحية من التجارة الممنوعة تستخدم دوائر مالية دولية لغسيل أموالها، كما أن الاتصالات الدولية بين نشطاء الحركات الاجتماعية المترامية الأطراف غالبًا ما تنشأ فى المؤتمرات التى تعقدها المنظمات الدولية.

ولعل ما يزعمه "هوارد راينجولد" Howard Rheingold وغيره من المتحمسين للتكنولوجيا بأن تقنيات الاتصال الجديدة تعيد خريطة تنظيم وإستراتيجية الحركة الاجتماعية بالكامل، إنما يساعدنا فى التعرف على أن نشطاء الحركة الاجتماعية قد استجابوا من البداية لوسائل الإعلام. وقد لاحظنا بالفعل كيف أعطت الزيادة الواسعة والضخمة فى الإعلام المطبوع إبان القرن التاسع عشر والقرن العشرين رنينًا وصدىً جديدًا للحركات الاجتماعية قبل العصر الإلكترونى بزمن طويل. ولقد لعبت الإذاعة والتليفزيون أدوارًا مهمة إبان القرن العشرين. والجدول ٥-١ يُدرج بعض التواريخ المهمة فيما يتعلق بالابتكارات التكنولوجية ذات الصلة.

جدول ٥-١ تقنيات الاتصال الحديثة

السنة	التقنية/التكنولوجيا
١٨٣٣	إدخال التلغراف
١٨٧٦	إدخال التليفون/الهاتف
١٨٩٥	عرض "ماركونى" للمذياع/الراديو
١٩٢٠ (العشرينيات)	تلفاز تجريبي
١٩٦٦	بداية الاتصال عبر القمر الصناعي
١٩٧٧	أول نظم اتصالات هاتفية متنقلة (السعودية)
١٩٧٨	أول مودم للكمبيوتر
١٩٨٩	خطة أولية للشبكة العالمية www
١٩٩٥	تأسيس خدمة الإنترنت للعامة
١٩٩٦	بروتوكول التطبيق اللاسلكى WAP

المصدر: مأخوذ عن UNDP 2001: 33

وينبغى أن نأخذ حذرًا كبيرًا قبل أن نتبنى حتمية الاتصالات سواء بشكل عام أو خاص: بشكل عام أى بافتراض أن كل من هذه الابتكارات قد غير بمفرده الحياة الاجتماعية والعمل السياسى، وبشكل خاص أى بتصور أن الإنترنت أو الهاتف الخلوى يستوعب قوة أكبر وهائلة من الاتصالات مما يجعلها تفصل الناس عن العلاقات والممارسات الاجتماعية التى كانت موجودة من قبل. فى مسح حديث شامل لاستخدام الإنترنت عرضت "كارولين هيثورنثويت" Caroline Haythornthwaite و"بارى ويلمان" Barry Wellman ملخصًا يتعلق بالأثر الاجتماعى عامة.

> حتى قبل وجود الإنترنت، كانت هناك نقلة نوعية من المجتمعات الحاوية للجميع والمتحكمة اجتماعيًا إلى مجتمعات فردية مفككة. فمعظم الأصدقاء والأقارب الذين تربطنا بهم صلات قوية ليسوا قريبين على المستوى المكانى. هذه الروابط منتشرة عبر المناطق المرتبطة بالعواصم والمدن الكبيرة، وغالبًا على الضفة الأخرى من البلاد أو البحار. والذى يديم هذه الصلات هو البريد والهاتف والسيارات

والطائرات والبريد الإلكترونى على المستوى الحالى. ومعظم الناس لا يعيشون حياة مترابطة فى مجتمع واحد، بل يتنقلــون عبر مجتمعات محايدة متعددة ومتخصصة لا يولون لكل منها سوى التزامًا قليلاً. حياتهم تجمــع بــين المحليــة والعالميــة "glocalized": تجمع بين روابط على مســافات بعيــدة وبــين انخراط مستمر فى الأسر المعيشية والأحياء السكنية ومواقــع العمل. (Haythornthwaite & Wellman 2002: 32).

تنطبق هذه الملاحظات بالطبع على البلدان الغربية الغنية أكثر من انطباقهــا على العالم ككل. إلا أنها توضح المشهد الذى تسفر فيه عمليــة دمــج ابتكــارات الاتصال فى العلاقات والممارسات الاجتماعية الموجودة عن مشروعات ينخــرط فيها الناس فعليًا، وعلى نحو خاص يؤكد هذا الدمج على الروابط التى تعمل بالفعل ولكن استمرارها مكلف. وتدعم هذه الملاحظات نقطتين مهمتين للغاية جاءتــا فــى معرض اختبارنا لتبنى وسائط إعلامية جديدة فى الحركــات الاجتماعيــة بــالقرن العشرين كالإذاعة مثلاً. النقطة الأولى، أن كل شكل جديد من روابــط الاتصــال ييسر لمجموعة محددة من العلاقات الاجتماعية مستبعدًا لمجموعــة أخــرى- أى الذين يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى وسيلة الاتصال المعنية. النقطة الثانيــة أن وسائل الاتصال تختلف بشكل حاد فى درجة تناسقها أو عدم تناسقها مع المتلقــين؛ الصحف والإذاعة والتلفزيون تفصح عن تناسق جماهيرى وسط المشاركين، بينمــا تعدّل الاتصالات الرقمية الكفة إلى حد ما.

فى تناول مشابه ولكن بالتركيز رأسًا على العلاقات الاقتصادية، تميز "فيفيانا زيليتسر" Viviana Zelizer بتناول ثاقب وجود علاقات اجتماعية تــدعوها "دوائــر تجارية" تضم كل منها أربعة عناصر: (١) حدود موضوعة بدقة يصاحبها بعــض السيطرة على المعاملات العابرة لتلك الحدود، (٢) مجموعة متميزة من المعاملات الاقتصادية، (٣) وسائل إعلامية متميزة (أنظمة محاسبية وقيم بدلية)[٥٣] تستخدم فى تتبع هذه المعلومات، و(٤) روابط نافعة بين المشاركين (Zelizer 2004). الحــالات من هذا النوع تشمل شبكات الائتمان وروابط الدعم المتبادل وسط المحترفين فــى منظمات مختلفة، وأنظمة نقدية متخصصة. وهذه الدوائر إنما تخلق بِنية مؤسســية

---

(٥٣) Reckoning systems and tokens of value.

تدعم المصداقية والثقة والتبادل داخل حدودها لكنها تنظم الاستبعاد وعدم المساواة فى العلاقة مع من هم خارجها. كما أنها تتقطع على حدود المجتمعات الصغيرة والأسر المعيشية والمنظمات لكنها تصل بين مشاركيها من خلال أشكال فعالة من التنسيق والاتصال والاعتماد المتبادل.

وتمتد الفكرة بسهولة لما يمكن أن نسميه دوائر سياسية: ليست ببساطة شبكات من الاتصال بين النشطاء السياسيين بل الجمع الكامل بين الحدود والضوابط والمعاملات السياسية والإعلام والروابط المفيدة. وتقوم الحركات الاجتماعية على الدوائر السياسية، بل تخلقها وتغيرها. وفى هذا الشأن، نجد أن فإن وسائل الاتصال، التى يستخدمها أعضاء هذه الدوائر تصنع اختلافًا للأسباب التى ذكرناها تحديدًا: لأن كل وسيلة تدعم بطرقها الخاصة بعض الروابط، وتسهل من روابط أخرى سيكون تأسيسها أو استدامتها مكلفًا، كما أنها ستستبعد كثير من الروابط الأخرى الممكنة. وبمجرد أن ينخرط المشاركون فى الدوائر السياسية فإنهم يتفاوضون بشأن التشابهات بين وسائل الإعلام والمعاملات والروابط الاجتماعية النافعة فيما هم يرسون ويضبطون الحدود بين الداخليين والخارجيين. وبدلاً من الانصياع الكامل لحتمية الاتصالات نجد المشاركين السياسيين منخرطين بفاعلية فى عملية من الابتكار التنظيمى.

لقد أصبحت جميع الابتكارات التكنولوجية التى ذكرناها فى الجدول، سواء هى نفسها أو تطبيقاتها، أصبحت فى النهاية متوافرة أمام منظمى ونشطاء الحركات الاجتماعية. فقد خفضت عمومًا من تكلفة الاتصال ووسعت فى الوقت ذاته من المدى الجغرافى الذى تغطيه اتصالات الحركة الاجتماعية. كما أنها ربطت مشاركى الحركة الاجتماعية بشكل أكثر قوة بمستخدمين آخرين للتقنيات نفسها لكنها فصلتهم عن غير المستخدمين لهذه التقنيات؛ فقد كان لها آثار انتقائية مهمة فى هذا الشأن.

وبالمثل، فإن الطفرات التى طرأت على وسائل النقل، مثل القطارات البخارية بين المدن، والسيارات الكهربية، والطائرات النفاثة، كانت قد يسرت فى وقتها من تواصل الحركة الاجتماعية عبر مسافات بعيدة، لكنها فى الحقيقة أعاقت الاتصال مع الناس المتشابهين فى التفكير والآراء والذين كانوا يعيشون بعيدًا عن خطوط النقل الرئيسية. ومع ذلك لم يكن للجدول الزمنى التكنولوجى، سواء فى مجال الاتصالات أو النقل، تأثير على التحولات فى تنظيم وإستراتيجية وممارسة

الحركة الاجتماعية. حيث كان للتغيرات التى طرأت على السياق السياسى والتنظيمى تأثير مباشر وسريع على كيفية عمل الحركات الاجتماعية فاق بكثير تأثير التغيرات التكنيكية.

وإذا ما أمعنا التفكير قليلاً فى التوزيع العالمى لروابط الاتصال، فسوف ينقشع التوهم القائل بأن الرسائل الإلكترونية ستقوم قريبًا بتنسيق الحركات الاجتماعية عبر العالم بأكمله. والجدول ٥-٢ يعرض بيانات ذات صلة فى عدد من البلدان تتنوع ما بين بلدان فقيرة نسبيًا (مثل الكونغو) وغنية جدًا (مثل النرويج). لاحظ التباينات الواسعة فى عدد خطوط الهواتف الثابتة، والهواتف المحمولة ووصلات الإنترنت. فخطوط الهاتف تتراوح من ٧ وصلات بين كل ١٠ أفراد (فى أيسلندا والولايات المتحدة) إلى وصلة واحدة لكل ١٤٣ شخص (الكونغو). ويتباين امتلاك الهاتف المحمول بالمدى نفسه تقريبًا عبر الدول، كما يتباين توزيع وصلات الإنترنت على نحو أوسع. وكما تبين المقارنة فى النسب بين عامى ١٩٩٩ و٢٠٠٠ فثمة شكل من التكافؤ بين البلدان يأخذ مجراه فيما يتعلق بالحصول على خطوط الهواتف الثابتة. ولكن عندما يأتى الأمر للهاتف المحمول والإنترنت نجد التوسع فى هذه الخدمات فى البلدان الغنية يزيد فعليًا من التفاوت على مستوى العالم. علاوة على أنه فى إطار الإنترنت، تتعمق التفاوتات عما تشير إليه هذه الأرقام؛ فمنتجى الولايات المتحدة على سبيل المثال يسيطرون على مواقع الشبكة العالمية، جاعلين الإنجليزية لغة التخاطب أو lingua franca (DiMaggio, Hargittai, Neuman, & Robinson 2001: 312).

هناك استنتاجان: الأول أنه بقدر اعتماد الحركات الاجتماعية المنسقة دوليًا على الاتصالات الإلكترونية سيكون لديها مزيد من الوقت المتسع فى البلدان الغنية عنه فى البلدان الفقيرة. والاستنتاج الثانى، أن الاتصالات الإلكترونية تربط نشطاء الحركة الاجتماعية بشكل انتقائى عبر البلدان وداخلها أيضًا. فإذا كان هناك منظم نرويجى لحركة ما يمكنه الاتصال إلكترونيًا بأى شخص ولنقل مثلاً فى الهند أو كازاخستان سيكون بطبيعة الحال ضمن نخبة محدودة جدًا من المتمتعين بامتلاك وسائل الاتصال. ولكن فى المستقبل البعيد، قد يساوى انتشار خدمات ووسائل الاتصال عالية التكنولوجيا فى النهاية بين فرص الحركة الاجتماعية على المستوى الدولى. أما على المدى المتوسط فإن هذا الجانب المهم من العولمة يجعل العالم أكثر تفاوتًا.

جدول ٥-٢ روابط الاتصال فى بعض البلدان المختارة، ١٩٩٩-٢٠٠٠

البلد	خطوط التليفون لكل ١٠٠٠ شخص فى عام ٢٠٠٠	النسبة عام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠	الهاتف الخلوي/ ١٠٠٠ شخص فى عام ٢٠٠٠	النسبة ١٩٩٩/ ٢٠٠٠	وصلات الإنترنت لكل ١٠٠٠ شخص عام ٢٠٠٠	النسبة ١٩٩٩/ ٢٠٠٠
أستراليا	٥٢٥	١,٢	٤٤٧	٤٠,٦	٨٥,٧	٥,٠
كندا	٦٧٧	١,٢	٢٨٥	١٣١,٣	٧٧,٤	٦,١
الصين	١١٢	١٨,٧	٦٦	-	٠,١	-
الكونغو	٧	١,٠	٢٤	-	-	-
جمهورية التشيك	٣٧٨	٢,٤	٤٢٤	-	١٥,٤	٧,٣
الجابون	٣٢	١,٥	٩٨	-	-	-
أيسلندا	٧٠١	١,٤	٧٨٣	٢٠,١	١٤٣,٠	٤,٦
الهند	٣٢	٥,٣	٤	-	-	-
إندونيسيا	٣١	٥,٢	١٧	-	٠,١	-
إسرائيل	٤٨٢	١,٤	٧٠٢	٢٣٤,٠	٢٩,٥	٦,٠
كازاخستان	١١٣	١,٤	١٢	-	٠,٥	-
النرويج	٥٣٢	١,١	٧٥١	١٦,٣	١٠١,١	٥,٢
باراجواي	٥٠	١,٩	١٤٩	-	٠,٢	-
الفلبين	٤٠	٤,٠	٨٤	-	٠,٣	-
السعودية	١٣٧	١,٨	٦٤	٦٤,٠	٠,٢	-
المملكة المتحدة	٥٨٩	١,٣	٧٢٧	٣٨,٣	٢٨,٢	٣,٨
الولايات المتحدة	٧٠٠	١,٣	٣٩٨	١٩,٠	٢٩٥,٢	١٢,٨
العالم	١٦٣	١,٦	١٢١	٦٠,٥	١٧,٨	١٠,٥

(-) = إما عدم توفر بيانات أو صفر فى عام ١٩٩٩.

المصدر: الصندوق الإنمائى للأمم المتحدة UNDP 2000: 186-89

ومما لا شك فيه أن منظمى الحركات الاجتماعية الدولية فى عالم التكنولوجيا المتقدمة قد أدخلوا وأدمجوا تقنيات واسعة للاتصالات الرقمية فى أدائهم. فالمواقع على الإنترنت، والمناشدات عبر الشبكة وقوائم المناقشات الإلكترونية ورسائل البريد الالكترونى المتبادلة بين الأشخاص، وتنسيق التحركات المحلية بواسطة الهواتف الخلوية أو الراديو المحمول، كل هذه الوسائل أنعشت الاتصالات وزادت من عدد الأشخاص المتاح الاتصال بهم والمحافظة على الاتصال معهم. وهنا تبدأ الأسئلة الصعبة: هل إدخال التقنيات الرقمية فى ممارسات الحركات الاجتماعية يغير من هذه الممارسات بشكل أسرع وأوسع مما فعلته تقنيات الاتصال والنقل السابقة مثل الهاتف العادى والتليفزيون والحافلات القاطعة للمسافات البعيدة؟ هل تظهر أنواع جديدة من العلاقات بين النشطاء كمحصلة لهذه التقنيات الجديدة؟ هل تتغير خواص حملات الحركات الاجتماعية وذخيرة التحركات وعروض الوقفة بشكل كبير عما حدث من قبل؟

فى مجالٍ يزخر بالمبالغة والغلو، تأتى المراجعة الاستثنائية المتزنة والجادة التى أجراها "لانس بينيت" Lance Bennett عن الموضوع (Bennett 2003) لتدفع بأن وسائل الإعلام الرقمية تغير من النشاط السياسى الدولى بعدة طرق مهمة، منها:

- تكوين شبكات مرنة البنية(٥٤) بدلاً من شبكات مكثفة نسبيًا للحركات الاجتماعية السابقة (Diani 2003)، تعد مسألة حيوية بالنسبة للاتصالات والتنسيق بين النشطاء.
- تقليل التطابق بين النشطاء المحليين والحركة ككل، وذلك بإتاحة طرح عدد كبير من قضايا محلية فى خطاب الحركة.
- خفض تأثير الفكر أو الأيديولوجية على انخراط الأفراد فى الحركات الاجتماعية.
- التقليل من الأهمية النسبية للتنظيمات المحلية والوطنية المتماسكة والقادرة على الاستمرار والغنية بمواردها كأسس للنشاط السياسى للحركة الاجتماعية social movement activism.

(٥٤) مرنة البنية loosely structured أى أن عضويتها ليست مضبوطة بشكل محكم أو تحت سيطرة محكمة ولكن تضم الناس الذين يتقاسمون مصالح مشتركة. [المترجم]

- زيادة المزايا الإستراتيجية للتنظيمات المفتقرة للموارد داخل الحركات الاجتماعية.
- تعزيز خلق حملات دائمة (على سبيل المثال لمناهضة العولمة أو من أجل حماية البيئة) مع أهداف مباشرة سريعة التغير، وأخيرًا
- الجمع بين الأداءات القديمة للتواجد الجسدى وجهًا لوجه مع الأداءات الضمنية.

ويخلص "بينيت" إلى أن هذه التغيرات، بدورها، تجعل الحركات الاجتماعية فى حالة متزايدة من الهشاشة أو قابلية التعرض للوقوع فى مشكلات التنسيق والسيطرة والالتزام.

لكن حتى "بينيت" لا يزعم رغم ذلك أن التيارات التى يصفها ترتقى إلى مقام الحقيقة الراسخة؛ وإنما هو يشتم الرياح الهابة بأنف حساس. فلنتحرك بحذر إذا كانت العاصفة قادمة لا محالة. فعند التفكير فى مكانة تكنولوجيا الاتصالات فى العلاقات الاجتماعية باتساعها وأيضًا فى الحركات الاجتماعية السابقة، ينبغى أن نظل فى ريبة من أمرنا حيال الحتمية التكنولوجية النافذة. والأرجح أن بعض التغيرات التى يرصدها "بينيت" قد تحدث نتيجة لتغيرات فى الوقائع السياسية والاقتصادية لنشطاء الحركة الاجتماعية أكثر من احتمال حدوثها نتيجة لتبنى التكنولوجيات الرقمية (Di Maggio, Hargittai, Neuman, & Robinson 2001, Sassen 2000, Tarrow 2003, Wellman 2000, 2001a, 2001b). كما أن انتشار المنظمات الدولية (سواء الحكومية أو غير الحكومية)؛ وزيادة بروز الشركات الكبرى والشبكات المالية عابرة القارات؛ والقدرة المتناقصة لمعظم الدول فى السيطرة على تدفق البضائع أو السلع، أو المهاجرين، أو رأس المال، أو المهربات؛ وتوسع الاتصالات بين الأهداف المحتملة لمطالب الحركات الاجتماعية، كل هذا يساهم فى التغيرات التى يدرجها "بينيت." جميعها تطرح تحديات جديدة أمام نشطاء الحركة الاجتماعية، وتشجع تأسيس أو تشكيل دوائر سياسية جديدة كأسس لتعبئة الحركات الاجتماعية.

هذا ما يعود بنا ثانية إلى العولمة. تُرى كيف يمكننا مبدئيًا أن نتوقع تغير التيارات الثلاثة للعولمة–من أعلى لأسفل، ومن أسفل لأعلى وما بينهما– لتؤثر على الحركات الاجتماعية على مستوى العالم؟ دعونا نفكر بشكل منفصل فى الحملات وذخيرة التحركات وعروض الوقفة:

- نظرًا لأن التغيرات من أعلى لأسفل ومن أسفل لأعلى والتغيرات المتوسطة جميعها تزيد من التواصلية بين المواقع التى تتقاسم المصالح، وعلى المستوى المتوسط تقلل من تكلفة الاتصال بين هذه المواقع، فمن الممكن أن نتوقع ازدياد فى معدل تكرار الحملات campaigns التى تضم أهدافًا متشابهة ومتزامنة فى مواقع كثيرة مختلفة.
- وبالنسبة لذخيرة التحركات repertoire، فقد نتوقع انخفاضًا فى الاعتماد على التعبيرات الخاصة بمطالب البرنامج والهوية والمكانة التى تتطلب التواجد المشترك لجميع المشاركين المؤيدين لتحركات متجمعة على المستوى المحلى والتى تتواصل وتترابط عبر اتصالات طويلة ودقيقة. وعلى أقصى تقدير فإن هذا التيار قد يسفر عن أداءات ضمنية تعد فى حكم الواقع غير متطلبة لتواجد مشترك أيًا كان نوعه.
- عندما نأتى لعروض الوقفة WUNC displays وبالرغم من المثال الخاص بارتداء الملابس السوداء فى مانيلا، يناير/كانون الثانى ٢٠٠١، ربما نتوقع تشعبًا مثيرًا إلى جانبين: الجانب الأول طرق التعبير عن الجدارة والوحدة والزخم العددى والالتزام التى تحظى باعتراف سريع فى أى مكان فى العالم؛ والجانب الآخر هو أن تأخذ الرموز الخاصة بعروض الوقفة والتى تفصح عن علاقة المجموعات المشاركة ببيئتهم المحلية طابعًا محليًا وبشكل متزايد. فقد وضع المتظاهرون الإندونيسيون على سبيل المثال عُصابات رأس متسقة مع الواقع المحلى لكنهم حملوا لافتات تضمنت عبارات باللغة الإنجليزية لزوم التصوير التليفزيونى وهذا ما يوضح تشعب عروض الوقفة.

إن التغيرات المتوقعة فى الحملات وذخيرة التحركات صارت تحدث فى الغالب منذ أواخر القرن العشرين. وفى غياب قوائم مفصلة بالأحداث، فإن تشعب عروض الوقفة يظل شيئًا غير مؤكد لكنه مقنع. وإذا كان حدسى صحيح فإن المقارنات المفصلة للأحداث ستبين أن التحركات الموجهة دوليًا (مقارنة مع حركات اجتماعية تأخذ الطابع المحلى) تضم رموزًا تصل ما بين المشاركين القريبين لبيئتهم المحلية وبين الجماعات التى لديها رموز ذات بعد دولى لعروض الوقفة مثل علامات السلام والإنشاد على نغمة واحدة.

ومثلما ينبغى أن نتجنب الحتمية التكنولوجية البسيطة، ينبغى أيضًا أن نحتمى ضد أعزاء كل تغير يحدث للحركات الاجتماعية فى القرن الحادى والعشرين إلى العولمة؛ فالصدفة لا تثبت العلّية. وينبغى على نحوٍ خاص ألا نتيح للمناسبات المثيرة التى ينسق فيها النشطاء مطالبهم عبر البحار والقارات أن تقنعنا بأن أيام الحركات الاجتماعية المحلية والإقليمية والوطنية قد ولت. فالصلات الدولية لا زالت تجمع وتربط بين الناس الذين يواصلون العمل بشكل أساسى داخل بلدان مترابطة والذين مازالوا يأخذون الحكومات فى تلك الدول مأخذ الجد. فكثير من المراقبين والمشاركين يصفون جميع الروابط الدولية كما لو كانت عالمية ومن ثم تتجاوز السياسة القديمة للدول المترابطة المركزية. والحقيقة أن الدول مازالت هى الأهم فى نوعها، كفاعلة وكهدف وكموقع للحركات الاجتماعية فى القرن الحادى والعشرين.(٥٥) وما حدث فى مانيلا من تعبئة حول رئاسة الفلبين يقدم مثالاً على ذلك. كما أن الحضور الطاغى للولايات المتحدة كفاعل وهدف وموقع لسياسة الحركة الاجتماعية فى القرن الجديد يؤكد كذلك على هذه النقطة وبشكل قاطع.

عودة إلى الفلبين

العودة إلى الفلبين عام ٢٠٠٠-٢٠٠١ ستساعدنا على توضيح موضع الحركات الاجتماعية فى السياسة العامة للقرن الحادى والعشرين- وستوفر أرضية للتشكك فى أن تقنيات الاتصال الجديدة تكتسح كل ما سبقها. فبعد فترات طويلة من الاستعمار من قبل إسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية، كانت الفلبين بحلول عام ٢٠٠٠ قد قضت أكثر من نصف قرن كدولة مستقلة. وقد احتفظت بروابط قوية مع الولايات المتحدة خلال الوجود الأساسى للقوات العسكرية الأمريكية، وبسكان تسعة أعشارهم مسيحيين، وتدفقات تجارية متسعة، وهجرة كبيرة للولايات المتحدة، وتبادل بين اللغة الإنجليزية واللغة الفلبينية (تقوم الأخيرة بشكل كبير على "التاجالوج" Tagalog) كلغات رئيسية للحياة العامة.

(٥٥) أنجزت منظومة حقوق الإنسان الدولية تحديد التزامات على الدولة خاصة الالتزامات التعاقدية التى تبقى على فاعلية المطالبة بأداء الدولة لواجباتها دون التقاعس عن الإيفاء بالالتزامات فى تلبية الحقوق تحت تبرير السوق المفتوح والعولمة، انظر مقدمة الطبعة العربية حول التزامات الدول فى إعمال حقوق الإنسان، وعلاقتها بفاعلية الحركات الاجتماعية المحتملة. [المترجم]

وفيما بين عام ١٩٤٦ وعام ٢٠٠١، تأرجحت الفلبين ما بين منافسة ديمقراطية نسبية على مراكز رفيعة داخل النخب التجارية المستقرة فى الأرخبيل أو مجموعة الجزر من ناحية، وبين حكم صاحب السلطة strongman rule والذى يتوافق بالكاد مع الإجراءات الديمقراطية من ناحية أخرى (Anderson 1998: 192-226). وقد جلبت رئاسة "فردناند ماركوس" (١٩٦٥-١٩٨٦) "برأسمالية الحاشية" crony capitalism حكم صاحب السلطة إلى أعلى مستوى لها على المستوى الوطنى. ومع ذلك ففى عام ١٩٨٦ قامت حركة تعبئة شعبية واسعة تدعى "سلطة الشعب" بمطالبة ماركوس بالرحيل الفورى إلى هواى وجلبت "كورازون أكينو" Corazon Aquino (المستوى نفسه من النخبة) إلى الرئاسة. وعلى مدار الخمس عشر سنة اللاحقة أسفرت انتخابات تنافسية حرة عادلة عن سلسلة متعاقبة منظمة إلى حد ما من المجالس التشريعية والرؤساء. وقد تولى نجم السينما "جوزيف إسترادا" Joseph Estrada الرئاسة عام ١٩٩٨ وفق برنامج شعبى دعمه حزب مرن البنية يُدعى حزب الجماهير الفلبينية. ولكن على غرار بعض من أسلافه سرعان ما بدأ "إسترادا" فى الاختلاس من المال العام. وبعد سنتين، حصلت الفلبين فى تصنيف تجريه منظمة "فريدوم هاوس" Freedom House على مرتبة متقدمة نسبيًا، حيث جاءت فى المرتبة الثانية فيما يتعلق بالحقوق السياسية وفى المرتبة الثالثة بالنسبة للحقوق المدنية أى ٢+٣ وذلك على مقياس يبدأ من (١) مرتفع إلى (٧) منخفض، وبذلك جاءت الفلبين ضمن مجموعة الأرجنتين وبنين وبلغاريا ولكن أسفل مجموعة ٢+٢ التى تضم بتسوانا وشيلى وغويانا. وكانت الصراعات الإقليمية الرئيسية والدينية والعرقية بالإضافة إلى الشكوك حول التزامات الرئيس بتحقيق ديمقراطية حقيقية، هى التى حالت دون حصول الفلبين على درجات أعلى (Karatnycky 2000: 389-90, 596-97).

والحقيقة أن السياسة العامة الشعبية الفلبينية فى ذاك الوقت لم تشتمل على حركات اجتماعية على الإطلاق. ففى كثير من المناطق الريفية ظلت الجماعات العسكرية وأصحاب السلطة مسيطرين على الوضع. وفى "ميندناو" Mindanao، ظلت الجماعات الإسلامية المسلحة تحارب من أجل الاستقلال منذ عام ١٩٧١. وبالرغم من أن جبهة التحرير الوطنية المورية Moro National Liberation Front (MNLF) قد استقرت مع الحكم المركزى فى عام ١٩٩٦ إلا أن جبهة تحرير مورو الإسلامية MILF المنشقة عنها عام ١٩٨٤ والبالغ عدد أعضاءها من ١٢

إلى ١٥ ألف عضو قد واصلت حرب العصابات. وفى أماكن أخرى قـام الجـيش الشعبى الجديد New People's Army الشيوعى (تصل قوته إلى حوالى ١١ ألـف) عبر تحالف فضفاض مع جبهة التحرير الإسلامية ببدأ حملته الخاصة سعيًا لتحقيق دولة ماركسية (SIPRI 2001: 39-40).

وكان "فيدل راموس" سلف "جوزيف إسترادا" قد أدار عـام ١٩٩٦ عمليـة تهدين مع الجبهة الوطنية بينما كان يطور وفاقات مع الجبهة الإسـلامية وجـيش الشعب الجديد. وفى ظل حكم "إسترادا" بدأت هذه الاتفاقات تنفرط. وفـى تـدهور أسوأ بالنسبة للرئيس الجديد، قام مهاجمون مجهولون (شِـيعَ بشـكل واسـع أنهـم أعضاء "جماعة أبو سياف" من الانفصـاليين الإسـلاميين المسـلحين) باختطـاف سائحين وصحفيين أجانب ومواطنين فلبينيين من الفلبين وماليزيا. وقد أطلقوا سراح بعض الرهائن مقابل فدية كبيرة من المال. بينمـا انـدلعت سلسـلة مميتـة مـن الإنفجارات فى مانيلا ومرة أخرى نُسبت دون دليل جازم إلى جماعة أبـو سـياف (Annual Register 2000: 326-27). كل هذه الصراعات غير المحلولة هزت الدعم الشعبى للرئيس "إسترادا".

وكانت الأزمة الدستورية التى أدت إلى رحيل "إسترادا" عن منصـبه فـى يناير/كانون الثانى ٢٠٠١ قد بدأت قبل ذلك بشهرين. وعلى أثر مزاعم موثوقة بأن الرئيس قد حصد صفقات مالية هائلة من أنشطة غير شـرعية، قـام الكـونجرس الفلبينى بالتصويت لصالح توجيه التهمة إليه يوم الثالث عشر من نـوفمبر/تشـرين الثانى. وشكل مجلس الشيوخ المكون من ٢٢ عضوًا محاكمة كانت بحاجة إلى ثلثى الأصوات لتوجيه التهمة إلى "إسترادا" ولكن وقتها عم الإحبـاط بسـبب تصـويت المحكمة بنسبة ١١-١٠ على حجب الدليل يوم ١٦ يناير/كـانون الثـانى. وحيـث كانت الاتهامات بالفساد قد طفت على السطح قبل بدء إجراءات توجيه التهمة، فقـد استقالت نائبة الرئيس "ماكباجال- آرويو" Macapagal- Arroyo (اقتصادية تـدربت فى الولايات المتحدة وانتخبت بشكل مستقل عـن "إسـترادا" بنسـبة كبيـرة مـن الأصوات الشعبية) كوزيرة للأمن الاجتماعى، وانضمت إلـى الرئيسـة السـابقة "كورازون أكينو" والكاردينال "جيم سين" فى قيادة تحالف ضد "إسترادا". وإذا كانت حركة "سلطة الشعب" قد أسقطت "إسترادا" فقد فعلت ذلك بدعم من النخبـة القويـة ذات النفوذ.

الجدول ٥-٣ يوضح بعض من ملامح هذا السياق كما جاء في الأخبار الرئيسية من صحيفة "فلبين ستار" Philippine Star اليومية. (في جميع الحالات تقريبًا سُجلت الأحداث في وقتٍ ما بعد وقوعها بيوم) وفي بداية ديسمبر/كانون الأول تكشف المانشتات أن المدبِّرين السياسيين الفلبينيين كانوا يستعدون لحملة واسعة كاملة بمسيرات مخططة إلى مجلس الشيوخ وشارع "إدسا" وإلى قصر الرئاسة "مالاكانانج" Malacanang. ومن بين عدد من المنظمات الأخرى الأقل راديكالية دعم الحزب الشيوعي الفلبيني CPP الحملة ضد "إسترادا". وقد تحايل "إسترادا" على الدعم الشعبي والكنسي بوقف إطلاق النار ضد الجبهة مع الجماعات المسلحة، وتخفيف عقوبات الإعدام وإطلاق سراح السجناء. إلا أن مصداقيته اهتزت أمام رياح أعتى حيث تواصلت التفجيرات في الأقاليم، ثم في وسائل النقل العام بمانيلا (بنهاية ديسمبر/كانون الأول). وفي أول يناير/كانون الثاني غير "إسترادا" التكتيكات باستئناف العمل العسكري ضد الجبهة الإسلامية.

جدول ٥-٣ أخبار رئيسية مختارة من صحيفة "فلبين ستار" اليومية
ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٠ ويناير/كانون الثاني ٢٠٠١

١ ديسمبر/كانون الأول	القوات المناهضة للرئيس "إسترادا" تشن خطة للعصيان المدني.
٢ ديسمبر/كانون الأول	الحكومة تعلن وقف اطلاق النار ضد جبهة التحرير الإسلامية وجيش الشعب الجديد.
٨ ديسمبر/كانون الأول	المحتجون ضد "إسترادا" يُمنعون من مسيرة في اتجاه مجلس الشيوخ.
٨ ديسمبر/كانون الأول	الولايات المتحدة تعرب عن قلقها تجاه شائعات حول انقلاب وسط محاكمة "إسترادا".
٩ ديسمبر/كانون الأول	تفجير خارج كاتدرائية "كاتاباتو" يسفر عن وقوع أربعة جرحى.
١١ ديسمبر/كانون الأول	إسترادا يتودد إلى الكنيسة، واليسار: بإلغاء جميع أحكام الإعدام وإطلاق سراح السجناء السياسيين
١٨ ديسمبر/كانون الأول	بداية الحشد في إدسا.

٢٤ ديسمبر/كانون الأول	إنجاز المهمة مع عصيان مدنى شامل.
٢٧ ديسمبر/كانون الأول	الحزب الشيوعى الفلبينى يحذر من قمع المحتجين المناهضين لاسترادا.
٢٨ ديسمبر/كانون الأول	ميريام فى المحكمة العليا: اوقفوا الحشود والمسيرات فى بلدى.
٣١ ديسمبر/كانون الأول	القنابل تقتل ١١ فى المترو.
٧ يناير/كانون الثاني	استرادا يجدد الحرب ضد جبهة تحرير مورو الإسلامية.
٩ يناير/كانون الثانى	مسيرى الحشود يعتدون على سائق مجلس الشيوخ.
١٠ يناير/كانون الثاني	المحتجون يتحدون مقاطعة مجلس الشيوخ.
١٥ يناير/كانون الثاني	الشرطة تستخدم مدافع المياه لتفريق المحتجين.
١٦ يناير/كانون الثاني	"مالاكانينيج" تستعد للإطاحة بالفوضوية.
١٦ يناير/كانون الثاني	سكان آنتيبولو يهاجمون سيارات نقل القمامة.
١٧ يناير/كانون الثاني	محاربوا الإنترنت يتعهدون باعتراض محاولة ميريام للحصول على منصب فى المحكمة الدولية.
١٨ يناير/كانون الثاني	الحشد الثانى فى إدسا إلى إراب (إسترادا): استقيل.
١٩ يناير/كانون الثاني	المحتجون فى إدسا يشكلون سلسلة بشرية.
١٩ يناير/كانون الثاني	تعطيل العمل على مستوى البلاد.
١٩ يناير/كانون الثاني	الموالون لاسترادا يطاردون الطلاب.
٢٠ يناير/كانون الثاني	انهيار حكومة إسترادا.
٢٠ يناير/كانون الثاني	اصطدام المتظاهرين فى ماكاتى.
٢١ يناير/كانون الثاني	٣ جرحى و٦ مقبوض عليهم فى صدام منديولا.
٢١ يناير/كانون الثاني	المحكمة العليا: رفاهية الناس هى القانون الأعلى.
٢١ يناير/كانون الثاني	الولايات المتحدة تعترف بجلوريا ماجبال أرويو.

وبالرغم من محاولات "إسترادا" لمنع المظاهرات ضد نظامه، إلا أنها تواصلت فى مانيلا وفى أماكن أخرى. فقد قامت على سبيل المثال مجموعات من العمال المنتمين لحزب Akbayan Action بمسيرة خارج مدينة "كويزون" Quezon City موطن السيناتورة "ميريام ديفنسور سينتياجو" حليفة "إسترادا" التى انضمت إلى محكمة توجيه الاتهام. وفى ٢٧ ديسمبر/كانون الأول قامت السيناتورة باستئناف غير موفق فى المحكمة العليا الفلبينية لإصدار حظر قانونى لهذه المسيرات. وبعد عدة أسابيع قام المنظمون لأحد المواقع على الإنترنت- كان فى الأصل قد أُسس لجمع توقيعات على مناشدة إلكترونية تدافع عن استقالة "سترادا"، وقع عليها ١٥٠ ألف شخص – قاموا بتوسيع حملتهم لمعارضة ترشيح السيناتورة ("ميريام") ديفنسور– سانتياجو لمحكمة العدل الدولية.

مع ذلك لم يكن كل نشاط الحركة الاجتماعية فى ذاك الوقت معنى مباشرة بالحملة الهادفة إلى إزاحة جوزيف إسترادا من منصبه. فعلى سبيل المثال، لم يكن احتجاج مدينة "أنتيبولو" فى ١٤ يناير/كانون الثانى مرتبطًا بالتعبئة التى قامت بها مانيلا أكثر من ارتباطه بمخلفات الأخيرة من القمامة. حيث كانت مانيلا تعانى من تراكمات ضخمة من القمامة فى شوارعها المكتظة. وقد أمر "إسترادا" بإعادة فتح مستودع القمامة الذى يقع بين مدنيتى "سان ماتيو" San Mateo و"أنتيبولو" Antipolo على بعد٣٠ كيلو متر، شرق مانيلا. وقد قام ما يقرب من ألف شخص من "أنتيبولو" يقودهم عمدة المدينة بسد الطريق السريع ومنع ناقلات القمامة التابعة لمدينة مانيلا من العبور حتى فرقتهم الشرطة مستخدمة مدافع المياه. وفى الخامس عشر من الشهر نفسه أطلق رجال مجهولون الرصاص على ناقلات القمامة المارة عبر "أنتيبولو" ورشقوها بالحجارة فحطموا نوافذ الناقلات. وذكر المعلقون على الحادث أن المسئولين المحليين دعموا المحتجين لأنهم خشوا من الهزيمة فى الانتخابات المحلية إذا ما قبلوا دفن القمامة.

وحيث تعمقت أزمة توجيه الاتهام إلى الرئيس، فقد أخذت أعمال الحركة الاجتماعية فى الفلبين تتركز شيئًا فشيئًا على المواجهات بين القوات المؤيدة والقوات المناوئة للرئيس "إسترادا" التى نُظِمَت حول قضية توجيه الاتهام. وحتى يوم التاسع عشر من يناير/كانون الثانى واصل المتحدثون باسم الحكومة فى قصر الرئاسة (Malacanang) تهديد المتظاهرين ضد الحكومة، فى حين استمر المؤيدون

الشعبيون للرئيس "إسترادا" (الذين تم جلبهم خصيصًا من الأحياء الفقيرة ومن شبكات المهاجرين العاملين كخدم وسائقين وأعمال خدمية أخرى) فى الاشتباك مع أولئك المتظاهرين. وفى العشرين من يناير/كانون الثانى كانت شرطة مانيلا تشرع فى احتواء المتظاهرين والقبض عليهم فى بعض أحياء مانيلا مثل "ماكاتى" Makati وهى المقاطعة التى تشتهر بالأعمال المالية فى المدينة) و"منديولا" Mendiola (المتاخمة لقصر الرئاسة وموقع الجسر الذى وقعت عنده المواجهات الرئيسية أثناء إقالة فردناند ماركوس). وفجأة انحسر المد، ووقع تحول فى مجرى الأمور، حيث جاء اعتراف الولايات المتحدة بنظام "ماكاباجال-آرويو" فى اليوم نفسه ليحد من عملية التغيير.

ولم ينقشع التأييد للرئيس إسترادا كاملاً. ففى الخامس والعشرين من إبريل/نيسان أوفت حكومة "ماكاباجال" بوعد سابق بالقبض على "إسترادا" ومعاملته كمجرم عادى. وفى ذاك الوقت، جلب حزب "إسترادا" (الذى يدعى حاليًا قوة الجماهير) وجماعات دينية حليفة متظاهريهم لشارع "إدسا" لتقديم مطالب صوتية نيابة عن زعيمهم. وفى الأول من مايو/آيار قامت مجموعة مشابهة من مؤيدى "إسترادا" بمسيرة إلى قصر الرئاسة (الذى تشغله حاليًا ماكاباجال آرويو) ودمروا فى طريقهم ما يزيد قيمته عن ٢٠ مليون بيزو من الممتلكات. ولقى اثنان من المتظاهرين واثنان آخرين من رجال الشرطة حتفهم فى الصراعات بين نشطاء مؤيدين لـ "إسترادا" والقوات الحكومية فى منديولا. وعلى غرار أعدائهم، واصل فريق "إسترادا" انسحابه بطريقته فى أداء الحركة الاجتماعية (Rafael 2003: 422-25).

بماذا تخبرنا الصراعات الفلبينية عام ٢٠٠٠ -٢٠٠١ حول الحركات الاجتماعية فى القرن الحادى والعشرين؟ أولاً، أوضحت الآتى: إنه بالرغم من حرب العصابات فى أجزاء من البلاد، فقد ضمت منطقة العاصمة الفلبينية- على الأقل- حركات اجتماعية متمأسسة فى أشكال يمكن التعرف عليها وتمييزها. فمع كثير من الطابع المحلى، جاءت المسيرات والاعتصامات أمام المبانى والبيانات الصحفية فى شهرى ديسمبر/ كانون الأول، ويناير/كانون الثانى، منتمية بوضوح إلى ذخائر الحركة الاجتماعية الدولية، وشكلت بذلك جزءًا من حملة مستدامة لإسقاط الرئيس، وعبرت عن مطالب برنامج وهوية ومكانة، وتضمنت عروضًا متكررة للوقفة. علاوة على أن المواجهة التى وقعت ضد دفن القمامة فى "أنتيبولو"

إنما تشير إلى أن تكتيكات الحركة الاجتماعية قد امتدت لما وراء حملة مناهضة إسترادا. ومن ثم فقد قدمت ديمقراطية الفلبين غير المكتملة بيئة ميسرة للحركات الاجتماعية. وكما لاحظنا بالنسبة لأواخر القرن العشرين، على مستوى العالم، حافظت كل من الديمقراطية والحركات الاجتماعية على مصاحبة بعضهما البعض فى أوائل القرن الحادى والعشرين.

ثانيًا: وللأسباب نفسها وقع الفلبينيون فى فئة أساسية من الدول المقسمة اجتماعيًا وجغرافيًا فيما يتعلق بالحركات الاجتماعية. وبالرغم من تحركات المؤيدين لاسترادا فى مانيلا وزعمائهم، فإن المشاركين فى الحركات الاجتماعية الفلبينية الحديثة قد جاءوا بنسب كبيرة من الطبقات الوسطى (Rafael 2003). وكان للفواصل الجغرافية أثر كبير على تقسيم الفلبينيين فاق تأثير الفواصل الطبقية. ففى المناطق المعبأة بالحرب مثل "ميندانو" لم تتضمن السياسة العامة حركات اجتماعية، بل ضمت لوردات فى الجيش، وزعماء دينيين، وجماعات سطو مسلح، وخاطفى رهائن، وشبكات الراع-العميل، وجماعات مسلحة، وقوات عصابات. وبالمثل انقسمت الدول المجاورة مثل ماليزيا واندونيسيا إلى مناطق رئيسية حافظت فيها حملات الحركة الاجتماعية على مرتكزات سياسية، وإلى مساحات كبيرة يستحيل معها الأمل فى تحقيق مكاسب سياسية عن طريق الجمع بين أداءات حركة اجتماعية سلمية وعروض الوقفة فى حملات مستدامة. ومن ثم لم تصبح الدول التسلطية وحدها خارج عالم الحركات الاجتماعية بل لحقت بها التقسيمات التسلطية فى الدول شبه الديمقراطية.

ثالثًا: الروابط الدولية التى أخذت مكانة مهمة فى هذا الصراع الوطنى التاريخى. فالشيء الأكثر وضوحًا أن المسئولين بالولايات المتحدة رصدوا الحملة ضد إسترادا عن كثب وأداروا عملية الاعتراف الدبلوماسى بنظام "ماكاباجال-آرويو" والذى كان فى الغالب جاهزًا مسبقًا. وأفادت التغطية الإعلامية الدولية (التى أثيرت جزئيًا بفعل مواقف موجهة قصدًا مع إزاحة فردناند ماركوس عام ١٩٨٦) إلى أن نشطاء العاصمة مانيلا لم يكن لديهم الخيار إلا العمل على مراحل محلية وعالمية بشكل متزامن. هل يجعل هذا من أحداث ٢٠٠٠-٢٠٠١ مثالاً أو محصلة للعولمة؟ ليس بمعنى أن التكثيف للروابط الدولية قد شكل التعبئة ضد إسترادا أو عجل من حدوثها. بل فى الغالب يمكننا القول أنه ببداية القرن الحادى والعشرين

اندمجت الفلبين فى الدوائر العالمية للسلطة والاتصال بما يكفى لتفويت الفرصة على الحكام الفلبينيين للجوء إلى خيارات التعتيم والعزلة والقمع والتى ظلت متوافرة لأقرانهم فى ميانمار وبيلاروس وليبريا.

رابعًا، الاستخدام الأوسع انتشارًا للهواتف المحمولة والرسائل القصيرة لا يجعل فى حد ذاته من الحملة ضد "إسترادا" نوعًا جديدًا من الحركات الاجتماعية التى يسوقها الإعلام. ربما يمكن القول أن حشود العاصمة مانيلا قد تشكلت على نحو أسرع أو بأعداد أكبر عما سبق بسبب الاتصالات الرخيصة والسريعة. لكن الخطوط العامة للتعبئة الشعبية فى ديسمبر/كانون الأول ويناير/كانون الثانى-على الأقل كما رصدت من هذه المسافة- تشبه كثيرًا تلك الحركات الاجتماعية المبكرة والسابقة على ظهور الهاتف الخلوى فى الفلبين وأيضًا الحركات الاجتماعية السابقة فى أماكن أخرى فى الدول الديمقراطية وشبه الديمقراطية، فقد كانت هناك: خطط لعصيان مدنيٍ، وتحديات معلنة ومنشورة ضد السلطات، واستدعاء منظمات مؤسسة مسبقًا، وتجمعات فى مواقع مشحونة بالرموز، ومظاهرات، ومسيرات، وسلاسل بشرية، وانخراط بارز للزعماء الوطنيين.

والنقطة الرابعة مع ذلك تميز حدود المعرفة القائمة على مصادر من نوع صحيفة "فلبين ستار" وحدها. وتساعدنا تقارير الإعلام فى تحديد أنواع التحركات التى لابد من توضيحها، ومن هم الفاعلون الرئيسيون (فرديًا وجماعيًا) الذين يظهرون على العامة، وما هى التحالفات المعترف بها علانية والتى تتشكل وسط الفاعلين. لكن تقارير الإعلان فى حد ذاتها لا تجيب على الأسئلة المريبة التى طرحها مراسلوا Time Asia: إلى أى مدى بذلت التعبئة الشعبية تأثيرًا مستقلاً على محصلة الأمور؟ هل أثارت كل من مجموعة "ماكابجال السرية"، و"سين" و"أكينو" بالإضافة إلى الداعمين السريين فى الجيش والمالية سياسة الشارع كتمويه للقبض على السلطة؟ بدون ملاحظة أكثر قربًا للتفاعلات بين المشاركين فى الحملات لا يمكننا التحدث عن يقين.

والقراءة الأكثر شيوعًا للدليل المتاح، كما أراها شخصيًا، تجرى على هذا المنوال: لقد لعبت المنظمات والمدبرون السياسيون الذين عارضوا "إسترادا" طويلاً دورًا كبيرًا ومهمًا فى تعبئة حالة واسعة الانتشار من عدم الرضا الشعبى وتأطيرها فى حملة مستدامة. وقد أضفت محاولة توجيه الاتهام للرئيس ثقلاً وتركيزًا واضحًا

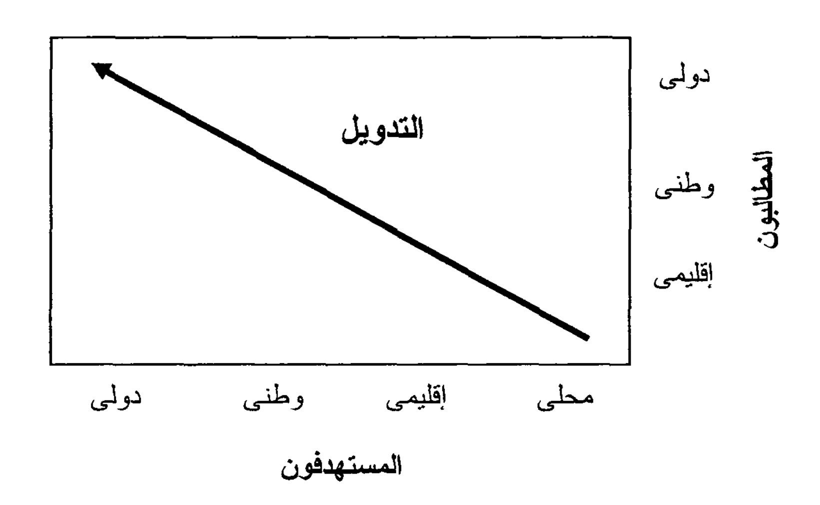
للحملة. كما كانت المسيرات الضخمة والمظاهرات بمثابة تصديق على الحملة أمام الجماهير الوطنية والدولية حيث أنها قللت من مقدرة "إسترادا" على استخدام القوة ضد خصومه. والحقيقة أن مؤيدى "إسترادا" (الذين واصلوا التهييج والبلبلة بعد يناير ٢٠٠١) استخدموا هم أيضًا تكتيكات الحركة الاجتماعية مشيرين بذلك إلى شيئين: الأول أن سياسة الحركة الاجتماعية الحقيقية قد دخلت اللعبة فى يناير/كانون الأول ٢٠٠١ والشيء الثانى أن الحركة الاجتماعية-على الأقل فى منطقة مانيلا- أصبحت متاحة على نحو واسع كطريقة للضغط فى سبيل إملاء مطالب شعبية.

على المستوى الدولى

فى تلك الأثناء، وعبر أجزاء كثيرة من العالم، كانت الحركات الاجتماعية تأخذ طابعًا دوليًا were internationalizing. وقد تعرضنا بالطبع لروابط دولية فى إطار الحركات الاجتماعية منذ البدايات الأولى: هل تتذكرون كيف برزت الرموز البريطانية، مثل العدد ٤٥ عند "جون ويلكز" فى شارلستون جنوب كارولينا يونيه/حزيران عام ١٧٦٨؟ لقد صارت حركة إبطال الرق Abolitionism حركة عابرة للمحيط الأطلنطى امتدت فروعها إلى عدد من الدول على جانبى المحيط. وخلال القرن التاسع عشر، استمرت حركات من أجل الاعتدال temperance، وحقوق المرأة واستقلال ايرلندا مصدرًا للتعاون حول الأطلسى (Hanagan 2002, Keck & Sikkink 2000).

ومن ثم فإن بَحثُنا هنا ليس فقط عن أمثلة للتفاعلات بين الحركات الاجتماعية الدولية بل عن مؤشرات للتغير المهم ذى الدلالة فى التوجهات الخاصة بالحركات الاجتماعية. الشكل ٥-١ يصور الملامح والصيغ الرئيسية للتدويل internationalization. وهو ما يميز بين عدة أشياء: (أ) المطالبون (مثل من يشنون حملات ضد منظمة التجارة العالمية) الذين يقومون بإملاء مطالب برنامج وهوية ومكانة بوسائل عروض الوقفة التى تندمج فى ذخيرة تحركات الحركة الاجتماعية. (ب) المستهدفين بالمطالب (مثل منظمة التجارة العالمية)، ممن يسعى المطالبون إلى الحصول على استجابة أو اعتراف منهم أو إزاحتهم.

ويمكننا من خلال ما نقوم به فى هذا الكتاب من مسحٍ لتاريخ قرنين من الزمان للحركات الاجتماعية أن نرى المطالبين والمستهدفين قد تراوحوا بين الحركات الاجتماعية المحلية والإقليمية والوطنية والدولية. وفى أغلب الأحيان عمل المطالبون والمستهدفون على مستوى واحد: مطالبون محليون مع مستهدفين محليين، ومطالبون إقليميون مع مستهدفين إقليميين، وهكذا. ولكن ثمة نموذج عام ضاهى بين مطالب قام بتنسيقها مطالبون متعددون على مستوى واحد مع مستهدفين من مستوى أعلى، مثلما حدث عندما انضم أنصار إبطال الرق abolitionists فى بوسطن وفلاديلفيا للالتماس الذى رفع من أجل وضع حد للرق، أو عندما بدأ نشطاء النازى المحليون فى "ماربيرج" ومدن أخرى فى تنسيق مطالبهم لإحلال "هتلر" حاكمًا لألمانيا.



شكل ٥-١ تدويل الحركات الاجتماعية

وبالمثل، كان المطالبون على المستوى الوطنى مثل مؤيدى الاستقلال فى الاتحاد السوفيتى داخل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية USSR أو الدول التابعة للاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٨٩ قد استهدفوا على نحو متزامن كل من الحكام السوفيت والسلطات الدولية مثل الاتحاد الأوروبى والأمم المتحدة. وقد شكلت هذه الحالة الثانية خطوة رئيسية فى اتجاه التدويل. وقد أخفقت فى الوصول إلى الحد الأقصى، الركن الأيسر الأعلى فى شكل (٥-١) لأنها نشطت مطالبين

إقليميين ووطنيين بدلاً من تنشيط الفاعلين الذين تحدثوا بحزم لصالح الـــ "نحــن" الدوليين. وبالرغم من هذا فإن البناء الدولى لـــ "نحن" أصبح ملمحًا مألوفًا وعلـــى نحو متزايد فى الحركات الاجتماعية فى القرن الحادى والعشرين.

المستهدفون بالمطالب هم الآخرون طالهم التدويل internationalized. فعندما توسعت وتعددت الشركات عابرة القوميات والشركات الوطنية فى بلــدان كثيــرة- مثل شركات نايك "Nike"، و"ماكدونالدز"، و"كوكا كولا" و"رويال داتش شل"- فإنها وفرت بذلك أهدافًا لتنسيق الحركة الاجتماعية متعددة القوميــات. كمـــا أن خلــق سلطات دولية، مثل الأمم المتحدة ومنظمـــة حلــف شـــمال الأطلنطـــى والاتحـــاد الأوروبى ومنظمة التجارة العالمية، قد أنتج بالمثل فاعلين أثار نفــوذهم وتـــأثيرهم وسياستهم وتدخلهم مطالب الحركة الاجتماعية فى عدة دول (انظـــر علـــى ســـبيل المثال: Dibert 2000, Wood 2003). وعندما عقد هؤلاء الفاعلون اجتماعات معلنة وعلى مستوى رفيع، دعت الاجتماعات نفسها محتجين تم التنسيق فيما بين سياستهم على مستوى دولى. ويصف "جاكى سميث" Jackie Smith التعبئة حـــول اجتمـــاع منظمة التجارة العالمية فى مدينة "سياتل" نوفمبر/تشرين الثانى عام ١٩٩٩، قائلاً:

> فى مساء التاسع والعشرين من نوفمبر/تشـــرين الثـــانى عـــام ١٩٩٩، استضاف زعماء التجارة والسياسة فى مدينة ســـياتل حفل استقبال رفيع المستوى فى إستاد كرة القدم لمدينة ســـياتل لوفود المؤتمر الوزارى الثالث لمنظمـــة التجـــارة العالميـــة. وتجمع فى الوقت نفسه آلاف من النشطاء فى إحدى الكنـــائس بوسط المدينة استعدادًا لأول مواجهة عامة كبيرة فيما ســـمى بـــ "معركة سياتل." خرج المحتجون من الكنيســـة المكتظـــة ليتلاقوا وينضموا إلى مزيد من آلاف المحتجين الـــذين كـــانوا يرقصون ويغنون متبادلين أطراف الحديث تحت وابـــل مـــن الأمطار الباردة. وقد شغلوا عدة شوارع وأركان فى المدينـــة واحتفوا بـــ "احتجاج القرن." فكثير مـــنهم ارتـــدوا معـــاطف موحدة أو سترات المطر وأعلنوا معارضتهم لمنظمة التجـــارة العالمية. مسيرات تضم الآلاف... تقدمت إلى حيـــث الإســـتاد وطوقوه بسلسلة بشرية- شكلوها بواقع ثلاثة أو أربع أشخاص

على طول السلسلة – وذلك كرمز لإظهار الآثار التعجيزية لأزمة الديون. وقد حال الاحتجاج دون حضور ثلثى الضيوف المتوقع حضورهم وعددهم ٥٠٠٠ ضيف لهذا الاستقبال البَذخ. وكان الترميز بالسلسلة البشرية "لسلسلة الديون" جزءًا من حملة دولية (يوبيل ٢٠٠٠) لإنهاء ديون العالم الثالث. لقد سلطت الضوء بالنسبة للمحتجين والمراقبين على أشكال الظلم الهائلة لنظام التجارة العالمية، وكان الاجتماع بمثابة صافرة البداية لأسبوع من احتجاجات الشوارع والمسيرات ضد نظام التجارة العالمية. (Smith 2002: 207).

كانت حملة يوبيل ٢٠٠٠ قد تشكلت فى الأساس كتحالف من منظمات غير حكومية فى المملكة المتحدة توجهوا نحو مسائل تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وسرعان ما أصبحت بؤرة تركيز التحالف على إلغاء ديون العالم الثالث. وقد شقت الطريق لمناورة السلسلة البشرية فى اجتماع عام ١٩٩٨ للزعماء الماليين الدوليين فى "بيرمنجهام" بإنجلترا. وبتجميع النشطاء معًا من يوبيل ٢٠٠٠ وعدد كبير من شبكات سياسية أخرى، أصبحت "معركة سياتل" نموذجًا للمنظمين الدوليين الذين استهدفوا مؤسسات دولية.

ولفهم تدويل المطالبين والمستهدفين فيما يتعلق بالمطالب، يجب أن نميز جانبين آخرين من التدويل: (أ) انتشار الوسائط التى تتخصص فى مساعدة الآخرين لتنسيق المطالب على المستوى الدولى أكثر من تخصصها فى رفع مطالب خاصة بها، (ب) تعددية الروابط الجانبية وسط الجماعات من النشطاء المنخرطين فى رفع مطالب مشابهة داخل المقاطعات أو المناطق نفسها. فبعض منظمات حقوق الإنسان مثل منظمة العفو الدولية Amnesty International ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان Human Rights Watch قادت الطريق فى رصد انتهاكات حقوق الإنسان على مستوى العالم، ناشرين تقييمات وتقارير منتظمة حول هذه الانتهاكات، داعين بإنزال عقوبات من قبل الدول الكبرى والهيئات الدولية على منتهكى حقوق الإنسان، وذلك فى الغالب عن طريق تقديم نماذج أو شهادات أو اتصالات وتقديم الإرشاد للمطالبين بالحقوق. كما أن حركات الشعوب الأصلية ذات النمط الذاتى الخاص عبر العالم تنتفع بشكل أساسى من تعريف نفسها كمشاركين فى قضية عالمية.

مع ذلك فقد قام نشطاء الحركة فى قضايا مماثلة- مثل حماية البيئة وحقوق المرأة، ومعارضة الإنتاج فى البلاد الفقيرة لصالح الأسواق الغنية والتى تتم فى مصانع تنخفض فيها الأجور وتزيد فيها ساعات العمل- قاموا وباستقلال نسبى عن الوسطاء المحترفين، بخلق روابط مستدامة عبر المحيطات والقارات. وكما رأينا مع النشطاء النسويين فى "فيجى" Fiji، فقد شكلت بعض تلك الروابط فى البداية اجتماعات دولية عقدتها منظمات دولية بما فيها الأمم المتحدة. والبعض الآخر تشكل من خلال اتصالات الإنترنت التى تم التوسط فيها عبر قوائم المناقشة والمواقع على الشبكة.

وبالرغم من السوابق الكبيرة، فإن تحركات الحركة الاجتماعية المنسقة على مستوى دولى والدعم الدولى لتحركات حركة اجتماعية إقليمية ووطنية كانت قد وقعت بمعدلات تكرار متزايدة فى العقود الأخيرة فى القرن العشرين. بل إنه أصبح من الأرجح بالنسبة للنشطاء والمحللين أن يطالبوا بأحداث إقليمية ووطنية لحركات عالمية صنفت وعلى نحو متنوع بمناهضة العولمة أو العدالة العالمية، أو التجمع المدنى العالمى (Bennett 2003, Koopmans 2004, Rucht 2003, Tarrow 2002).

وتحت عنوان المجتمع المدنى العالمى، بدأ عدد من المحللين فى كلية لندن للعلوم الاقتصادية London School of Economics عام ٢٠٠١ فى إصدار كتاب سنوى حول الروابط التنظيمية بين نشطاء أغلبهم مؤهلين كأطراف فى حركات اجتماعية فى جزء ما من العالم. والجدول ٥-٤ يلخص التسلسل الزمنى للكتاب السنوى فى شهرى يناير/كانون الثانى وفبراير/شباط ٢٠٠١. تضمن تعبئة "سلطة الشعب" الفلبينية الثانية التى صارت معروفة لنا الآن، لكنه أيضًا أحصى عددًا من الأنشطة الأخرى المعروفة جيدًا لدى أصحاب الدعوة لمناهضة العولمة والعدالة العالمية: محاكمة الذين هاجموا ماكدونالدز فى فرنسا، والمنتدى الاجتماعى العالمى فى "بورتو أليجرى" فى البرازيل؛ والذى يمثل المؤتمرات الناشطة المقابلة للمنتديات الاقتصادية العالمية فى "ديفوس" بسويسرا وكانكون بالمكسيك؛ ومسيرة الزاباتيست Zapatistas التى ذاع صيتها كثيرًا فى المكسيك وغير ذلك من أحداث. وبالطبع لا يمكن لأحداث على مدى شهرين أن تأسس لاتجاه أو تيار. إلا أن هذه الروزنامة تساعد فى تفسير لماذا بدأ كثير من المراقبين فى استحسان تصوير الحركات الاجتماعية على أنها تمضى بخطى متعولمة. وقد اشتملت معظم هذه

الأحداث بشكل واضح على مطالبين منظمين على مستوى دولـــى، أو مســـتهدفين بارزين على مستوى دولى أو كلاهما.

ماذا نرى عندما نضع أوائل القرن الحادى والعشرين على محك أو منظــور زمنى أطول؟ فى غياب قوائم شاملة للحركات الاجتماعية على مستوى العالم (ومع التحذير المضجر والأساسى فى الوقت نفسه من أن الحركات الاجتماعية لا تختزل مطلقًا فى منظمات لحركات اجتماعية)، يمكننا أن نستقى مغزى ما من التوسع فـــى القرن العشرين فى معدلات التأسيس foundlings لمنظمات غير حكوميـــة دوليـــة (INGOs). هذه التأسيسات جرت بمعدل اثنين أو ثلاث منظمات كـــل عـــام إبـــان السبعينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر، وبمعدل خمسة أو ستة كـــل عـــام أثناء التسعينيات من القرن التاسع عشر، وزادت إلى ثلاثين مؤسسة كل عام قبـــل الحرب العالمية الأولى. ثم انحدر تأسيس المنظمات غير الحكومية الدوليـــة مـــرة أخرى حتى الحرب العالمية الثانية، ثم ارتفعت بشكل كبير لتصل إلى معدل ثمانين، وتسعين وأخيرًا فاقت المائة من المؤسسات الجديدة كل عام إبان عقـــد الثمانينيـــات من القرن العشرين (Boli & Thomas 1997: 176، وللاطلاع على أعداد المنظمات غير الحكومية الدولية الموجودة من ١٩٠٠-٢٠٠٠، انظر: Anheier & Themudo 2002: 194).

يبين الدليل توافق شديد بين تأسيس المنظمات غير الحكومية الدولية وتأســـيس المنظمات الحكومية أو شبه الحكومية مثل عصبة الأمم، ومنظمة العمـــل الدوليـــة، والأمم المتحدة، والبنك الدولى؛ والحقيقة أن "بولى Boli و"توماس" Thomas يـــرون أن الارتباط عام بعام بين تأسيس منظمات غير حكومية دولية وتأسيس منظمات بين حكومية أو حكومية دولية قد جرى بمعدل ٨٣ بالمائة (Bol &Thomas 1997: 178). وتكشف بيانات "بولى-توماس" أيضًا عن توازيات واسعة بين تأسيس المنظمات غير الحكومية الدولية والجدول الزمنى الخام للعولمة الأولى الذى أشرنا إليه سابقًا.

جدول ٥-٥ "أحداث المجتمع المدنى العالمى"
يناير/كانون الثانى- فبراير/شباط ٢٠٠١

١٥-١٦ يناير/كانون الثاني	مونبلييه، فرنسا: أعضاء اتحاد الفلاحين Confédération Paysanne يتوجهون بالتماس للمحكمة لهدم مطعم ماكدونالدز فى ميلييه، ١٩٩٩.
١٧-٢٠ يناير/كانون الثاني	مانيلا، الفلبين: سلطة الشعب الثانية.
٢٢ يناير/كانون الثاني	ولاية زامفارا بنيجيريا: الحكم على فتاة فى سن المراهقة بمائة جلدة لممارستها الجنس دون زواج، الأمر الذى سبب شجبًا للحكم على مستوى واسع وبشكل خاص من قبل الحكومة والمنظمات غير الحكومية الكندية.
٢٥-٣٠ يناير/كانون الثاني	بورتو أليجرى، البرازيل: المنتدى الاجتماعى العالمى يجمع أحد عشر ألف من النشطاء لمناقشة برامج معارضة لليبرالية الجديدة والعولمة الرأسمالية.
٢٦ يناير/كانون الثاني	جوجارات، الهند: زلزال يقتل ٢٠ ألف شخص ويجذب التعازى وإسهامات المعونة والدخل من جميع أنحاء العالم.
٢٩ يناير/كانون الثاني - ٣ فبراير/شباط	ديفوس، سويسرا: المنتدى الاقتصادى العالمى يجذب محتجين مناهضين للرأسمالية حاولوا التظاهر إلى أن تم إرجاعهم بمدافع المياه.
٣ فبراير/شباط	الأرجنتين: استجابة للضغوط من المنظمات غير الحكومية فى الأرجنتين، واسبانيا والمكسيك، السلطات المكسيكية تسلم الكابتن السابق الأرجنتينى "ريكاردو ميجل كافالو" Rivhardo Cavallo، للمثول للمحاكمة على الانتهاكات التى اقترفها فى ظل الديكتاتورية العسكرية ١٩٧٦-١٩٨٣.
١٠ فبراير/شباط	أديس ابابا، اثيوبيا: أكثر من ألف سيدة يسيرون فى مظاهرة ضد العنف المنزلى، تدعمهم جمعية المحامين الأثيوبيين للدفاع عن المرأة.

١٢ فبراير/شباط	الفلبين: أكثر من ٢٠ ألف عامل وأصدقاء زعيم العمال المقتول "فيلمون لاجمان" Felimon Lagman يقومون بمسيرة مرتدين قمصانًا حمر ومنادين بالعدالة.
١٧ فبراير/شباط	أوسوجبو، نيجيريا: الشرطة تفرق مسيرة للمحتجين المؤيدين للديمقراطية والذين تم تعبئتهم بواسطة حزب الوعى الوطنى.
٢٠ فبراير/شباط	سوريا: الحكومة تتخذ خطوات لتقييد المنتديات المدنية التى بدأت فى العمل بعد أن تولى الرئيس بشار الأسد الحكم فى عام ٢٠٠٠.
٢٢-٢٧ فبراير/شباط	كانكون، المكسيك: المناهضين للرأسمالية وبعض الحلفاء مثل حركة السلام الأخضر Greenpeace يقومون بأنشطة احتجاج واسعة موازية لاجتماع المنتدى الاقتصادى العالمى (الرأسمالى).
٢٥ فبراير/شباط-٦مارس/آذار	المكسيك: الزاباتيستا يقومون بمسيرة من "شيباس" إلى مكسيكو سيتى تحت راية "زاباتور" Zapatour، بحضور مشاركين من أنحاء العالم.
٢٦ فبراير/شباط	ولاية "إدو"، نيجيريا: شباب يغيرون على محطات بنزين وغاز طبيعى تابعة لشركة "شل".

المصدر: ملخص عن Glasius, Kaldor & Anheier 2002: 380-81

وبالتركيز على نحوٍ أضيق - فى خدمة أهدافنا - على الجمعيات غير الحكومية المستقلة التى نُظمت خصيصًا لترويج نمط معين من أهداف التغير الاجتماعى أو السياسى" وصار لها أعضاء فى ثلاث بلدان على الأقل، أبرزت "جاكى سميث" بدقة التغير فى أعداد المنظمات الموجودة (دون التأسيسات الجديدة) من عام ١٩٧٣-٢٠٠٣. والجدول ٥-٥ يبين إحصاءاتها لتلك المنظمات عابرة القوميات للحركات الاجتماعية متضمنًا تقديرًا لاحتمالات عام ٢٠٠٣.

جدول ٥-٥ عدد منظمات الحركة الاجتماعية عابرة القوميات TSMOs ١٩٧٣-٢٠٠٣

السنة	عدد منظمات الحركات الاجتماعية عابرة القوميات
١٩٧٣	١٨٣
١٩٨٣	٣٤٨
١٩٩٣	٧١١
٢٠٠٠	٩٥٩
٢٠٠٣	١٠١١

المصدر: Smith 2003:32; see also Smith 1997

لقد تضاعف العدد فى الغالب فى العقدين من ١٩٧٣-١٩٩٣، ثم تزايد بمقدار النصف فيما بين عام ١٩٩٣ وعام ٢٠٠٣. وقد تعاملت كثير من منظمات الحركة الاجتماعية عابرة القوميات الواردة فى قائمة "سميث" مع حقوق الإنسان والقضايا البيئية أكثر من تلك التى تعاملت مع السلام وحقوق المرأة، والتنمية، والعدالة العالمية، وتقرير المصير العرقى، أو قضايا الجناح اليمينى. وإبان تسعينيات القرن العشرين انحدر عدد المنظمات المرتبطة بقضايا اثنية أو عرقية حيث أصبحت القضايا الاقتصادية أكثر بروزًا. وانسحبت الحركات التى يسميها الناس على نحو فضفاض بحركات مناهضة العولمة على منظمات تتخصص فى القضايا الاقتصادية ولكنها غالبًا ما شكلت تحالفات مع منظمات تركز على حقوق الإنسان والبيئة وأهداف أخرى بارزة لمطالب الحركة الاجتماعية الدولية.

وعلى حد ما توحى به البيانات المتوافرة، توسعت الأسس التنظيمية لنشاط الحركة الاجتماعية الدولية تقريبًا فى وقت انتشار الروابط والاتصالات الدولية فى أمور أخرى (انظر أيضًا: Keck & Sikkink 1998). واستقرت المنظمات غير الحكومية النشطة على المستوى الدولى بنسب غير متناسقة فى مدن استضافت أيضًا مؤسسات صنع القرار. فبروكسل مثلاً التى تعتبر مقرًا لكثير من مؤسسات الاتحاد الأوروبى، تصدرت العالم بضمها ١,٣٩٢ منظمة غير حكومية دولية. وفى

عام ٢٠٠١ كانت المواقع المتصدرة فى العالم للمنظمات غير الحكومية الدولية هى بروكسل (بواقع ١٣٩٢)، ولندن (٨٠٧) وباريس (٧٢٩) وواشنطن العاصمة (٤٨٧) ونيويورك (٣٩٠) وجينيف (٢٧٢) وروما (٢٢٨) وفيينا (١٩٠) وطوكيو (١٧٤) وأمستردام (١٦٢) (انظر: Glasius, Kaldor, & Anheier 2002: 6). علاوة على ذلك، فإن أعمال الحركات الاجتماعية التى تم تنسيقها على مستوى دولى تركزت بالمثل داخل أو بالقرب من مراكز السلطة السياسية أو الاقتصادية، بما فى ذلك المراكز المؤقتة التى أنشأتها أحداث مثل اجتماعات منظمة التجارة العالمية.

على المدى الطويل، وللأسف، لا نستطيع الاعتماد على أرقام أو توصيفات للمنظمات-الدولية أو غيرها- كمعوض عن الحملات وذخائر التحركات وعروض الوقفة للحركات الاجتماعية. ولابد من أن يقوم أحدّ ما بعمل شاق فى تسجيل أعمال الحركة الاجتماعية فى قوائم. وقد قام "وود" Wood بجهد أولى مهم فى هذا الصدد. حيث تتبع بذكاء جانبًا مهمًا من التدويل باستخدام المصادر الإلكترونية التى أنشأتها الحركات وأيضًا فى تتبع وسائل الأخبار المعتادة بغرض استبيان المشاركة فى خمسة "أيام من التحرك days of action" ضد الليبرالية الجديدة نظمت لتتوافق فى الزمان والمكان مع اجتماعات هيئات التجارة الدولية من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠١ (Wood 2003):

١٦-٢٠ مايو/أيار ١٩٩٨: اجتماع مجموعة الثمانية (بيرمنجهام، المملكة المتحدة) والاجتماع الوزارى لمنظمة التجارة العالمية (WTO) فى (جينيف).

١٨ يونيه/حزيران ١٩٩٩: اجتماع مجموعة الثمانية (كولون، ألمانيا).

٣٠ نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٩٩: اجتماع وزراء منظمة التجارة العالمية (سياتل، الولايات المتحدة).

٢٦ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٠: اجتماعات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى (براغ، جمهورية التشيك).

٩ نوفمبر/ تشرين الثانى ٢٠٠١: اجتماع وزراء منظمة التجارة العالمية (الدوحة، قطر).

وقد ضم يوم التحرك حضور منظم ومقصود فى موقع الاجتماع الرسمى لمنظمة التجارة أو بالقرب منه مع اجتماعات متزامنة ومنسقة ومظاهرات وبيانات صحفية فى عدد من أماكن أخرى بعدت عن الموقع.

ولا تشتمل أيام التحرك التى أوردها "وود" على معركة سياتل فحسب بل تضم أيضًا أربعة من أبرز أحداث التعبئة الدولية فى فترة السنوات الأربع. لقد أثروا بالفعل على المستهدفين وأيضًا على الرؤى الشعبية لأولئك المستهدفين. وفى تعليقها على هذا، ذكرت صحيفة "أنيوال ريجستر" Annual Register:

> جراء ما وقع فى الاجتماع الوزارى فى سياتل لمنظمة التجارة العالمية أواخر عام ١٩٩٩، والتى أطلق عليها أحد المراسلين بأنها "أسقطت المنظمة فى نظر الناس" قضت المنظمة عام ٢٠٠٠ فترة من "النقاهة" أو فى توصيف أقل رأفة، فى حالة "شلل." ولم يتم إنجاز سوى القليل من حل القضايا المعقدة التى ظهرت على السطح بشكل واضح عام ١٩٩٩. واستمر الانقسام بين الدول المتقدمة والدول النامية على مطالب الأخيرة من أجل تأثير أكبر لمنظمة التجارة العالمية. وظلت الدول ذات النفوذ الاقتصادى خاصة الاتحاد الأوروبى واليابان والولايات المتحدة الأمريكية غير متفقة على جدول زمنى وأجندة لجولة جديدة مقترحة لمفاوضات التجارة العالمية. واستمرت الاحتجاجات من قبل النشطاء المناهضين للعولمة وقاموا، ضمن ما قاموا، بالهجوم على التأثير السلبى لنشاط منظمة التجارة العالمية على مستويات العمل والحماية البيئية ودفعوا بأن الفقر فى بلدان كثيرة قد تفاقم بفعل قرارات منظمة التجارة العالمية وليس العكس. (Annual Register 2000: 385-86)

وفى واقعة مشابهة، شهر سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣، عندما تجمع ممثلو التجارة فى "كانكون" بالمكسيك للتفاوض حول سياسات التبادل الدولى للمواد الغذائية، لاحظ المراقبون أن المتظاهرين ومجموعة الإحدى وعشرين من البلدان النامية والتى تشكلت حديثًا لمصدرى الأغذية شكلوا تحالفًا مهيبًا لم يستطع الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة بدعمهما الواسع للمزارعين تجاهله (Becker 2003). وبالرغم من ذلك فإن مسودة اتفاقية منظمة التجارة العالمية التى خرجت من اجتماع "كانكون" لم تقدم سوى تنازلات الحد الأدنى، فى الغالب وعود كلامية، لمجموعة الإحدى وعشرين من البلدان النامية والمؤيدين لهم فى الشوارع (Thompson

2003). وقد انهارت المحادثات فى الحقيقة عندما انسحبت مجموعة الواحد وعشرين فى احتجاج على قلة المقترحات من قبل الدول الغنية. وكان الأمر بالتالى يقتضى تحليلاً عن قرب لملاحظة الأثر الدقيق لتلك الأيام التى تم فيها التحركات بصدد سلوك منظمة التجارة العالمية. ولكن على مستوى الحد الأدنى، نجحت شبكات النشطاء الدوليين فى فتح نقاش عام حول هذا السلوك.

ويميز "وود" عدة أحداث مترابطة علنيًا تجمع خلالها ما لا يقل عن عشر أفراد فى العلن لإملاء مطالبهم (Wood 2003). وفى كل من تلك الحالات، لم تأت محاولات شبكات النشطاء الدوليين أو المنظمات غير الحكومية الدولية مثل "التحرك العالمى للشعوب"، و"يوبيل ٢٠٠٠"، والمؤتمر الدولى لاتحادات التجارة المتحدة، مقتصرة فقط على السعى لإثبات الحضور فى موقع اجتماعات هيئات التجارة أو بالقرب منه، بل دعت كذلك إلى أحداث احتجاجية موازية فى مواقع إستراتيجية بأماكن أخرى. على مدى الأيام الخمسة، ضمت قائمة "وود" ٤٦٢ حدثًا مرتبطًا أو ٩٠ حدثا لكل تعبئة. وكان العدد الأكبر من الأحداث قد وقع فى أوروبا الغربية يليها فى الترتيب الولايات المتحدة وكندا، أما العدد الأقل عمومًا فقد كان فى أوروبا الشرقية أو وسط أوروبا، و"أوسينيا" Oceania، وآسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية. وارتفع عدد الأحداث عمومًا لكل تعبئة من ٤٣ فى عام ١٩٩٨ إلى ١٥٨ فى عام ٢٠٠١. ولا يخبرنا دليل "وود" عما إذا كانت تلك التحركات المنظمة دوليًا كانت فى ازدياد كجزء من تحركات الحركة الاجتماعية عمومًا فى أى مكان. لكنه، أى الدليل، يبين دون شك الارتفاع فى التحركات المتزامنة على أنحاء جغرافية متفرقة كتكتيك للنشطاء الدوليين.

دعونا لا نخلط المرحلة الأهم فى الموجة مع الموجة كلها. فقد أجرى "دود إميج" Doug Imig و"سيدنى تارو" Sidney Tarrow واحدًا من أهم التحليلات الدقيقة للتدويل، فى هذه الحالة داخل الاتحاد الأوروبى من عام ١٩٨٤ إلى ١٩٩٧. فقد قام الاثنان بمسح أخبار "رويتر" على شبكة المعلومات الإنترنت لتحديد الأحداث التنازعية التى تضارع التجمعات التنازعية التى وصفناها فى الفصل الثانى. ثم طرحوا سؤالاً حول أى من تلك الأحداث: أولاً- تضمنت تنسيقًا عابرًا للقوميات بين المطالبين و/أو ثانيًا- وجهت مطالبًا إلى الاتحاد الأوروبى أو إحدى هيئاته. ومن بين ٩٨٧٢ حدثًا فى قائمة "إميج - تارو"، كان هناك ٤٩٠ فقط - أى ٥ %-

من الأحداث تضمنت إملاء مطالب على الاتحاد الأوروبى (Imig & Tarrow 2001: 32-34). ومن بين ذلك العدد من الأحداث ٤٩٠ كان هناك فقط ٨٤ حدثًا تضمنوا تنظيمًا دوليًا؛ والباقى أى ٤٠٦ وُجهت إلى الاتحاد الأوروبى ولكن ظلت داخل حدودها الوطنية. وبين عام ١٩٩٤ وعام ١٩٩٧ ارتفعت النسبة فى جميع الأحداث التى تستهدف الاتحاد الأوروبى مباشرة من ٥ إلى ٣٠ % من إجمالى الأحداث. وبالنسبة لعام ٢٠٠٢، فقد بين بحث المتابعة الذى قام به "تريف" Trif و"إميج" Imig أن حوالى ٢٠ % من الأحداث الأوروبية كانت عابرة للقوميات ومنسقة دوليًا ولكن ظلت نسبة ٥% فقط منها موجهة إلى هيئات الاتحاد الأوروبى (Trif & Imig 2003). وفى دورة القرن الجديد كانت موجة معقولة من التدويل لنشاط الحركة الاجتماعية فى أوروبا تبدأ أخيرًا فى الظهور.

ويمكننا أن نتناول دليل "إميج–تارو" بطريقتين مختلفتين تمامًا. فحيث يبين المنحى زيادة حديثة فى نسبة المطالبين الدوليين والمطالب الدولية، يمكننا أن نمد هذا المنحى أمامًا فى القرن الحادى والعشرين، متنبئين بتدويل واسع للحركات الاجتماعية (انظر: على سبيل المثال، Bennett 2003, Smith 2002). كثير من التفسيرات الاجتهادية تدعم القراءة من هذا النوع، خاصة التعبئات الدولية ضد اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ومنظمة التجارة العالمية والشركات عابرة القوميات.

ومن زاوية أخرى، تظهر لنا نتائج "إميج – تارو" العالم الأوروبى أواخر القرن العشرين وقد استمرت فيه معظم عمليات إملاء المطالب من خلال الحركات الاجتماعية داخل حدود الدولة، مع وجود مطالب موجهة فى الغالب إلى أهداف داخل الدولة نفسها. الأكثر من ذلك، أن مثل تلك الشبكات الدولية مثل "يوبيل ٢٠٠٠"، وبسبب كل تأثيرها المثير فى المبادرة بتحركات المرة الواحدة بما فى ذلك الالتماسات الالكترونية والسلاسل البشرية المتزامنة، قد تقسمت عمومًا أو ضعفت عبر الزمن؛ وعمومًا فإن المنظمات غير الحكومية التى تمركزت بالقرب من المراكز العالمية الرئيسية للقوة أثبتت قدرة أكبر على الاستمرار (Anheier & Themudo 2002). وحيث أن أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية مازالت تحوى الكتلة الأكبر من تلك المراكز وحيث أن أنشطتها كانت فى أغلب الأحوال قد انخرطت بشكل أكثر ثقلاً فى رفع المطالب عبر الحركات الاجتماعية الدولية أكثر من أى

مناطق كبرى أخرى فى العالم، فإن التدويل الحقيقى على مستوى العالم كان لا يزال أمامه طريق طويل ليقطعه.

وإذا كان كل من "هوارد راينجولد" Howard Rheingold و"لانس بينيت" Lance Bennett قد وصفا خاصية الحركات الاجتماعية التى يتم تنسيقها أو تربيطها رقميًا digitally على نحو صحيح، فالحقيقة، أن مؤيدى الديمقراطية قد يرغبون فعليًا فى أن يهتفوا بصيحة الاستحسان للحالة الراهنة من عدم اكتمال التدويل. والحقيقة أنه لا الحشود الذكية ولا الشبكات ذات البنية المرنة تتمتع بالمقدرة على العمل السياسى المستدام لصالح برامجها والتى بينتها لنا تواريخ القرون السابقة بصفتها مصاحبة لذخائر تحركات الحركة الاجتماعية. والتعبئة السريعة لملايين الأفراد فى معارضة منظمة التجارة العالمية أو أكلات الهامبورجر فى ماكدونالدز إنما تجعل المستهدفين أو الخصوم متحسبين للعلاقات العامة ومن ثم تشجعهم على الدفاع عن حدودهم المحيطة. وهى لا تعطى صراحة عامة الناس صوتًا فى صنع القرار. ونجد فى هذا الصدد الناشط – المحلل الهندى "نيرا تشاندهوك" Neera Chandhoke قلقًا حول تهديد ثلاثى: أن تتملص المنظمات غير الحكومية الدولية من المساءلة الديمقراطية بنفس الدرجة التى تتملص بها منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولى من تلك المساءلة، وثانيًا أن تهيمن المنظمات والنشطاء المتمركزون فى العالم الشمالى على إملاء المطالب على المستوى الدولى إلى حد الإضرار بالمنظمات والناس فى الدول الأفقر والأقل ترابطًا واتصالاً، وثالثًا أن تزداد حدة الانقسام بين المدبرين السياسيين المهرة وعامة الناس.

> لدينا سبب للقلق. حيث أن كثيرًا من قيادات منظمات المجتمع المدنى العالمى تظهر بتنصيب نفسها بنفسها دون قابلية للمساءلة أمام أعضائها، فإن كثيرًا منها تعد سلبية وتقصر نشاطها على توقيع الالتماسات التى يتم تداولها عبر البريد الإلكترونى.(٥٦) كما نلاحظ أنه حيثما نرى حشودًا ضخمة أثناء المظاهرات ضد منظمة التجارة العالمية فى المنتديات

---

(٥٦) أهذا هو الحال لمعظم منظمات المجتمع المدنى فى مصر والمنطقة العربية؟ يبدو أنها ظاهرة عالمية، حيث لم يكن الكاتب يومًا عربيًا حانقًا على منظمات حقوق الإنسان فى بلادنا ومن ثم لابد أن هناك أسباب أعمق تحتاج إلى تحليل دقيق لمدى فاعلية منظمات المجتمع المدنى خاصة التى تعانى من حالة السيطة الإدارية المركزية وما أكثرهم هنا. [المترجم]

البديلة مثل المنتدى الاجتماعى العالمى فإن النشاط الذى يـــتم بين هذه الأحداث تقوم به مجموعة القلب من المنظمات غيـــر الحكومية. فمن الممكن أن يستلم المشاركون فى المظـــاهرات بيانًا تأسيسيًا سياسيًا وأجندة تم إعدادها فى مكان آخر. وهـــذا بالكاد يمكن أن يعد أمرًا ديمقراطيًا أو حتى سياسيًا، وربما ينم عن إدارة بيروقراطية للأحداث التشاركية. بل حتى قد تجعـــل الناس... مستهلكين لخيارات صـــنعت فـــى أمـــاكن أخـــرى.
(Chandhoke 2002: 48)

ربما تكون الحركات الاجتماعية فى حالة انشطار: حيـــث نجـــد فـــى أحـــد الجوانب أنماط قديمة للعمل والتنظيم يُديم انخراط سياسى متواصـــل فيمـــا يتعلـــق بسلطة صنع القرار، وعلى الجانب الآخر عروض مثيرة ولكن مؤقتة للترابط عبر القارات، يتم التوسط فيما بينها وبشكل كبير عبر تنظيمات ومدبرين متخصصـــين. وإذا كان الأمر كذلك، يجب أن نفكر جديًا حـــول آثـــار ذلـــك الانشـــطار علـــى الديمقراطية، ذلك الرفيق المصاحب للحركات الاجتماعية على مدى تاريخها.

الفصــل السادس

المقرطة والحركات الاجتماعية

لم تحدث حركات اجتماعية فى "كازاخستان" هذا العام. ولا العام الماضى، ولن تحدث حركات اجتماعية العام القادم. بيد أن البلاد شهدت مؤخرًا وقوع عدد كبير من الصراعات. فقد كان القوزاق(٥٧) Cossacks يطالبون بمزيد من الاستقلال؛ بينما كان الروس يطالبون بضمانات للغتهم ومراكزهم الامتيازية؛ وطالبت جحافل "الكازاخ"(٥٨) Kazakh بحق الأولوية فى أرض وطنهم، وطالب المسلمون بأسلمة الحياة العامة؛ كما طالب كثير من المتنافسين بحصص أكبر من استغلال النفوذ graft أو تجارة المُهرَّبات contraband. ومنذ الإعلان رسميًا عن فتح الباب للانتخابات التنافسية عام ١٩٨٩، ظهرت تعددية حزبية فى مراكز اقتراع "كازاخستان." وردًا على أسئلة المراسلين عام ١٩٩٩ حول الانتخابات البرلمانية القادمة، قام الرئيس (الباقى من زمن السوفيت) "نورسلطان نازاربايف" Nursultan Nazarabayev بتقديم نفسه كمعلم للديمقراطية:

---

(٥٧) القوزاق Cossacks- Kozak: كانوا جماعات من الجنود الفلاحين أو المزارعين، عاشوا فى مناطق الحدود لروسيا القيصرية. عاش معظمهم فى منطقة تعرف حاليًا باسم أوكرانيا ومولدوفا، التى كانت فيما بعد من بين جمهوريات الاتحاد السوفيتى. وبدءًا من عام ١٤٠٠م نظمت بولندا وروسيا القوزاق فى وحدات عسكرية، لمحاربة الغزاة التتار. وقد منحت كل من بولندا وروسيا القوزاق كثير من المنح والامتيازات مكافأة على خدماتهم. شكل القوزاق مجالس حكم ذاتى أقيمت على مبادئ ديموقراطية. تعنى أيضًا كلمة القوزاق بالتركية الإنسان الحر أو الشخص الحر، وهى تحريف لكلمة تركية "Kazakh" التى تعنى أيضًا الخارج عن القانون أو المغامر، كان هؤلاء يهربون بعيدًا عن الأنظار فى مناطق نهر الدنيبر السفلى. وخلال القرنين ١٦و١٧ الميلاديين حاولت كل من بولندا وروسيا استعادة المزايا التى حصل عليها القوزاق، ولكنهم ثاروا من أجل ذلك. خلال القرن ١٩م كونت بعض مجموعات من القوزاق وحدات خاصة فى الجيش التركى. وفى عام ١٩١٧م أدى قيام الثورة البلشفية إلى قيام حكومة شيوعية فى روسيا .بدأت الثورة بقيام حرب مدنية، حارب فيها كثير من القوزاق الشيوعيين البلاشفة. لتولستوى رواية شهيرة حملت اسم القوزاق. [المترجم]

(٥٨) الكازاخية والكازاخى صفة مقابلة لـ Kazakh من كازاخستانى أو كازاخستانية، كمصرى أو أمريكى ولبنانية وهولندية. [المترجم]

> بالطبع عندما نواجه صعوبات اقتصادية كهذه، تصبح القوى السياسية فى الدولة أكثر نشاطًا. وللمرة الأولى فى تاريخ "كازاخستان"، ستكون هناك انتخابات برلمانية بقوائم حزبية. هذا طبيعى، ولكن إذا أصبح الصراع السياسى أكثر حدة فى فترة الانتخابات، أعتقد أننى شخصيًا وكزعيم للبلاد لابد أن أُعلِم بلدى كيف نُدخل الديمقراطية إلى البلاد. فنحن لم نملك مطلقًا من قبل أى نوع من الديمقراطية. (Radio Free Europe 1999:2)

وفى قيامه بتلك التربية غلَّظ ناظر المدرسة نازاربايف عقابه بالضرب على الأصابع بشدة rapped knuckles energetically. فأثناء الإعداد لسلسلة من الانتخابات الوطنية المرتبة على عجل، والتى كان توقيتها موضع خلاف؛ نظرًا لأنه كان مقدر لها أن تبدأ فى العاشر من أكتوبر/تشرين الأول، قام نازاربايف بترتيب تحقيق للتهرب الضريبى ضد "أكزهان كازيجلدين" Akezhan Kazhegeldin الذى كان رئيسًا للوزراء سابقًا والمنافس الأرجح للنزول أمامه فى الانتخابات. وقد أعلنت المحاكم الكازاخية إجبارًا عدم تأهل "كازيجلدين" للترشيح استنادًا إلى مشاركته فى اجتماع سياسى غير مصرح به. ورحل "كازيجلدين" عن البلاد. وفى بداية سبتمبر/أيلول، عملت السلطات الروسية على تلبية طلب كازاخى يتعلق بإعادة المتهمين لمحاكمتهم داخل البلاد، وقبضت ضمن ذلك على "كازيجلدين" عند وصوله إلى موسكو قادمًا من لندن (Miller & Levine 1999).

لم يكن كازيجلدين الضحية الوحيدة للقمع الكازاخى. ففى تقريرها السنوى لعام ١٩٩٩ حول كازاخستان، وصفت منظمة مراقبة حقوق الإنسان Human Rights Watch الأمر قائلة، أن هناك:

- ٢٧٣ انتهاكًا قامت بها الدولة عام ١٩٩٧ لقانون الصحافة.
- اعتقال ومقاضاة وإسقاط الأهلية عن كثير من السياسيين فى الفترة من ١٩٩٧-١٩٩٨.
- ممارسة الشرطة للضرب.
- قمع المظاهرات غير المصرح بها.
- وانتهاكات أخرى عديدة قامت بها الدولة ضد الحقوق المدنية.

كل هذا وقع باسم الأمن القومى (Human Rights Watch 1999؛ انظر أيضًا: CSCE 1998، United Nations 1995 ,Olcott 1997). وقد مارست القوات الخاصة لنازارباييف العنف ضمن حصانة ضمنية من السلطة القضائية. ففـــى عـــام ٢٠٠٢ ذكرت الخارجية الأمريكية:

> إن السجل المتردى لحكومة كازاخستان فى حقوق الإنسان آخذ فى السوء، وأن الحكومة استمرت فى ارتكاب الانتهاكات، فقد حدَّت بشكل كبير من حق المواطنين فـــى تغييـــر حكـــومتهم، وبقيت المؤسسات الديمقراطية ضعيفة. كما أساء أعضاء قوات الأمن معاملة المعتقلين فى بعض المناسبات، وقامت الشـــرطة بتعذيب وضرب وإساءة معاملة السجناء. واعتـــرف موظفـــو الحكومة بأن انتهاكات الشرطة خلقت مشكلة خطيرة. وظلـــت الظروف فى السجون قاسية؛ بالرغم من أن الدولـــة اتخـــذت دورًا فعالاً فى الجهود المبذولة لتحسين الظروف فى السجون ومعاملة السجناء، لكنها واصلت التوقيف والاعتقال التعســـفى وظل الحبس المطول يمثل مشكلة كبيرة. كما بقى الفساد فـــى القضاء متجذرًا بعمق. وكان إجراء تعديلات على عـــدد مـــن القوانين التى تحكم سلطة رجال النيابة قد انتقص كثيـــرًا مـــن الاستقلال القضائى وذلك بفرض عدة شروط منهـــا الســـماح لرجال النيابة بوقف قرارات المحكمة. وقد خرقت الحكومـــة حقوق المواطن فى الخصوصية وتم سن تشريعًا جديدًا يخـــول رجال النيابـــة ســـلطات واســـعة لمراقبـــة الأفـــراد. (U.S. Department of State 2002:1)

وعندما تأسس حزب سياسى كازاخى جديد يدعى "معًا جميعًا" All Together وذلك فى عام ٢٠٠٣، صارت زعيمته "داريجا نازارباييفـــا" Dariga Nazarbayeva قطبًا إعلاميًا علَمًا، وهى ابنة الرئيس وخليفته المحتملـــة (Economist 2003c: 41). ومن ثم لم يكن ثمة ما يشبه حركة اجتماعية تأخـــذ مجراهـــا فـــى تلـــك الأيـــام بكازخستان (Tilly 1999). كذلك الأمر بالنسبة لبقية شظايا الاتحاد الســـوفيتى؛ لـــم تشهد كثير من أنشطة الحركة الاجتماعية منـــذ عـــام ١٩٨٩ (Barrington 1995,

Beissinger 1993, 1998a, 1998b, Drobizheva, Gottemoeller, Kelleher, & Walker 1996, Kaiser 1994, Khazanov 1995, Laitin1998, 1999, McFaul 1997, Nahaylo & Swoboda 1990, Smith Law, Wilson, Bohr & Allworth 1998, Suny 1993, 1995).

جمهورية بيلاروسيا (روسيا البيضاء) Belarus المنسلخة عن الاتحاد السوفيتى، بدت على سبيل المثال، وكأنها ستنتج قطاعًا كاملاً من الحركة الاجتماعية فى تسعينيات القرن العشرين. وقد كسب "ألكسندر لوكاشينكا" Alexander Lukashenka انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٤ كفاتح منتصر ضد "الفساد". لكنه بمجرد أن أحكم سيطرته على المنصب قام بمأسسة الرقابة، وسَحَق الاتحادات المستقلة للعمال وعطّل الانتخابات وأخضع التشريع لسلطته. ومن ثم فقد قلب المكاسب الديمقراطية المتواضعة التى حققتها البلاد رأسًا على عقب (Mihalisko 1997, McCarthy, McPhail, & Augutyn 2001). وسرعان ما وجد زعماء المعارضة والصحفيون أنفسهم معرضين للاعتقال التعسفى، والتعذيب، والخطف والقتل (Human Rights Watch 2000: 249-53, Karatnycky 2000: 76-78).

وقد وصفت "أنيوال ريجستر" Annual Register وضع الحركة الاجتماعية فى بيلاروسيا عام ٢٠٠٠ على هذا النحو:

> فى بيلاروسيا، الحليف الأقرب لروسيا، صار المؤيدون للمعارضة تحت ضغط متواصل. وقد جرت مظاهرة سلمية كبيرة فى مارس/آذار بالرغم من القبض على بعض الصحفيين والمراقبين الأجانب ونشطاء المعارضة. وعلى أثر ذلك قام الرئيس "أليكساندر لوكاشنكا" Alyaksandr Lukashenka، الذى كان وقتها خارج البلاد، بطرد وزير الداخلية ووصف حالات الاعتقال بأنها "خطأ وإساءة فهم". وتلقى رئيس الوزراء السابق "ميخاس شيجر" Michas Chygir حكمًا بالسجن ثلاثة أشهر فى مايو/آيار بسبب ما أصر على ذكره من أن التهم كانت بدافع سياسى. وفى يونيه/حزيران تلقى اثنان من قادة المعارضة أحكامًا معلقة بالسجن لدورهم فى تنظيم مظاهرة فى أكتوبر/تشرين الأول السابق. (Annual Register 2000: 133-34)

ومع تأكيد علنى من حليفه، الرئيس الروسى "فلاديمير بوتين"، أخبر الرئيس "لوكاشنكا" بقية العالم بأن نظامه كان يعمل بشكل ديمقراطى. وبحلول القرن الحادى والعشرين كانت المساحة المحدودة التى فتحت عام ١٩٩١ أمام الحركات الاجتماعية فى بيلاروسيا قد أغلقت سريعًا. وحيث كان هذا العالم المضعضع سياسيًا يدخل عام ٢٠٠٤ مترنحًا، لم يكن ثمة انتعاش للحركات الاجتماعية لا فى المقاطعات الوسطى للاتحاد السوفيتى القديم (روسيا وروسيا البيضاء) ولا فى الأراضى الحدودية فى آسيا الوسطى (كازاخستان والدول المجاورة.)

إننى أسوق هذه الأخبار غير السارة لأنه فى تسعينيات القرن المنصرم اعتقد كثير من المراقبين للأيام الأخيرة فى الأنظمة الشيوعية أن هدم القوى العظمى المركزية فى تلك الدول كان من شأنه أن يفتح الباب سريعًا أمام الحركات الاجتماعية، ومن ثم سيسهل من بناء مجتمع مدنى ديمقراطى. وقد مضى كثير من المحللين فى تحليلهم بالقياس على التحول المتوقع للنشاط الاقتصادى فى السوق. ولم يكن تفجر الحركات الاجتماعية ولا التحول الاقتصادى للسوق الكاسح قد حدث بعد فى معظم دول الاتحاد السوفيتى السابق (Nelson, Tilly, & Walker 1998). والحقيقة أنه بحلول عام ٢٠٠٤ كانت معظم شعوب العالم مازالت تفتقد الوصول إلى الحركات الاجتماعية كطريقة للتعبير عن مطالب شعبية. وبالرغم من وقوع أحداث "تيان آن مين" Tiananmen وعدد متنوع من النضالات الشعبية اللاحقة، وبالتركيز على أكثر النقاط وضوحًا، لم يكن لربع سكان العالم الذين يعيشون فى الصين بداية القرن الحادى والعشرين ملاذ منتظم فى الحركات الاجتماعية (Bernstein & Lu 2002). فأينما تخفق الديمقراطية تظل الحركات الاجتماعية قليلة ومتفرقة.

لقد وقفنا كثيرًا فى الفصول السابقة على كيفية وجود توافق كبير بين المقرطة والحركات الاجتماعية. لقد نشأت الحركات الاجتماعية فى مناخ المقرطة النسبية التى وضعت الرعايا البريطانيين والمستعمرين فى أمريكا الشمالية ضد حكامهم أثناء القرن الثامن عشر. وعلى مدار القرن التاسع عشر، كانت الحركات الاجتماعية عادة ما تزدهر وتنتشر عندما يكون هناك مزيد من المقرطة، وغالبًا ما تنتكس عندما تُسدل النظم التسلطية الستار على الحقوق الديمقراطية. واستمر هذا النمط إبان القرن العشرين والقرن الحادى والعشرين: وصار هناك تداخل هائل بين خرائط الحركات الاجتماعية مستوفية المواصفات وبين المؤسسات الديمقراطية.

وإلى هنا فقد علمنا أيضًا أن الحركات الاجتماعية لا تقترن ضرورة بالديمقراطية أو تروج لها، وأنها تتشكل إلى حد بعيد وبمعدل تكرار أكبر حول مصالح معينة أو ربما تظلمات أو شكاوى أكثر من تشكلها حول مطالب من أجل المقرطة. وأنه منذ وقت مبكر أخذت الحركات الديمقراطية تثير نسبيًا وبشكل منتظم حركات غير ديمقراطية مضادة مثل المعارضين للحقوق الكاثوليكية في المملكة المتحدة بداية القرن التاسع عشر. بل أنه في الديمقراطيات الأكثر أو الأقل فاعلية على حدٍ سواء قد تزاول بعض الحركات الاجتماعية وعلى نحو متواتر برامج مضادة للديمقراطية مثل استبعاد الأقليات الدينية والراديكالية والعرقية. بل أحيانًا ما تزاول تلك الحركات برامج لإلغاء الديمقراطية نفسها باسم العقيدة الشمولية مثلما كان الحال مع فاشية "موسوليني" ونازية "هتلر".

أما الوقائع التي لا تتصادف فيها الديمقراطية والحركات الاجتماعية فإنها تطرح تحديًا محيرًا لاقتفاء الصلات الطارئة بين هذين الكيانين. فقد رأينا في الفصل الرابع على سبيل المثال، وعبر الحالات التاريخية التي تم تحليلها من قبل "رووث كوليير" كيف أن المقرطة والحركات الاجتماعية أحيانًا ما سبقت بعضها البعض، وجاءت في أحيان أخرى لاحقة لبعضها البعض؛ لا يعتمد أي منهما بشكل كامل على وجود الآخر. والحركات الاجتماعية أحيانًا ما تتشكل في إطار صدوع ديمقراطية democratic crevices تشق الأنظمة المقسمة أو الشمولية، كما رأينا في إندونيسيا والفلبين. وكذلك في لحظات المقرطة الجزئية- التي شهدتها كثير من الدول التابعة للاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٩- يمكن للحركات الاجتماعية أن تتشكل دون أن تصبح بالضرورة ملامح دائمة للمشهد السياسي. من الواضح إذًا أن المسألة لا تتوقف عند مجرد العلاقة الآلية بين الديمقراطية والحركات الاجتماعية، فثمة أشياء أخرى في حالة عمل. كيف؟

إن التداخل غير المكتمل بين الحركات الاجتماعية والتحول الديمقراطي يطرح ثلاثة أسئلة تعد حاسمة لكل من تفسير الحركات الاجتماعية والوقوف على ملامحها، الأسئلة هي:

١- ما الذي يسبب التوافق الواسع وغير المكتمل بعد، بين الحركات الاجتماعية والممارسات الديمقراطية؟

٢- إلى أى مدى وكيف تتسبب المقرطة نفسها فى تأسيس أو ازدهار الحركات الاجتماعية؟

٣- تحت أى ظروف وكيف تُعلى الحركات الاجتماعية فعليًا من وضع الديمقراطية؟

(السؤال الثالث يجبرنا على التفكير فى سؤال بغيض، كثيرًا ما تجنبناه، وهو: تحت أية ظروف وكيف تدمر الحركات الاجتماعية الديمقراطية؟) وقد حان وقت التفكير فى تاريخ الحركات الاجتماعية بحثًا عن إجابات لهذه الأسئلة الملحة. لذا، علينا التفكير فى صفات المقرطة ومسبباتها قبل المضى قدمًا فى تناول العلاقات بين المقرطة والحركات الاجتماعية.

كيف نميز بين الديمقراطية والمقرطة ؟

مثل جميع النظم السياسية الأخرى فى العالم تزعم الدول الأعضاء سابقًا فى الاتحاد السوفيتى بأنها نظم ديمقراطية. تنص المادة (١) من الدستور الكازاخى مثلاً على الآتى:

تُعلن جمهورية كازاخستان نفسها دولة ديمقراطية علمانية قانونية اشتراكية، قيمها الأعلى هى حياة الفرد وحقوقه وحرياته.

والمبادئ الأساسية لنشاط الجمهورية هى الوفاق العام والاستقرار السياسى، والتنمية الاقتصادية لصالح جميع الأمة، والعزة الوطنية الكازاخستانية، والبت فى أهم القضايا المتعلقة بشئون الدولة بطرق ديمقراطية تشمل التصويت فى اقتراع يشمل جميع الأمة أو فى البرلمان. (Kazakhstan 2003)

والواضح أن الدساتير فى حد ذاتها ليس من شأنها أن تخبرنا عما إذا كانت الأنظمة مؤهلة بما يكفى كنظم ديمقراطية منَ عدمه. فلا تزال الديمقراطيات الفاعلة حتى فى وقتنا هذا تمثل أقلية وسط أشكال الحكم السائدة فى العالم.

كيف لك أن تميز بين الديمقراطية والمقرطة عندما تراهما؟ هناك كثير من التعريفات المستخدمة بشكل واسع للديمقراطية تركز على خواص العلاقات بين

المواطنين: سواء كانت علاقات عادلة، رءوفة مراعية للآخرين، مساواتية، الخ. وتعريفات أخرى تشدد على المعايير القانونية: الانتخابات التنافسية، المؤسسات النيابية، الضمانات الرسمية للحرية، والترتيبات السياسية ذات الصلة (لمراجعة التعريفات والإجراءات، انظر: Collier & Levitsky 1997, Gedes 1999, Inkeles 1991, Lijphart 1999, Przeworski, Alvarez, Cheibub, & Limongi 2000: 55-59, Vanhanen 2000). ومع ذلك، دعونا نؤكد هنا على أن الديمقراطية مثلها مثل حكم الطاغية والأوليغاركية، فهى نوعٌ من أنظمة الحكم: تقوم على مجموعة من العلاقات بين حكومة وأشخاص persons خاضعين للتشريعات الخاصة بتلك الحكومة. والعلاقات المقصودة هنا تتألف من حقوق والتزامات متبادلة؛ الحكومة أمام الرعايا والرعايا تجاه الحكومة.

وتختلف الديمقراطيات عن الأنظمة الأخرى لأنها بدلاً من عدم الاتساق والإكراه والاستغلال وفرض الرعاية patronage والتفرقة المجتمعية التى تميز معظم الأنظمة السياسية على مستوى دول العالم فإنها، أى الديمقراطية ترسخ أحكامًا عامة تعكس مصداقية القانون (Tilly 2004). فالنظام يعد ديمقراطيًا بقدر ما تتحقق فيه جملة أشياء أهمها:

١- وجود علاقات منتظمة ومطلقة regular and categorical وليست متقطعة وفردية intermittent and individualized بين الحكومة ورعاياها (مثل، الإقامة الشرعية فى أراضى الدولة تؤسس فى حد ذاتها صلات روتينية مع ممثلى الدولة بغض النظر عن العلاقة برعاة معينين أو العضوية فى جماعات عرقية معينة).

٢- تشمل هذه العلاقات معظم أو جميع المواطنين (أى لا توجد مثلاً مقاطعات ذات سيادة كبيرة داخل حدود الحكومة).

٣- تكون هذه العلاقات متساوية بين جميع المواطنين والفئات (فلا تسود مثلاً، عمليات استبعاد قانونى من التصويت أو سياسات وظيفية تقوم على التفريق بين النوع الاجتماعى "الجندر" أو الدين أو حيازة الأملاك).

٤- يتغير الموظفون الحكوميون وكذلك الموارد والأدوار استجابة لمشورة المواطنين الجماعية الملزمة (من خلال الاقتراعات الشعبية وسن القوانين، على سبيل المثال)؛

يتلقى المواطنون، خاصة الأقليات، الحماية من الأعمال التعسفية من قبل ممثلى الدولة (مثل أن تكون هناك عملية موحدة على مستوى الإجراءات الإدارية المتخذة تسبق وضع شخص فى السجن بغض النظر عن الفئة الاجتماعية التى ينتمى أو تنتمى إليها).

ومن ثم فإن المقرطة تعنى تشكيل نظام يتسم بمشاورة وحماية واسعة broad (أى تشمل جميع المواطنين قدر الإمكان-المترجم) ومتساوية equal (لا تفرق بين المواطنين لأسباب عرقية أو غيرها فى توفير الحماية واتخاذ المشورة-المترجم) ومطلقة categorical (أى ليست خاصة بفئة دون الأخرى-المترجم) وملزمة binding (أى ليست اختيارية بالنسبة للحكومة/الدولة-المترجم) وكل هذا، نسبيًا. ولنلاحظ كلمة نسبيًا: حيث إذا طبقنا هذه المعايير بشكل مطلق، لن يكون ثمة نظام فى الماضى أو الحاضر فى أى بقعة من العالم مؤهل كنظام ديمقراطى؛ وجميع النظم غالبًا ما تخفق فى بعض النواحى، لاسيما عندما تتعلق المسألة بالانتظام المطلق والاتساع والمساواة والمشاورة والحماية. فالمقرطة تتألف من التحركات التى يتخذها نظام سياسى ما نحو تحقيق قدر أكبر من حالة الانتظام المطلق، والاتساع، والمساواة، والشورى الملزمة، والحماية. وبالتالى فإن نزع المقرطة dedemocratization إنما تتألف من تحركات النظام بعيدًا عن هذه الخصائص.

وإذا كانت الديمقراطية عند التعريف تستلزم مستويات مرتفعة نسبيًا من الاتساع breadth والمساواة والشورى والحماية، فإنها كقضية عملية تقتضى أيضًا وجود مؤسسة المواطنة institution of citizenship (TILLY 1999). والمواطنة فى هذا السياق تتألف من حقوق والتزامات متبادلة، تُلزم ممثلى الدولة أمام جميع الفئات من الناس الخاضعين لسلطة الحكومة، ويتم تحديد تلك الفئات رئيسيًا أو حصريًا عن طريق العلاقات مع الدولة وليس بالرجوع إلى صلات معينة مع الحكام أو العضوية فى فئات قائمة على سمات لصيقة قابلة للاستمرار مثل الجنس، أو العرق، أو النوع الاجتماعى gender، أو الدين. فهى تمأسس العلاقات المنتظمة المطلقة بين المواطنين الرعايا وحكوماتهم.

والمواطنة أحيانًا ما تظهر فى غياب الديمقراطية، فنجد أن بعض الأنظمة السلطوية authoritarian مثل إيطاليا الفاشية قد أسست علاقات شاملة ومنتظمة ومطلقة ومتساوية نسبيًا بين الرعايا وحكوماتهم لكنها قيدت بشكل أكبر كلا من

المشاورة والحماية. كذلك قامت أحزاب حاكمة قوية وأجهزة بوليسية ضخمة بتثبيط الحريات الديمقراطية. وتبدو المواطنة كشرط ضرورى للمقرطة ولكن ليس كشرط كاف فى حد ذاته.

وقد أظهر المسح الذى قدمناه للقرن التاسع عشر أن كل من المملكة المتحدة واسكندنافيا والولايات المتحدة وسويسرا والأرجنتين جميعهم يُمأسسون لدرجات محدودة من المواطنة- لازالت فى كثير من النواحى قصرية أو إقصائيةexclusive، لكنها تقلل من النفوذ السياسى لروابط الراعى- العميل patron-client ties، والقهر البيّن outright coercion، والعضوية فى جماعات مصنفة ثقافيًا، وذلك على الأقل فى الدائرة المنيعة لمن يتمتعون بأية حقوق سياسية على الإطلاق. فى ضوء هذه التعريفات، تعنى المقرطة أى تحول صاف net shift نحو المواطنة، واتساع المواطنة، والمساواة فى المواطنة، والالتزام باستشارة المواطنين، وحماية المواطنين من الأعمال التعسفية من قبل ممثلى الدولة.

المشكلة الإمبريقية

بماذا يُفيد مسحُنا التاريخى للعلاقة بين المقرطة والحركات الاجتماعية؟ بدون الحصول على مزيد من القوائم الواسعة والمسوح التاريخية لإملاء المطالب عن طريق الحركة الاجتماعية، يفوق ما لدينا حاليًا، لن يكون ثمة أمل فى النظر عن كثب فى العلاقات الإمبريقية بين المقرطة والحركات الاجتماعية من مرحلة إلى أخرى. يمكننا، بالرغم من ذلك، أن نرسم معًا خطوطًا تبدأ من التأريخات المبكرة وتنتهى إلى تقييم على مستوى الحجم (أى عدد المشاركين المعاصرين أو المتزامنين، والمواقع و/أو التحركات) وعلى مستوى المجال (أى تنوع البرامج، والهويات، والمواقع، والتحركات، ومظاهر الوقفة) المتضمنة فى الحركات الاجتماعية. وقد رأينا فى القرن التاسع عشر أن مظاهرة الشارع الفرنسية قد أخذت ما تستحقه من مكانة حيث كانت السيطرة من أعلى لأسفل تضعف، فى حين أن فرنسا فى عام ١٩٦٨ أظهرت لنا أن العمال والطلاب الفرنسيين خلقوا انفتاحًا ديمقراطيًا مؤقتًا ووفق مبادرتهم الخاصة. وهناك قصص مشابهة جزئيًا فى الفصول السابقة تشير إلى نتائج تسلسلية من هذا النوع:

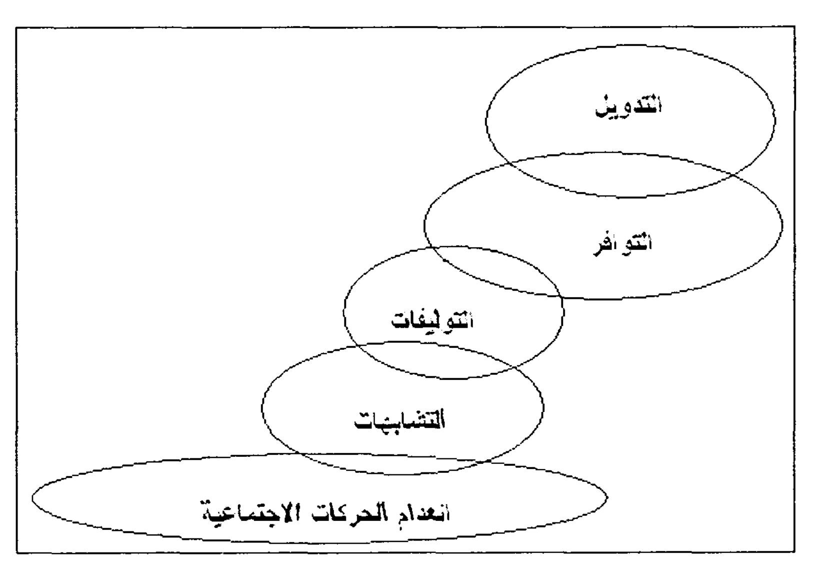
١- مقرطة محدودة أو منعدمة: لا توجد حركات اجتماعية.
٢- مقرطة ناشئة: حملات، أو تحركات، أو عروض وقفة، تحمل متشابهات جزئية لتلك الخاصة بالحركات الاجتماعية، ولكن ليس من توليفة مستوفية المواصفات من الحملات وعروض الوقفة.
٣- مزيد من المقرطة: توليفات الحركة الاجتماعية فى قطاعات محدودة (على سبيل المثال الطلاب فى إندونيسيا) بدون توافر عام لوسائل الحركات الاجتماعية لدى مطالبين آخرين.
٤- مقرطة مكثفة ممتدة: توافر واسع الانتشار لبرامج الحركات الاجتماعية وذخيرة التحركات وعروض الوقفة عبر مطالب تعكس برامج وهويات ومكانة.
٥- مقرطة دولية ناشئة: تدويل internationalization لإملاء المطالب عن طريق الحركة الاجتماعية.

الشكل (٦-١) يلخص هذه الحجة، فهو يصور المراحل كدوائر متداخلة للتأكيد على أنه فى أى نظام وفى مرحلة زمنية معينة يتنوع الفاعلون السياسيون فيما يتعلق بانخراطهم فى أنواع مختلفة من نشاط الحركة الاجتماعية. ويرسم الشكل أيضًا الدائرة الخاصة "بانعدام الحركات السياسية" بشكل متسع جدًا للتأكيد على شيئين: الأول، أن معظم الأنظمة التاريخية قد افتقدت للحركات الاجتماعية والثانى أنه على المستوى التاريخى عملت بعض النظم الديمقراطية نسبيًا دون حركات اجتماعية.

ووفقًا للشكل (٦-١) فإنه فى المستويات المنخفضة من المقرطة وعلى مر التاريخ فى معظمه لم تتشكل حركات اجتماعية على الإطلاق، وقد ميزت الفصول الأولى من هذا الكتاب هذا الملمح. ثم رصدنا بعد ذلك وقوع حملات لإملاء المطالب، وتحركات فردية للحركات الاجتماعية كاللقاءات العامة أو تقديم الالتماس، وكذلك عروض للوقفة، وقعت كلا منها على نحوٍ منفصل ولكن بصورة متناغمة، وذلك فى عدد متنوع من الأنظمة فيما قبل منتصف القرن الثامن عشر بوقت طويل. لكن الفصول السابقة قامت أيضًا بتوثيق التوليفة الأوّلية للحملات وذخيرة التحركات وعروض الوقفة فى بريطانيا العظمى وأمريكا الشمالية بين ستينيات القرن الثامن عشر ونهاية الحروب النابليونية. وينطوى الشكل (٦-١) على تمييز ساعدنا كثيرًا فى الفصول السابقة، تمييزٌ بين: (أ) تشابهات

متقطعة intermittent resemblances لمطالب أو تحركات أو عروض وقفة معينة ضمن السياسة العامة لنظم غير ديمقراطية مع مطالب أو تحركات أو عروض وقفة مماثلة ضمن نظم تحدث فيها حركات اجتماعية بانتظام؛ (ب) توليفة العناصر الثلاثة فى تعبئة سياسية معينة بأنظمة لم تمأسس للحركات الاجتماعية؛ (ج) توافر متكامل الحجم والمجال من حملات وذخيرة تحركات وعروض الوقفة للحركة الاجتماعية أمام تنوع واسع من المطالبين فى نظام ما. وقياسًا على التطورات الحديثة، يضيف الشكل مستوى آخر هو: (د) تدويل نشاط الحركة الاجتماعية.

عمومًا، يبرهن الرسم التوضيحى (٦-١) على أنه فى مجرى التحول الديمقراطى تسبق التشابهات عامة التوليفات، وأن التوليفات الخاصة تسبق التوافر الكامل للحركات الاجتماعية، وأن التوافر فى نظم سياسية قومية يسبق التدويل. ويبرهن الرسم التوضيحى كذلك على أن التوافر والتدويل يقعان فقط فى النظم التى بها مؤسسات وممارسات ديمقراطية واسعة. وفى غياب دليل منظم عن التوزيع الفعلى للحركات الاجتماعية عبر العالم فى القرنين الماضيين، تصبح جميع مراحل الحجة عرضة للخطر.



شكل (٦-١) مستويات ومجال الحركات الاجتماعية على مختلف درجات المقرطة

وتعد المرحلة الخامسة (أى التدويل) هى الأعلى على الإطلاق من حيث التعرض للخطر. حيث أن سجل الحركات الاجتماعية فى بداية القرن الحادى والعشرين يترك المجال مفتوحًا لاحتمالين متعارضين تمامًا مع هذه المرحلة. أولاً، باعتبار أن المجال السياسى تحدده مراكز قوة دولية، فإنه من غير الواضح أن المقرطة تقع على مستوى دولى؛ ويمكن للاتساع والمساواة والحماية المحددة بشكل مطلق أن تنحدر فعليًا على المدرج الدولى حيث تنتقل القوة من الدول إلى هيئات وشبكات دولية، ومن ثم فإن فئات الاتساع والمساواة والمشاورة والحماية تفقد أثرها على المستوى القومى أو المحلى. ثانيًا، وكما أشار الفصل الخامس قد يكون التدويل internationalization لعلاقات القوة مقلصًا فى الحقيقة لفاعلية الحركات الاجتماعية على المقياس المحلى والإقليمى والقومى حيث أنها تضيق من مجال التحرك الفعال للحركات الاجتماعية بالنسبة فقط لتلك الجماعات والشبكات التى يمكن أن تنظم تعاونيات دولية كبيرة. وهذا الاستخلاص من شأنه أن يضطرنا إلى تفسير التدويل كانعكاس للتيارات طويلة المدى التى ظلت قوام ما يزيد عن قرنين من الزمن تفضل التواصل الواسع بين الحركات الاجتماعية والمقرطة. وقد يكون التدويل مسببًا لنزع المقرطة.

تُرى ما الذى يسبب التوافق الكبير، بالرغم من عدم اكتماله بعد، بين المقرطة والحركات الاجتماعية؟ أولاً، أن كثير من العمليات التى تسبب المقرطة نجد أنها أيضًا تعزز وبشكل مستقل من الحركات الاجتماعية. ثانيًا، أن المقرطة تشجع الناس على تشكيل حركات اجتماعية. ثالثًا، فى ظل ظروف معينة وبطريقة أكثر محدودية تقوم الحركات الاجتماعية نفسها بالترويج للمقرطة. وقبل فحص هذه المسارات العارضة الثلاثة يجب فى المقام الأول أن نراجع ما يسبب المقرطة.

لماذا تحدث المقرطة عمومًا؟

لتناول الموضوع على نحو منظم، نقول أنه فى النظم غير الديمقراطية الحالية هناك أربع عمليات اجتماعية تخلق الظروف المواتية لتأسيس حجج سياسية تتضمن علاقات منتظمة ومطلقة بين المواطنين والحكومات، ومشاركة متساوية وواسعة نسبيًا ومشورة ملزمة للمشاركين السياسيين وحماية للمشاركين السياسيين

من الأعمال التعسفية من قبل ممثلى الدولة، خاصة أعضاء الأقليات الأكثر عرضة للمشكلات. هذه العمليات الأربعة، هى:

- زيادات فى أعداد الناس المتوافرين للمشاركة فى السياسة العامة و/أو فى الاتصالات بين هؤلاء الناس، كيفما تقع هذه الزيادات؛
- المساواة بين الموارد والاتصالات بين هؤلاء الناس كيفما تحدث هذه المساواة؛
- عزل السياسة العامة عن الأشكال الموجودة من انعدام المساواة؛[٥٩]
- دمج شبكات الثقة الشخصية فى السياسة العامة.

ولا يشكل أى من هذه العمليات بمفردها المقرطة، بل كلها مجتمعة تعزز من المقرطة، خاصة إذا ما حدثت معًا. ولننظر فى كل من الأربعة على حدة.

زيادات فى الأعداد والاتصالات بين المشاركين السياسيين المحتملين.

عندما يشكل الحكام نخبة صغيرة تحكم بواسطة فرض الرعاية patronage، وبيع موارد تحت سيطرة الدولة، و/أو بواسطة قوة متوحشة، لا يمكن أن يكون أمام الديمقراطية سوى فرص ضئيلة للازدهار. لكن وجود بعض الظروف مثل الدفاع عن أنفسنا ضد أعداء مشتركين، والدعوة إلى حشد مزيد من الموارد لتدعيم الحرب أو الشئون العامة، والزيادة الديمغرافية داخل الطبقة الحاكمة، والتوسع فى الاتصالات، والمطالب القوية لضم الأطراف المستبعدة، كل هذا يدفع الحكام لتوسيع دائرة المشاركين فى السياسات العامة.

والأمر المثير هنا أنه عندما يحدث هذا التوسيع، فإن النسبة الكلية للسكان الرعايا المتصلين بالمنضمين الجدد والمجاورين اجتماعيًا لهم (والذين سيصبحون بالتالى فى موقف أقوى للمطالبة هم أيضًا بالانضمام) هذه النسبة عادة ما تزداد. وقد رأينا هذا النوع من التوسيع مصاحبًا لقانون الإصلاح البريطانى عام ١٨٣٢، الذى جلب التجار والملاك الصغار والسادة إلى التحالف الحاكم لكنه استبعد العمال

(٥٩) المقصود هنا هو وضع تدابير وحواجز أمام أشكال انعدام المساواة القائمة على اللون أو العرق أو الجنس أو الدين، وغيرها كى لا تنسحب على ممارسات السياسة العامة، فلا تأتى السياسة العامة مدعمة أو مروجة لسياسات التفرقة أو متضمنة لأشكال من التفريق والتمييز القائم على الأسس المذكورة وبالتالى فإن الكاتب يقصد هنا عزل السياسة العامة وإبعاد مجال العمل بها عن تلك الأشكال من انعدام المساواة. [المترجم]

العاديين، على الرغم من أن كثيرًا منهم قد دعموا حملة الإصلاح. ورأينا أيضًا كيف حصلت حركة الميثاق أو "الشارتية" على مبتغاها لكون أطراف تحالفها في التعبئة المؤيدة للإصلاح في الفترة من ١٨٣٠-١٨٣٢ قد اكتسبوا القوة ولكن بعد ذلك أنفذوا تشريعًا ينظم الحقوق السياسية للفقراء وينكرها على العمال.

تحقيق المساواة فى الموارد والاتصالات بين المشاركين السياسيين المحتملين.

إذا انخفض التفاوت العام أو عدم المساواة بين الفئات- ذكور وإناث، انتماءات دينية، مجموعات عرقية، إلخ- لأى سبب كان، فإن هذا من شأنه أن ييسر من الانخراط الواسع والمتساوى لأعضاء الفئات المختلفة فى السياسات العامة حيث أن هذه المساواة تثبط المعاملة غير المتساوية من قبل ممثلى الدولة، ومن ثم فهى تعزز كلا من الحماية والمواطنة. وتشمل الموارد والاتصالات المقصودة هنا ما يوفره الدخل والملكية والأقارب، بالإضافة إلى خدمات محو الأمية والوصول إلى وسائل الاتصال، والعضوية فى المنظمات؛ فعندما يتساوى أى من هذه الموارد على مستوى السكان باتساعهم فإنها تعزز من المشاركة السياسية.

إن تحقيق المساواة فى الموارد والاتصالات بين المشاركين السياسيين المحتملين تشجع كلاً من المنافسة السياسية وتشكيل التحالفات، والاثنين معًا يعززان من تأسيس حقوق والتزامات مطلقة تربط المواطنين مباشرة بممثلى الدولة بدلاً من العضوية فى جماعة معينة وروابط العميل- الراعى. ولا شك أن التأسيس القانونى للدوائر الانتخابية يقدم أوضح مثال على ذلك، بيد أن هناك أيضًا تفعيل مماثل لفئات متساوية قانونيًا يحدث بشكل شائع فى الترخيص للجمعيات والتصريح بعقد لقاءات عامة والسماح بالمظاهرات وتسجيل التكتلات.

والصياغة الدقيقة للقواعد الخاصة بتلك الأنشطة من شأنه أن يسفر عن أمور مطلقة عريضة بدلاً من الترتيبات التحديدية particularistic التى تختص فئات بعينها، وهو ما يشجع الساعين إلى الحصول على حقوقهم على أن يبنوا حججهم بالاستناد إلى التشابهات بينهم وبين أعضاء فئات أخرى تتمتع بامتيازات، بدلاً من قياسها على ما يتمتعون به من صفات متميزة. فالنساء اللائى كافحن من أجل الحقوق السياسية فى الدول الغربية إبان القرن التاسع عشر والعشرين أشرن بشكل منتظم إلى أن القواعد والتبريرات التى ساندت ودعمت حقوق الذكور فى التصويت

وتولى الوظائف لم تقدم منطقًا يمكن الدفاع عنه لاستبعاد النساء من الحقوق نفسها. كما أنه فى سبيل الاحتفاء بثقافة مثلية، يصر اللواطيون والسحاقيات بشكل منتظم على إبراز التشابهات السياسية مع الأقليات التى كانت قبل ذلك مستبعدة، ومن ثم فهم يطالبون بالحقوق التى تتاح بالفعل حاليًا للفئات الأخرى من المجتمع.

كذلك فإن التنافس وتشكيل التحالفات من شأنه أن يثبط من استمرار السيطرة على الأنشطة الحكومية والموارد والأفراد بوسائل غير الحقوق والالتزامات المعرَّفة بشكل مطلق؛ فالاستخدام السافر للصلات الشخصية أو القوة الغاشمة إنما يعد فسادًا. وفى النهاية لقد كان التوسع الكامل والتساوى الجزئى للطبقات الحاكمة البريطانية بمثابة امتياز للأعضاء المعارضين ضمن النخبة الجديدة شكلوا بموجبه، مع المستبعدين من الناس، قوى مرجحة لكفتهم ضد طبقات المستوطنين القدامى.

عزل السياسة العامة عن الأشكال الموجودة من عدم المساواة الاجتماعية.

لا تعتمد المقرطة، مع ذلك، على المساواة أو التسوية الراديكالية للظروف المادية؛ يشهد على ذلك الديمقراطيات الجزئية الموجودة فى الدول الرأسمالية الغنية حاليًا- والتى تحافظ جميعها على أشكال واسعة من التفاوت المادى. والحقيقة أنه على المدى الطويل من عملية المقرطة، كانت إقامة الحواجز أمام الأشكال الموجودة من انعدام المساواة على أساس الجنس أو النوع الاجتماعى أو العرق أو الدين أو الطبقة أو المكانة، وأمام نقل هذه الأشكال إلى السياسة العامة قد لعب بلا شك دورًا أكبر بكثير مما لعبته المساواة المادية material leveling. فإذا وضعت حواجز أمام الانتقال المباشر لأشكال مطلقة وممتدة من انعدام المساوة إلى السياسة العامة (من خلال مؤسسة الاقتراع السرى وتشكيل أطراف لتحالف يعارض الحدود الخاصة بالنوع الاجتماعى أو الجنس أو الطبقة) فهى، أى الحواجز، إنما تساهم فى خلق مجال مستقل نسبيًا من السياسة العامة يكون فيه للاتساع والمساواة والمشاورة الملزمة والحماية العامة المطلقة، على الأقل فرصة للازدياد. وبالرغم من أن الرجال البيض الأمريكان استبعدوا بشراسة كلا من المرأة والسود من السياسة العامة فى القرن التاسع عشر، فإن تبنى نظامًا جغرافيًا صارمًا للتمثيل النيابى والحركة المستمرة للناس فى الجبهات وتشكيل الأحزاب السياسية المختلطة، كل هذا كان من شأنه أن يُثلم من عملية الانتقال المباشر للفروق المطلقة من داخل مجتمع الرجل الأبيض إلى السياسة العامة.

وبالرغم من التفرقة العنصرية السكنية، وبالرغم كذلك من إعادة توزيع الدوائر الانتخابية بشكل متحيز gerrymandering، فإن تشكيل وحدات سياسية ودوائر انتخابية متباينة إنما يثبط بشكل مماثل من انتقال أشكال عدم المساواة المطلقة إلى السياسة العامة. وقد رأينا نسخة بدائية من هذا التمثيل تتحقق فى بريطانيا العظمى، حيث كان التخصيص الإقليمى الرئيسى للمقاعد البرلمانية- الذى كان بلا شك ابتكارًا ديمقراطيًا حدث عندما أجبر البارونات والأساقفة الملك الإنجليزى على سماع شكواهم وشروطهم ومطالبهم- قد أعطى فى الوقت نفسه حق التصويت للرعايا البريطانيين ممن لم يكن لهم حق الانتخاب، وقدم كذلك حوافزًا لأعضاء البرلمان للبحث عن تعبيرات للتأييد الشعبى للمواقف المعارضة. وحيث أحرز البرلمان سلطة منسوبة للملك وكبار الرعاة إبان القرن الثامن عشر (مرة أخرى لا يوجد انتصار للمقرطة فى حد ذاتها)، فإن الآثار العازلة للتمثيل الإقليمى قد ازدادت. وبالمثل، فإن المسئولية الخاصة بفترة المحلفين، والخدمة العسكرية، والالتحاق بالمدرسة، والمسئولية عن الأعمال العامة لا تحتاج أن تنشأ فى ظل ممارسات ديمقراطية، بل إنها على المستوى التراكمى تميل إلى تعزيز المقرطة من خلال عزل السياسة العامة عن الأشكال الموجودة من عدم المساواة.

شبكات الثقة والمقرطة.

تظهر شبكات الثقة بدقة وبقوة فى عملية المقرطة. ومثلما استشعر كثير من المنظرين الديمقراطيين، فإن الصلات بين شبكات الثقة وسط الأفراد وبين السياسة العامة تؤثر بشكل دال على المقرطة (Buchan, Croson, & Dawes 2002, Edwards, Foley, & Diani 2001 Landa 1994, Levi & Stoker 2000, Seligman 1997, Uslander 2002, Warren 1999). والثقة هى تعريض نتائج مستقبلية ثمينة، وعن وعى، إلى مخاطر الحنث أو الإخلال من قبل الآخرين. والمخاطر بدورها هى عبارة عن تهديدات يضاعف من أثرها عدم اليقين. فالناس عادة ما يواجهون خطرًا قصير المدى دون أن يخلقوا بناءًا اجتماعيًا محكمًا؛ فهم يقفزون مثلاً فى الأنهار الهادرة على مسئوليتهم الخاصة، أو ينخرطون فى علاقات جنسية غير آمنة، أو يقودون سياراتهم وهم سكارى، أو يقامرون بمبالغ كبيرة من المال. لكن عندما يتعلق الأمر بمخاطر بعيدة المدى من جراء التكاثر أو المعاشرة، أو الاستثمار، أو الهجرة أو المشاريع الزراعية، نجد الناس عامة يطوعون هذه

المخاطر فى تنظيم اجتماعى مستدام وفاعل. وإلى هذا المدى، فإنهم يثقون بالآخرين- ويجعلون عملية تخفيض التهديد و/أو عدم اليقين مرتبطة أو متوقفة على أداء أشخاص آخرين لا يمكن السيطرة عليهم كاملة. ووجود عدد من تلك العلاقات مع الآخرين هو ما يشكل شبكات من الثقة.

عندما يلزم الناس أنفسهم بمشاريع تتسم بالمجازفة ومترتبة على بعضها البعض وطويلة المدى، تعتمد نتائجها بشكل كبير على أدوار أشخاص آخرين، فهم عادة ما يضعون هذه المشاريع ضمن شبكات شخصية يكون لدى المشاركون فيها حوافز قوية لتلبية التزاماتهم وتشجيع الآخرين على تلبية التزاماتهم. مثل تلك الشبكات غالبًا ما تحاط بالمخاطر وتقدم الإعانة للأعضاء غير الموفقين. وهى عادة ما تعمل بشكل جيد، فى حالة عملها بشكل مشترك، وذلك لأن الأعضاء فيها يتقاسمون معلومات كثيرة حول بعضهم البعض وحول بيئتهم الاجتماعية، ولأن هناك أطرافًا ثالثة ترصد التحولات بين كل طرفين من الأعضاء، ولأن الاستبعاد من الشبكة يشكل أضرارًا بالغة على الأعضاء ممن يخفقون فى الإيفاء بالتزاماتهم. ولعل المهاجرين أو شتات التجاريين، والقروض الدوارة، والحرف المهارية، والمهن، والأنساب، وسلاسل الراعى ـــ العميل، والطوائف الدينية، كل هذا يعد ضمن الأشكال التى غالبًا ما تتسم بمثل هذه الخواص. وهذه الشبكات تقترن بسهولة ببسط السيطرة على أنساق تولد عدم المساواة فى العمل والمجتمع والحياة الخاصة (Tilly 1998).

وعلى مر التاريخ الإنسانى، أو معظمه، قام المشاركون فى شبكات الثقة بحماية تلك الشبكات بغيرة وحرص من التدخل الحكومى. فقد خشوا بالفعل من أن يضعفهم ممثلو الحكومة أو يحرفونهم إلى نهايات أقل امتيازًا. وقد استطاع المشاركون الأقوياء الذين لم يتمكنوا من الإفلات بشكل كامل من التدخل الحكومى، أن يخلقوا حصانات جزئية من خلال بعض الترتيبات بطرق غير مباشرة. أما المشاركون الأقل قوة فقد تبنوا ما يسميه "جيمس سكوت" James Scott أسلحة الضعفاء: التخفى، والتسلل، والتخريب، إلخ. ومع ذلك، فإن المقرطة تستلزم قدرًا مضاعفًا من الثقة؛ أولاً فى إطار المجال السياسى يثق المواطنون بالتنظيم الكفؤ للمشاورة والحماية، مترقبين انقضاء الخسائر قصيرة المدى فى المزايا بدلاً من الانتقال مباشرة إلى الوسائل غير الحكومية من أجل استعادة المزايا المفقودة. ثانيًا،

يفترض المواطنون القائمون بالمشاريع طويلة المدى التى تتسم بالمجازفة أن الحكومة ستواصل تحمل التزاماتها والإيفاء بها. والحقيقة أن كلا الأمرين يمثلان وقائع نادرة للغاية على المدى التاريخى الطويل. وفى أى نظام غير ديمقراطى فى الوقت الحالى، يواجه تحقيق هذين الأمرين عقبات هائلة.

وحيث تقع هذه الحالات النادرة فعليًا، فإن دمج شبكات الثقة فى السياسة العامة يتم فى إطار أحد القنوات الثلاث التالية: إما (١) تفكك شبكات ثقة كانت فيما سبق معزولة وفعالة، مثلما هو الحال عندما يفقد الرعاة patrons الإقليميون مقدرتهم على تسديد الأموال لعملائهم أو تغذيتهم أو تسليحهم؛ أو (٢) تشكيل التزامات تربط مباشرة الموظفين الحكوميين والمواطنين، مثلما يحدث عندما تؤسس الحكومات هيئات رفاه يبدأ المواطنون فى الاعتماد عليها لامتصاص المخاطر طويلة المدى؛ أو (٣) تشكيل التزامات مشابهة بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين ومواطنيهم الأعضاء أو العملاء، مثلما هو الحال عندما تصبح الاتحادات العمالية المعترف بها قانونًا بمثابة جهات إدارية لصناديق معاشات العمال. وقد شهدنا فى سويسرا مثالاً واضحًا للدمج عام ١٨٤٨ وبعد ذلك، حيث كان إنهاء الحرب الأهلية وإرساء السلام قد وفر لقطاعات مختلفة من السكان السويسريين إمكانية الوصول إلى الحكومة الوطنية ومخاطبتها بشكل يفوق بكثير ما كان يمارسونه من قبل.

تُرى كيف ينبغى لنا، فى ضوء ما قدمناه، أن نفسر المقرطة الجزئية التى مرت بها بريطانيا العظمى (ثم المملكة المتحدة) بعد ستينيات القرن الثامن عشر؟ الأسباب الأربع العامة للمقرطة- زيادات فى الأعداد والاتصالات بين المشاركين السياسيين المحتملين، وتحقيق المساواة فى الموارد والاتصالات بين المشاركين السياسيين المحتملين، وعزل السياسية العامة عن الأشكال الموجودة من عدم المساواة الاجتماعية، ودمج شبكات الثقة فى السياسة العامة- جميعها ساهمت فى المقرطة البريطانية، لكن على نحو غير متساو على الإطلاق، وقد زاد توسع الرأسمالية البريطانية بشكل هائل من أعداد المشاركين السياسيين المحتملين وأيضًا الاتصالات بينهم (Tilly 1995: chap.2). وبوضع كل هذه الحقائق فى الاعتبار، وبالرغم من تصاعد حدة انعدام المساواة المادية، فقد قامت الموارد والاتصالات التى وفرتها أماكن العمل المركزة، والنمو الحضرى، وتكثيف الاتصالات، والتجارة الداخلية المنتعشة، بإنتاج بعض من المساواة فى الموارد والاتصالات بين

المشاركين السياسيين المحتملين. فمقارنة مع الاعتماد بشكل رئيسى على مُلاّك الأراضى المحليين، والقساوسة الرعاة، وصغار السادة أصحاب المهن، وغيرهم من الراعيين للتدخل السياسى، كان لمركزية البرلمان المتزايدة فى نظام السلطة البريطانية أن تعزل جزئيًا السياسة العامة بحيث تحول دون امتداد أشكال انعدام المساواة المطلقة الموجودة آنذاك إلى مجال السياسة العامة. وأخيرًا، جاء النمو السريع فى عدد غير الممتلكين والأجراء والطبقة العاملة المتحضرة، مع التوسعات الضخمة فى مدفوعات الضرائب والخدمة العسكرية، ليقوض شبكات ثقة قديمة محلية ومنعزلة لصالح الاتصالات المباشرة بين الرعايا البريطانيين وحكوماتهم الوطنية.

ومن ثم فإن هذه القائمة القياسية تجعل الأمر أقل غموضًا فيما يتعلق بانتكاس المقرطة مؤخرًا عن مستواها الذى كان فى الأصل منخفضًا فى كازاخستان: فقد تسبب فرار الروس العرقيين ethnic Russians من الدولة السوفيتية سابقًا عن استنزاف للموارد والاتصالات، وظهور أشكال جديدة من انعدام المساوة بين القطاعات (الصغيرة) صاحبة الامتيازات من المجتمع المحلى وكل من عداهم، وقد أرسى الرئيس "نازارباييف" وحلفاؤه التمييز بين الكازاخ العرقيين والآخرين (ناهيك عن التمييز بين عشيرة نازارباييف نفسه والكازاخ الآخرين) بل وأدخل التمييز بصورة أكثر حدة إلى السياسة العامة، وقد قام جميع الكازاخ، باستثناء النخبة الكازاخية صاحبة الامتيازات، بحماية شبكات الثقة الخاصة بهم من السياسة العامة بحماس شديد. وكان لجميع هذه العمليات أن تأتى بمردود عكسى حتى تبدأ عملية جادة من المقرطة فى كازاخستان.

عمليات تعزز كل من المقرطة والحركات الاجتماعية

هناك بعض من التداخل التاريخى الممتد بين المقرطة والحركات الاجتماعية ينتج عن حقيقة وجود عمليات متشابهة تعزز كل من المقرطة والحركات الاجتماعية. ولنتذكر ثانية العلميات الأربعة الرئيسية التى تعزز المقرطة، وهى: (١) زيادات فى الأعداد المطلقة للناس المتوافرين للمشاركة فى السياسة العامة و/أو الاتصالات بينهم؛ (٢) المساواة أو التسوية بين الموارد والاتصالات بين

هؤلاء الناس؛ (٣) عزل السياسة العامة عن الأشكال الموجودة من عدم المساواة الاجتماعية؛ (٤) دمج شبكات الثقة الشخصية فى السياسة العامة. وقد ذكرنا أن أيًا من هذه العمليات لا تتأهل وحدها كمقرطة فى حد ذاتها؛ ولا تستدعى بمفردها وجود علاقات منتظمة مطلقة، أو اتساع، أو مساواة أو مشورة ملزمة أو حماية داخل السياسة العامة. لكنها جميعًا مجتمعة تعزز من تشكيل الحركات الاجتماعية.

فالزيادات فى أعداد الناس والاتصالات بينهم إنما توسع من حجم الناس الذين من المحتمل، بشكل مبدئى، أن يقوموا بالانضمام إلى إحدى حملات الحركة الاجتماعية أو تدعيمها أو على الأقل حضور فاعليتها. كما أنها تزيد من احتمال أن يقوم أعضاء فصائل الأقلية داخل الطبقة الحاكمة بالبحث عن حلفاء لهم خارج المدى المعروف من الفاعلين السياسيين الأقوياء. ففى التاريخ الغربى تواتر الارستقراط والبرجوازيون المعارضون فى البحث عن دعم من خارج دوائرهم الخاصة؛ على سبيل المثال، قام أصحاب الأملاك فى بوسطن، على حذر ولكن بشكل متعاقب، بتأسيس تحالفات مع العمال المفتقرين إلى الأملاك ضد السلطة الملكية البريطانية إبان الستينيات من القرن الثامن عشر. وهذا النوع من الامتداد للخارج يوفر فرصًا أمام أى جماعة منظمة لكسب المصداقية والسلطة من خلال عروض الجدارة، والوحدة، والزخم العددى، والالتزام بشكل يفوق التحرك المباشر أو تفعيل الروابط الرعوية. والحركات الاجتماعية تيسر من تلك العروض، بل فى الحقيقة تتمركز عليها.

كذلك فإن المساواة فى الموارد والاتصالات إنما تزيد من احتمال انضمام الناس والجماعات من ذوى المصالح أو التظلمات الخاصة مع جماعات أخرى من أوضاع اجتماعية أخرى فى حملات وتحركات وعروض وقفة مشتركة. أما عزل السياسة العامة عن الأشكال الموجودة من انعدام المساواة الاجتماعية فهو يسهل بدوره من تجميع المشاركين المتنوعين حول مطالب مشتركة فيما يتعلق بالبرامج والهويات والمكانة. (والحقيقة، أن مراعاة إبراز التنوع والتأكيد عليه يمكن أن يصبح مطلبًا لحركة اجتماعية). وأخيرًا، فإن دمج شبكات الثقة الشخصية فى السياسة العامة له تأثير مزدوج على الحركات الاجتماعية؛ فهى تزيد من أسهم المشاركين المحتملين فى نتائج أى مطالب لحركة جديدة كما أنها تيسر من تعبئة الناس المتواصلين فعليًا.

لنتذكر كيف تعمل تلك العلمية، فهى على المستوى المادى الملموس، تشتمل على الأنواع التالية من التغيرات:

- خلق جمعيات معترف بها على المستوى العام، وجمعيات تتبادل الدعم فيما بينها، وأحزاب، واتحادات، ومجالس، وجماعات، أو السعى للاعتراف بمنظمات أخرى شبيهة تأسست فى السر؛
- تتبع الصداقات، والقرابة، والمعتقدات المشتركة، والأمان، والمشاريع عالية المخاطر داخل تلك المنظمات؛
- السماح لأعضاء الأسرة بالخدمة فى الجيش الوطنى وقوات الشرطة؛
- ترويج مجالات مهنية لأعضاء الأسرة فى إطار الخدمة العامة، بما فى ذلك وظائف الحكومة؛
- البحث عن (أو على الأقل التسامح) فى تسجيل الحكومة لأحداث مثل قيد المواليد والوفيات والزيجات، ومن ثم استخدام السجلات للتصديق على المعاملات القانونية؛
- توفير معلومات خاصة للمنظمات العمومية والسلطات من خلال التعداد، والمسوح، واستمارات التقدم لطلب الخدمات؛
- استئمان الحكومة على تنفيذ أو تفعيل العقود الخاصة؛
- استخدام العرض القانونى legal tender الصادر عن الحكومة فى إجراء المعاملات والودائع الشخصية؛
- شراء ضمانات حكومية بأموال (مثل قيمة المهر dowry) تودع لحفظ الروابط الشخصية؛
- الاعتماد على الفاعلين السياسيين و/أو الهيئات الحكومية لتوفير الخدمات الحيوية والأمن طويل المدى.

وسنجد أنه على مدار التاريخ الطويل، نادرًا ما تطورت تلك الالتزامات وانتقلت من شبكات الثقة إلى السياسة العامة، حتى أنها لم تنتشر فى البلدان الديمقراطية حاليًا سوى فى القرن الأخير تقريبًا. وبالإضافة إلى كونها تتوقف على حياة الناس والعلاقات الشخصية، فهى تزيد بشكل كبير من أسهم الأعضاء فى المسار الصحيح من الحياة السياسية. وهى تخلق مصالح جماعية جديدة، وبالتالى تعزز من نشاط الحركة الاجتماعية فى الوقت الذى تقدم فيه توظيفات ديمقراطية

روتينية خارج الحركات الاجتماعية. ومن ثم فإن نفس العمليات الواسعة التى تقوم بتعزيز المقرطة نجد أنها أيضًا تعزز من تشكيل وانتشار الحركات الاجتماعية.

كيف تعزز المقرطة الحركات الاجتماعية ؟

ظهرت الحركات الاجتماعية بأشكالها الخاصة من الروابط واللقاءات العامة، والمظاهرات وما شابه، منبثقة عن سياقات تاريخية خاصة وكمنتجات تاريخية لزمانها ومكانها، ثم انتشرت كنماذج لأزمنة وأماكن أخرى. وهناك الآن بعض الملامح للحركات الاجتماعية تكسبها الانتماء أو أواصر الصلة بالديمقراطية عمومًا. وبالإضافة إلى الأسباب المشتركة للمقرطة والحركات الاجتماعية التى فرغنا توًا من استعراضها، فإن المقرطة فى حد ذاتها تعزز من تشكيل وانتشار الحركات الاجتماعية. وذلك لأن كلاً من عناصرها- الشمول (الاتساع لكل المواطنين)، والمساواة، والتشاور، والحماية- تساهم فى نشاط الحركة الاجتماعية. وأيضًا لأنها تشجع تأسيس مؤسسات أخرى (مثل الأحزاب السياسية، واتحادات العمال) عادةً ما ييسر وجودها هى الأخرى من رفع المطالب من خلال الحركة الاجتماعية. ولنتناول كل بند من هذه البنود على حدة:

تأسيس علاقات مطلقة وأكثر انتظامًا بين الحكومات والرعايا:

كلما ظلت العلاقات بين الحكومات ورعاياها متقطعة ويتخللها الوسطاء وإجبارية وخاصة، كلما ظلت حوافز الانضمام لرفع المطالب العامة والجماعية بواسطة تحركات الحركة الاجتماعية ومظاهر الوقفة فى حدها الأدنى، بل وفى الغالب سلبية. لقد أشرنا فى الفصل السابق وعبر تناولنا للأحداث التى قام بها كثير من الفلبينيين، إلى أن الناس الذين تجرؤا على الانضمام إلى إملاء المطالب بالطريقة القياسية للحركة الاجتماعية كان من شأنهم أن يهددوا السلطات الموجودة مخاطرين بحياتهم، وأن يدينوا أنفسهم على الإخفاق أو اللاجدوى. وعلى العكس من ذلك، يأتى تأسيس علاقات منتظمة ومطلقة بين الحكومة والمواطنين- أو المواطنة عمومًا- ليجعل إملاء المطالب استنادًا إلى الحقوق فى حد ذاته أمرًا ممكنًا وظاهرًا وجذابًا. فى منطقة مانيلا، مقارنة بالمناطق الخارجية أو البعيدة فى الفلبين، يبدو أن هناك على الأقل قدر بسيط من المواطنة قد تطور وصار ييسر من إملاء المطالب عبر الحركة الاجتماعية.

توسيع الحقوق والالتزامات فى السياسة العامة.

انقضى وقتٌ طويلٌ منذ أن لاحظنا الحقوق الراسخة فى التجمع وتكوين الجمعيات والتحدث جماعيًا، وهى تدعم نشاط الحركة الاجتماعية، بالرغم من أن تلك الحقوق قد أصبحت موجودة بالفعل. وبالمثل، فإن الالتزامات الواسعة الخاصة بالتصويت، والخدمة فى هيئة محلفين، وأداء الخدمة العسكرية، وتسديد الضرائب، والاهتمام بالخدمات العامة، وإرسال الأطفال إلى المدارس، يساعد على خلق صلات اجتماعية ومصالح مشتركة تعزز المشاركة فى الحملات وأداءات الحركة الاجتماعية وعروض الوقفة وكذلك تجمع بين المشاركين المتباينين اجتماعيًا.

المساواة فى الحقوق والالتزامات فى إطار السياسة العامة:

كلما أدرجت السياسة العامة أشكالاً من انعدام المساواة فى صيغة حقوق تمييزية فيما يتعلق بالمشاركة، أو الحصول على المنافع، أو التمتع بحماية الدولة، كلما قطعت التحالفات الحركية تلك الحدود أو مثلت هويات ليست مدرجة فى القانون تعانى عوائق حقيقية فى التنظيم والعمل أو التحرك بشكل علنى. وكلما اختفت تلك الانعكاسات القانونية لأشكال عدم المساواة الاجتماعية من السياسة العامة، كلما ضعفت العوائق أمام التحالفات بين الفئات والهويات المعترف بها جديدًا. وقد كافح زعماء الهند إبان القرن العشرين، من أمثال "جواهرلال نهرو" باستماتة، وحالفهم نجاح جزئى، لاستبعاد الفروق بين الطبقات الاجتماعية caste والفروق الدينية واللغوية وكذلك المتعلقة بالنوع الاجتماعى gender من الإدراج فى السياسية العامة. ودافعوا فى الوقت ذاته عن مقرطة الهند المحفوفة بالمخاطر وقتئذ، وعززوا من الحركات الاجتماعية. والحقيقة أن نشطاء الحركات الاجتماعية أحيانًا ما يبحثون عن إدراج قانونى لفئاتهم كما يحدث عندما يقترح الممثلون للشعوب الأصلية حقوق خاصة لقواعدهم الشعبية أو لمن يمثلونهم؛ وعندما تنجح مثل هذه المطالب، فإن كل منهم يقلل من الديمقراطية ويخفض الفرص لحركات اجتماعية أخرى. وسواء قلب القوميون الهندوس الإنجازات الديمقراطية التى حققها أسلافهم الأكثر علمانية من عدمه، فإن هذا بلا شك يؤثر بشكل كبير على مستقبل الديمقراطية الهندية والحركات الاجتماعية الهندية.

زيادة التشاور الملزم للرعايا فيما يتعلق بالتغيرات فى السياسات الحكومية، والموارد، والأفراد:

تنتفع الحركات الاجتماعية من التشاور لأن عروض الحركة الاجتماعية للجدارة والوحدة والزخم العددى والالتزام تنال ثقلاً فيما يتعلق بإمكانية اكتساب نشطاء الحركة أو أفراد القاعدة الشعبية فعليًا كلمة فى صنع القرار الحكومى. ومن الواضح أنه فى النظم التى تُحدث فيها الانتخابات التنافسية فرقًا حقيقيًا، تكون التعبئة وتحديد المؤيدين للحركة الاجتماعية الجديدة إشارة على حضور قاعدة شعبية يمكن أن يكون الحزب السياسى المعيل قادرًا على إدراجها ضمن منتخبيه.

توسيع الحماية للرعايا، خاصة أعضاء الأقليات الهشة، من الأفعال التعسفية من قبل ممثلى الدولة:

فبالرغم من توسع الحماية والتشاور، إلا أن الجمع بينهما يعطى فرصًا جديدة لأنواع تحركات إملاء المطالب التى تتخصص فيها الحركات الاجتماعية. وقد كان وضع نظام سياسى تشاورى فى سويسرا بعد عام ١٨٤٨ قد شجع على انتشار الحركات الاجتماعية السويسرية. فالحركات الاجتماعية تزدهر فى وجود الحماية لأن الجمعيات، واللقاءات والمسيرات، والمظاهرات، وتقديم الالتماسات ووسائل التحرك ذات الصلة تشكل مخاطر هائلة فى غياب التسامح الحكومى وفى مواجهة القمع الشامل. وتأمين حقوق التجمع وتكوين الجمعيات، والتعبير الجماعى إنما يعزز من الحركات الاجتماعية، تمامًا مثلما يهدد تقليص تلك الحقوق وجود الحركات الاجتماعية. ولنتذكر كيف أن الحركات الاجتماعية قد اختفت مع صعود الأنظمة التسلطية فى إيطاليا، وألمانيا، وإسبانيا، والاتحاد السوفيتى.

خلق مؤسسات تكميلية:

تدعم المقرطة عمومًا خلق مؤسسات حيوية تعزز بدورها وبشكل مستقل تعبئة الحركة الاجتماعية. وأوضح مثال على تلك المؤسسات وأكثرها عمومًا هى الحملات الانتخابية والأحزاب السياسية، واتحادات العمال، والجمعيات التجارية، والمنظمات غير الحكومية، والتكتلات، والهيئات الحكومية الملتزمة بتدعيم قواعد شعبية معينة وليس عامة الناس. تلك المؤسسات تيسر عمومًا للحركات الاجتماعية

بتوفير وسائل لتعبئتها، وبتأسيس حلفاء يساندون مطالب الحركة الاجتماعية بـدون المشاركة مباشرةً فى حملات الحركة، وبوضع أصدقاء متلقين أو متعاطفين داخل الحكومة، و/أو بتدعيم الإجراءات القانونية لحملات الحركة الاجتماعية، والتحركات وعروض الوقفة.

التعميم ليس جائز بالضرورة فى هذا الصدد، فالأنظمة ذات الحزب الواحد، على سبيل المثال، تتخلص من الحركات الاجتماعية، مثل الأنظمة الإدماجية(٦٠) corporatist التى غالبًا ما تبنى اتحادات عمالية مباشرة فى الهيكل الحكومى. ومع ذلك فإنه على المستوى العام يأتى تأسيس المؤسسات التكميلية، فى مجرى المقرطة، ليزيد من تيسير نشاط الحركة الاجتماعية. وكان التأثير فى الولايات المتحدة قد سار فى اتجاهين: فالحركات الاجتماعية التى انسلخت عن الأحزاب الموجودة أثرت على الأحزاب ومؤسسات أخرى، فى حين أن عمل تلك المؤسسات على نحوٍ متكرر قد وفر دعمًا للحركات الاجتماعية (Clemens 1997, Sanders 1999, Skocpol 1992).

ويستتبع الاستدلال أيضًا القول بأنه: عندما تتمقرط الأنظمة السياسية، فإنها تفرد مساحة أقل للمطالب المرفوعة على نمط الحركة الاجتماعية. فبلاد مثل إيطاليا فى عهد موسولينى، وألمانيا فى ظل هتلر، وإسبانيا فى عهد فرانكو، مرت جميعًا بحالة من التقليص الحاد لمهرجانات أنشطة الحركة الاجتماعية التى سادت فى ظل الأنظمة السابقة. ولنكن أكثر دقة، فنقول إن هذه الأنظمة التسلطية الجديدة قد استعارت وبشكل انتقائى بعضًا من ذخيرة تحركات الحركة الاجتماعية- وأوضحها تكوين الجمعيات، والمسيرة، والمظاهرة، واللقاءات الجماهيرية- لكنها وضعتها بشكل حذرٍ جدًا تحت سيطرة الحكومة المركزية مما أفقدها محتواها كتأكيدات مستقلة لعروض الوقفة. وفى ملاحظتهم لهذه العملية، قام المنظرون السياسيون من الجيل التالى للحرب العالمية الثانية بتصوير الأمر خطأ على أنه تحول من مجتمع جماهيرى مفتت atomized إلى السلطوية authoritarianism.

---

(٦٠) توصف الدولة بصفة "الإدماج" فى علاقتها بجماعات المصالح وذلك بالدرجة التى تتوافر فيها عناصر ثلاثة أساسية: ١- قيام الدولة ببناء جماعات مصالح غير تنافسية إلزامية بالطريقة الرسمية. ٢- قيام الدولة بتقديم إعانة لهذه الجماعات. ٣- قيام الدولة بفرض قيود على قيادة ومطالب النظام الداخلى لتلك الجماعات. انظر: معجم المصطلحات السياسية، د. على الدين هلال، وآخرون، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص. ٢٠٥. [المترجم]

فالشق الأول (مجتمع جماهيرى مفتت) كان خاطئًا، والشق الثانى (السلطوية) جاء صحيحًا. فالحقيقة، أن كلاً من إيطاليا، وألمانيا، وإسبانيا، قد قاموا بتحولات من نشاط غير انضباطى ولكن منظم وفى طور النشوء (جاء بعض من هذا النشاط فى صيغة الحركة الاجتماعية النموذجية) إلى السيطرة المركزية التى تتسم بمستوى عال من التنسيق.

متى وكيف تعزز الحركات الاجتماعية المقرطة ؟

إن بعض من العمليات التى تعزز المقرطة، تقوم فى الوقت ذاته بدعم الحركات الاجتماعية، والعكس بالعكس. فالمقرطة فى حد ذاتها، تعزز الحركات الاجتماعية. وهذه المجموعة من الروابط إنما تساعد على تفسير توافق الحركة الاجتماعية مع المقرطة. لكنها ومع ذلك لا تجيب على السؤال الأصعب، الذى بدأنا به: ماذا عن الأثر العارض المباشر للحركات الاجتماعية على الديمقراطية والمقرطة؟ وتوخيًا للدقة، فإنه بسبب الارتباط التبادلى covariation بين الديمقراطية والحركات الاجتماعية، لن يكون الاستدلال من خلال الارتباط بينهما حلاً للمشكلة. ومن ثم ليس لدينا خيار سوى أن نطبق على العمليات الطارئة.

أى عمليات؟ الحقيقة، أنه من واقع المسح الذى قدمناه فى القائمة التى ضمت الترشيحات المحتملة، يمكننا القول أن العمليات المقصودة هنا هى تلك العمليات التى تسبب تحولات من العلاقات ذات الطابع الخاص و/أو الوساطية mediated إلى العلاقات المطلقة والمباشرة بين المواطنين والحكومة، وأيضًا اتساع ومساواة العلاقات بين الفاعلين السياسيين، وكذا تقليل عملية اختراق أشكال انعدام المساواة الاجتماعية للسياسة العامة، وزيادة دمج شبكات الثقة فى السياسة العامة. وهنا ينقلب السؤال ليصبح على النحو التالى: أى عملية من عمليات تعزيز الديمقراطية تقوم الحركات الاجتماعية بتفعيلها أو نقضها، وفى ظل أية ظروف، وكيف؟ لنتذكر أولاً أن الكم الأكبر من الحركات الاجتماعية التى قمنا بمسحها كانت تسعى لمصالح خاصة أكثر من كونها برامج عامة للمقرطة. ولنتذكر أيضًا أن عددًا قليلاً بالفعل من الحركات تم تنظيمه حول مطالب معادية للديمقراطية وعلانية مثل تقليص الحقوق لأعضاء فئات معينة جنسية أو عرقية أو دينية. ومن ثم لن يكون

من الكافى البحث عن حركات اجتماعية تطالب علانية بالديمقراطية وأن نسأل متى وكيف حققت مكاسب. بل لابد أن نسأل تحت أية ظروف وكيف دعمت عملية إملاء المطالب من خلال الحركة الاجتماعية فعليًا من عملية توسيع العلاقات والممارسات الديمقراطية.

فبمجرد أن بدأت حكومات ذات إمكانات عالية نسبيًا فى ممارسة حكم مباشر من خلال وسائل تشمل المؤسسات النيابية، ذلك بالرغم من قيامها بتضييق التمثيل النيابى، فإنها حركت نوعًا من الجدل نافذ التأثير: فقد ساومت الحكومات المجالس التشريعية لتفويضها فى جمع الموارد للقيام بأنشطة حكومية، وساومت مجموعات المواطنين فيما يتعلق بالتلقى الفعلى لتلك الموارد، وسعت إلى الحصول على تعاون الفاعلين السياسيين الرئيسيين فى جباية أو تحصيل الموارد وتنفيذ البرامج، ووضعت إجراءات للاعتراف بالفاعلين السياسيين. ومن ثم فإنها بذلك، وعلى غير رغبة صادقة grudgingly أو عن غير قصد unconsciously خلقت حوافزًا وفرصًا أمام فاعلين جدد أو فاعلين غير مفوضين سابقًا لتأكيد وجودهم وأيضًا أمام جماعات الأقلية فى إطار التشريعات ليشكلوا تحالفات مع فاعلين خارجيين. والمنطق الانتخابى إنما يقدم المثال الأوضح على تلك التأثيرات: فعروض الوقفة العامة المنظمة تدل على وجود كتل تصويتية محتملة يمكن أن تؤثر بشكل جماعى على نتائج الانتخابات المستقبلية.

لقد اكتشف المدبرون السياسيون داخل وخارج المجالس التشريعية أن بإمكانهم إضافة ثقل لمقترحاتهم، وشكاواهم، ومطالبهم عن طريق تنظيم عروض عامة للمساندة الشعبية لتلك المقترحات والشكاوى والمطالب. ومراجعتنا للفلبينيين عام ٢٠٠١ تضفى نوعًا من الغموض حول حجم الدور الذى لعبته المعالجة النخبوية وراء الكواليس فى الحركة الثانية لسلطة الشعب People Power II، على الأقل فى منطقة مانيلا، فقد أزاحت مغامرة الفلبين الستار عن المناوئين والمؤيدين لـ"جوزيف إسترادا" مضيفين ثقلاً لمطالبهم بوسائل العروض العامة الدراماتيكية. وعلى المدى الطويل للحركات الاجتماعية، نجد أنه كلما برهنت هذه العروض على وجود مجموعات من المؤيدين يتصفون بالجدارة والوحدة والزخم العددى والالتزام، كلما شكلت كالمعتاد تهديدًا للسياسات وكلما شكلت فى الوقت ذاته وعودًا بحلفاء جدد لأقليات تشريعية مأزومة beleaguered legislative minorities.

لقد كان لتنظيم التحركات فى شكل لقاءات عامة، ومسيرات، وجمعيات طوعية، وتقديم التماسات، وتوزيع الكراسات، أن يعزز دون رغبة عامة مقصودة بعض الآثار الإضافية، من قبيل:

- تأسيس ممارسات قياسية قام عن طريقها النشطاء السياسيون بصياغة ونشر إجابات جماعية لأسئلة حول الهوية "من أنت؟" "من نحن؟" "من هم؟"؛
- تطوير روابط حل المشكلات problem-solving ties وسط النشطاء فى العملية الخاصة بإعداد وتنفيذ التحركات العامة؛
- دمج المنظمات الموجودة مثل الكنائس وجمعيات الدعم المتبادل mutual aid societies فى تلك الأشكال الجديدة من النشاط السياسى؛
- تطوير الإجراءات التى استجاب بها ممثلو الحكومة بشكل متمايز لتحركات ومطالب الهوية، مثل: التفاوض على الحدود بين التحركات الشرعية وغير الشرعية، الاعتراف ببعض الفاعلين ورفض الاعتراف بآخرين، إجراء تسهيلات أو ممارسة القمع، التجنيد السرى للأعضاء، وتوجيه، وانتقاء، أو غواية مجموعات متنوعة.

أسست هذه الآثار مجتمعة حركات اجتماعية ككيانات مشاركة بانتظام فى السياسة العامة. لكنها أيضًا خلقت روابط اجتماعية جديدة وسط النشطاء، وبين النشطاء وقواعدهم الشعبية، وبين النشطاء وممثلى الدولة. وأصبحت الروابط الاجتماعية الجديدة، خارج أية مطالب جماعية قدمها النشطاء للمقرطة، بمثابة مواقع حيوية للمقرطة.

كيف كان ذلك؟ الديناميات الداخلية للحركات الاجتماعية فعّلت الطبقات الثلاثة من عمليات تعزيز الديمقراطية- عمليات قامت بمقرطة السياسة العامة مباشرة عن طريق توسيع وتسوية المشاركة السياسية الجماعية، وعمليات عزلت السياسة العامة عن الأشكال الموجودة من انعدام المساواة الاجتماعية، وعمليات أخرى قللت من انعزال شبكات الثقة عن الفاعلين السياسيين الرئيسيين. وبقدر ما عزز نشاط الحركة الاجتماعية خلق فاعلين سياسيين جماعيين معترف بهم ومستقلين، يضمون أعضاء متناغمين متنوعين اجتماعيًا ويدمجون شبكات الثقة المتميزة الخاصة بها، بقدر ما ازدادت تأثيراتها المقرطية. وفى المقابل، بقدر ما عملت تلك الحكومات على تدمير وتغيير المسار وتشتيت وتجاهل أو انتقاء

تحالفات الحركة الاجتماعية، وشبكات الثقة الخاصة بها بقدر ما تعثرت المقرطة. فبعد الانتشار الواسع لنشاط الحركة الاجتماعية الفرنسية فى ثلاثينيات القرن العشرين، على سبيل المثال، سرعان ما أوقف الاحتلال الألمانى جميع أو أغلب الحركات الاجتماعية المعروفة، والتى كانت قد ساهمت بدورها فى مقرطة الدولة إبان تلك السنوات العصيبة (Gildea 2002, Jackson 2001, Tartakwsky 1997).

واختصارًا، يمكن القول بأن انتشار الحركات الاجتماعية يعزز المقرطة بشكل رئيسى فى أنظمة حكم تتسم بما يلى: (أ) أنها خلقت حكمًا مباشرًا مؤثرًا نسبيًا من خلال إدارة مركزية بدلاً من حكم الوسطاء intermediaries ذوى الامتيازات أو حكم القطاعات الكميونية communal segments، (ب) أنها أسست مع ذلك، على الأقل النذر اليسير من المقرطة، بأى طريقة كانت. وقد خلقا هذان الظرفان احتمال أن يكون لتوليفة الحملات، وعروض الوقفة، وتحركات الحركة الاجتماعية أثرٌ كبيرٌ على السياسة العامة، حيث يشكل غيابها عوائق لا يمكن التغلب عليها أمام فاعلية الحركة الاجتماعية. وفى هذه الظروف، أحيانًا ما تقوم استراتيجيات الحركة الاجتماعية بالتعزيز المباشر للمقرطة، وذلك بتعبئة مطالب فعالة لصالح التشاور المتمتع بالحماية. حيث أنه بالرغم مما وقع فى النهاية من استبعاد مشاركى الطبقة العاملة، فإن التعبئة الإصلاحية البريطانية التى استندت على الحركة الاجتماعية فى ١٨٣٠-١٨٣٢ قد دفعت النظام البريطانى نحو تطبيق قدر أكبر من الاتساع والمساواة والتشاور الملزم، والحماية، المعترف بها على نحوٍ مطلق، بينما أسست فى الوقت ذاته سبقًا ونموذجًا لتعبئات لاحقة مؤيدة للديمقراطية.

لكن استنادًا على ما بينه المسح التاريخى الذى قدمناه، فإن تلك الحركات الاجتماعية العلنية الفاعلة المناصرة للديمقراطية نادرًا ما تتشكل؛ بل الأمر الأكثر تكرارًا فى الغالب، أن يملى المشاركون فى الحركات الاجتماعية مطالبًا فى صالح برامج أو هويات أو مكانة تكون أكثر خصوصية وتحديدًا، مطالب لا يكون لها بالضرورة فى حد ذاتها صلة بالمقرطة. فإعاقة بناء طريق سريع على سبيل المثال، أو تأييد الإجهاض أو معارضته، أو تقديم حقوق الشعوب الأصلية، والمطالبة بمداس أفضل من خلال تحركات الحركة الاجتماعية كل هذا دون شك يستفيد من الحريات الديمقراطية، لكنها لا تزكى بالضرورة من حالة الديمقراطية.

بالرغم من ذلك، فإنه على المستوى التراكمى، هناك عدة أنواع من حملات الحركة الاجتماعية تساهم فى المقرطة. وهو ما يحدث عمومًا عندما تقوم هذه الحملات بالتالى:

- خلق تحالفات تقطع حدود مطلقة مهمة فى السياسة العامة (مثل انضمام الأعضاء المشهورين فى الطبقة الحاكمة الفلبينية إلى عامة الناس فى مانيلا لمعارضة "جوزيف إسترادا")؛
- تشكيل مجموعة من السماسرة brokers يتمتعون بمهارة تشكيل التحالفات وقطع الحدود أو عبورها (مثال: أن يقوم النشطاء الأمريكان، المنطلقون من الكنيسة والجمعيات، بتجميع كلاً من النسويين وأنصار إلغاء الرق وأنصار الاعتدال temperance معًا فى حركة واحدة)؛
- القيام بشيئين فى وقت متزامن: (أ) تأسيس صلات مع فئات من المواطنين كانت فيما سبق غير معبئة ومستبعدة، خاصة أولئك المتوطدين فى شبكات ثقة متفرقة أو مقسمة منعزلة، و(ب) تشكيل تحالفات بين تلك الجماعات المعبئة حديثًا والفاعلين السياسيين القائمين (مثال: الإصلاحيون الهنديون يحشدون التأييد من أعضاء الطبقات المفقرة والمهمشة أو الموصومة).

اختصارًا، يمكن القول أن الحركات الاجتماعية تعزز المقرطة- سواء كبرامج علنية أو كمنتجات ثانوية لتحركاتها- وذلك عندما توسع مجال أو عدد المشاركين فى السياسة العامة، وتساوى بين ثقل المشاركين فى السياسة العامة، وتضع الحواجز أمام الانتقال المباشر لأشكال عدم المساواة المطلقة إلى السياسة العامة، و/أو تدمج شبكات ثقة تعرضت فيما سبق للتقسيم فى السياسة العامة. وكانت بريطانيا العظمى فى أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات من القرن التاسع عشر تبدو كمكان عززت فيه الحركات الاجتماعية المقرطة بأغلب هذه الطرق. ومن الجهة المقابلة، تعزز الحركات الاجتماعية "نزع المقرطة" عندما تحد من عدد المشاركين فى السياسة العامة وتزيد من عدم المساواة وسط المشاركين فى السياسة العامة، وتنقل أشكال عدم المساواة المطلقة بشكل مباشر إلى السياسة العامة، و/أو تعزل شبكات الثقة عن السياسة العامة. وللأسف، كانت الهند فى أوائل القرن الحادى والعشرين تبدو كمكان يمكن فيه لنشاط الحركات الاجتماعية المستقطب والمتفرق بين الهندوس والمسلمين أن يؤدى إلى نزع المقرطة عن النظام السياسى.

بوضع هذه التأثيرات فى الاعتبار، يمكننا أن نبقى على الأمل فى أن أحداث التعبئة التى وقعت أوائل القرن الحادى والعشرين ضد المؤسسات المالية العالمية سوف تعزز المقرطة على مستوى دولى وذلك بجر عدد كبير من الجماعات الجديدة التى لم يسبق تعبئتها إلى السياسة العامة الدولية. ويكمن الأمل فى أن تفضى العمليات المعيارية للمقرطة- أى زيادة الأعداد والاتصالات بين المشاركين فى السياسة العامة، والتساوى فى الموارد والاتصالات وسط هؤلاء الناس، وعزل السياسة العامة عن أشكال انعدام المساواة الاجتماعية الموجودة، ودمج شبكات الثقة الشخصية فى السياسة العامة- أن تفضى فى النهاية وفى تلك البلدان مثل كازاخستان وبيلاروسيا والصين إلى تعزيز كل من الديمقراطية والحركات الاجتماعية.

بالرغم من ذلك، فإنه على مستوى عالمى، قد يساورونا نفس القدر من القلق من أن يصبح الوصول الانتقائى إلى المنظمات غير الحكومية والاتصالات الالكترونية مدخلاً لأشكال جديدة من انعدام المساوة فى السياسة العامة الدولية ومن ثم يعزز من نزع المقرطة. وبقدر ما تفقد الحكومات القومية السلطة على إنفاذ برامج الحركات الاجتماعية، بقدر ما ستنحدر الديمقراطية عامة على المستوى القومى. وبدون التوليفة المطلوبة من اليقظة والتطوير التى يمارس عليها الديمقراطيون والنشطاء أنفسهم نوعًا من السيطرة الجزئية، فإن مستقبل الديمقراطية ومستقبل الحركات الاجتماعية سيظل غير آمن.

الفصل السابع

مستقبل الحركات الاجتماعية

فى مدينة "هومر" Homer، بولاية ألاسكا، تلتقى قنـــاة "كـــوك" Cook Inlet بخليج ألاسكا. ووفقًا للغرفة التجارية التابعة لها، تشغل المدينة ذات الأربعـــة آلاف نسمة موقعًا طبيعيًا على خليج "كاشماك" Kachemak Bay، قِبَـــال "جبـــال كينـــاى" Kenai Mountains. وقد كانت "هومر" ذات يوم منجما للفحم، وهـــى الآن تعتمـــد بشكل رئيسى فى مصادر رزقها على المصـــايد التجاريـــة- ســـمك الســـالامون، والهاليبوت(٦١) halibut المتوافر بغزارة- إلى جانب اعتمادها على السياحة. وتمثل المدينة بما تتمتع به من حيوانات "الإلكة"(٦٢) والدببة، والبفن(٦٣) والنسور، وخنازير البحر(٦٤) والحيتان القاتلة القريبة من متناول يدك، تمثل الوجه المضـــاد لمـــدينتى نيويورك، إنها جديرة بالزيارة.

ربما يندهش سكان "هومر" إذ يعلموا أنهم فيما يقومـــون بـــه مـــن أعمـــال التظاهر demonstration التى أخذت مؤخرًا طابع الروتين الأسبوعى مدينون بعض الشيء إلى الانتصارات العنيفة التى حققها فى ستينيات القرن الثامن عشر محرض فاسق من دهماء لندن، وكذلك إلى التحريض المناهض لبريطانيا الذى وقـــع فـــى بوسطن فى الوقت نفسه تقريبًا وقام به صانع للجعة مُفلس. لكننا الآن ندرك أنهـــم مدينون لهما. فجون ويلكز، وصمويل آدامز، ومعاونيهم قد بدءوا بالفعل عمل شىء ما. ومازال مواطنو "هومر" يستخدمون نسخة القرن الحادى والعشرين مـــن ذلـــك الابتكار الذى حدث فى القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر.

---

(٦١) أكبر سمك بحرى مفلطح الجسم يؤكل. [المترجم]
(٦٢) Moose: حيوانات ضخمة من فصيلة الأيليات موطنها المنطقة القطبية الشمالية. [المترجم]
(٦٣) Puffin: البفن طائر بحرى من طيور المحيط الأطلنطى يمتاز بمنقاره الضخم. [المترجم]
(٦٤) Porpoises: من رتيبة الحيتان وفصيلة الدلفينيات. [المترجم]

فى إبريل/نيسان ٢٠٠٣ نشرت "هومر نيوز" Homer News قصة مثيرة فى هذا الشأن، جاء فيها:

> أصبح يوم الاثنين هو اليوم الذى يشن فيه مؤيدو الحرب ونشطاء السلام مظاهرات متزامنة على ناصية "بايونير آفينو Pioneer Avenue" و"ليك ستريت Lake Street"، مثيرين وابلاً من الصياح والتهليل- وما يطرأ من سبابٍ وابتذال- من راكبى الدراجات المارين. فى الوقت نفسه، أصبح يوم السبت هو اليوم الذى تُشهر فيه "آنكور بوينت Anchor Point" مطالبها كقطب الرَّحَى فى حشد الوطنيين.

فى "آنكور بوينت" المجاورة:

> ذكرت "ديانا تشيسر" Deanna Chesser أنه لم يكن هناك نشطاء سلام، حيث تجمع ما يقرب من ٩٠ شخصًا لإظهار تأييدهم للتحرك العسكرى فى العراق والجهود التى يبذلها الرجال والنساء فى الجيش الأمريكى. "ليس بيننا أية امرأة ترتدى ملابس سوداء،" قالتها تشيسر، مشيرة إلى الحادث المزامن فى "هومر" للشبكة العالمية التى تدافع عن السلام والعدالة. ويخطط منظمو الحشد فى "آنكور بوينت" لأداء متكرر يتم ظهر كل سبت، إضافة إلى الموسيقا وكلمات المتحدثين. وقد ذكرت "تشيسر" التى كان ابنها "دافين" Davin قد أرسل مؤخرًا إلى الكويت أنها تتوقع تحولاً أكبر.

عودة إلى "هومر":

> بينما كان هؤلاء يُظهرون تأييدهم للحرب التى تقودها الولايات المتحدة على العراق قاطرين وراءهم جميع من فى "آنكور بوينت" فى أيام السبت، كانوا وقتها فقط قد بدءوا طوال الأسابيع الماضية ينضمون إلى نشطاء السلام على ناصية "بايونير" و"ليك". فى الأسابيع السابقة على هذا، كان من الممكن للمارة المتجمعين فى الخارج وقت الظهيرة فى أحد

أيام الاثنين أن يروا إحدى الاعتصامات الواجمة والصامتة على الناصية التى كانت أيضًا موقعًا للنصب التذكارى لمحاربى "هومر". ووجود المحتجين فى واجهة النصب التذكارى أثار الأحقاد وسط بعض السكان، الذين كانوا يدفعون لدعوة البدء فى حشد مضاد ومتزامن. "نريد أن نستعيد الناصية،" قالها المتظاهرون ملوحين بالأعلام. "لما لا تُصَلّو لجنودنا بدلاً من أن تُصلّو للعراقيين؟" صاح بها أحد المارة من راكبى السيارات ردًا على تأكيد امرأة ترتدى الأسود بأن اعتصامهم مُهدى إلى روح المفقودين فى الحرب.

إلا أن "شارون وايتال" ذكرت أنها تعتقد أن اختيار الوقوف بالقرب من النصب التذكارى إنما يرمز إلى الاكتراث بجميع من فقدوا أرواحهم فى الصراع العسكرى. "فصحيح أن كثيرًا منا هناك لأننا ننتحب على فقدان المحاربين،" قالتها وايتال، مضيفة أن وجود كلتا المجموعتين يتقاسمان الموقع يعطى أيضًا رمزا قويًا على أن الحرية تأخذ مجراها.

وردت بعض التقارير عن بعض التصرفات غير السارة المتبادلة بين المجموعتين، وجاء ما حدث يوم الاثنين كعلامة على تلك التصرفات، فقد وقف ما يقرب من ١٠٠ شخص على الناصية وانقسموا بشكل متساو؛ وقفت الجماعة الملوحة بالأعلام بارزين أنفسهم على واجهة الرصيف الذى اصطفوا عليه ملوحين بالأعلام، وقاموا بإطلاق الهتافات حيث صفق العابرون بالسيارات ولوحوا لهم. على الجانب الآخر منهم كان الآخرون على بعد ١٥ ياردة، صف من النساء يرتدون الملابس السوداء انضم إليهم عدد من الرجال ارتدوا أيضًا ملابس سوداء وظلوا صامتين طوال اعتصامهم. "أنا لا أشعر بالجرم أن هناك مجموعتين تعبران عن موقفهما،" قالتها "وايتال"، مشيرة إلى لافتة تحمل شعارًا مشهورًا فى كثير من الاحتجاجات على مستوى البلاد، وهو: "هكذا تكون الديمقراطية." (Homer News 2003b; المسافات وعلامات الترقيم مضافة).

فى "هومر"، كانت ناصية "بيونير أفينو" و"ليك ستريت"، حيث وقف الفريقان يضم كل منهما حوالى ٥٠ شخصًا على بعد ١٥ ياردة من الآخر، لا تصور فقط ملامح النصب التذكارى للحرب فى هذه المدينة بل أيضًا أجهزة الشرطة والمطافئ

بها. وقد أطلق النشطاء مواجهاتهم السلمية فى واحد من مواقع "هومر" المركزية. وتقع "آنكور بوينت" موقع الاحتفالات الوحيدة المؤيدة للحرب على بعد ١٦ ميلاً غرب "هومر" على طريق "ستيرلنج" السريع. Sterling Highway، والذى يؤدى إلى "خليج كاشماك" إلى "آنكوراج" Anchorage. وبما أن بها مدرسة واحدة فقط ابتدائية فإن الحافلة المقلة لمراهقى "آنكور بوينت" تمر بطريق "ستيرلنج" إلى "هومر" حيث يتلقون تعليمهم بالمدارس الثانوية، وحيث يتفاعل الناس من المدينتين غالبًا مع بعضهم البعض. واليوم الذى كتبت "هومر نيوز" عن العروض الثنائية لمدينة "هومر" الخاصة بعواطف مناهضة الحرب وتأييدها، قامت أيضًا بتقديم تقرير من "آنكور بوينت". وقد وصفت المقالة الثانية الربطات الصفراء المربوطة فى الأشجار على مر المدينة الصغيرة والناس المدعوين للخارج لحشد جديد على طول "ستيرلنج هايواى". وقيل أن على المشاركين إحضار أعلامٍ أمريكية وصور لأعضاء الأسرة الذين يخدمون فى حرب العراق (Homer News 2003c).

لن يجد أى فرد من أمريكا الشمالية- ظل يقظًا ومتابعًا للأخبار القومية والدولية فى ربيع ٢٠٠٣- أية صعوبة فى فك شفرة أحداث إبريل/نيسان فى "هومر" و"آنكور بوينت". ليس فقط فى أمريكا الشمالية بل أيضًا على مستوى العالم كله يمكن التعرف على هذه الأحداث بصفتها مظاهرات شوارع، أى الوسيلة المعيارية لإعلان التأييد أو المعارضة فيما يتعلق بقضايا سياسية. فى هذه الحالة مثلت المظاهرات والمظاهرات المضادة المعارضة والتأييد للتدخل العسكرى للولايات المتحدة فى العراق. فى الأيام نفسها، عندما خرج مواطنو "آنكور بوينت" و"هومر" إلى الشارع، كان هناك مئات من المتظاهرين فى أماكن أخرى من العالم؛ بعضهم بالمثل كانوا مكترثين بالحرب على العراق، لكن معظمهم تناولوا قضايا أخرى ملحة على المستوى المحلى. فى بداية القرن الحادى والعشرين، بدت مظاهرات الشوارع أداة سياسية لجميع الأغراض- ربما أقل تأثيرًا على المدى القصير من شراء ذمة مشرع أو القيام بانقلاب عسكرى، ولكن فى النظم الديمقراطية وشبه الديمقراطية كانت بديل مهمًا للانتخابات واستطلاعات الرأى وكتابة الخطابات كطريقة للتعبير عن المواقف العامة.

بالرغم من أن الأخبار الآتية من "هومر" و"آنكور بوينت" لا تنم عن كل هذه الملابسات، إلا أننا رأينا أن مظاهرة القرن الحادى والعشرين لها بالفعل شكلين

رئيسيين مختلفين: فى الشكل الأول وهو نمط "هومر" يتجمع المشاركون فى موقع عام ذى تأثير رمزى قوى، حيث يستعرضون من خلال الخطب والتحركات التزامهم وتضامنهم الجماعى تجاه قضية محددة. فى الشكل الثانى، يتقدم المتظاهرون عبر الشوارع العامة يستعرضون مظاهر مشابهة تعبر عن ارتباطهم بالقضية. فى الغالب، يلتقى الاثنان بالطبع، حيث يسير النشطاء لمكان مفضل للاحتشاد، أو فى صورة صفوف متعددة يتوافدون من أماكن مختلفة لنقطة إلتقاء واحدة، تكون ذات تأثير رمزى قوى.

من حين لآخر، كما حدث فى "هومر" يظهر متظاهرون معاديون للدفاع عن وجهة نظر مضادة أو لمعارضة أحقية المتظاهرين فى احتلال أماكن بعينها. ويحدث على نحو متكرر أن يعسكر رجال الشرطة أو الجنود على طول خط المسيرة أو حول مكان التجمع. وأحياناً ما تحجب الشرطة أو الجنود وصول المتظاهرين إلى أماكن مهمة أو بنايات أو نُصب تذكارية، أو أشخاص. أحياناً أيضًا يفرقون عن عمد المتظاهرين عن المتظاهرين المضادين. وكما فى "هومر" غالبًا ما يشير المارة بعلامات التحبيذ أو الرفض للقضية التى يؤيدها المتظاهرون. وهؤلاء قد ينضمون لاحقًا للمناقشة فى وقت الغداء أو يرسلون خطابات لمحررى الصحف. "ديفيد بيترمان" David Bitterman من "هومر" كتب رأيه إلى جريدة "هومر نيوز":

> كنتُ مارًا بسيارتى مؤخرًا فى المدينة، ولاحظت جماعة من النساء يرتدين ملابس سوداء كن واقفات على طول "بيونير أفينو" بالقرب من قسم المطافئ. وقد خرجت من البلدة بعد قليل ولم أعرف القصة وراء هؤلاء السيدات. وعندما سألت زوجتى، أخبرتنى أنهن كانوا يحتججن على الحرب. وعلقت قائلة أنه لمن السخرية أن يحمى الجيش حق الناس فى الاحتجاج ضد بلادنا والقوات المسلحة.

ووصفت عائلة "بيترمان" ابنها، وهو أخصائى فى الجيش الأمريكى المتمركز فى ألمانيا بأنه انضم إلى الجيش لحماية بلاده بعد هجمات الحادى عشر من سبتمبر/أيلول. قدم "بيترمان" حجة على أن الحرب كانت ضرورية من أجل الدفاع عن الحرية:

إن جنود بلدنا، والطيارين، والمارينز وحراس الشواطئ جميعهم الآن بالفعل فـــى الميـــدان. إنهـــم يخـــدمون ٢٤-٧-٣٦٥[٦٥] ليحموننا من هؤلاء الذين سيلحقون بنـــا الضـــرر. وأى عمـــل يضعف أفراد قواتنا المسلحة لا يخدم سوى فى تقوية وتشـــجيع أعدائنا. هل سأقول أن هؤلاء النساء المرتدين ملابـــس ســـوداء غير وطنيات؟ لا، إنهن غير واعيات. (Homer News 2003a).

بمجرد أن فرغت زوجة السيد "بيترمان" من تقديم توضيح مبدئى، التقط هو نقطة المظاهرات وقدمها بوضوح. فالرمزية وتصميم التجمع لمظاهرات الشـــارع تنافس تلك الخاصة بالاقتراعات التى تتم على نجوم البيسبول والفن. لكن مراكـــز التسجيل فى حالتنا هذه تكون حول قضايا عامة محل صراع وليست علـــى مكانـــة اتحاد أو سمعة اجتماعية.

وكما بينا فى الفصول الأولى، فإن مظاهرات الشارع يكـــون لهـــا بعـــض الأشكال المشابهة المتعارف عليها، مثل: المواكب الاستعراضية للبلدية municipal parades، والمؤتمرات الحزبية، والحشود الانتخابية. لكن معظم المـــواطنين فـــى البلدان الديمقراطية يعرفون الفرق. فالمشاركون فى مثل هذه الأحداث أحيانـــا مـــا يطوعونها نحو أشكال وبرامج المظاهرات، مثلما يحدث من ارتداء رموز مرئية أو إطلاق شعارات تأييد لقضية ما فى افتتاح حفلات الجامعة. هناك كثير من المبادئ المماثلة تنطبق على الأشكال المشابهة: تفريق أو فصل المشاركين عن المـــارة أو المراقبين، وجود حراس للإحاطة بالحشد، الخ. وبالنظر إلى الأمر عامة، فإن هـــذا المدى من التجمعات يبين لنا عدة أشياء: ١) ترابط ملحوظ، ٢) تباين فى التنظـــيم الداخلى، ٣) توحد وتناسق على كل المستويات فى الأماكن والبرامج والمشاركين.

لقد ربطت الفصول السابقة مظاهرات الشارع بشكل من أشـــكال الصـــراع السياسى أكبر وأكثر تطورًا، يبلغ من العمر قرنان من الزمن، ألا وهـــو الحركـــة الاجتماعية. وقد وثقت الفصول التوليفة المتميزة للحمـــلات وذخيـــرة التحركـــات وعروض الوقفة فى شكل من أشكال السياسة لم توجد فى أى مكان قبل منتصـــف القرن الثامن عشر، وأصبحت منذ ذاك الحين متاحة للمطالبة بالحقوق بطرق شعبية

(٦٥) أى ٢٤ ساعة فى اليوم، ٧ أيام فى الأسبوع، و٣٥٦ يوم فى السنة. [المترجم]

فى كثير من أنحاء العالم وعلى مدى قرنين لاحقين. ووثقت الفصول أيضًا الثنائية الإعجازية الرائعة للحركات الاجتماعية: فهى من ناحية يمكن التعرف عليها عامة بسهولة تامة من حيث ملامحها العريضة، ومن ناحية أخرى يمكن تعديلها بشكل مذهل وفقًا للوقائع والتعبيرات المحلية. هذه الثنائية تتجاوز كما أوضحنا الأحداث التى نقلناها من "هومر" وآنكور بوينت."

وحيث أننا نقترب من نهاية كتاب يتتبع حقائق تاريخية، فلنستمتع ببعض الخيال. لنفترض أنه فى إبريل/نيسان ٢٠٠٣ انتقل كل من "جون ويلكز" John Wilkes، و"صمويل آدامز" Samuel Adams من ستينيات القرن الثامن عشر، وسافر الاثنان إلى "خليج ألاسكا"، "كوك إنتل"، "هومر"، "آنكور بوينت". ولنفترض أنهما شاهدا المظاهرات فى المدينتين، وتجاذبا أطراف الحديث، لنرى إذا ما كانا قد ميزا ما كان يقوم به هؤلاء الناس فى القرن الحادى والعشرين، ولماذا:

ويلكز: لم أر فى حياتى شيئًا كهذا.

آدامز: نعم، أنا أيضًا.

ويلكز: لكن يبدو أنه شيء يشبه خدمة كنسية...

آدامز: أو عرض للعمال.

ويلكز: أين الجمهور؟ إلى من يتحدث هؤلاء؟

آدامز: وأين الجنود أو الكونستابلات؟(٦٦)

ويلكز: لكن الأمر مازال مألوفًا بعض الشيء، إنهم يتجادلون حول الحرب.

آدامز: تعرف، إن هذا يذكرنى بحملة انتخابية، مع الناس المرتدين ألوان المرشحين، وإطلاق الشعارات، والتجمع فى الميادين الرئيسية، والمسيرة عبر الشوارع الرئيسية.

ويلكز: فيما عدا أن هذا متحضر. كيف يتوقع هؤلاء أن يسفر ما يفعلونه هذا عن إحداث أى فرق؟

آدامز: ربما ينبغى أن نسألهم.

---

(٦٦) شاع استخدام كلمة الكونستابل كما هى فى بعض اللغات الدارجة، خاصة المصرية، و constable تعنى نفر البوليس أو الشرطة. [المترجم]

المواجهة الخيالية لا تبين لكل من "ويلكز" و"آدامز" الجهاز الكامل للحركة الاجتماعية فى مجرى عمله: أى توليفة التحركات المتعددة وعروض الوقفة فى القيام بمطالب مستدامة ومنسقة للبرنامج، والهوية، و/أو المكانة. ولا تخبرهم كذلك عن كثير من النشطاء الآخرين خارج "هومر" و"آنكور بوينت" الذين ينضمون بالمثل إلى حركات اجتماعية تأييدًا ومعارضة للغزو الأمريكى للعراق، والذين غالبًا ما يوظفون البيانات الإخبارية والالتماسات واللقاءات العامة بالإضافة إلى مظاهرات الشارع. لكن المحادثة المتخيلة تطرح أسئلة مهمة حول حاضر ومستقبل الحركات الاجتماعية. هل فقدت الحركة الاجتماعية فاعليتها السياسية؟ هل تدويل السلطة، والسياسة، وتنظيم الحركة الاجتماعية يبطل مفعول جهود الهواة، أو الجهود المحلية، أو الإقليمية أو حتى القومية؟ إذا كانت أشكال الحركات الاجتماعية تغيرت بشكل كبير على مر القرنين الماضيين، فما هى التغيرات الأخرى التى يمكن توقع مشاهدتها فى القرن الحادى والعشرين؟

كيف يمكننا قراءة المستقبل ؟

الأمر المرجح فى سبيل الإجابة على كل تلك الأسئلة أن نستعين بالمقياس القديم: وهو "حَسَب." أو يتوقف الأمر على. فالأمر بلا شك يتوقف على أى البلدان، وأية قضايا، وأى مطالبين، وأية أهداف فى ذهننا؛ فمثلاً بالنسبة لهذه اللحظة يبدو مستقبل الحركات الاجتماعية فى زيمبابوى وكازاخستان معتمًا، فى حين مازالت الحركات الاجتماعية فى كندا وكوستاريكا تبدو فى حالة من النشاط. وفى لحظة كتابتى لهذه السطور، هناك حركات احتجاجية مناهضة للقوة العسكرية الأمريكية تحقق تقدمًا ضئيلاً، بينما الحركات الساعية لكبح جماح قوة منظمة التجارة العالمية تجذب على الأقل تأييدًا حيويًا على المستوى الدولى. لكن بشكل أعم لابد أن نميز بين عدد من المسارات المستقبلية الممكنة للحركات الاجتماعية من ناحية، وبين عدد من الأحجام المختلفة من الحركات الاجتماعية من ناحية أخرى. الشكل (٧-١) يضع هذه التمييزات فى منظومة واضحة.

يتألف الشكل من بُعدين رئيسيين، الأول هو اتجاهات التغير من النمو إلى الانحدار، والآخر عبارة عن مدرجات من المحلى إلى العالمى. ويمثل المدرج

"العالمى" فى النموذج التوضيحى ما عبر عنه المدافعون المعاصرون عن النشاط الانتقالى من إمكانية أن يصبح الفاعلون والمستهدفون الدوليون مجرد روتين فى الحركات الاجتماعية المستقبلية، ليس هذا فحسب بل أيضًا أن تقوم الحركات الاجتماعية على نحو منتظم بتنسيق رفع المطالب الشعبية على مستوى العالم بأكمله. فى الوقت نفسه، يحذو الرسم التوضيحى فى فحواه حذو ما توصلنا إليه فى الفصل الخامس، بالتأكيد على أنه بالرغم مما شهدته الحركات الاجتماعية من بعض التدويل، إلا أنها مازالت تواصل حدوثها على المستويات المحلية والإقليمية والقومية فى أوائل القرن الحادى والعشرين.

من ناحية أخرى يعكس الشكل (٧-١) تقسيمًا لسلسلة من التغيرات الإضافية المحتملة فى الحركات الاجتماعية إلى بعدين متساويين رصدناها وهى تحدث فى أيامها الأولى: تغيرات فى الحملات، وذخيرة التحركات، وعروض الوقفة. والمؤكد أن القرن الحادى والعشرين سيأتى بمطالب جديدة فيما يتعلق بالبرنامج والهوية والمكانة- قضايا جديدة للحملات- حيث أن السنوات الأولى من القرن كانت غير متخيلة؛ ولنفترض على سبيل المثال، أن نشطاء حقوق الحيوان أطلقوا حملات لكسب حقوق المواطنة للقرود العظمى. من المؤكد غالبًا أن شخصًا ما سيخترع تحركات جديدة للحركة الاجتماعية ومن ثم يغير الذخيرة العامة للحركة الاجتماعية؛ ولنفكر فى إمكانية أن يكون النشطاء فى كبسولات الفضاء يذيعون رسائلهم عبر جميع الموجات الهوائية العالمية. كما أن عروض الوقفة ستتطور كذلك، ربما بتبنى تكنولوجيات ستذيع بشكل مكثف كم عدد الناس المؤيدين أو المعبرين عن تأييدهم أو معارضتهم لمطلب حركة اجتماعية معينة- حيث سنعطى مدلولاً إضافيًا لعنصر العدد فى تركيبة عروض الوقفة WUNC.[٦٧] لو عاشت الحركات الاجتماعية فى القرن الحادى والعشرين، فإنها ستشهد بالتأكيد كثيرًا من التحول فيما يتعلق بالحملات، وذخيرة التحركات، وعروض الوقفة.

وبالرغم من تجاهل تلك التغيرات فى نسيج الحركات الاجتماعية، فإن الرسم التوضيحى يشير ضمنًا إلى مدى واسع جدًا من الإمكانات الافتراضية وربما يمكننا، على سبيل المثال، أن نتخيل توليفة مستقبلية يكون قوامها:

---

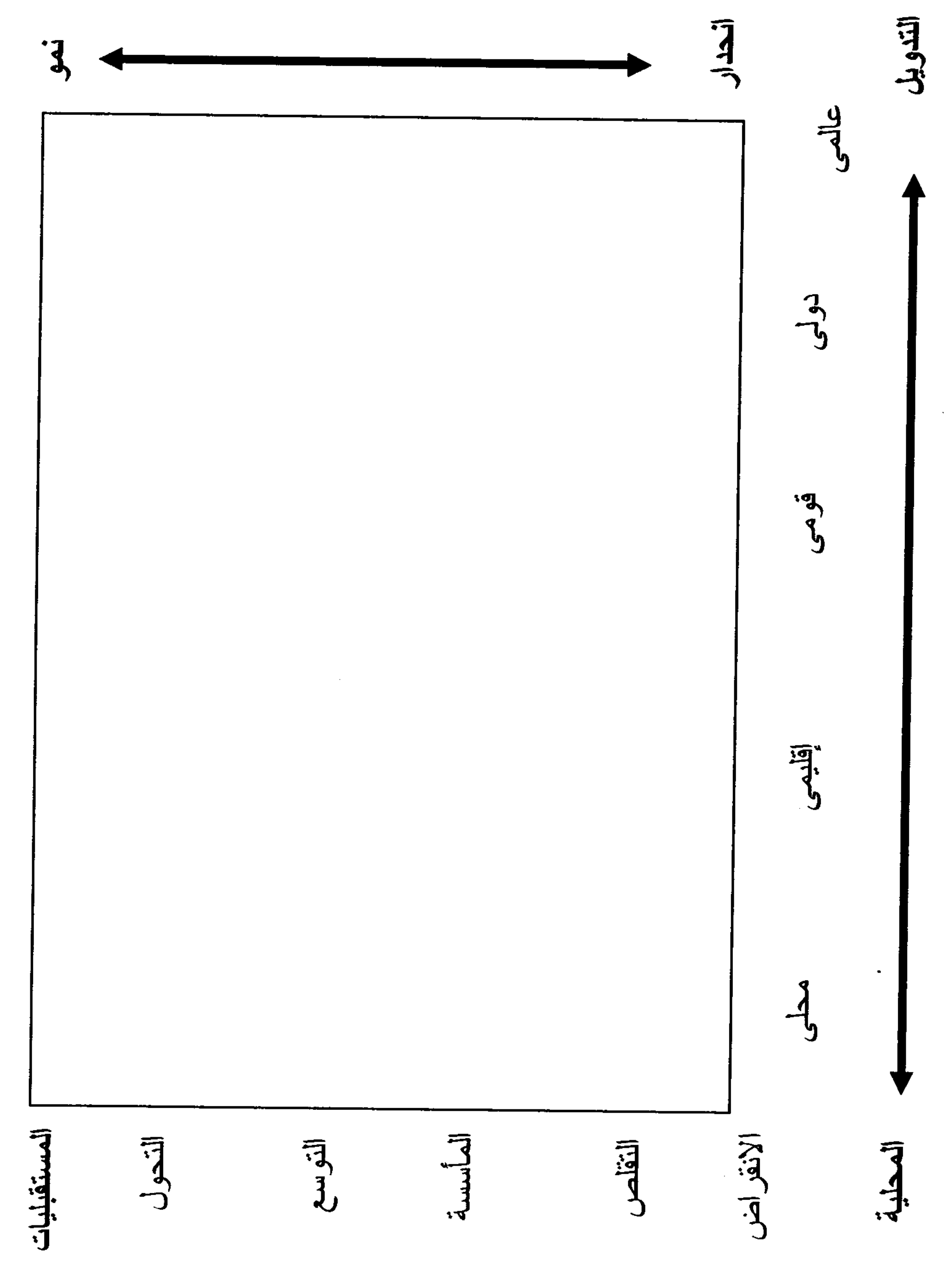
(٦٧) لنتذكر مرة أخرى أن هذا المختصر WUNC يشير إلى الجدارة والوحدة والعدد والالتزام راجع الفصل الأول. [المترجم]

انقراض للحركات على المستوى المحلى،

ومأسسة لها على المستوى القومى،

وتوسع + تحول مؤثر على المستوى العالمى؛

وسيكون هذا متوافقًا مع تنبؤات بعض المحللين المتحمسين للرابط الإلكترونى فى الحركات الاجتماعية. أو قد يمكننا تخيل انحدارات كبيرة فى سلطة الدولة تنجم عن تنشيط متزامن للحركات الإقليمية والدولية المترابطة، وذلك على طريقة مطالب حقوق الشعوب الأصلية أو الاستقلال الإقليمى التى تحصل على قوة من الدول لكنها أيضًا تتلقى تأييد وضمانات من المنظمات الدولية.



شكل ٧-١ المستقبليات الممكنة للحركات الاجتماعية من مختلف المستويات

وحسب الرسم التوضيحى فإن تحولاً كليًا لليمين سيعنى أن الحركات الاجتماعية المحلية والإقليمية وربما حتى القومية تفسح طريقًا للحركات الدولية والعالمية: أى تدويل ممتد. وتحولاً عامًا إلى اليسار -ليس متوقعًا كثيرًا هذه الأيام- سيعنى انحدارًا فى حركات كبيرة الحجم فى صالح حركات محلية جديدة. وتحولاً دقيقًا لأعلى سيدل على توسع عام وتحول فى نشاط الحركات الاجتماعية. التحركات الأفقية نحو الوسط ستدل على مأسسة واسعة الانتشار: العالم كله منخرط فى حركات اجتماعية بأحجام متعددة، ولكن مع منظمات غير حكومية، ومدبرى حركات اجتماعية محترفين، وعلاقات قريبة بالسلطات السياسية تسيطر على العمل. أسفل النقطة المتوسطة، سيكون التحول العام لأسفل ممثلاً لانحدار أو اختفاء للحركات الاجتماعية، مثله مثل التحول العابر لمحور الشكل. التنبؤات الأكثر حذقة سوف تصور لنا مسارات منفصلة للحركات الاجتماعية على مستويات مختلفة الأحجام، مثل التوسع والتحول فى الحركات الاجتماعية الدولية فى الوقت نفسه الذى تبدأ فيه حركات اجتماعية محلية وتأخذ فى المأسسة.

ولا بد، بالطبع، أن تكون هناك أرضية لأية تنبؤات حول نوع المعرفة التى علينا أن نلم بها من جراء البحث فى قرنين من تاريخ الحركات الاجتماعية. ولنتذكر الحجج الرئيسية للكتاب:

من أصول نشأتها فى القرن الثامن عشر فصاعدًا، لم تمض الحركات الاجتماعية كأداءات فردية أو منفردة، ولكن كحملات تفاعلية. الآن ينبغى أن تكون هذه الملاحظة قد أصبحت مبرهنة على نفسها. وأهميتها هنا تأتى كمُذكّر لنا بأن التنبؤ بالحركات الاجتماعية المستقبلية يتضمن التفكير حول العلاقات المتغيرة وسط المطالبين بالحقوق، وأهداف هذه المطالب، والجماهير، والسلطات وليس مجرد استنتاج الملامح الأكثر ظهورًا لأداءات الحركات الاجتماعية. ولنتذكر تفاعل الحركات والحركات المضادة، والسلطات، والناس، والقوى الخارجية على مستوى عالم اشتراكية الدولة سريع التغير عام ١٩٨٩.

الحركات الاجتماعية تضم ثلاثة أنواع من المطالب: البرنامج، والهوية، والمكانة.

مطالب البرنامج تتضمن دعم أو تأييد أو معارضة معلنة للتحركات الفعلية أو المقترحة من قبل المستهدفين من مطالب الحركة. أما مطالب الهوية فتتألف من

تأكيدات على إننا "نحن" –المطالبين – نشكل قوة موحدة يُعتد بها. وصفات الوقفة (الجدارة، والوحدة، والزخم العددى، والالتزام) تساند مطالب الهوية. ومطالب المكانة تؤكد روابط ومتشابهات لفاعلين سياسيين آخرين، على سبيل المثال الأقليات المستبعدة، أو جماعات المواطنين المنظمين جيدًا، أو المؤيدين المخلصين للنظام. وهم أحيانًا ما يكونون مكترثين بمكانة الفاعلين السياسيين الآخرين، مثل ما يحدث فى الدعاوى إلى إخراج المهاجرين أو إقصائهم من المواطنة. وقد كشف لنا القرن التاسع عشر فى الولايات المتحدة عن مدى مذهل (أحيانًا محبط) من مطالب البرنامج والهوية والمكانة فيما يتعلق بأى الفئات راديكالية وعرقية ومن حيث النوع الاجتماعى تستحق حقوق المواطنة. ومن الواضح أن مطالب البرنامج والهوية والمكانة يمكن أن تتطور بمعزل أو استقلال جزئى عن بعضها البعض؛ على سبيل المثال مطالب المكانة تعتمد بشكل حساس على أى من الفاعلين السياسيين المتمتعين فعليًا بمكانة كاملة، وأى إجراءات سياسية تغير من مكانة الفاعل. ومن ثم فهى تعتمد على صعود أو هبوط الديمقراطية.

البروز النسبى لمطالب البرنامج والهوية والمكانة يتنوع بصورة دالة بين الحركات الاجتماعية ووسط المطالبين داخل الحركات وبين مراحل الحركات. فإذا خسفت المأسسة مطالب الهوية والمكانة لصالح البرامج التى تكون موضع دفاع أو معارضة من قبل متخصصين معروفين فى صنع المطالب بالحركة الاجتماعية، فإن هذا الخسف، من شأنه أن يشكل تغيرًا رئيسيًا فى الحركات الاجتماعية للقرن الحادى والعشرين. كما أن إضفاء الاحترافية على منظمات الحركة الاجتماعية والمدبرين أحيانًا ما يؤدى إلى مطالب هوية ومكانة جديدة؛ وما الحملات العالمية الحديثة لصالح حقوق الشعوب الأصلية إلا تصويرًا لهذه الإمكانية. لكن الاحترافية فى العموم ترجح من كفة البرامج عن كفة الهوية والمكانة.

المقرطة تروج لتشكيل الحركات الاجتماعية. بين لنا الفصل السادس أن هذا الاستبيان الذى يبدو واضحًا يخفى درجة غير متوقعة من التعقيد. ولكى نستفرد بآثار المقرطة على الحركات الاجتماعية، لابد أن نفصلها عن الأسباب المشتركة للمقرطة والحركات الاجتماعية وأيضًا عن التأثيرات المتبادلة للحركات الاجتماعية والمقرطة. وقد قمنا بهذا (فى الفصل السادس.) غير أننا نرى أن التنبؤ بمستقبل الحركات الاجتماعية فى القرن الحادى والعشرين يعتمد بشكل كبير على توقعات

تتعلق بمستقبل المقرطة أو نزع المقرطة. فى الفلبين، على سبيل المثال، لابد أن نقرر ما إذا كانت الديمقراطية الجزئية فى منطقة مانيلا أم الحكام العسكريون هم من يخطون طريق المستقبل.

الحركات الاجتماعية تؤكد السيادة الشعبية. من واقع ما استعرضناه على مدى قرنين من التاريخ، تبقى هذه الحجة قوية. فصعود وسقوط الحركات الاجتماعية فى فرنسا، على سبيل المثال، يرسم بدقة خطوطًا بيانية للتذبذبات التى اعترت المطالب الخاصة بالسيادة الشعبية، والتى كانت واضحة إلى درجة جعلت الأنظمة السلطوية فى فرنسا تهتم كثيرًا بقمع حملات وتحركات وعروض الوقفة للحركة الاجتماعية. بالرغم من ذلك، فقد وجدنا تحفظين مهمين على المبدأ العام: أولاً، وجود مدبرين محترفين للحركة الاجتماعية ومنظمات غير حكومية تمثل نفسها أحيانًا كمتحدثة باسم الشعب" بدون خلق قاعدة شعبية عميقة أو وسائل لعامة الناس للتحدث من خلالها. الثانى، وجود أقلية من الحركات الاجتماعية التاريخية التى دعمت برامج أسفر تحقيقها عن تقليص للسيادة الشعبية وذلك بزرع قادة متسلطين، أو عقائد كاريزيمية، أو برامج لاستبعاد واسع الانتشار. ومن هنا فإن من الضرورى بالنسبة لأى تنبؤات تتعلق بمستقبل الحركات الاجتماعية ونتائجها أن تأخذ بعين الاعتبار إمكانية أن تصبح هذه التيارات الأقلية هى الحالة الغالبة.

مقارنةً بالأشكال ذات الأساس المحلى من السياسة العامة، تعتمد الحركات الاجتماعية بشكل كبير على مدبرين سياسيين من أجل حجمها، واستمرارها، وفاعليتها. لقد تكرر رصدنا بالتأكيد لمدبرين سياسيين فى منتصف الحركات الاجتماعية. فمن أحداث التعبئة الخاصة بالإصلاح فى بريطانيا العظمى فى ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وحتى أحداث التعبئة الحديثة ضد منظمة التجارة العالمية، كان حضور المدبرين ومنظماتهم غير الحكومية بارزًا فى حملة تلو الأخرى. والحقيقة أن التيار العام فى مجمله قد زاد من بروز وتأثير المدبرين السياسيين. ويعتمد المستقبل فى جزء منه على ما إذا كان التيار سيستمر، وأى أنواع من المدبرين سيزدهر فى الحركات الاجتماعية.

بمجرد أن تؤسس الحركات الاجتماعية نفسها فى وضع سياسى معين، فإن النمذجة، والاتصال، والتعاون تيسر من تبنيها فى أوضاع أخرى متصلة. لقد أخذت هذه الملاحظة معنى جديدًا مع تقدم التحليل الذى قمنا به. بالنسبة للاتصال بين

أوضاع الحركة الاجتماعية الموجودة والأوضاع الجديدة المحتملة، دائمًا ما يكون هناك انتقاء راديكالى من بين جميع الأوضاع التى يمكن معها للاتصالات أن تتشكل أساسًا. وقد وضعنا أيدينا على هذه الانتقائية بشكل أوضح فى الصلات التى وفرتها وسائل الاتصال الجديدة: فهذه الأخيرة تخفض عامة من تكلفة الاتصالات لمن لديهم إمكانية الوصول إلى النظام، لكنها تستبعد آخرين ممن يفتقرون لهذه الإمكانية. الشيء نفسه ينطبق على الشبكات الشخصية: توسع فى نشاط الحركة الاجتماعية على طول الشبكات الموجودة يستبعد أولئك الذين لا ينتمون إليها. وبالرغم من الصورة ذات الصلة بهذا السياق والخاصة بالحشود الذكية smart mob، فإن لعبة الضم والاستبعاد يحتمل أن تستمر عبر القرن الحادى والعشرين. والنتيجة أن بعض التنبؤات التى نسوقها هنا سوف تتوقف على تقديرات تتعلق بمن سيتصل بمن، وأى قطاعات من سكان العالم سوف تستبعدها هذه الاتصالات.

الأشكال، والأفراد، ومطالب الحركات الاجتماعية تتنوع وتتطور تاريخيًا. مثلما تشير المحادثة الترويحية المتخيلة بين "ويلكز" وآدامز" فى "هومر" فإن أشكال الحركات الاجتماعية قد مضت فى تبدل مستمر منذ أواخر القرن الثامن عشر ومازالت فى تبدل وتغير. وقد لاحظنا ثلاثة مصادر متميزة ومتفاعلة للتغير والتباين فى الحركات الاجتماعية، وهى: البيئات السياسية العامة، والتغيرات الإضافية التى طرأت على الحملات وذخيرة التحركات وعروض الوقفة فى الحركات الاجتماعية، والثالث هو انتشار نماذج الحركة الاجتماعية فى مواقع العمل السياسى. ولكى نقرأ المستقبل، لابد أن نحدد كيف سيتغير كل من هذه المصادر، ولن نقول كيف ستتفاعل. ولتقديم علامات إرشادية، ينبغى أن نولى اهتمام خاص بالمواقع الجديدة للحركة الاجتماعية مثل الاحتجاجات المناهضة لمنظمة التجارة العالمية، وأن نسأل من يفعل ماذا لصالح أية مطالب؟

الحركة الاجتماعية، كمؤسسة مخترعة، يمكن أن تختفى أو تخبو فى شكل مختلف تمامًا من السياسة. ولازلنا لا نملك ضمانًا بأن الحركة الاجتماعية كما سادت على مدار قرنين، سوف تستمر إلى الأبد. ولابد أن نأخذ بجدية إمكانية أن يدمر القرن الحادى والعشرون الحركات الاجتماعية كوسائل لصنع المطالب الشعبية لأن ظروف استمرار حياتها قد تحللت أو لأن أشكال جديدة من صنع المطالب قد انتزعتها وحلت محلها. حلم واحد، على كل حال، للديمقراطية

الرقمية/الديجيتال، يقترح اقتراع رأى متواصل وبوسيط الكترونى كبديل رخيص وكفؤ للانضمام إلى الروابط أو الجمعيات واللقاءات، والمسيرات، والمناشدات، ومخاطبة وسائل الإعلام، وبقية ذخائر الحركة الاجتماعية- منظور مخيف لهؤلاء المحبين للحركات الاجتماعية بصيغتها التاريخية المتعارف عليها.

مستقبليات ممكنة

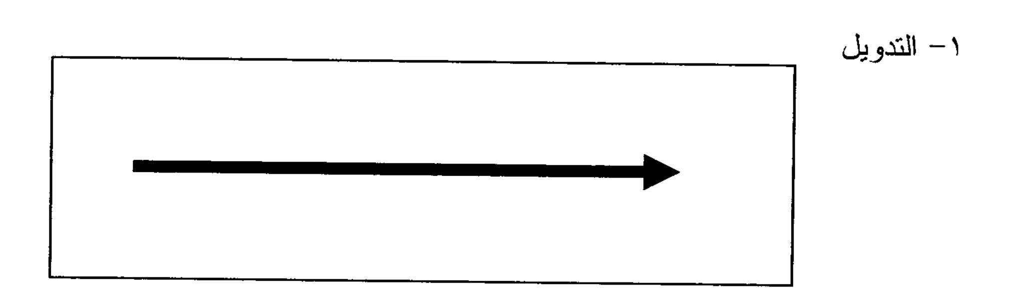
كيف يمكننا تطبيق هذه المبادئ على المستقبل؟ الشكل (٧-٢) يمثل نوعًا من التفتيش عن الأفكار والبرهان فى الفصول السابقة بما يخول التأمل أو الحدس بما يمكن أن يحدث للحركات الاجتماعية فى بقية القرن الحادى والعشرين. حيث يضم الشكل بعض الاحتمالات الممكنة فى أربعة سيناريوهات، هى: التدويل، والانحدار الديمقراطى، والاحترافية، والانتصار. يستدعى التدويل تحولاً دقيقًا بعيدًا عن الحركات الاجتماعية المحلية والإقليمية والقومية فى اتجاه نشاط الحركة الاجتماعية العالمية. أما انحدار الديمقراطية فمن شأنه أن يحبط جميع أنواع الحركات الاجتماعية، خاصةً ذات الحجم الكبير، ولكنها قد تترك جيوبًا لنشاط الحركة الاجتماعية المحلية أو الإقليمية حيث تعيش بعض المؤسسات الديمقراطية. أما الاحترافية، فهى فى الغالب ستقلص من الأهمية النسبية للحركات الاجتماعية المحلية والإقليمية بينما تحول الطاقات الخاصة بالنشطاء والمنظمين إلى مستويات قومية، أو على الأخص مستويات دولية وعالمية. وأخيرًا، يصف الانتصار الحلم المجيد للحركات الاجتماعية فى كل مكان حيث تعمل على جميع المستويات من المحلى إلى العالمى كوسيلة لتقديم مطالب شعبية. ولنسحب هذه التوقعات على التطبيقات الخاصة بالفصل السابق لتحديد الوقائع التى من شأنها أن تؤدى إلى كل من هذه السيناريوهات الأربعة وأيضًا التأمل حول العواقب المحتملة لكل سيناريو بالنسبة للسياسة العامة.

التدويل. كثير من المراقبين والنشطاء فى الحركات الاجتماعية بالقرن الحادى والعشرين يفترضون أن التدويل يكتسح بالفعل المجال وسوف يستمر ليصل إلى مرحلة ستعمل فيها معظم الحركات الاجتماعية على مستوى دولى أو حتى متعولم؛ وهم يرون أن نشطاء البيئة، والنسويين، والمدافعين عن حقوق الإنسان،

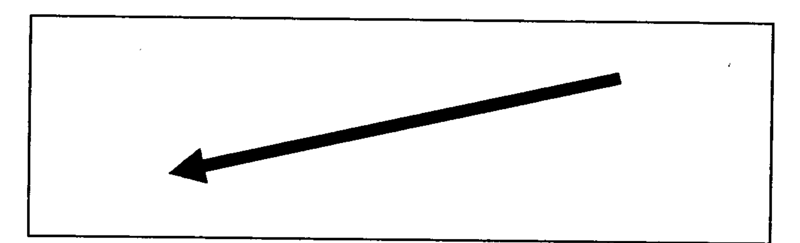
والمعارضين للرأسمالية العالمية سوف يزداد التحاقهم بـــالقوى الموجــودة علـــى مستوى البلاد والقارات. تُرى تحت أى ظروف يمكننا فى الوقت الحالى أن نتوقـــع سيطرة التدويل على مستقبليات الحركات الاجتماعية؟ فى إطار ما قدمناه من دليـــل فى الفصول السابقة، هذه هى الترشيحات الأكثر ترجيحًا:

- نمو وتأثير متواصل من قبل شبكات قوة دولية ومنظمـــات منفـــذة: شـــبكات مالية، اتصالات تجارية، شركات عابرة القوميات، مؤسسات حكومية دوليـــة وضابطة أو منظمة، مشاريع الجريمة الدولية؛
- تعرض تلك الشبكات للتشهير، أو الانحراف أو الإفساد، أو المقاطعـــات، أو التحكم الحكومى؛
- توسع الاتصالات بين قطاعات سكانية منتشرة على مساحات جغرافية واسعة يؤثر على رفاهية تلك الشبكات، لاسيما على عكسى؛
- انتشار المنظمات، والسماســـرة brokers، والمـــدبرين السياســـيين political entrepreneurs المتخصصين فى ربط تلك القطاعات السكانية والتنسيق بـــين أعمالها؛
- تشكل النذر اليسير على الأقل من الديمقراطية على مستوى دولى: علاقـــات واسعة نسبيًا، ومشورة المواطنين وتوفير الحماية، وذلـــك بـــين المـــواطنين وممثلوا المؤسسات الحكومية الدولية.

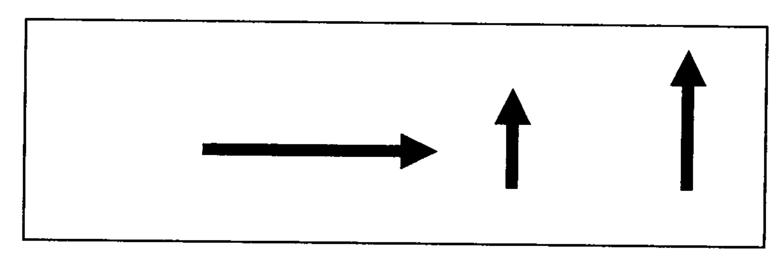
١- التدويل



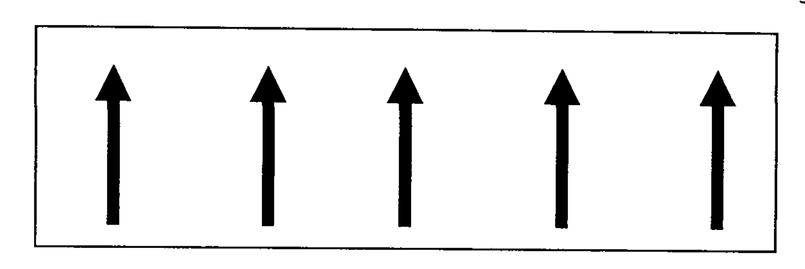
٢- انحدار الديمقراطية



٣- الاحترافية



٤- الانتصار



شكل (٧-٢) سيناريوهات بديلة لمستقبل الحركات الاجتماعية

إن التنبؤ بالتدويل الشامل للحركات الاجتماعية فى القرن الحادى والعشرين يستند إلى حد بعيد على تنبؤات ضمنية بأن معظم أو جميع هذه الظروف سوف تتحقق.

فإذا ساد سيناريو التدويل، يصبح من المنطقى أن نتوقع بعض النتائج الإضافية بالنسبة للسياسة العامة على المدى القصير والمتوسط. أولاً، قياسًا على متطلبات الحد الأدنى للحركات الاجتماعية كبيرة الحجم من معلومات، ووقت، واتصالات، وموارد، فإن الانحياز النخبوى الموجود لمشاركة الحركة الاجتماعية سوف يزداد؛ ومن المؤكد أن خفض تكاليف الاتصالات من خلال الإنترنت والهاتف الخلوى لن يَجُب التكاليف المتزايدة لاستمرار التنسيق على فترة زمنية طويلة. ثانيًا، لهذا السبب وبسبب الوصول غير المتساو لقنوات الاتصال، سيتفاقم انعدام المساواة بين مواقع المشاركة الفعالة فى الحركات وجميع الأطراف الأخرى؛ وسيعانى المستبعدون بشكل نسبى وبشكل أكثر حدة مما هو حادث اليوم من نقص الوسائل للقيام بحملات وتحركات ومظاهر وقفة مؤثرة. ثالثًا، سيصبح كل من السماسرة والمدبرين والمنظمات الدولية أكثر أهمية وحيوية بالنسبة للتعبير الفعال عن المطالب بوسائل الحركات الاجتماعية. وجميع هذه التغيرات تشير إلى انحدار فى المشاركة الديمقراطية؛ وكلا الأمرين من شأنه أن يحد من عدد المشاركين فى الحركات الاجتماعية ويزيد من انعدام المساواة فى المشاركة.

الانحدار الديمقراطى. ماذا إذن لو انحدرت الديمقراطية نتيجة لأسباب خارج مجال الحركة الاجتماعية: ضعف الحواجز بين انعدام المساواة المطلق والسياسة العامة، فصل شبكات الثقة الموجودة أو الجديدة عن السياسة العامة، وهكذا؟ نظرًا لأن الديمقراطية دائمًا ما تعمل فى اتصال مع مراكز معينة من السلطة، فسوف يعتمد الأمر كثيرًا على ما إذا كان الانحدار وقع على جميع المستويات، أم أنه وقع فقط على مستوى قومى مثلاً. والنسخة المحبوكة من هذا السيناريو، ستشمل ديمقراطية كبيرة الحجم- قومية، ودولية، وعالمية- تعانى بشكل أكثر حدة من الديمقراطية الأقل حجمًا، وذلك ببساطة لأنها تؤدى لكارثة سياسية تسفر عن نزع المفرطة وبشكل متزامن على مستوى الآلاف من الأنظمة المحلية والإقليمية والقومية على مستوى العالم. وفى المقابل، فإن انفلات عدد صغير من الرأسماليين، أو المنظمات العسكرية، أو التقنيات، أو النظم العلمية من القيد الجماعى سوف يهدد

بشكل مباشر تلك المؤسسات الديمقراطية الدولية الموجودة الآن. (تخيل أن شبكات محتالين من البنكيين، والجنود، ومقاولى الاتصالات أو الباحثين الطبيين على سبيل المثال، يمكنها أن تقرر أى من القطاعات السكانية على مستوى العالم سوف يكون لديها إمكانية الوصول إلى الخدمات وأيهم لا يستطيع.) وفى أغلب الظروف، سيكون الانهيار الديمقراطى على المستوى الكبير مخلفًا لمجموعات ديمقراطية متفرقة على مستوى العالم. وقتها قد نتوقع أن نجد تميزًا متزايدًا بين ممارسات الحركات الاجتماعية عبر هذه المجموعات الباقية، حيث يقل الاتصال والتعاون المحلى وسط نشطاء الحركات الاجتماعية فى العالم وحيث يتكيف النشطاء المحليين أو الإقليمين بشكل متزايد لظروفهم الخاصة.

الاحترافية تطرح إمكانية أخرى: فى هذا السيناريو، تفضى الاحترافية إلى مأسسة، ومن ثم إلى انحدار الابتكار فى الحركات الاجتماعية. فغالبًا ما يساور الشعبيون الملتزمون قلقٌ من أن ينفض نشطاء الحركة الاجتماعية القادمون فى الأصل بشكل غير متناسب من قطاعات تتمتع بالرخاء وبمستوى تعليمى جيد وعلى اتصال جيد مع السكان، أن ينفضوا عن مصالح الناس المحرومين الحقيقيين ليؤسسوا علاقات مريحة مع السلطات، علاقات تعتمد بشكل متزايد على تأييد من الأغنياء أصحاب السلطة، و/أو يصبح بيروقراطيو الحركة الاجتماعية أكثر اهتمامًا بإعلاء منظماتهم ومساراتهم المهنية على رفاهية قواعدهم الشعبية المفترضة.

مقارنةً بما حدث فى أوائل القرن التاسع عشر، فقد وقعت بعض الاحترافية والمأسسة للحركات الاجتماعية بشكل غير مختلف عليه فى أنظمة ديمقراطية نسبيًا، كانت مظاهرها: خلق قوانين وقائية، وتشكيل قوات شرطة متخصصة فى الحماية الاحتوائية لنشاط الحركة الاجتماعية، وإيجاد روتينيات تكون أقل خطورة وأقل تسببًا فى القتل بالنسبة للتفاعل بين المتظاهرين والشرطة، وخلق تقاليد إخبارية للتقرير عن الحركات الاجتماعية فى وسائل الإعلام، ومضاعفة المنظمات المتخصصة فى حملات الحركة الاجتماعية، والتحركات، وعروض الوقفة. هذه التغيرات فتحت بدورها المجال أمام التفرغ المهنى فى نشاط الحركة الاجتماعية. فمضت الاحترافية والمأسسة يدٌ بيد.

مع ذلك فإنه حتى بداية القرن الحادى والعشرين ظهرت قضايا وجماعات وتكتيكات وأهداف جديدة بشكل متكرر على حافة القطاع المتبلور للحركة

الاجتماعية. وقد أخفق كثير من المطالبين الطرفيين peripheral بعضهم تحول سريعًا إلى ممارسات الحركة الاجتماعية القياسية، ولكن القليل جلبوا معهم ابتكاراتهم- اعتصامات، احتلال مباني عامة، عروض عرائس، رسوم كاريكاتورية، واستخدامات جديدة للإعلام- جلبوا ذلك إلى المشهد العام. ومن ثم فإن التنبؤ باحترافية ومأسسة عامة للحركات الاجتماعية، يعني ضمنًا أن الفرص أمام القضايا والجماعات والتكتيكات والأهداف الجديدة الحقيقية سوف تتقلص بشكل كبير. وهذا ما قد يحدث مبدئيًا، سواء من خلال انحدار الحوافز لصنع المطالب الشعبية أو من خلال استبعاد أو تقليل عدد المطالبين ممن ليسوا بالفعل جزءا من مؤسسة الحركة الاجتماعية. ماذا لو أن أكثر من تسعة أعشار سكان العالم الذين يفتقرون حاليا لإمكانية الوصول إلى الإنترنت لم يكن لديهم فرصة لتشكيل حركات اجتماعية أو الانضمام إليها؟

الانتصار. ماذا عن التوسع عبر الحدود cross-the-board للحركات الاجتماعية على جميع المستويات من المحلي إلى الدولي؟ مثل هذا المستقبل المفاجئ من شأنه أن يتطلب مقرطة لكثير من مناطق العالم التي تعيش حاليًا في ظل الأنظمة السلطوية، والحكام العسكريين، وصغار الطغاة. ومن شأنها أيضًا أن تتطلب تقسيمًا أكثر عمومية للحكومة والسلطة بما يسمح أن تظل السلطات المحلية لديها إمكانية التأثير على الحياة المحلية والاستجابة إلى مطالب محلية حتى لو حصدت السلطات الدولية السلطة في المجال الخاص بالسلطة المحلية. الأمر في النهاية سيعني أن شبكات النشطاء المحلية والإقليمية والقومية والمنظمات والمدبرين سيستمروا في العمل باستقلال نسبي وبطرقهم ومستوياتهم الخاصة بدلاً من إخضاع برامجهم إلى العاملين على مستوى دولي أو عالمي. وعلى النقيض من ذلك، إذا حدثت مقرطة واسعة الانتشار على جميع المستويات في العالم، وإذا زادت مراكز السلطة من حمايتها الخاصة ضد الضغط الشعبي، وإذا تفككت الشبكات المترابطة والمنظمات والسماسرة أو وقعوا تحت سيطرة السلطات فسوف يكون هناك انحدار عام للحركات الاجتماعية.

في مجال الحركات الاجتماعية، حتى نماذج تراتب الأشياء على بعضها البعض في صورة "لو-أن" أو بمعنى آخر إذا حدث هذا فسيحدث ذلك - إذا حدثت مقرطة سيحدث توسع في الحركة الاجتماعية، وإذا حدث تدويل فستزداد حدة انعدام

المساواة، وهكذا- هذه النماذج تجر مخاطر هائلة. وبالرغم من التوثيق الهائل فى الفصول السابقة وأجيال العمل الأكاديمى، فنحن ليس لدينا شيء يشبه علم "لو-أن" فى الحركات الاجتماعية. فالتوقعات المطلقة flat predictions لبقية القرن الحادى والعشرين يكتنفها كثير من عدم اليقين. وعلى كل حال، تعتمد التنبؤات على توليفة من ثلاثة أنواع من الاستدلال: (١) استنتاج التيارات الموجودة فى المستقبل؛ (٢) نماذج "لو-أن" حول الأسباب التقريبية للتغير فى الحركات الاجتماعية؛ و(٣) تأملات حول التغيرات فى أسباب هذه الأسباب. فحتى نتنبأ بأن التدويل المتواضع للحركات الاجتماعية منذ ١٩٩٠ أو ما حول ذلك سوف تتفاقم متحولة إلى موجة أكبر، لابد أن نفترض أننا قد قرأنا بالفعل ذلك التيار بشكل صحيح، وأن التوسع فى الاتصالات وسط قطاعات سكانية متفرقة ومتأثرة بشبكات السلطة الدولية إنما يعزز فى الحقيقة من التنسيق لنشاط الحركة الاجتماعية وسط هؤلاء السكان المتفرقين، وأنه أيًا ما كانت أسباب وقوع التوسع فى الاتصالات فإنه سيستمر فى العمل على مدى السنوات الطويلة الباقية من هذا القرن.

هل يمكننا أمام كل هذا القدر من عدم اليقين أن نضع مراهنات على سيادة محتملة لأحد السيناريوهات التى وضعناها؟ أى توليفة من التدويل، أو الانحدار الديمقراطى، أو الاحترافية، و/أو الانتصار هى الأكثر احتمالاً؟ بإلقاء جميع تصورات "لو-أن" فى مهب الريح، دعونى أقدم تخميناتى الخاصة حول القرن الحادى والعشرين:

التدويل: أبطأ، وأقل اتساعًا، وأقل اكتمالاً عما يزعمه المتحمسون للتكنولوجيا، لكن من المحتمل أن تستمر لعقود.

انحدار الديمقراطية: قرار منقسم، فمن ناحية سيكون هناك بعض الانحدار الديمقراطى (وبالتالى بعض الانخفاض فى انتشار وفاعلية الحركات الاجتماعية) وذلك داخل الديمقراطيات الرئيسية الموجودة، ومن ناحية أخرى سيكون هناك مقرطة حقيقية (ومن ثم توسع فى الحركات الاجتماعية) فى بلدان غير ديمقراطية فى الوقت الحالى مثل الصين.

الاحترافية: قرار منقسم آخر، شق مع سيطرة مدبرى الحركات الاجتماعية المحترفين، والمنظمات غير الحكومية، والترتيبات مع السلطات، وذلك

بشكل متزايد فى ظل الحركات الاجتماعية كبيرة الحجم ولكن ونتيجة لذلك (الشق الثانى) فإن هجر تلك القطاعات لرفع المطالب المحليـــة والإقليميـــة يجعلها غير قابلة للتجنيد الضمنى فى النشاط الدولى.

الانتصار: أسفًا، احتمال بعيد للغاية.

أقول "أسفًا" لأن انتصار الحركات الاجتماعيـــة علـــى جميـــع المســـتويات وللأسباب التى أوضحناها فى الفصول السابقة، سيكون بالرغم من جميع مخـــاطر الحركات التى سنعارضها أنا أو أنت، مفيدًا للإنسانية. فالإتاحة الواسعة للحركـــات الاجتماعية يدل على وجود مؤسسات ديمقراطية وعادة ما تعزز هذه الإتاحة مـــن وظيفة الحركات. كما أنها توفر قنوات هامة للجماعات والفئات والقضايا التى ليس لها حاليًا صوت فى السياسات الروتينية للأنظمة لكسب أماكن واضحة فى السياسة العامة.

ينبغى أن نمسح الحركات الاجتماعية المستقبلية بدقة، أملاً فى دحض تنبؤى غير المتفائل.

المراجع

Ackerman, Peter, & Jack DuVall (2000): A Force More Powerful: A Century of Nonviolent Conflict. New York: Palgrave.

Alapuro, Risto (1988): State and Revolution in Finland. Berkeley: University of California Press.

Alexander, John K. (2002): Samuel Adams: America's Revolutionary Politician. Lanham, Md.: Rowman & Littlefield.

Aminzade, Ronald (1993): Ballots and Barricades: Class Formation and Republican Politics in France, 1830–1871. Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Ananova (2001): multiple reports from Manila, Philippines, 19–22 January 2001. www.ananova.com, viewed 20 August 2003.

Anderson, Benedict (1998): The Spectre of Comparisons: Nationalism, Southeast Asia, and the World. London: Verso.

Anderson, Eugene N., & Pauline R. Anderson (1967): Political Institutions and Social Change in Continental Europe in the Nineteenth Century. Berkeley: University of California Press.

Andrey, Georges (1986): "La quête d'un état national." In Jean-Claude Fayez, ed., Nouvelle Histoire de la Suisse et des Suisses. Lausanne: Payot.

Anheier, Helmut K., Friedhelm Neidhardt, & Wolfgang Vortkamp (1998): "Movement Cycles and the Nazi Party: Activation of the Munich NSDAP, 1925–1930." American Behavioral Scientist 41: 1262–81.

Anheier, Helmut, & Thomas Ohlemacher (1996): "Aktivisten, Netzwerke und Bewegungservolg: Die 'Einzelmitglieder' der NSDAP, 1925–1930." Klner Zeitschrift für Soziologie und Sozialpsychologie 48: 677–703.

Anheier, Helmut, & Nuno Themudo (2002): "Organisational Forms of Global Civil Society: Implications of Going Global." In Marlies Glasius, Mary Kaldor, & Helmut Anheier, eds., Global Civil Society 2002. Oxford: Oxford University Press.

d'Anjou, Leo (1996): Social Movements and Cultural Change: The First Abolition Campaign Revisited. New York: Aldine de Gruyter.

Archer, John E. (1990): By a Flash and a Scare: Incendiarism, Animal Maiming, and Poaching in East Anglia 1815–1870. Oxford: Clarendon Press.

Armstrong, W. W. (1989): "Labour I: Rural Population Growth, Systems of Employment, and Incomes." In Joan Thirsk, ed., The Agrarian History of England and Wales. Vol. 6, 1750–1850. Cambridge: Cambridge University Press.

Ash, Roberta (1972): Social Movements in America. Chicago: Markham.

Bagla, Pallava (2003): "Ayodhya Ruins Yield More Fuel for Ongoing Religious Fight." Science 301, 5 September, 1305.

Balbus, Isaac (1973): The Dialectics of Legal Repression: Black Rebels before the American Criminal Courts. New York: Russell Sage Foundation.

Ballbé, Manuel (1983): Orden pblico y militarismo en la Espaá constitucional (1812–1983). Madrid: Alianza.

Barrington, Lowell (1995): "The Domestic and International Consequences of Citizenship in the Soviet Successor States." Europe-Asia Studies 47: 731–63.

Becker, Elizabeth (2003): "Hark! Voices from the Street Are Heard in the Trade Talks." New York Times 13 September, A6.

Beissinger, Mark (1993): "Demise of an Empire-State: Identity, Legitimacy, and the Deconstruction of Soviet Politics." In Crawford Young, ed., The Rising Tide of Cultural Pluralism. Madison: University of Wisconsin Press. (1998a): "Nationalist Violence and the State: Political Authority and Contentious Repertoires in the Former USSR." Comparative Politics 30: 401–33. (1998b): "Event Analysis in Transitional Societies: Protest Mobilization in the Former Soviet Union." In Dieter Rucht, Ruud Koopmans, & Friedhelm Neidhardt, eds., Acts of Dissent: New Developments in the Study of Protest. Berlin: Sigma. (2002): Nationalist Mobilization and the Collapse of the Soviet State. Cambridge: Cambridge University Press.

Belchem, John (1990): Industrialization and the Working Class: The English Experience, 1750–1900. Aldershot: Scolar.

Bennett, W. Lance (2003): "Communicating Global Activism." Information, Communication & Society 6: 143–68.

Bernstein, Thomas P., & Xiaobo Lü (2002): Taxation without Representation in Contemporary Rural China. Cambridge: Cambridge University Press.

Binder, Amy J. (2002): Contentious Curricula: Afrocentrism and Creationism in American Public Schools. Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Birmingham, David (1993): A Concise History of Portugal. Cambridge: Cambridge University Press.

Birnbaum, Pierre (1993): "La France aux Français": Histoire des haines nationalistes. Paris: Seuil.

Black, Eugene C. (1969): ed., British Politics in the Nineteenth Century. New York: Walker and Company.

Blackstock, Allan (2000): "'The Invincible Mass': Loyal Crowds in Mid-Ulster, 1795–96." In Peter Jupp & Eoin Magennis, eds., Crowds in Ireland c. 1720–1920. London: Macmillan.

Bogolyubov, N. D., V. P. R'izhkova, B. C. Popov, & A. M. Dubinskii (1962): eds., Istoria myezhdunarodnovo rabochevo I natsional'no-osvoboditel'novo dvizheniya. 2 vols. Moscow: V'ishaya Partiinaya Shkola.

Boli, John, & George Thomas (1997): "World Culture in the World Polity: A Century of International Non-Governmental Organization." American Sociological Review 62: 171–90.

Bning, Holger (1998): Der Traum von Freiheit und Gleichheit: Helvetische Revolution und Republik (1798–1803)—Die Schweiz auf dem Weg zur bürgerlichen Demokratie. Zurich: Orell Füssli.

Bonjour, Edgar (1948): Die Gründung des schweizerischen Bundesstaates. Basel: Benno Schwabe.

Bonjour, Edgar, H. S. Offler, & G. R. Potter (1952): A Short History of Switzerland. Oxford: Clarendon.

Bose, Sugata, and Ayesha Jalal (1998): Modern South Asia: History, Culture, Political Economy. London: Routledge.

Botz, Gerhard (1976): Gewalt in der Politik: Attentàte, Zusammenstsse, Putschversuche, Unruhen in Osterreich 1918 bis 1934. Munich: Wilhelm Fink. (1987): Krisenzonen einer Demokratie: Gewalt, Streik und

Konfliktunderdrückung in Österreich seit 1918. Frankfurt: Campus Verlag.

Bourges, Hervé (1968): ed., La Révolte étudiante: Les animateurs parlent. Paris: Seuil.

te Brake, Wayne (1989): Regents and Rebels: The Revolutionary World of the Eighteenth Century Dutch City. Oxford: Blackwell. (1990): "How Much in How Little? Dutch Revolution in Comparative Perspective." Tijdschrift voor Sociale Geschiedenis 16: 349–63. (1998): Shaping History: Ordinary People in European Politics 1500–1700. Berkeley: University of California Press.

Brass, Paul R. (1994): The Politics of India since Independence. Cambridge: Cambridge University Press. The New Cambridge History of India, IV–1, rev. ed.

Brewer, John (1976): Party Ideology and Popular Politics at the Accession of George III. Cambridge: Cambridge University Press. (1989): The Sinews of Power: War, Money and the English State, 1688–1783. New York: Knopf.

Bright, Charles, & Susan Harding (1984): eds., Statemaking and Social Movements. Ann Arbor: University of Michigan Press.

Brinkley, Alan (1983): Voices of Protest: Huey Long, Father Coughlin, and the Great Depression. New York: Vintage.

Broeker, Galen (1970): Rural Disorder and Police Reform in Ireland, 1812–36. London: Routledge & Kegan Paul.

Brown, Richard Maxwell (1975): Strain of Violence: Historical Studies of American Violence and Vigilitantism. New York: Oxford University Press.

Bruneteaux, Patrick (1993): "Le désordre de la répression en France 1871–1921: Des conscrits aux gendarmes mobiles." Genèses 12: 30–46.

Brustein, William (1998): ed., "Nazism as a Social Phenomenon." Special issue of American Behavioral Scientist 41: 1189–362.

Bryan, Dominic (2000): Orange Parades: The Politics of Ritual, Tradition and Control. London: Pluto Press.

Buchan, Nancy R., Rachel T. A. Croson, & Robyn M. Dawes (2002): "Swift Neighbors and Persistent Strangers: A Cross-Cultural Investigation of Trust and Reciprocity in Social Exchange." American Journal of Sociology 108: 168–206.

Bucher, Erwin (1966): Die Geschichte des Sonderbundskrieges. Zurich: Berichthaus.

Buechler, Steven M. (1990): Women's Movements in the United States: Woman Suffrage, Equal Rights, and Beyond. New Brunswick: Rutgers University Press. (2000): Social Movements in Advanced Capitalism: The Political Economy and Cultural Construction of Social Activism. New York: Oxford University Press.

Burke, Edmund III (1988): ed., Global Crises and Social Movements: Artisans, Peasants, Populists, and the World Economy. Boulder, Colo.: Westview.

Calhoun, Craig (1995): "'New Social Movements' of the Early Nineteenth Century." In Mark Traugott, ed., Repertoires and Cycles of Collective Action. Durham, N.C.: Duke University Press.

Capitani, François de (1986): "Vie et mort de l'Ancien Régime." In Jean-Claude Fayez, ed., Nouvelle Histoire de la Suisse et des Suisses. Lausanne: Payot.

Caramani, Daniele (2003): The Formation of National Electorates and Party Systems in Europe. Cambridge: Cambridge University Press.

Carter, Neal Allan (2003): "Political Identity, Territory, and Institutional Change: The Case of Belgium." Mobilization 8: 205–20.

Castells, Manuel (1983): The City and the Grassroots: A Cross-Cultural Theory of Urban Social Movements. Berkeley: University of California Press.

Chabot, Sean (2000): "Transnational Diffusion and the African-American Reinvention of the Gandhian Repertoire." Mobilization 5: 201–16.

Chabot, Sean, & Jan Willem Duyvendak (2002): "Globalization and Transnational Diffusion between Social Movements: Reconceptualizing the Dissemination of the Gandhian Repertoire and the 'Coming out' Routine." Theory and Society 31: 697–740.

Chandhoke, Neera (2002): "The Limits of Global Civil Society." In Marlies Glasius, Mary Kaldor, & Helmut Anheier, eds., Global Civil Society 2002. Oxford: Oxford University Press.

Chaturvedi, Jayati, and Gyaneshwar Chaturvedi (1996): "Dharma Yudh: Communal Violence, Riots, and Public Space in Ayodhya and Agra City: 1990 and 1992." In Paul R. Brass., ed., Riots and Pogroms. New York: New York University Press.

Church, Roy A. (1966): Economic and Social Change in a Midland Town: Victorian Nottingham 1815–1900. New York: Augustus Kelley.

Clark, S. D. (1959): Movements of Social Protest in Canada, 1640–1840. Toronto: University of Toronto Press.

Clark, Samuel D., J. Paul Grayson, & Linda M. Grayson (1975): ed., Prophecy and Protest: Social Movements in Twentieth-Century Canada. Toronto: Gage.

Clemens, Elisabeth S. (1997): The People's Lobby: Organizational Innovation and the Rise of Interest Group Politics in the United States, 1890–1925. Chicago: University of Chicago Press.

Cohen, Jean (1985): "Strategy or Identity: New Theoretical Paradigms and Contemporary Social Movements." Social Research 52: 663–716.

Cohen, Jean L., & Andrew Arato (1992): Civil Society and Political Theory. Cambridge: MIT Press.

Collier, David, & Steven Levitsky (1997): "Democracy with Adjectives: Conceptual Innovation in Comparative Research." World Politics 49: 430–51.

Collier, Ruth Berins (1999): Paths toward Democracy: The Working Class and Elites in Western Europe and South America. New York: Cambridge University Press.

Cronin, James E., & Jonathan Schneer (1982): eds., Social Conflict and the Political Order in Modern Britain. London: Croom Helm.

CSCE [Commission on Security and Cooperation in Europe] (1998): Political Reform and Human Rights in Uzbekistan, Kyrgyzstan and Kazakhstan. Washington, D.C.: CSCE.

Davis, David Brion (1987): "Capitalism, Abolitionism, and Hegemony." In Barbara Solow & Stanley Engerman, eds., British Capitalism and Caribbean Slavery: The Legacy of Eric Williams. Cambridge: Cambridge University Press.

Davis, Gerald F., Doug McAdam, W. Richard Scott, & Mayer Zald (2005): eds., Social Movements and Organizational Theory. Cambridge: Cambridge University Press.

Davis, Gerald F., & Tracy A. Thompson (1994): "A Social Movement Perspective on Corporate Control." Administrative Science Quarterly 39: 141–73.

Deibert, Ronald J. (2000): "International Plug 'n' Play? Citizen Activism, the Internet, and Global Public Policy." International Studies Perspectives 1: 255–72.

Dekker, Rudolf (1982): Holland in beroering: Oproeren in de 17de en 18de eeuw. Baarn: Amboeken. (1987): "Women in Revolt: Popular Protest and Its Social Basis in Holland in the Seventeenth and Eighteenth Centuries." Theory and Society 16: 337–62.

Deneckere, Gita (1997): Sire, het volk mort: Sociaal protest in België (1831–1918). Antwerp, Amsab.

Deutsch, Karl (1976): Die Schweiz als ein paradigmatischer Fall politischer Integration. Bern: Haupt.

Diani, Mario (2003): "Introduction: Social Movements, Contentious Actions, and Social Networks: 'From Metaphor to Substance'?" In Mario Diani & Doug McAdam, eds., Social Movements and Networks: Relational Approaches to Collective Action. Oxford: Oxford University Press.

DiMaggio, Paul, Eszter Hargittai, W. Russell Neuman, & John P. Robinson (2001): "Social Implications of the Internet." Annual Review of Sociology 27: 307–36.

Dobbin, Murray (1999): "Building a Social Movement in Canada." Canadian Dimension 33, December, online version, pp. 6, 8.

Dolléans, Édouard, & Michel Crozier (1950): Mouvements ouvrier et socialiste: Chronologie et bibliographie: Angleterre, France, Allemagne, États-Unis (1750–1918). Paris: Éditions Ouvrières.

Dowe, Dieter (1970): Aktion und Organisation: Arbeiterbewegung, sozialistische und kommunistische Bewegung in der preussischen Rheinprovinz 1820–1852. Hannover: Verlag für Literatur und Zeitgeschehen.

Drescher, Seymour (1982): "Public Opinion and the Destruction of British Colonial Slavery." In James Walvin, ed., Slavery and British Society, 1776–1946. Baton Rouge: Louisiana State University Press. (1986): Capitalism and Antislavery: British Mobilization in Comparative Perspective. London: Macmillan. (1994): "Whose Abolition? Popular Pressure and the Ending of the British Slave Trade." Past and Present 143: 136–66.

Drobizheva, Leokadia, Rose Gottemoeller, Catherine McArdle Kelleher, & Lee Walker (1996): eds., Ethnic Conflict in the Post-Soviet World: Case Studies and Analysis. Armonk, N.Y.: M. E. Sharpe.

Dumont, Georges-Henri (2002): Le miracle belge de 1848. Brussels: Le Cri.

Duyvendak, Jan Willem (1994): Le poids du politique: Nouveaux mouvements sociaux en France. Paris: L'Harmattan.

Duyvendak, Jan Willem, Hein-Anton van der Heijden, Ruud Koopmans, & Luuk Wijmans (1992): eds., Tussen Verbeelding en Macht: 25 jaar nieuwe social bewegingen in Nederland. Amsterdam: Sua.

Earl, Jennifer, Sarah A. Soule, & John D. McCarthy (2003): "Protest under Fire? Explaining the Policing of Protest." American Sociological Review 68: 581–606.

Economist (2003a): "The Perils of Recycling: Excise Hate from One Place, and It Pops up in Another." 30 August: 22. (2003b): "Shut Up, Unless You Fawn." 20 September: 46. (2003c): "In the Name of the Father." 4 October: 41.

Edelman, Marc (2001): "Social Movements: Changing Paradigms and Forms of Politics." Annual Review of Anthropology 30: 285–317.

Edwards, Bob, Michael W. Foley, & Mario Diani (2001): eds., Beyond Tocqueville: Civil Society and the Social Capital Debate in Comparative Perspective. Hanover, N.H.: University Press of New England.

Ekiert, Grzegorz, & Jan Kubik (1999): Rebellious Civil Society: Popular Protest and Democratic Consolidation in Poland, 1989–1993. Ann Arbor: University of Michigan Press.

Eltis, David (1993): "Europeans and the Rise and Fall of African Slavery in the Americas: An Interpretation." American Historical Review 98: 1399–423.

Emsley, Clive (1983): Policing and Its Context, 1750–1870. London: Macmillan.

Emsley, Clive, & Barbara Weinberger (1991): eds., Policing in Western Europe: Politics, Professionalism, and Public Order, 1850–1940. New York: Greenwood.

Epstein, James A. (1994): Radical Expression: Political Language, Ritual, and Symbol in England, 1790–1850. New York: Oxford University Press.

Farrell, Sean (2000): Rituals and Riots: Sectarian Violence and Political Culture in Ulster, 1784–1886. Lexington: University Press of Kentucky.

Favre, Pierre (1990): ed., La Manifestation. Paris: Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques.

Fendrich, James Max (2003): "The Forgotten Movement: The Vietnam Antiwar Movement." Sociological Inquiry 73: 338–58.

Fillieule, Olivier (1997a): Stratégies de la rue: Les manifestations en France. Paris: Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques. (1997b): "Maintien de l'ordre." Special issue of Cahiers de la Sécurité Intérieure.

Fredrickson, George M. (1997): The Comparative Imagination: On the History of Racism, Nationalism, and Social Movements. Berkeley: University of California Press.

Frey, Bruno, & Alois Stutzer (2002): Happiness and Economics: How the Economy and Institutions Affect Well-Being. Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Gaillard, Jeanne (1971): Communes de Province, Commune de Paris 1870–1871. Paris: Flammarion.

Gamson, William A. (1990): The Strategy of Social Protest, 2d ed. Belmont, Calif.: Wadsworth.

Gans, Herbert J. (2003): Democracy and the News. Oxford: Oxford University Press.

Geddes, Barbara (1999): "What Do We Know about Democratization after Twenty Years?" Annual Review of Political Science 2: 115–44.

Gildea, Robert (2002): Marianne in Chains: In Search of the German Occupation 1940–45. London: Macmillan.

Gilje, Paul A. (1987): The Road to Mobocracy: Popular Disorder in New York City, 1763–1834. Chapel Hill: University of North Carolina Press. (1996): Rioting in America. Bloomington: Indiana University Press.

Gilliard, Charles (1955): A History of Switzerland. London: George Allen & Unwin.

Gitlin, Todd (1980): The Whole World Is Watching: Mass Media in the Making and Unmaking of the New Left. Berkeley: University of California Press.

Giugni, Marco G., Doug McAdam, & Charles Tilly (1998): eds., From Contention to Democracy. Lanham, Md.: Rowman & Littlefield.

Glasius, Marlies, Mary Kaldor, & Helmut Anheier (2002): eds., Global Civil Society 2002. Oxford: Oxford University Press.

Glen, Robert (1984): Urban Workers in the Early Industrial Revolution. London: Croom Helm.

Glenn, John K., III (2001): Framing Democracy: Civil Society and Civic Movements in Eastern Europe. Stanford, Calif.: Stanford University Press.

Goldstein, Robert J. (1983): Political Repression in Nineteenth-Century Europe. London: Croom Helm. (2000): ed., The War for the Public Mind: Political Censorship in Nineteenth-Century Europe. Westport, Conn.: Praeger. (2001): Political Repression in Modern America from 1870 to 1976. Urbana: University of Illinois Press.

Goldstone, Jack A. (2003): "Introduction: Bridging Institutionalized and Noninstitutionalized Politics." In Jack A. Goldstone, ed., States, Parties, and Social Movements. Cambridge: Cambridge University Press.

Gonzlez Calleja, Eduardo (1998): La Razn de la Fuerza: Orden pblico, subversion y violencia poltica en la Espaa de la Restauracin (1875–1917). Madrid: Consejo Superior de Investigaciones Cientficas. (1999): El Muser y el Sufragio: Ordén pblico, subversin y violencia poltica en la crisis de la Restauracin. Madrid: Consejo Superior de Investigaciones Cientficas.

Goodway, David (1982): London Chartism 1838–1848. Cambridge: Cambridge University Press.

Gossman, Lionel (2000): Basel in the Age of Burkhardt: A Study in Unseasonable Ideas. Chicago: University of Chicago Press.

Granjon, Fabien (2002): "Les répertoires d'action télémathiques du néo-militantisme." Le Mouvement Social 200: 11–32.

Greenberg, Louis (1971): Sisters of Liberty: Paris, Marseille, Lyon and the Reaction to the Centralized State. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Grimsted, David (1998): American Mobbing, 1828–1861: Toward Civil War. New York: Oxford University Press.

Gurr, Ted Robert (2000): Peoples Versus States: Minorities at Risk in the New Century. Washington, D.C.: United States Institute of Peace Press.

Gusfield, Joseph R. (1966): Symbolic Crusade: Status Politics and the American Temperance Movement. Urbana: University of Illinois Press.

Gwertzman, Bernard, & Michael T. Kaufman (1991): eds., The Collapse of

Communism, rev. ed. New York: Times Books.

Hanagan, Michael (1998): "Irish Transnational Social Movements, Deterritorialized Migrants, and the State System: The Last One Hundred and Forty Years." Mobilization 13: 107–26. (2002): "Irish Transnational Social Movements, Migrants, and the State System." In Jackie Smith & Hank Johnston, eds., Globalization and Resistance: Transnational Dimensions of Social Movements. Lanham, Md.: Rowman & Littlefield.

Harare Daily News (2002): "Civil Society Needs to Build a Social Movement" (editorial). Copied from online version 23 June 2003.

Haythornthwaite, Caroline, & Barry Wellman (2002): "The Internet in Everyday Life: An Introduction." in Caroline Haythornthwaite & Barry Wellman, eds., The Internet in Everyday Life. Malden, Mass.: Blackwell.

Heberle, Rudolf (1951): Social Movements: An Introduction to Political Sociology. New York: Appleton-Century-Crofts.

Hertzberg, Hendrik (2003): "Radio Daze." The New Yorker, August 11: 23–24.

Hinde, Wendy (1992): Catholic Emancipation: A Shake to Men's Minds. Oxford: Blackwell.

Hobsbawm, E. J. (1975): The Age of Capital, 1848–1875. London: Weidenfeld & Nicolson. (1988): The Age of Imperialism. New York: Pantheon. (1994): The Age of Extremes: A History of the World, 1914–1991. New York: Pantheon.

Hocke, Peter (2002): Massenmedien und lokaler Protest: Eine empirische Fallstudie zur Medienselektivität in einer westdeutschen Begwegungshochberg. Wiesbaden: Westdeutscher Verlag.

Hoerder, Dirk (1977): Crowd Action in Revolutionary Massachusetts, 1765–1780. New York: Academic Press.

Hoffmann, Stefan-Ludwig (2003): "Democracy and Associations in the Long Nineteenth Century: Toward a Transnational Perspective." Journal of Modern History 75: 269–99.

Homer News (2003a): "Support for Soldiers." HomerNews.com, 13 March. (2003b): "War Prompts Street Demonstrations." HomerNews.com, 3 April. (2003c): "Pro-Troops Demonstrators to Rally Again This Week." HomerNews.com, 3 April.

Honacker, Karin van (1994): Lokaal Verzet en Oproer in de 17de en 18de

Eeuw: Collectieve Acties tegen het centraal gezag in Brussel, Antwerpen en Leuven. Heule: UGA. (2000): "Résistance locale et émeutes dans les chef-villes brabançonnes aux XVIIe et XVIIIe siècles." Revue d'Histoire Moderne et Contemporaine 47: 37–68.

Huggins, Martha Knisely (1985): From Slavery to Vagrancy in Brazil. New Brunswick: Rutgers University Press. (1998): Policing: The United States and Latin America. Durham, N.C.: Duke University Press.

Human Rights Watch (1999): Kazakhstan: Human Rights Developments. www.hrw.org/hrw/worldreport99/europe/kazakstan. (2000): World Report 2000. New York: Human Rights Watch.

Hunt, Lynn (1978): Revolution and Urban Politics in Provincial France: Troyes and Reims, 1786–1790. Stanford, Calif.: Stanford University Press. (1984): Politics, Culture, and Class in the French Revolution. Berkeley: University of California Press.

Husung, Hans-Gerhard (1983): Protest und Repression im Vormärz: Norddeutschland zwischen Restauration und Revolution. Gttingen: Vandenhoeck & Ruprecht.

Ibarra, Pedro (2003): ed., Social Movements and Democracy. New York: Palgrave Macmillan.

Ibarra, Pedro, & Benjamçn Tejerina (1998): eds., Los movimientos sociales:

Transformaciones polçticas y cambio cultural. Madrid: Trotta.

Imig, Doug, & Sidney Tarrow (2001): "Mapping the Europeanization of Contention: Evidence from a Quantitative Data Analysis." In Doug Imig & Sidney Tarrow, eds., Contentious Europeans: Protest and Politics in an Emerging Polity. Lanham, Md.: Rowman & Littlefield.

Inkeles, Alex (1991): ed., On Measuring Democracy, Its Consequences and Concomitants. New Brunswick: Transaction.

International Viewpoint (1997): "Building a European Social Movement." 6 November, copied from online version 23 June 2003.

Jackson, Julian (2001): France: The Dark Years, 1940–1944. Oxford: Oxford University Press.

Jameson, J. Franklin (1956): The American Revolution Considered as a Social Movement. Boston: Beacon. First published in 1926.

Jarman, Neil (1997): Material Conflicts: Parades and Visual Displays in

Northern Ireland. Oxford: Berg.

Jessen, Ralph (1994): "Polizei, Wohlfahrt und die Anfänge des modernen Sozialstaats in Preussen während des Kaiserreichs." Geschichte und Gesellschaft 20: 157–80.

Johnson, Gordon (1996): Cultural Atlas of India. New York: Facts on File.

Jones, Peter (2003): Liberty and Locality in Revolutionary France: Six Villages Compared, 1760–1820. Cambridge: Cambridge University Press.

Kaiser, Robert J. (1994): The Geography of Nationalism in Russia and the USSR. Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Kakar, Sudhir (1996): The Colors of Violence: Cultural Identities, Religion, and Conflict. Chicago: University of Chicago Press.

Kaplan, Temma (1992): Red City, Blue Period: Social Movements in Picasso's Barcelona. Berkeley: University of California Press.

Karatnycky, Adrian (2000): ed., Freedom in the World: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties. Piscataway, N.J.: Transaction.

Kaufman, Jason (2002): For the Common Good? American Civic Life and the Golden Age of Fraternity. New York: Oxford University Press.

Kazakhstan (2003): "The Constitution of the Republic of Kazakhstan." www.president.kz/articles/stat.

Keck, Margaret, & Kathryn Sikkink (1998): Activists beyond Borders: Advocacy Networks in International Politics. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press. (2000): "Historical Precursors to Modern Transnational Social Movements and Networks." In John A. Guidry, Michael D. Kennedy, & Mayer N. Zald, eds., Globalizations and Social Movements: Culture, Power, and the Transnational Public Sphere. Ann Arbor: University of Michigan Press.

Khazanov, Anatoly M. (1995): After the USSR: Ethnicity, Nationalism, and Politics in the Commonwealth of Independent States. Madison: University of Wisconsin Press.

Kinealy, Christine (2003): "Les marches orangistes en Irlande du Nord: Histoire d'un droit." Le Mouvement Social 202: 165–82.

Klausen, Kurt Klaudi, & Flemming Mikkelsen (1988): Konflikter,

Kollektive Aktioner og Protestbevaegelser i Danmark. Copenhagen: Samfunds Fagsnyt.

Kohn, Hans (1956): Nationalism and Liberty: The Swiss Example. London: George Allen & Unwin.

Koopmans, Ruud (2004): "Movements and Media: Selection Processes and Evolutionary Dynamics in the Public Sphere." Theory and Society, forthcoming.

Koshar, Rudy (1986): Social Life, Local Politics, and Nazism: Marburg, 1880–1935. Chapel Hill: University of North Carolina Press.

Kriesi, Hanspeter, Ruud Koopmans, Jan Willem Duyvendak, & Marco Giugni (1995): New Social Movements in Western Europe: A Comparative Analysis. Minneapolis: University of Minnesota Press.

Kriesi, Hanspeter, René Levy, Gilbert Ganguillet, & Heinz Zwicky (1981): Politische Aktivierung in der Schweiz, 1945–1978. Diessenhofen: Verlag Rüegger.

Kuczynski, Jürgen (1967a): Darstellung der Lage der Arbeiter in Frankreich von 1789 bis 1848. Berlin: Akademie Verlag. (1967b): Darstellung der Lage der Arbeiter in Frankreich seit 1848. Berlin: Akademie Verlag.

Laitin, David (1998): Identity in Formation: The Russian-Speaking Populations in the Near Abroad. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press. (1999): "The Cultural Elements of Ethnically Mixed States: Nationality Re-formation in the Soviet Successor States." In George Steinmetz, ed., State/Culture: State Formation after the Cultural Turn. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press.

Landa, Janet Tai (1994): Trust, Ethnicity, and Identity: Beyond the New Institutional Economics of Ethnic Trading Networks, Contract Law, and Gift-Exchange. Ann Arbor: University of Michigan Press.

Le Monde (2001): Bilan du Monde. Paris: Le Monde.

Lepetit, Bernard (1982): "Fonction administrative et armature urbaine: Remarques sur la distribution des chefs-lieux de subdélégation en France à l'Ancien Régime." In Institut d'Histoire Economique et Sociale de l'Université de Paris I, Recherches et Travaux 2: 19–34. (1988): Les villes dans la France moderne (1740–1840). Paris: Albin Michel.

Levi, Margaret, & Laura Stoker (2000): "Political Trust and Trustworthiness." Annual Review of Political Science 3: 475–508.

Liang, Hsi-Huey (1992): The Rise of Modern Police and the European State System from Metternich to the Second World War. Cambridge: Cambridge University Press.

Lida, Clara E. (1972): Anarquismo y Revolucin en la Espaa del XIX. Madrid: Siglo XXI.

Lijphart, Arend (1999): Patterns of Democracy: Government Forms and Performance in Thirty-Six Countries. New Haven, Conn.: Yale University Press.

Lindenberger, Thomas (1995): Strassenpolitik: Zur Sozialgeschichte der ffentlichen Ordnung in Berlin 1900 bis 1914. Bonn: Dietz.

Lpez-Alves, Fernando (2000): State Formation and Democracy in Latin America, 1810–1900. Durham, N.C.: Duke University Press.

Lüdtke, Alf (1989): Police and State in Prussia, 1815–1850. Cambridge: Cambridge University Press. (1992): "Sicherheit" und "Wohlfahrt": Polizei, Gesellschaft und Herrschaft im 19. und 20. Jahrhundert. Frankfurt: Suhrkamp.

Lundqvist, Sven (1977): Folkrrelserna i det svenska samhället, 1850–1920. Stockholm: Almqvist & Wiksell.

Madan, T. N. (1997): "Religion, Ethnicity, and Nationalism in India." In Martin E. Marty and R. Scott Appleby, eds., Religion, Ethnicity, and Self-Identity: Nations in Turmoil. Hanover, N.H.: University Press of New England/Salzburg Seminar.

Maier, Pauline (1972): From Resistance to Revolution: Colonial Radicals and the Development of American Opposition to Britain, 1765–1776. New York: Vintage.

Mamdani, Mahmood, & Ernest Wamba-dia-Wamba (1995): eds., African Studies in Social Movements and Democracy. Dakar: CODESRIA.

Mann, Michael (1988): States, War and Capitalism: Studies in Political Sociology. Oxford: Blackwell.

Margadant, Ted (1992): Urban Rivalries in the French Revolution. Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Markoff, John (1996a): The Abolition of Feudalism: Peasants, Lords, and Legislators in the French Revolution. University Park: Pennsylvania State University Press. (1996b): Waves of Democracy: Social Movements and

Political Change. Thousand Oaks, Calif.: Pine Grove Press.

Marx, Karl, & Frederick Engels (1958): Selected Works. 2 vols. Moscow: Foreign Languages Publishing House.

McAdam, Doug, Sidney Tarrow, and Charles Tilly (2001): Dynamics of Contention. Cambridge: Cambridge University Press.

McCammon, Holly J., & Karen E. Campbell (2002): "Allies on the Road to Victory: Coalition Formation between the Suffragists and the Women's Christian Temperance Union." Mobilization 7: 231–52.

McCarthy, John D., Clark McPhail, & Jackie Smith (1996): "Images of Protest: Estimating Selection Bias in Media Coverage of Washington Demonstrations 1982 and 1991." American Sociological Review 61: 478–99.

McFaul, Michael (1997): "Russia's Rough Ride." In Larry Diamond, Marc F. Plattner, Yun-han Chu, & Hung-mao Tien, eds., Consolidating the Third Wave Democracies: Regional Challenges. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

McKivigan, John R., & Stanley Harrold (1999): eds., Antislavery Violence: Sectional, Racial, and Cultural Conflict in Antebellum America. Knoxville: University of Tennessee Press.

McPhee, Peter (1988): "Les formes d'intervention populaire en Roussillon: L'exemple de Collioure, 1789–1815." In Centre d'Histoire Contemporaine du Languedoc Méditerranéen et du Roussillon: Les pratiques politiques en province à l'époque de la Révolution française. Montpellier: Publications de la Recherche, Université de Montpellier.

Mendle, Michael (2001): ed., The Putney Debates of 1647: The Army, the Levellers, and the English State. Cambridge: Cambridge University Press.

Meyer, David S., & Sidney Tarrow (1998): eds., The Social Movement Society: Contentious Politics for a New Century. Lanham, Md.: Rowman & Littlefield.

Mihalisko, Kathleen J. (1997): "Belarus: Retreat to Authoritarianism." In Karen Dawisha & Bruce Parrott, eds., Democratic Changes and Authoritarian Reactions in Russia, Ukraine, Belarus, and Moldova. Cambridge: Cambridge University Press.

Mikkelsen, Flemming (1986): ed., Protest og Oprř. Aarhus: Modtryk.

Miller, Judith, & Steve Levine (1999): "To Appease U.S., Kazakh Acts on

MIG Sales." New York Times (12 September): A6.

Mirala, Petri (2000): "'A Large Mob, Calling Themselves Freemasons': Masonic Parades in Ulster." In Peter Jupp & Eoin Magennis, eds., Crowds in Ireland, c. 1720–1920. London: Macmillan.

Monjardet, Dominique (1996): Ce que fait la police: Sociologie de la force publique. Paris: La Découverte.

Montgomery, David (1993): Citizen Worke: The Experience of Workers in the United States with Democracy and the Free Market during the Nineteenth Century. Cambridge: Cambridge University Press.

Morgan, Edmund S. (1988): Inventing the People: The Rise of Popular Sovereignty in England and America. New York: Norton.

Morison, Samuel Eliot (1965): Oxford History of the American People. New York: Oxford University Press.

Munger, Frank (1979): "Measuring Repression of Popular Protest by English Justices of the Peace in the Industrial Revolution." Historical Methods 12: 76–83. (1981): "Suppression of Popular Gatherings in England, 1800–1830." American Journal of Legal History 25: 111–40.

Mustafa, Sabir (2002): "Diarrhoea Control Becomes a Social Movement in Bangladesh." www.rehydrate.org/darrhoea /control_in_bangladesh.htm, copied 23 June 2003.

Nabholz, Hans, Leonhard von Muralt, Richard Feller, & Edgar Bonjour (1938): Geschichte der Schweiz. 2 vols. Zurich: Schultheiss & Co.

Nahaylo, Bohdan, & Victor Swoboda (1990): Soviet Disunion: A History of the Nationalities Problem in the USSR. New York: Free Press

Nelson, Joan M., Charles Tilly, & Lee Walker (1998): eds., Transforming Post-Communist Political Economies. Washington, D.C.: National Academy Press.

Nicolas, Jean (1985): ed., Mouvements populaires et conscience sociale, XVIe–XIXe siècles. Paris: Maloine.

O'Ferrall, Fergus (1985): Catholic Emancipation: Daniel O'Connell and the Birth of Irish Democracy 1820–30. Dublin: Gill & Macmillan.

Öhngren, Bo (1974): Folk i rrelse: Samhällsutveckling, flyttningsmonster och folkrrelser i Eskilstuna 1870–1900. Uppsala: Almqvist & Wicksell.

Olcott, Martha Brill (1997): "Democratization and the Growth of Political

Participation in Kazakhstan." In Karen Dawisha & Bruce Parrott, eds., Conflict, Cleavage, and Change in Central Asia and the Caucasus. Democratization and Authoritarianism in Postcommunist Societies: 4. Cambridge: Cambridge University Press.

Oliver, Pamela E., & Gregory M. Maney (2000): "Political Processes and Local Newspaper Coverage of Protest Events: From Selection Bias to Triadic Interactions." American Journal of Sociology 106: 463–505.

Oliver, Pamela E., & Daniel J. Myers (1999): "How Events Enter the Public Sphere: Conflict, Location, and Sponsorship in Local Newspaper Coverage of Public Events." American Journal of Sociology 105: 38–87.

Ozouf-Marignier, Marie-Vic (1986): "De l'universalisme constituant aux intérêts locaux: Le débat sur la formation des départements en France (1789–1790)." Annales: Economies, Sociétés, Civilisations 41: 1193–214.

Paige, Jeffery M. (1997): Coffee and Power: Revolution and the Rise of Democracy in Central America. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Palmer, Stanley H. (1988): Police and Protest in England and Ireland 1780–1850. Cambridge: Cambridge University Press.

Paxton, Robert O. (1995): "Leçon sur les fascismes." Vingtième Siècle 45:3–13.

Pérez-Stable, Marifeli (1993): The Cuban Revolution: Origins, Course, and Legacy. New York: Oxford University Press.

Perry, Elizabeth J. (2002): Challenging the Mandate of Heaven: Social Protest and State Power in China. Armonk, N.Y.: M. E. Sharpe.

Pettifor, Ann (2001): "Why Jubilee 2000 Made an Impact." In Helmut Anheier, Marlies Glasius, & Mary Kaldor, eds., Global Civil Society 2001. Oxford: Oxford University Press.

Philippine Star (2001): multiple articles, 17–23 January 2001. www.philstar.com, viewed 20 August 2003.

Pigenet, Michel, & Danielle Tartakowsky (2003): eds., "Les marches." Le mouvement social 202, January–March.

Porta, Donatella della (1995): Social Movements, Political Violence, and the State: A Comparative Analysis of Italy and Germany. Cambridge: Cambridge University Press.

Porta, Donatella della, & Herbert Reiter (1998): eds., Policing Protest: The Control of Mass Demonstrations in Western Democracies. Minneapolis:

University of Minnesota Press.

Price, Richard (1986): Labour in British Society: An Interpretive History. London: Croom Helm.

Prothero, Iowerth (1979): Artisans and Politics in Early Nineteenth-Century London: John Gast and His Times. Folkestone: Dawson. (1997): Radical Artisans in England and France, 1830–1970. Cambridge: Cambridge University Press.

Przeworski, Adam, Michael Alvarez, José Antonio Cheibub, & Fernando Limongi (2000): Democracy and Development: Political Institutions and Well-Being in the World, 1950–1990. Cambridge: Cambridge University Press.

Radio Free Europe (1999): "Kazakhstan: President Meets Challenge of Growing Discontent." www.rferl.org/nca/features/1999/07/F.RU.990701133005.

Rafael, Vicente (2003): "The Cell Phone and the Crowd: Messianic Politics in the Contemporary Philippines." Public Culture 15: 399–425.

Ray, Raka, & A. C. Korteweg (1999): "Women's Movements in the Third World: Identity, Mobilization, and Autonomy." Annual Review of Sociology 25: 47–71.

Remak, Joachim (1993): A Very Civil War: The Swiss Sonderbund War of 1847. Boulder: Westview.

Rheingold, Howard (2003): Smart Mobs: The Next Social Revolution. New York: Perseus.

Riles, Annelise (2000): The Network Inside Out. Ann Arbor: University of Michigan Press.

Robert, Vincent (1996): Les chemins de la manifestation, 1848–1914. Lyon: Presses Universitaires de Lyon.

Rock, David (1987): Argentina 1516–1987. Berkeley: University of California Press.

Rucht, Dieter (2003): "Media Strategies and Media Resonance in Transnational Protest Campaigns." Unpublished paper presented to conference on Transnational Processes and Social Movements, Bellagio, Italy.

Rude, Fernand (1969): L'Insurrection lyonnaise de novembre 1831: Le mouvement ouvrier à Lyon de 1827–1832. Paris: Anthropos.

Rudé, George (1962): Wilkes and Liberty. Oxford: Clarendon Press. (1971): Hanoverian London, 1714–1808. London: Secker & Warburg.

Ryan, Mary P. (1997): Civic Wars: Democracy and Public Life in the American City during the Nineteenth Century. Berkeley: University of California Press.

Sabato, Hilda (2001): The Many and the Few: Political Participation in Republican Buenos Aires. Stanford, Calif.: Stanford University Press.

Sanders, Elizabeth (1999): Roots of Reform: Farmers, Workers, and the American State 1877–1917. Chicago: University of Chicago Press.

Sassen, Saskia (2002): "Toward a Sociology of Information Technology." Current Sociology 50: 29–52.

Scalmer, Sean (2002a): Dissent Events: Protest, the Media and the Political Gimmick in Australia. Sydney: University of New South Wales Press. (2002b): "The Labor of Diffusion: The Peace Pledge Union and the Adaptation of the Gandhian Repertoire." Mobilization 7: 269–85.

Schama, Simon (1977): Patriots and Liberators: Revolution in the Netherlands 1780–1813. London: Collins.

Schultz, Patrick (1982): La décentralisation administrative dans le département du Nord (1790–1793). Lille: Presses Universitaires de Lille.

Scott, James C. (1985): Weapons of the Weak. New Haven, Conn.: Yale University Press.

Seip, Jens Arup (1974, 1981): Utsikt over Norges Historie. 2 vols. Oslo: Gylendal Norsk Forlag.

Seligman, Adam (1997): The Problem of Trust. Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Service, Robert F. (2003): "'Combat Biology' on the Klamath." Science 300, 4 April, 36–39.

SIPRI [Stockholm International Peace Research Institute] (2001): SIPRI Yearbook 2001: Armaments, Disarmament and International Security. Oxford: Oxford University Press.

Skidmore, Thomas E., & Peter H. Smith (1984): Modern Latin America. New York: Oxford University Press.

Skocpol, Theda (1992): Protecting Soldiers and Mothers: The Political Origins of Social Policy in the United States. Cambridge, Mass.: Harvard

University Press. (1999): "How Americans Became Civic." In Theda Skocpol & Morris P. Fiorina, eds., Civic Engagement in American Democracy. Washington, D.C.: Brookings Institution Press & New York: Russell Sage Foundation.

Smith, Adam (1910): The Wealth of Nations. 2 vols. London: Dent. First *published in 1776.*

Smith, Graham, Vivien Law, Andrew Wilson, Annette Bohr, & Edward Allworth (1998): Nation-Building in the Post-Soviet Borderlands: The Politics of National Identity. Cambridge: Cambridge University Press.

Smith, Jackie (1997): "Characteristics of the Modern Transnational Social Movement Sector." In Jackie Smith, Charles Chatfield, & Ron Pagnucco, eds., Transnational Social Movements and Global Politics: Solidarity Beyond the State. Syracuse: Syracuse University Press. (2002): "Globalizing Resistance: The Battle of Seattle and the Future of Social Movements." In Jackie Smith & Hank Johnston, eds., Globalization and Resistance: Transnational Dimensions of Social Movements. Lanham, Md.: Rowman & Littlefield. (2003): "Exploring Connections between Global Integration and Political Mobilization." Journal of World Systems Research, forthcoming.

Stein, Lorenz von (1959): Geschichte der sozialen Bewegung in Frankreich von 1789 bis auf unsere Tage. Hiledesheim: Georg Olms.

Steinberg, Jonathan (1996): Why Switzerland? 2d ed. Cambridge: Cambridge University Press.

Stenius, Henrik (1987): Frivilligt, Jämlikt, Samfällt: Freningsvösendets utveckling I Finland fram till 1900–talets brjan med speciell hänsyn till massorganisationsprincipens genombrott. Helsinki: Svenska Litteratursällskapet I Finland.

Storch, Robert D. (1976): "The Policeman as Domestic Missionary: Urban Discipline and Popular Culture in Northern England, 1850–1880." Journal of Social History 9: 481–509.

Stutzer, Alois, & Bruno Frey (2002): "What Can Economists Learn from Happiness Research?" Journal of Economic Literature 40: 402–35.

Suny, Ronald Grigor (1993): The Revenge of the Past: Nationalism, Revolution, and the Collapse of the Soviet Union. Stanford, Calif.: Stanford University Press. (1995): "Ambiguous Categories: States, Empires, and Nations." Post-Soviet Affairs 11: 185–96.

Suri, Jeremy (2003): Power and Protest: Global Revolution and the Rise of

Détente. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Tambiah, Stanley J. (1996): Leveling Crowds: Ethnonationalist Conflicts and Collective Violence in South Asia. Berkeley: University of California Press.

Tarrow, Sidney (1989): Democracy and Disorder: Protest and Politics in Italy 1965–1975. Oxford: Clarendon Press. (1996): "Movimenti politici e sociali." Enciclopedia delle Scienze Sociali, vol. 6: 97–114. (1998): Power in Movement, 2d ed. Cambridge: Cambridge University Press. (2002): "From Lumping to Splitting: Specifying Globalization and Resistance." In Jackie Smith & Hank Johnston, eds., Globalization and Resistance: Transnational Dimensions of Social Movements. Lanham, Md.: Rowman & Littlefield. (2003): "The New Transnational Contention: Social Movements and Institutions in Complex Internationalism." Working Paper 2003.1, Transnational Contention Project, Cornell University.

Tartakowsky, Danielle (1997): Les Manifestations de rue en France, 1918–1968. Paris: Publications de la Sorbonne. (1999): Nous irons chanter sur vos tombes: Le Père-Lachaise, XIXe–XXe siècle. Paris: Aubier.

Temperley, Howard (1981): "The Ideology of Antislavery." In David Eltis & James Walvin, eds., The Abolition of the Atlantic Slave Trade: Origins and Effects in Europe, Africa, and the Americas. Madison: University of Wisconsin Press.

Thompson, Dorothy (1984): The Chartists: Popular Politics in the Industrial Revolution. New York: Pantheon.

Thompson, E. P. (1972): "Rough Music: Le Charivari anglais." Annales; Economies Sociétés, Civilisations 27: 285–312. (1991): Customs in Common. London: Merlin Press.

Thompson, Ginger (2003): "Protesters Swarm the Streets at W.T.O. Forum in Cancn." New York Times, online edition, 14 September.

Tilly, Charles (1962): "Rivalités de bourgs et conflits de partis dans les Mauges." Revue du Bas-Poitou et des Provinces de l'Ouest, no. 4 (July–August): 3–15. (1983): "Speaking Your Mind without Elections, Surveys, or Social Movements." Public Opinion Quarterly 47: 461–78. (1984): "Demographic Origins of the European Proletariat." In David Levine, ed., Proletarianization and Family Life. Orlando, Fla.: Academic Press. (1986): The Contentious French. Cambridge, Mass.: Harvard University Press. (1995): Popular Contention in Great Britain, 1758–1834.

Cambridge, Mass.: Harvard University Press. (1997): "Parliamentarization of Popular Contention in Great Britain, 1758–1834." Theory and Society 26: 245–73. (1998): Durable Inequality. Berkeley: University of California Press. (1999): "Conclusion: Why Worry about Citizenship?" In Michael Hanagan & Charles Tilly, eds., Extending Citizenship, Reconfiguring States. Lanham, Md.: Rowman & Littlefield. (2001a): "Mechanisms in Political Processes." Annual Review of Political Science 4: 21–41. (2001b): "Historical Analysis of Political Processes." In Jonathan H. Turner, ed., Handbook of Sociological Theory. New York: Kluwer/Plenum. (2002a): Stories, Identities, and Political Change. Lanham, Md.: Rowman & Littlefield. (2002b): "Event Catalogs as Theories." Sociological Theory 20: 248–54 (2003): The Politics of Collective Violence. Cambridge: Cambridge University Press. (2004): Contention and Democracy in Europe, 1650–2000. Cambridge: Cambridge University Press.

Tilly, Charles, Louise Tilly, & Richard Tilly (1975): The Rebellious Century, 1830–1930. Cambridge: Harvard University Press.

Tilly, Charles, & Lesley Wood (2003): "Contentious Connections in Great Britain, 1828–1834." In Mario Diani & Doug McAdam, eds., Social Movements and Networks: Relational Approaches to Collective Action. New York: Oxford University Press.

Tilly, Richard (1980): Kapital, Staat und sozialer Protest in der deutschen Industrialisierung. Gttingen: Vandenhoeck & Ruprecht.

Time Asia (2001): "People Power Redux." www.tim.com/time/asia/magazine/2001/0129. Copied from online version 14 August 2003.

Titarenko, Larissa, John D. McCarthy, Clark McPhail, & Boguslaw Augustyn (2001): "The Interaction of State Repression, Protest Form and Protest Sponsor Strength during the Transition from Communism in Minsk, Belarus, 1990–1995." Mobilization 6: 129–50.

Tocqueville, Alexis de (1983): Correspondance d'Alexis de Tocqueville et de Francisque de Corcelle. Paris: Gallimard. Oeuvres Complètes, t. XV.

Torpey, John (2000): The Invention of the Passport: Surveillance, Citizenship and the State. Cambridge: Cambridge University Press.

Touraine, Alain (1968): Le Mouvement de Mai ou le Communisme Utopique. Paris: Seuil.

Touraine, Alain, François Dubet, Michel Wieviorka, & Jan Strzelecki

(1982): Solidarité: Analyse d'un mouvement social: Pologne 1980–1981. Paris: Fayard.

Trechsel, Alexander (2000): Feuerwerk Volksrechte: Die Volksabstimmungen in den scheizerischen Kantonen 1970–1996. Basel: Helbing & Lichtenhahn.

Trif, Maria, & Doug Imig (2003): "Demanding to Be Heard: Social Movements and the European Public Sphere." Working Paper 2003–06, Cornell University Workshop on Transnational Contention.

UNDP [United Nations Development Program] (2001): Human Development Report 2001: Making New Technologies Work for Human Development. Oxford: Oxford University Press. (2002): Human Development Report 2002: Deepening Democracy in a Fragmented World. Oxford: Oxford University Press.

United Nations (1995): Kazakhstan: The Challenge of Transition: Human Development Report 1995. www.undp.org/undp/rbec/nhdr/Kazakhstan.

U.S. Department of State (2002): "Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor." Country Reports on Human Rights Practices: Republic of Kazakhstan. Washington, D.C.: U.S. Department of State.

Uslaner, Eric M. (2002): The Moral Foundations of Trust. Cambridge: Cambridge University Press.

van der Veer, Peter (1996): "Riots and Rituals: The Construction of Violence and Public Space in Hindu Nationalism." In Paul R. Brass., ed., Riots and Pogroms. New York: New York University Press.

Vanhanen, Tatu (2000): "A New Dataset for Measuring Democracy, 1810–1998." Journal of Peace Research 37: 251–65.

Vernon, James (1993): Politics and the People: A Study in English Political Culture c. 1815–1867. Cambridge: Cambridge University Press.

Wåhlin, Vagn (1986): "Opposition og statsmagt." In Flemming Mikkelsen, ed., Protest og Oprr: Kollektive aktioner i Danmark 1700–1985. Aarhus: Modtryk.

Walton, John, & David Seddon (1994): Free Markets and Food Riots: The Politics of Global Adjustment. Oxford: Blackwell.

Walvin, James (1980): "The Rise of British Popular Sentiment for Abolition, 1787–1832." In Christine Bolt and Seymour Drescher, eds., Anti-Slavery, Religion, and Reform: Essays in Memory of Roger Anstey. Folkestone:

Dawson/Archon. (1981): "The Public Campaign in England against Slavery, 1787–1834." In David Eltis and James Walvin, eds., The Abolition of Atlantic Slave Trade: Origins and Effects in Europe, Africa, and the Americas. Madison: University of Wisconsin Press.

Ward, J. T. (1973): Chartism. London: B. T. Batsford.

Warren, Mark E. (1999): ed., Democracy and Trust. Cambridge: Cambridge University Press.

Wellman, Barry (2000): "Changing Connectivity: A Future History of Y2.03K." Sociological Research Online 4, no. 4. (2001a): "Physical Place and CyberPlace: The Rise of Personalized Networking." International Journal of Urban and Regional Research 25: 227–52. (2001b): "Does the Internet Increase, Decrease, or Supplement Social Capital? Social Networks, Participation, and Community Commitment." American Behavioral Scientist 45: 437–56.

Westhues, Kenneth (1975): "Inter-Generational Conflict in the Sixties." In Samuel D. Clark, J. Paul Grayson, & Linda M. Grayson, eds., Prophecy and Protest: Social Movements in Twentieth-Century Canada. Toronto: Gage.

Wignaraja, Ponna (1993): ed., New Social Movements in the South: Empowering the People. Atlantic Highlands, N.J.: Zed Books.

Williams, Robin M., Jr. (2003): The Wars Within: Peoples and States in Conflict. Ithaca, N.Y.: Cornell University Press.

Wilson, Alex (1970): "Chartism." In J. T. Ward, ed., Popular Movements c. 1830–1850. London: Macmillan.

Wilson, Frederick T. (1969): Federal Aid in Domestic Disturbances 1787–1903. New York: Arno Press & New York Times.

Wimmer, Andreas (2002): Nationalist Exclusion and Ethnic Conflict: Shadows of Modernity. Cambridge: Cambridge University Press.

Wirtz, Rainer (1981): 'Widersetzlichkeiten, Excesse, Crawalle, Tumulte und Skandale": Soziale Bewegung und gewalthafter sozialer Protest in Baden 1815–1848. Frankfurt: Ullstein.

Woloch, Isser (1970): Jacobin Legacy: The Democratic Movement under the Directory. Princeton, N.J.: Princeton University Press. (1994): The New Regime: Transformations of the French Civic Order, 1789–1820s. New York: Norton.

Wood, Lesley J. (2003): "Breaking the Bank and Taking to the Streets—How Protesters Target Neoliberalism." Journal of World Systems Research, forthcoming.

Wyrsch, Paul (1983): Der Kanton Schwyz äusseres Land 1831–1833. Lachen: Gutenberg. Schwyzer Hefte, Band 28.

Young, Michael P. (2002): "Confessional Protest: The Religious Birth of U.S. National Social Movements." American Sociological Review 67: 660–88.

Zaleski, Eugène (1956): Mouvements ouvriers et socialistes (Chronologie et bibliographie): La Russie, t. I: 1725–1907. Paris: Éditions Ouvrières.

Zelizer, Viviana A. (1999): "Multiple Markets: Multiple Cultures." In Neil J. Smelser & Jeffrey C. Alexander, eds., Diversity and Its Discontents: Cultural Conflict and Common Ground in Contemporary American Society. Princeton, N.J.: Princeton University Press. (2004): "Circuits within Capitalism." In Victor Nee & Richard Swedberg, eds., The Economic Sociology of Capitalism. Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Zhao, Dingxin (2001): The Power of Tiananmen: State-Society Relations and the 1989 Beijing Student Movement. Chicago: University of Chicago Press.

Zolberg, Aristide (1978): "Belgium." In Raymond Grew, ed., Crises of Political Development in Europe and the United States. Princeton, N.J.: Princeton University Press.

1977 "Getting It Together in Burgundy, 1675-1975." Theory and Society 4:479-504. "Collective Action in England and America, 1765- 1775." In Richard Maxwell Brown & Don Fehrenbacher, eds., Tradition, Conflict, and Modernization: Perspectives on the Revolution. New York: Academic Press.

1978 From Mobilization to Revolution. Reading, Mass.: Addison-Wesley.

1979 "Repertoires of Contention in America and Britain." In Mayer N. Zald & John D. McCarthy, eds., The Dynamics of Social Movements. Cambridge, Mass.: Winthrop.

1981 "The Web of Contention in Eighteenth-Century Cities." In Louise A. Tilly & Charles Tilly, eds., Calss Conflict and Collective Action. Beverly Hills: Sage.

1982 "Britain Creates the Social Movement." In James Cronin & Jonathan Schneer, eds., Social Conflicts and the Political Order in Modern Britain. London: Groom Helm.

1983 "Speaking Your Mind without Elections, Surveys, or Social Movements." Public Opinion Quarterly 47: 461-78.

1984 Social Movements and National Politics." In Charles Bright & Susan Harding, eds., Statemaking and Social Movements. Essays in History and Theory. Ann Arbor: University of Michigan Press.
Lrs origines du re'pertoire de l'action collective contemporaine en France et en Grand Bretagne." Vingite`me Sie`cle 4: 89-108.

1985 "De Londres (1768) a' Paris (1788)." In Jean Nicolas, ed., Mouvements popularities et conscience sociale: XVIe-XIXe sie'cles. Paris: Maloine.
The Contentious French. Cambridge, Mass.: Belknap Press of Harvard University Press.

1988 "Social Movements, Old and New." In Louise Kriesberg, Bronislaw Misztal, & Janusz Mucha, eds., Social Movements as a Factor of Change in the Contemporary World. Greenwich, Conn.: JAI Press. Research in Social Movements, Conflicts and Change, vol. 10.

1992 "Re'clamer Viva Voce." Cultures et Conflicts 5: 109- 26.

1993 "Contentious Repertoires in Great Britain, 1758-1834." Social Science History 17: 253-80. Also in Mark Traugott, ed., Repertoires and Cycles of Collective Action. Durham:. N.C.: Duke University Press, 1995.

1994 "Social Movements as Historically Specific Clusters of Political Performances." Berkeley Journal of Sociology 38 (1993-94): 1-30.

1995 Popular Contention in Great Britain, 1758-1834. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

1997 "Parliamentarization of Popular Contention in Great Britain, 1758-1834." Theory and Society 26: 245-73.

1998 "Social Movements and (All Sorts of) Other Political Interactions-Local, National and International-Including Identities. Several Divagations from a Common Path, Beginning with British Struggles over Catholic Emancipation, 1780-1829, and Ending with Contemporary Nationalism." Theory and Society 27: 453-80.

1999 "From Interaction to Outcomes in Social Movements." In Macro Giugni, Doug McAdam, & Charles Tilly, eds., How Social Movements Matter. Minneapolis: University of Minnesota Press.
(with Doug McAdam & Sidney Tarrow) Dynamics of Contention. Cambridge: Cambridge University Press.
Stories, Identities, and Political Change. Lanham, Md.: Rowman & Littlefield.

2003 "When Do (and Don't) Social Movements Promote Democratization?" In Pedro Ibarra, ed., Social Movements and Democracy. New York: Palgrave.
(with Lesley Wood) "Contentious Connections in Great Britain, 1828-1834." In Mario Diani & Doug McAdam, eds., Social Movements and Networks: Relational Approaches to Collective Action. New York: Oxford University Press.
"Agenda for Students of Social Movements." In Jack A. Goldstone, ed., States, Parties, and Social Movements. Cambridge: Cambridge University Press.
The Politics of Collective Violence. Cambridge: Cambridge University

Press. "Political Identities in Changing Polities." Social Research 70: 1301-15.

2004 "WUNC." In Jeffrey T. Schnapp & Matthew Tiews, eds., Crowds. Stanford, Calif.: Stanford University Press.
Contention and Democracy in Europe, 1650-2000. Cambridge: Cambridge University Press.

المؤلف فى سطور:

تشارلز تِلى

ولد عام ١٩٢٩، عالم اجتماع أمريكى، تعلم فى جامعة هارفارد وأكسفورد، ودرس فى جامعة ميتشيجان والمدرسة الجديدة للبحث الاجتماعى. New School for Social Research.

ويعد تشارلز تِلى يعد من أفضل الباحثين الذين تناولوا الحركات الاجتماعية تاريخيًا وسياسيًا، ومن الناحية التنظيرية أيضًا. فهو عالم اجتماع لا يبارى فى قدرته على تقديم استبصارات جديدة لمجالات مختلفة. وقد قدم بعض من أكبر الاسهامات وأكثرها تأثيرًا فى علم الاجتماع عبر العقدين الأخيرين، مقدمًا فى ذلك تفسيرات متكاملة لظواهر عدة من قبيل انعدام المساواة والعنف والصراع، وظهور الحركات الاجتماعية. وهو يركز فى معظم أعماله على التغيرات الاجتماعية الكبيرة وعلاقتها بالسياسات التنازعية، خاصة ما حدث منها فى أوروبا منذ عام ١٥٠٠.

ويعد كتابه الفرنسيون المتنازعون The Contentious French (١٩٨٦) توثيقًا مرجعيًا لمواجهة الشعب سلطة الدولة القومية والرأسمالية الحديثة، وهو يختبر أيضًا كيفية أثر نمو الهياكل الاجتماعية على تطوير عامة الناس لـ "ذخيرتهم فى العمل الجماعى" repertoires of collective actions. وله كثير من المؤلفات المرجعية فى هذا المجال من بينها: "من التعبئة إلى الثورة From Mobilization to Revolution (1978)" والهياكل الكبرى، والعمليات الكبيرة، والثورات الأوروبية، European Revolutions, 1492–1992 (1993)، والمدن وصعود الدول فى أوروبا Cities and the Rise of States in Europe, A.D. 1000 to 1800 (1994).

المترجم في سطور:

ربيع أحمد مرسي وهبه

- ولد فى القاهرة، عام ١٩٧٠، تخرج فى كليــة الآداب جامعــة القــاهرة عــام ١٩٩٣، وعمل كأخصائى نفسى فى أحد المراكز العلمية المتخصصة فى مجال القياس النفسى وتحليل المعلومات.
- عمل مترجمًا حرًا لفترة طويلة، ترجم خلالها كثير من الأبحاث والدراسات فى مجال علم النفس والاجتماع والسياسة والفلسفة والعلوم.
- حصل على دبلومة العلوم السياسيةِ فى المجتمع المدنى وحقوق الإنســان مــن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بجامعة القاهرة عام ٢٠٠٠.
- عمل مترجمًا مع عدد من منظمــات المجتمــع المــدنى، ومراكــز البحــوث والدراسات، والصحف والدوريات العربية.
- عمل مديرًا لقسم العلاقات الدولية والترجمة فى عدة منظمات غيــر حكوميــة بمصر.
- عمل مترجمًا مع إحدى المؤسسات البريطانية، العاملة فى مجال التعليم، وخدمة المعلومات.
- عمل مديرًا تنفيذيًا بإحدى منظمات حقوق الإنسان فى مصر.
- ترجم للمشروع القومى للترجمة، "التفكير السياسى والنظرية السياسية والمجتمع المدنى،" تأليف ستيفن ديلو، الطبعة الأولى ٢٠٠٣.
- يعمل حاليًا مسئول برامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فــى شــبكة حقــوق الأرض والسكن، التحالف الدولى للموئل Habitat International Coalition.